مجلة الحقيقة

جامعة أدرار

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار

العدد السابع عشر

جانفي 2011

رقم الإيداع القانوني 363 / 2003
ISSN 1112 - 4210

مجلة الحقيقة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد السابع عشر

جانفي 2011

طبع: المطبعة العربية 11 نهج طالبي أحمد - غرداية

رقم الإيداع القانوني: 363/ 2003
ISSN 1112-4210

11 نهج طالبي أحمد - غرداية

الهاتف / فاكس : (029) 88. 36. 53
المنطقة الصناعية : (029) 87. 34. 34

مجلة الحقيقة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد السابع عشر

جانفي 2011

مجلة الحقيقــة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العدد السابع عشر – جانفي2011

مدير المجلة :

أ.د. عيسى قرقب

رئيس التحرير :

د . بومدين محمد

هيئة التحرير :

د . بومدين محمد

د . عز الدين يحي

د. بوكميش لعلى

د . مشري الطاهر

د . بوهانية بشير

أ . رزوقي عبد الله

الهيئة العلمية :

أ.د. فخار إبراهيم	(ج. وهران)
أ.د. فرج عبد الفتاح فرج	(ج. القاهرة)
أ.د. قشي الخير	(ج. سطيف)
أ.د. عبيد عبد الطيف	(ج. تونس)
أ.د. أوسوكين عبد الحفيظ	(ج. وهران)
أ.د. بوصفصاف عبد الكريم	(ج. أدرار)
أ.د. عوفي مصطفى	(ج. باتنة)
أ.د. تشوار الجيلالي	(ج. تلمسان)
أ.د. عزيزة محمد علي بدر	(ج. القاهرة)
أ.د. قدي عبد المجيد	(ج. الجزائر)
أ.د. بلعيد صالح	(ج. تيزي وزو)
أ.د. بورصالي فوزي	(ج. أدرار)
أ.د . قرقب عيسى	(ج. أدرار)
أ.د. شوشان محمد الطاهر	(ج. أدرار)
د . المصري مبروك	(ج. أدرار)
د. اسطنبولي محمد بن خالد	(ج. أدرار)
د . دبلة عبد العالي	(ج. بسكرة)
د . العربي الشحط عبد القادر	(ج. وهران)
د . بن حمو محمد	(ج. بشار)
د . عمار جيدل	(ج. الجزائر)
د . زايري بلقاسم	(ج. وهران)
د. بن عبد الفتاح دحمان	(ج. أدرار)
د. عبد النبي محمد	(ج. الجزائر)

العنوان البريدي :

جامعة أدرار - شارع 11 ديسمبر 1960

ولاية أدرار 01.000

البريد الإلكتروني :

UNIV-ADRAR @ MAKTOOB.COM

UNADIN2003 @ YAHOO.FR

الهاتف: **049 965963/07**. الفاكس: 049 967571

رقم الإيداع القانوني: 363/ 2003

ISSN 1112-4210

REVUE EL-HAKIKA

Revue Académique Editée par l'Université d'Adrar

Directeur de la Revue **Numéro: 17–janvier 2011**

Pr.Dr.GUERGUEB Aissa

Rédacteur en Chef
Dr. BOUMEDIENE Mohamed

Comité de Rédaction:

Dr. BOUMEDIENE Mohamed
Pr. AZZEDINE Yahia
Dr. MECHERI Tahar
Dr. BOUKEMICHE Laala
Dr. BOUHANIA Bachir
Mr. REZZOUGUI Abdellah

Comité Scientifique:

Pr	FAKHR Ibrahim	(U.Alger)
Pr	FARADJ ABDELFATTAH FARADJ	(U.Caire)
Pr	KECHI ELKHIR	(U.Sétif)
Pr	OUBID Abdellatif	(U.Tunis)
Pr	OUSOUKINE Abdelhafid	(U.Oran)
Pr	BOUSEFSAF Abdelkrim	(U.Adrar)
Pr	AOUFI Mustapha	(U.Batna)
Pr	TCHOUAR Djillali	(U. Tlemcen)
Pr	AZIZA MOHAMED ALI BADR	(U.Caire)
Pr	KEDDI Abdelmadjid	(U.Alger)
Pr	BORSALI Fawzi	(U. Adrar)
Pr	BELAID Salah	(U.Tizi-ouzou)
Pr	GUERGUEB Aissa	(U.Adrar)
Pr	CHOUCHANIE Med Tahar	(U.Adrar)
Dr	EL MASRI Mabrouk	(U. Adrar)
Dr	STAMBOULI Mohamed	(U.Adrar)
Dr	BEN ABDELFATTAH Dahmane	(U.Adrar)
Dr	DEBLA Abdellali	(U..Biskra)
Dr	ARBI CHAHT Abdelkader	(U. Oran)
Dr	ZAIRI Belkacem	(U.Oran)
Dr	BEN HAMMOU Mohamed	(U.Béchar)
Dr	AMMAR Djidel	U.Alger)
Dr	ABDENNABI Mohamed	(U.Alger)

Adresse:
Université d'Adrar
Rue du 11 décembre 1960,
Wilaya d'Adrar, 01000

Email:
UNIV-ADRAR@Maktoob.cpm
UNADIN2003@YAHOO.FR

N° Dépôt légal: 363-2003
ISSN 1112-4210

Tel : (00213) 49 96 75 72
Fax: (00213) 49 96 75 71

قواعد النشر في مجلة الحقيقة

تهتم مجلة الحقيقة بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بشتى فروعها .

تقبل للنشر الدراسات والبحوث المتخصصة وفقاً للقواعد التالية :

01- أن يتسم البحث بالأصالة النظرية والإسهام العلمي.

02 – أن يكون المقال جديداً لم يسبق نشره لدى جهات أخرى, وذلك بتقديم تعهد كتابي ممضي من طرف المعني.

03 – أن يتوفر المقال على الشروط العلمية والمنهجية.

04 – تخضع المقالات للتقييم والتحكيم.

05 – يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ, لا يتجاوز عدد صفحاتها **20** صفحة ، ولا يقل عن 10 صفحات.

06 – يجب إرفاق السيرة الذاتية لصاحب المقال.

07 – يجب إرفاق ملخص للمقال بالعربية وبلغة مغايرة للغة التحرير.

08 – أن يوضع الهامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة.

09 – أن يحرر المقال بـ **Simplified Arabic** الحجم 14 أسود عريض.

ملاحظات:

01 – الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

02 – لا ترد البحوث المقدمة إلى المجلة سواء نشرت أم لم تنشر

الفهرس العام

	أعضاء اللجنة العلمية		أ
	قواعد النشر		ب
	الفهرس العام		ج
01	أ.ماضي مسعودة	"دور الثورة الجزائرية في التحرر الفكري للحركة الافريقانية – فرانتز فانون نموذجا–"	1
02	أ.عبد الله رزوقي	واقع الزوايا في إقليم توات بين مقتضيات الأصالة ومتطلبات الرسالة	15
03	أ.دبوب محمد	السياسة المائية الرومانية في منطقة الهضاب العليا (دراسة حضارية نموذجاً)	22
04	أ.خي عبد الله	دور الأدباء الجزائريين في الثورة التحريرية من خلال مجلة دعوة الحق المغربية (1957–1962م)	36
05	أ.عبد الجليل بن عبد القادر ملاخ	الإمارة الأموية في الأندلس وتحولها من المذهب الأوزاعي إلى المذهب المالكي	51
06	أ. عبد الكريم مقيدش	أنواع و صور ضبط الألفاظ و الروايات وتطبيقاته عند الإمام السيوطي في كتابه الديباج .	82
07	أ. موفق طيب شريف	مدرسة العقد الإجتماعي من منظور الفقه الإسلامي	99
08	أ.بوصفصاف خالد	تأسيس الجمعيات في القانون الجزائري	113
09	أ.عكروم عادل	جريمة تبييض الأموال (دراسة مقارنة)	129
10	د. نور الدين حامد	علاقة الفقر بالتنمية البشرية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر .	157
11	أ.عدالة العجال	استخدام العمليات العشوائية والشبكات العصبية في نمذجة التنبؤ الاقتصادي	179
12	أ.حروشي جلول	دور الضريبة البيئية في حماية البيئة والحد من التلوّث	212
13	د. عمار مانع	الواقع الكمي والكيفي لعمل المرأة في الجزائر	226
14	د.جمال حلاوة	العلاقة بين الجامعة والمجتمع	261
15	Mr ABDELALI Ali	La modernisation des systèmes de paiements garante du succès partiel de la réforme bancaire	289
16	MR. Godih Djamel Torqui	Fondements théoriques et méthodes de la privatisation des entreprises.	318
17	Dr. Bouhania Bachir,	Education and Illiteracy of the Touat Speech Community	338

"دور الثورة الجزائرية في التحرر الفكري للحركة الافريقانية
– فرانتز فانون نموذجا–"

أ.ماضي مسعودة

جامعة أدرار

الملخص:

يتناول هذا البحث حياة الثائر والمثقف فرانتز فانون ، الذي ناضل إلى جانب الجزائريين إبان الثورة التحريرية المجيدة و ساهم في اقتلاع جذور الاستعمار من الجزائر و من إفريقيا قاطبة.التحق فرانتز فانون بالثورة الجزائرية بعد مرور سنتين من اندلاعها، حيث اختار و بلا رجعة الوقوف بجانب المعذبون في الأرض . و تولى مناصب هامة في جبهة التحرير الوطني ، حيث كان عضوا في هيئة تحرير جريدة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية، كما أوكلت له مهام دبلوماسية في عدة أقطار افريقية و كان احد أطباء جيش التحرير الوطني إلى غاية وفاته في السادس من ديسمبر سنة 1960. وبالرغم من حياته القصيرة ، فقد ترك المناضل فرانتز فانون بصماته في الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية في العالم.

Résumé:

Cet article revient sur une personnalité emblématique de la révolution algérienne puisqu'il s'agit de Frantz FANON, le militant et l'intellectuel anti –colonialiste. Deux ans après le déclenchement de la guerre de libération nationale en Algérie Frantz FANON choisit son camp, celui des colonisés et des peuples opprimés. IL rejoint le Front de Libération Nationale (FLN) en Algérie. Il eut d'importantes responsabilités au sein du FLN membre de la rédaction de son organe central, "El Moudjahid". Il fut chargé de mission auprès de plusieurs Etats d'Afrique noire, ambassadeur du Gouvernement provisoire de la République algérienne au Ghana. Jusqu'à sa mort le 6 décembre 1961, FANON s'est donné sans limites pour la cause de la libération des peuples opprimés en Afrique, ou il devient le théoricien de la révolution. Médecin psychiatre, écrivain, combattant anticolonialiste, FANON a marqué le XXe siècle par sa pensée et son action.

المقدمة:

تعالج هذه الدراسة بعض محّطات وأفكار المناضل الإنساني العالمي فرانتز فانون "FRANTZ FANON" الذي يعدّ من أبرز الشخصيات التي وظّفت ثقافتها في خدمة القضايا العادلة ولم تلتزم بتخصّصها العلمي الدقيق، وإنّما جعلت منه بوّابة لوُلوج عوالم أخرى مكنتها من تحرير الشعوب المستعمرة المضطهدة، ليس من الأمراض العضوية وحسب، ولكن من الأمراض النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

نذكر هذا الموضوع بالذات لأنّ فانون كان طبيبا قبل أن يكون سياسيا مناضلاً ومضحيًّا من أجل كثير من شعوب المعمورة، التي كانت تعاني الإقصاء والحرمان والتهميش، من جرّاء الهيمنة الكولونيالية التي لم يسبق لها مثيل. ولكن قبل استعراض شيء من حياة هذا الرجل وفكره ونضاله الثوري، ينبغي طرح التساؤلات الآتية:

تُرى من هو فرانتز فانون ؟ وإلى أيّة أمّة ينتمي، حتى تكتب عنه الرسائل والأطاريح الأكاديمية ونكتب عنه نحن اليوم بعد حوالي خمسين عاما من وفاته، لكي نشيد أوّلاً وقبل كل شيء بنضاله الإنساني؟ ومن أيّة ثقافة استلهم معارفه؟ وفي أيّة مدرسة إنسانية تلقّى تعاليمه ومبادئه الإنسانية؟ ولماذا ضحّى من أجل الثورة الجزائرية التي كانت نافذة له على إفريقيا قاطبة؟

المبحث الأول : مولده و مساره الدراسي

لقد ولد فرانتز فانون في العشرين من يوليو–جويلية سنة 1925م[1] في جزيرة المارتينيك[2] التابعة لمجموع جزر الأنتيل، أو كما يطلق عليها جزر الكرائيب[3]، وهي إحدى المستعمرات الفرنسية منذ سنة 1635م[4]، عانت من التخلّف والفقر والاستغلال والحرمان، وسيطرة رجال الدين الكاثوليك الذين وضعوا أنفسهم في خدمة المحتل، وكانوا لا يسمحون لأيّ تطوّر أو وعي جديد بالظهور[5] .

---

[1] سعاد شيخاني: فرانتز فانون (رؤية لدور الكاتب والأدب الإفريقي باللّغة الفرنسية)، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت،1982، ص9.

[2] جزيرة المارتينيك: جزيرة تقع بأمريكا الوسطى، اكتشفها كريستوف كولمب سنة 1493م، تبلغ مساحتها حوالي ألف ومائة كيلومتر مربع، وهي بذلك المرتبة الثالثة من حيث المساحة الإجمالية لجزر الأنتيل، تبعد عن فرنسا بحوالي سبعة آلاف كيلومتر.

[3] جزر الكرائيب: نسبة إلى سكانها الأوائل الهنود الكرائيب.

[4] آمنة أبو حجر: الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، ط1، دار المة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص ص464–465.

[5] ALICE CHERKI , *Frantz fanon portrait* ,éditions du seuil, paris, 2000, p. 22.

في وسط هذه البيئة الجغرافية والاستعمارية نشأ فرانتز فانون وسط عائلة ميسورة الحال، تابع دراسته الابتدائية بمسقط رأسه[1]، ولمّا جاءت الحرب الكونية الثانية (1939–1945م)، بلغ فانون سن الرابع عشرة، فكيف كان تأثير هذه الحرب على حياته فيما بعد يا ترى؟

في هذه الفترة انتقل إلى ثانوية شولشير، حيث التقى بأستاذ الفلسفة "إيميه سيزر"[2] "aimé Césaire" الذي تأثّر به تأثرا بالغاً[3]، وشارك سنة 1943م كأقرانه من شباب الأنتيل إلى جانب فرنسا الحرّة، بقيادة ديغول في الحرب ضد حكومة فيشي العميلة، فكانت مشاركته تعبيرا عمليا عن رفضه للممارسات العنصرية، واستجابة لنداء ضميره بوصفه فرنسيا ومدافعاً عن الحق في أي ظرف مهما كان[4]. وكان تطوّعه كذلك ضمن القوات الفرنسية أوّل احتكاك له مع إفريقيا، إذ مرّ بمدينة قرصيف بالمغرب ووهران وبجاية بالجزائر[5].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عاد فرانتز فانون إلى جزيرته المارتينيك، واستأنف دراسته وتحصّل على شهادة البكالوريا في العام ذاته، وساند أستاذه "سيزر" لترشحه للبرلمان ممثلا عن الحزب الشيوعي الفرنسي لتشكيل أوّل مجلس وطني للجمهورية الفرنسية[6].

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية إذن بعدما شارك فيها فانون واحتكّ من خلالها عن قرب بوطنه الأم إفريقيا، وإن كانت الفرصة لم تسمح له بالتعمّق كثيرا في معرفة ما يدور بداخل تلك القارة.

فراح يتابع مسيرته الدراسيّة، ففي سنة 1947م، خرج من مسقط رأسه المارتنيك لدراسة الطب في ليون بفرنسا، فاهتم كثيرا بعلم النفس التحليلي والأدب، كما تابع دروسا في علم الأجناس (ETHNOLOGIE)، وقرأ في علم الظواهر والوجودية، ودرس علاوة على ذلك الفلسفة أيضا، ولقد كان فانون في هذه المرحلة يجمع بين جدلية هيجل، واشتراكية ماركس، وتطلعات نيتشه، وروائع أستاذه سيزر، ووجودية سارتر، الذي كان فانون يحبّه حبًّا ليس له حدود.

---

[1] عائلة ميسورة الحال: تتكون من ستة أولاد، أبوه موظف مفتش بالجمارك، من أصول إفريقية زنجية، وأمّه جرمانية الأصل من عائلة هوسفلدر (Housfelder).

[2] إيميه سيزر: من مواليد سنة 1913م شمال جزيرة المارتينيك، أحد أهم أعضاء الحركة السريالية، وهو أحد مؤسسي حركة الزنوجية، مناضل في الحزب الشيوعي الفرنسي من منتصف الثلاثينات إلى سنة 1956م، وصاحب حزب التقدم المارتينيكي الذي أنشأه يوم 22 مارس 1958م.

[3] CHRISTINE CHAULET ACHOUR, "*le flamboyant et le guerrier silex aimé Césaire et Frantz fanon*", disponible sur (http:///www. Christine achour.net . consulté le 20-01-2009.

[4] ALICE CHERKI , *op.cit*., p22.

[5] محمد شرقي: "المجتمع الجزائري في تصوّر فرانتز فانون (1953–1961م)"، ط1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، قسنطينة،2008، ص163.

[6] BENJAMIN STORA , "*la vie de Frantz fanon et la guerre d'indépendance Algérienne*, in(pensé aujourd'hui avec Frantz fanon)actes du colloque fanon, CSPRP, université, paris7, février 2008, édition on ligne disponible sur "http///www.CSPR.UNIV-paris Diderot, Frantz fanon. htm" . consulte le 04/01/2009.

كما كان على اطلاع واسع بالثقافة الأوروبية على خلاف الثقافة العربية الإسلامية، التي كان لا يعرف عنها شيئا[1] والتحق في هذه الفترة أيضا بجماعات المثقفين من اليسار، الذين كان يجمعهم العديد من الدوائر الفكرية والثقافية[2].

وابتداء من السنة الرابعة طب، بدأ اهتمام فرانتز فانون بطب الأمراض العقلية، واستطاع في التاسع والعشرين من تشرين الثاني–نوفمبر عام 1951م أن يناقش أطروحته حول الاضطرابات العقلية وأثرها على النخاع الشوكي والمخيخ "Troubles mentaux et syndromes psychiatriques dans L"hérédo dégénérescence Spino-Cérébelleuse"، وبذلك أصبح طبيبا مختصًّا في الأمراض العقلية[3]. وقد لعبت هذه الدراسة دوراً في نضاله المستقبلي إلى جانب الشعوب المستعمرة.

وفي سنة 1952م[4] أبدع فرانتز فانون إبداعا غير مسبوق، عندما ألّف كتابه "بشرة سوداء أقنعة بيضاء"، ويعدّ هذا الكتاب منعطفا حاسما في اتجاهاته الفكرية والثورية، لأنّه طرح مواضيع خطيرة كانت مثيرة للدول الاستعمارية التي تحاول تأبيد سيطرتها على شعوب المستعمرات خاصّة وأنّه تحدّث عن السود وانشغالاتهم ووضعهم ومعاناتهم، كما طرح كذلك فكرة العنصرية وعالجها من منطلق سوسيولوجي سياسي، اعتمد فيه على تجربته الشخصية لتحليل وضع كان قائم.

لقد تحدّث فيه عن كل شيء، عن السياسة والاقتصاد، عن اللّغة وعن الثقافة والأساطير، وكل القيم التي تؤثر بالفرد ويؤثر بها الفرد في الحياة[5] . ولكن كيف كان مسار فانون بعد التحاقه بالجزائر ؟

المبحث الثاني : التحاق فرانتز فانون بالثورة الجزائرية

لقد بدأ في سنة 1953م يسعى للحصول على منصب عمل، فشارك في مسابقة ميديكا (Médicat) للالتحاق بمستشفيات الأمراض العقلية، وبالفعل نجح في هذه المسابقة، والتحق في الثاني والعشرين من أكتوبر 1953م، بمستشفى جوانفيل[6] (Joinville) في البليدة بالجزائر وباشر عمله في الثالث والعشرين من نفس الشهر في السنة ذاتها[7]، وهنا كانت بداية فرانتز فانون م1ع القضية

---

[1] PHILIPPE LUCAS , *Sociologie de Frantz fanon Anthropologie de la libération*, SNED, Alger ,1971, p. 218.

[2] تتمثل تلك الدوائر الفكرية والثقافية في مجلّة الأزمنة الحديثة، مجلّة الفكر، مجلّة الحضور الإفريقي.

[3] PHILIPPE LUCAS, *op.cit*., p. 213.

[4] *في سنة 1952م كذلك تزوّج فرانتز فانون من فتاة من مدينة ليون الفرنسية وأنجب منها بعد ذلك ولداً سمّي أوليفي. أنظر:*

MAURICE DESPINOY, Entretien in revue sud nord, p. 108.

[5] ALICE CHERKI, *op.cit*., p. 44.

[6] مستشفى جوانفيل: أخذ بعد الاستقلال اسم فرانتز فانون.

[7] NOUARA HOCINE , *les intellectuelles Algériens (Mythe Mouvance et Anamorphose*), édition Dahlab-Enag, 2005, p. 203.

الجزائرية خاصّة وأنّ منطقة البليدة التي عيّن طبيبا في مشفاها كانت معقلا حسّاسًا مهمًّا من مراكز الحركة الوطنية والجزائر تعيش في حالة غليان دائم[1].

و بعد عام واحد من التحاقه بالجزائر اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 م ولم يكن فانون يعلم شيئا عن ذلك البركان، الذي هزّ أركان الصرح الاستعماري في ذلك اليوم التاريخي المشهود. انطلقت الثّورة وفانون يتابع أخبارها من خلال الصحف الاستعمارية، وربّما الأهلية أيضا على الرغم من أنها كانت تشير إليها باسم "الحوادث" "والخارجين عن القانون" و"المتمردين" و"الفلاّقة" ونحو ذلك من التعابير التي كانت تحاول سلطات الاحتلال تغطية الحقائق الجوهرية بها والتي لم تكن تريد كشفها للرأي العام.

لقد انفجرت الثّورة الجزائريّة في سرية تامة، ولم يكن يعرف عنها حتى من الوطنيين إلاّ القليل ولكن فرانتز فانون كان يتحسّسها في مشاعره المناهضة للاستعمار والعنصرية، ويحاول أن يعرف الحقيقة فيما يجري على الساحة السيّاسية والعسكرية في الجزائر، وبدأت تتأكد لديه حقيقة الثّورة منذ أن لاحظ تزايد عدد المرضى في مستشفى الأمراض العقلية الذي كان يشرف على احد مصالحه[2].

وهكذا استقبل فانون اندلاع الثّورة التحريرية بالكثير من التأييد والتشجيع للتخلص من الاستعمار بكلّ أشكاله، وكان يتابع بشغف واهتمام كبيرين تحرّكات جبهة التحرير الوطني ولكنّه لم يكن قادرا على الاتصال بمسئولي الثّورة، لأن ذلك لم يكن يسيرا وحتى المسئولين أنفسهم كانوا ما يزالون مجهولين نوعا ما، ولكنه تمكن شيئا فشيئا من الاتصال بقيادة أركان الجيش في ولاية الجزائر سنة 1955م، بعدما توسعت علاقاته وزادت مساعدته للجرحى والمرضى الذين كانوا يُرسلون إليه، وكان ذلك أوّل اتصال له بالجبل.

وفي ديسمبر من سنة 1956 التقى فرانتز فانون بعبان رمضان[3]، و هما اللذان كانا يلتقيان فكريا فقد كان عبان رمضان أيضا يساريا ، متشبعا بالفكر الثوري الذي أخذه من كتابات كبار أقطاب الشيوعية العالمية، كـ: لنين، وماوتسي تونغ، وشي جيفارا، وغيرهم من الذين زرعوا الفكر الثوري في العالم الثالث الخاضع للهيمنة الإمبريالية.[4]

كما كان فانون يقدّر بن خدّة ويحترم كريم بلقاسم ويعتبره رجل الشّعب أو بالأحرى ابن الشّعب، في حين أنّه كان لا يميل إلى عبد الحفيظ بوالصوف(1926–1982م) ولخضر بن طوبال(1923–2002م)[5].

---

[1] خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، منشورات تالة ، ط 3، جويلية 2007، ص7 .

[2] محمد الميلي: المصدر السابق، ص ص. 76–75.

[3] التقى فانون بعبان بوساطة بيار شولي و هو طبيب فرنسي ناضل من أجل القضية الجزائرية.

[3] ALICE CHERKI, *op.cit*., p. 50.

[5] *Ibid*., p. 50.

وتابع فانون مسيرته مع الثورة، إذ في سنة 1956م، ولمّا توسعت الحرب التحريرية، زاد عدد الجرحى والمصابين، وبالتالي زادت الحاجة إلى الأطباء وخاصة الجرّاحين منهم، فكان المناضلون يستنجدون بفانون في مستشفى البليدة، وكان هو من جهته يساعدهم ويقدّم لهم العلاج، ويستعين بأطبّاء وصيادلة آخرين إذا لزم الأمر ذلك[1].

كما توطدت علاقة فانون بالجبهة، وأصبحت المصلحة التي كان يترأسها وجهة للمناضلين والمناضلات المطاردين من قبل الإستعمار الفرنسي، والذين كانوا يقومون بنقل المناشير إلى المدينة، ونقل الأسلحة إلى الجبال، فكان هذا الطبيب المناضل يخبّئهم ليلا ويعمل بعدها ممرّضوه على إزالة آثار مبيتهم، وأصبح المستشفى عشا للمجاهدين والمناضلين الجزائريين، حتى أنّهم سمّوا بزوار الليل.

[1] محمد شرقي: المرجع السابق، ص182 .

وهكذا توطدت علاقة هذا المناضل بالثورة، شأنه شأن عدد من الأوروبيين أمثال بيار شولي أليس شاركي، فرانسيس جونسون...الخ[1]، وأدرك عمقها وحقيقتها وأبعادها الإنسانية فكتب عنها يقول: "**إن الثورة في عمقها وحقيقتها، هي التي تحوّل الإنسان وتجدّد المجتمع، فهي متطوّرة جداً وهي الأكسجين الذي يبدع وينظم الأفراد، إنّها الثورة الجزائرية**"[2].

وفي أواخر سنة 1956م قرّر فرانتز فانون الاستقالة من مستشفى البليدة بعد الكثير من العقبات التي وضعتها إدارة الاحتلال الفرنسي في طريقه، خاصّة بعد أن اكتشف ميله للأهالي المسلمين الجزائريين، وتأييده للثورة، وكذا تأثره بالممارسات الاستعمارية الوحشية ضد الجزائريين، التي لم يكن قادرًا على تحملّها أو تغييرها على أرض الواقع[3]، وبالفعل غادر الجزائر[4] متوجها إلى تونس سنة 1957م[5]. ولكن هل تواصل كفاح هذا الرجل الثائر مع القضية الجزائرية؟، أم أنّه توقّف مع مغادرته البلاد؟

نعم لقد تواصل نضال الرجل هناك في تونس، إذ انضم في شهر جوان من سنة 1957م إلى جريدة المجاهد[6]، بعد أن استدعي في سنة 1956 مع محمد الميلي (1930م) من قبل بن يوسف بن خدة للالتحاق بتطوان بشمال المغرب للعمل في هذه الجريدة ، وهناك وموازاة مع القراءة كان بعد الظهر يحظر اجتماعات هيئة التحرير –لجريدة المجاهد– التي غالبا ما كانت تهتم بدراسة بعض النصوص الثورية .

---

[1] ALICE CHERKI , *op.cit*., p123.

[2] FRANCIS E T COLETTE JANSON, *L'Algérie hors la loi*, paris, édition du seuil,1955, p. 17.

[3] فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 36–37.

[4] غادر فرانتز فانون الجزائر بعد قرار طرد وصله في الأسبوع الأول في مطلع سنة 1957م من قبل الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوستROBERT LACOSTE.

[5] PIERRE CHAULET, " *Frantz fanon, si proche*".., revue pratique psychologique volume I , N°2-3, édition institut national de sante publique ,Alger, 2003, p. 53.

[6] جريدة المجاهد :كانت تصدر في البداية داخل الجزائر ،ثم انتقلت إلى المغرب ثم إلى تونس .انظر احمد حمدي ' الثورة الجزائرية و الإعلام ،ط 2 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد. بدون تاريخ.

كما كان دائم البحث والاطلاع في السياسية والطب النفسي وخاصة في كتب أستاذه توسكال[1] وقد مكث فانون هناك ولم ينتقل إلى تونس مرة أخرى إلا بعد أن تم نقل جريدة المجاهد إليها في أكتوبر 1957م وأصبح واحدًا من أبرز محرّري المقالات السياسية، إذ أصدر في هذه الفترة أي ابتداء من شهر سبتمبر 1957م مجموعة من المقالات المهمة منها:

أولا: مقال في سبتمبر 1957م، بعنوان: "الجزائر في مواجهة المعذبين الفرنسيين"، نشر في مجلّة المقاومة الجزائريّة[2]، تحدث فيه عن تعذيب الجزائريين من قبل الفرنسيين.

ثانيا: مقال في نوفمبر 1957م، بعنوان "بخصوص مرافعة"، تحدث فيه عن المرأة الجزائريّة ومشاركتها في الثّورة من أجل الاستقلال، كما تحدث عن جميلة بوحيرد(1934م) والتعذيب الذي مورس عليها من قبل الجلاّدين الفرنسيين ووجّه من خلاله نداء إلى المثقفين لإبداء موقفهم تجاه ما يجري في الجزائر.

ثالثا: سلسلة من المقالات نشرت ما بين الخامس عشرة والثلاثين من ديسمبر 1957م، بعنوان "المثقفون والديمقراطيون الفرنسيون في مواجهة الثّورة الجزائريّة"، لقد سجلّ فانون في هذه المقالات خيبة أمله في اليسار الفرنسي، وعكست بالفعل إخلاصه الحقيقي للثورة الجزائريّة، ذلك أن هذه الثّورة جعلت اليسار الفرنسي برمّته على المحك، ووضعته في إطار جديد، إمّا أن يتضامن معها وإمّا أن يظهر على حقيقته، وبذلك ينكشف وجهه الحقيقي.

---

[1] توسكال : طبيب إسباني مختص في الأمراض العقلية ورائد علم النفس المؤسساتي وهو أحد مناهضي حكم فرانكو في اسبانيا

[2] جريدة المقاومة: تأسست سنة 1956م في تونس، ثم نقلت إلى تطوان بالمغرب عام 1957م.

كما عمل فرانتز في هذه الفترة أيضا أستاذًا في مراكز الثورة يدرّس الجنود، مما وطد علاقته بمسؤولي جبهة التحرير الوطني المقيمين في تونس[1]وبعد عام 1957م عيّن فانون ناطقا رسميا لجبهة التحرير الوطني، وبدأ بتأليف كتابه "**الثورة الجزائرية في عامها الخامس**"[2]، حاول من خلاله دراسة تأثير الاستعمار على المجتمع الجزائري . كما ركز فيه عن المرأة الجزائرية و دورها في الحفاظ على الهوية الوطنية[3].

كتب فيه كذلك عن الجزائر المستحدثة فقال : " **إنّ الأمة الجزائريّة لم تعد اليوم موسومة في آفاق خيالية، ولم تعد وليدة خيالات غامضة، قد اعترتها الخرافات والأوهام، وذلك لأنها قلبت الجزائري ذاته حتى أصبح، ذا أبعاد مستحدثة لوجوده**"[4].

وكنتيجة لجهوده الفكرية والسياسية والمهنية، في خدمة الثورة الجزائرية، عيّنته الحكومة الجزائرية المؤقتة سفيرا للجزائر في أكرا عاصمة غانا سنة 1960[5] ، وخلال إقامته هناك لاحظ وجود إمكانية أخرى لتدعيم الداخل عن طريق حدود جنوب الصحراء وبالضبط عن طريق مالي[6]. ذلك أن الثورة الجزائرية بقوتها وعمقها ، جعلت الجماهير الإفريقية تدرك ضرورة التفكير في سلوك طريق الكفاح المسلّح، الذي أصبح ضرورة حتمية لتغيير مجرى التاريخ، فتعدّت الثورة بذلك تجربتها المغاربية إلى إفريقيا السوداء، ولم تبق بمنأى عنها[7].

---

[1] أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص ص 121–122.

[2] سمي بعد وفاته "سوسيولوجية ثورة" و كان سيعنون في الأصل ب: "حقيقة امة" أتم كتابته في شهر جويلية سنة 1959و قد تم حجزه ثلاث مرّات، الطبعة الأولى والثانية فيما بين فيفري–مارس 1960، والثالثة عام 1963، إذا اعتبر تهديدا للأمن الداخلي للدولة الفرنسية.

[3]ANNABELLE GOLLAY," Féminisme et post colonialisme (Beauvoir, fanon et la guerre d'Algérie)" , international journal of francophone studies, volume 10, numéro3, 2007. PP.409-410.

[4] فرانتز فانون: سوسيولوجية ثورة ، ترجمة ذوقان قرقوط، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت: 1970–م، ص. 19.

[4]REDHA MALEK , L'Algérie a Évian (histoire des négociations secrètes(1956 – 1962) éditions Dahlab , Alger :1995,P.73

[6] المكان نفسه.

[7] محمد الميلي، المرجع السابق، ص172.

وقد رسم فرانتز فانون لنفسه في هذه الفترة مجموعة من الأهداف لعلّ أهمها تنشيط إفريقيا والإعانة على تنظيمها وتجميعها وراء المبادئ الثورية، و الإسهام في الحركة النضالية للقارّة[1] من خلال مشاركته في العديد من المؤتمرات المرتبطة بقضاياها ، لعل أهمها الندوة الأولى لاتحاد الشعوب الإفريقية التي انعقدت في أكرا عام1958 م وفيما بين 26–31 مارس 1959م، كان لفانون لقاء آخر مع إفريقيا من خلال المؤتمر الثاني للكتّاب والفنانين السود، الذي التأمت فعالياته في روما.

كما شارك في الندوة حول السلم والأمن في إفريقيا، التي انعقدت في أكرا ما بين 7–10 أفريل 1960م، وفي الندوة الإفريقيّة الآسيوية فيما بين 12–15 أفريل بكوناكري من السنة ذاتها ، وفي ندوة الشبيبة الإفريقيّة في جويلية وأوت من السنة ذاتها بأكرا كذلك. و شارك أيضا في الندوة الثالثة للدّول الإفريقيّة المستقلة في أديس أبابا في شهر جوان 1960م[2]، في حين حضر فرانتز فانون مرّة أخرى لقاءًا في إفريقيا نهاية شهر أوت وبداية سبتمبر 1960م، في مدينة ليوبولد فيل الذي دعى إليه باتريس لومومبا.

والجدير بالذكر أن مشاركته في جميع هذه الندوات الرسمية كانت بصفته ممثلا دبلوماسيا لجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، و من خلال احتكاكه بالقارة عن قرب توصل فرانتز فانون إلى قناعة حقيقية بضرورة لم شمل القارة الإفريقية، والبحث عن الوحدة الفعلية فكتب في هذا الصدد مقالا بعنوان: "الوحدة والتضامن الفعال شرط لتحرير إفريقيا"، نشر في العدد الثامن والخمسين من جريدة المجاهد الّصادرة في الخامس من جانفي 1960م.

وقد استغل فانون وجوده في القارة الإفريقية فشكّل صداقات، ووطّد علاقات مع أفارقة، وذلك من خلال اتصاله بهم عن طريق جمعيات سرّية تناضل من أجل استقلال إفريقيا، إذ تعرف على القائد الغاني كوامي نكروما، والمتمرّد الكاميروني "فليكس مومي"، والنقابي الكيني "توم مبويا" والأنغولي "روبارتو هولدن"[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص. 184.

[2] BENJAMIN STORA , *Op. Cit.*

[3] *Ibid.* .

وهكذا اندمج فانون مع القضايا الإفريقية وأدرك ما كانت تعانيه تلك القارة من مشاكل وأزمات، فحاول تقديم بعض الاقتراحات، بحيث دعى إلى ضرورة انتهاج النظام الاشتراكي والابتعاد عن نظام الحزب الواحد، كما نادى بغلق الباب أمام البرجوازية، ونبّه القادة الأفارقة الجدد إلى عدم الانخداع ببعض السياسات الأجنبية التي تعيدهم إلى المربّع الأوّل.

وحاول تجسيد الوحدة الإفريقية على أرض الواقع، وذلك من خلال إنشاء جبهة جنوبية لدعم الثورة الجزائرية بالسلاح والرجال من مالي سنة 1960م.

وبعد كلّ تلك الجهود في القارة الإفريقية والتنظيرات التي طرحها، عاد إلى تونس في نهاية شهر ديسمبر من سنة 1960م، وقد أصيب بمرض سرطان الدم، فأرسلته جبهة التحرير الوطني إلى موسكو للعلاج في منتصف جانفي سنة 1961م[1]، وبعدما عاد من هناك طلب الالتحاق بالجبل حتى يكون لموته معنى، ولكن رغبته قوبلت بالرفض خوفاً على صحته.

لقد كان فانون يريد النضال من أجل الجزائر حتى النهاية، و يردّد: "**الجزائر يجب أن لا تسقط أبدا**"[2]، فعلى الرغم من ظروفه الصحية عمل على إعطاء دروس وطنية، لجيش التحرير الوطني "بغارديماو" على الحدود الجزائرية التونسية الأمر الذي أثّر على صحته.

ومع ذلك واصل نشاطه وبدأ بتأليف كتابه الجديد، وقد كان هذا المؤّلف تحليلاً تاريخيا سوسيولوجيا على مستوى العالم[3]، اختار له عنوان "**معذبو الأرض**"[4]و الذي تم نشره قبل وفاته بأيام.

وفي خريف 1961م تدهورت حالته الصحيّة وبدأ يعاني، فاضطر أخيراً قّبول الذهاب للعلاج في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية[5].ولكن المرض تمكّن منه فتوفي في السادس من ديسمبر 1961م في ولاية ماريلاند في عيادة بالقرب من واشنطن.

فتم نقل جثمانه إلى مقبرة الشهداء الكائن بعين الكرمة على الحدود الجزائرية التونسية، وبذلك تحقّقت وصيته لأنّه طلب من الرفاق أن يدفنوه إذا مات في أرض الثورة[6].

نعم لقد مات فانون، ولكن إنتاجه السياسي والفكري والأدبي، لم ولن يمت، لأنّ سيرته حافلة بالعطاءات والأعمال، التي تستحق إعادة القراءة على ضوء التطورات الجديدة في الثقافة والسياسة والثورة والمجتمع. لأنّها ثقافة جديدة ومتجدّدة على الدوام، على الرغم من ظهورها في فترة

---

[1] ALICE CHERKI, *op.cit.*, pp. 212-236.

[2] عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، مصر، بدون تاريخ، ص158.

[3] ALICE CHERKI , *op.cit.*, p. 235.

[4] قال سارتر عن هذا المؤّلف أن العالم الثالث يكتشف نفسه ويتحدّث إلى نفسه من خلال هذا الصوت.

[5] كان فرانتز فانون رافضاً للذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لأنّه كان يرى فيها تجسيدا للاستعمار الجديد، ورمزًا من رموز الاضطهاد لشعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

[6] عبد الكريم حساني: مداخلة أثناء الملتقى الوطني الثالث لفرانتز فانون "الاستعمار جريمة ضد الإنسانية"، مديرية الثقافة لولاية الطارف 30–31 ماي 2006، مطبعة المعارف، عنابة، 2006، ص ص 97–98.

زمنيـة محـدّدة، خاصّـة وأنّـه كتـب حـول الكثيـر مـن الموضـوعات: الاسـتعمار، العنصـرية، العنـف، المرأة...الخ.

الخاتمة:

وخلاصة القول أنه ومن خلال تتبعنا لمسار الطبيب النفساني والمفكر والمناضل والكاتب المارتينيكي فرانتز فانون، يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

أولا: أن فرانتز فانون رجل ثوري تجاوز هويته الأولى التي ضاقت به إلى هوية أوسع تمتد نحو العالمية ، إذ انتقل من جزيرته الصغيرة المارتينيك إلى الجزائر ، من أمريكا الوسطى إلى القارّة الإفريقية، من حياة الهدوء والاستقرار إلى حياة الكفاح والنضال والبحث عن الحرية.

ثانيا: أن فانون طبيبا أعاد اكتشاف الإنسانية بطريقة أخرى، ومضمون آخر وشكل آخر، ولم تكن مهنته سوى طريقا لمعرفة الآخر وتحريره من عقده ومعاناته، لأنه كان يؤمن أن الحرية هي الطريق الوحيد لشعور الإنسان بكرامته، وخاصّة بعد التحاقه بمستشفى البليدة بالجزائر في 22 من شـهر أكتـوبر 1953م، حيـث انـدمج مـع الجزائـريين وعـالجهم بعـدما أدرك اسـتفحال ظـاهرة الجنـون والأمراض النفسية والهيجان الذي كان يزداد يوما بعد يوم نتيجة للممارسات الاستعمارية العنيفة ضد الجزائريين.

ثالثا: أن فرانتز فانون لم يستند إلى التنظير فقط بل زاوج بين النظرية والتطبيق في كافة المجالات التي عاش خادما لقضاياها، ولعل خير دليل على ذلك فكرته حول إنشاء جبهة جنوبية سنة 1960م لتدعيم الجزائر بالسلاح والرجال من مالي.

رابعا: أن فانون قد فضح الاستعمار وتأكّد أنّه لا يمكن إقناعه بالكلمة، وأكدّ على ذلك خاصّة في كتابه "معذبو الأرض" كما أكّد في كتاباته أن الاستعمار نظام أساسه العنف، وأنّه استدمار ووضّـح فـانون الآثـار الجسـدية والنفسـية والاجتماعيـة التـي يخلّفهـا هـذا النظـام الاسـتعماري فـي نفـوس المستعمرين، ودعا إلى ضرورة التخلص منه بالعنف الثوري، عنف التحرّر و الانعتاق وأكّد أنّه الخيار الوحيد للقضاء على النظام الاستعماري.

خامسا: و من خلال هذا البحث يمكن القول أنّ فرانتز فانون أدرك عمق الثورة الجزائرية وتأثيرها على الثورات في إفريقيا، إذ جذبته بقوّة إشعاعها وصمود شعبها، ووضوح مسارها من الدائرة الفرنسية لتقذف به في العمق الجزائري.

قائمة المراجع:

أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

1- آمنة أبو حجر: الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، ط1، دار المة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

2- خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط 3، جوبلية 2007.

3- سعاد شيخاني: فرانتز فانون (رؤية لدور الكاتب والأدب الإفريقي باللّغة الفرنسية)، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت،1982.

4- عبد الكريم حساني: مداخلة أثناء الملتقى الوطني الثالث لفرانتز فانون "الاستعمار جريمة ضد الإنسانية"، مديرية الثقافة لولاية الطارف 30-31 ماي 2006، مطبعة المعارف، عنابة، 2006.

5- عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، مصر، بدون تاريخ

6- فرانتز فانون: سوسيولوجية ثورة ، ترجمة ذوقان قرقوط، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 1970

7- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ.

8- محمد شرقي: "المجتمع الجزائري في تصّور فرانتز فانون (1953-1961م)"، ط1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، قسنطينة،2008.

ALICE CHERKI , Frantz fanon portrait_ ,éditions du seuil, paris, 2000. 10-

11- CHAULET ACHOUR CHRISTIANE. Le flamboyant et le guerrier silex aimé Césaire et Frantz fanon, disponible sur "htpp://www.christianeachour.net", consulté le 20/01/2009

12- GOLLAY ANNABELLE. Féminisme et post colonialisme (Beauvoir, fanon et la guerre d'Algérie), international journal of francophone studies, volume 10, numero3, 2007.

13- HOCINE NOUARA. Les intellectuels Algériens Mythe, mouvance et anamorphose, éditions DAHLAB et ENAG, Alger 2005.3

14- JANSON COLETTE ET FRANCIS. L'Algérie hors la loi, paris, éditions du seuil, 1955.

15- MAURICE DESPINOY, Entretien in revue sud nord, N22, édition Eres , 2007.

16- PHILIPPE LUCAS, Sociologie de Frantz fanon Anthropologie de la libération, SNED, 1971.

17- PIERRE CHAULET, " Frantz fanon, si proche"..,revue pratique psychologique volume I N° 23, édition institut national de sante publique ,Alger, 2003
18- REDHA MALEK , L'Algérie a Évian (histoire des négociations secrètes(1956 – 1962) éditions Dahlab , Alger ,1995.
19- STORA BENJAMIN. la vie de Frantz fanon, et la guerre d'indépendance Algérienne, in (pensé aujourd'hui avec Frantz fanon), actes du colloque fanon, CSPRP-université, paris 7, février 2008 édition on ligne disponible sur "http:// www.csprp.univ-paris-diderot.ffactes_fanon.html, consulté le 04/01/2009

واقع الزوايا في إقليم توات
بين مقتضيات الأصالة ومتطلبات الرسالة

أ.عبد الله رزوقي
الجامعة الإفريقية أدرار

مقدمة:

تعتبر الزوايا في إقليم توات إحدى القلاع الإسلامية الحصينة التي عملت على الحفاظ على العقيدة والمبادئ الإسلامية الصحيحة. أمام حملات التغريب والفرنسة والذوبان التي شنها المستعمر الفرنسي قديماً أيام الاحتلال، كما تعتبر السياج المنيع الذي حصن الهوية الوطنية والشخصية والإسلامية والقيم العرفية السامية من الأفكار الدخيلة التي روج لها أصحابها هنا وهناك بدعوى التجديد ومواكبة العصر .

فقد كانت الزوايا ولا تزال قد عملت على تخريج العلماء والفقهاء والدعاة والمجاهدين في سبيل الله من أجل تحرير الأرض . والذود عن العقيدة الإسلامية وصيانة القيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة ونشر الخير والحب والسلام ومقاومة الظلم والعدوان .

قال الأستاذ: محمد المأمون مصطفى القاسمي الحسني : " إن رسالة الزوايا، كما يتضح لكل دارس نزيه رسالة شاملة شمولية هذا الدين، إنها رسالة حضارية ارتبط بها تاريخ الجزائر العلمي والثقافي ارتباطاً وثيقاً، فلم يقتصر دورها على التربية والتعليم، بل كانت وظائفها أشمل وأعمالها أعم وأوسع فهي معقل تربية وجهاد، ومعهد علم وعمل، وموطن تلاوة وذكر ومجلس إصلاح وقضاء، ومكان رأي ومشورة. وملتقى تعاون وتضامن وتكافل..."[1]

إذا كانت هذه هي رسالة الزوايا ومهمتها ودورها في وقت مضى، ولا يزال شيء منه سائراً في الوقت الحاضر فما هو موقع الزوايا اليوم من هذه الرسالة الحضارية العظيمة ؟ هذا ما أردنا الجواب عنه خلال من خلال هذا الموضوع

الصعوبات التي تواجهها الزوايا.

نظراً لما قامت به الزوايا من دور حضاري عظيم في التصدي لحملات التجهيل والتغريب والفرنسة ومسح الشخصية الإسلامية ومحو الهوية الوطنية لقيت مضايقات جمة وصعوبات شتى زرعت في طريقة سيرها . فكان بذلك شلل كلي أو جزئي لحركة ونشاط

---

[1] واقع الزوايا اليوم – محمد المأمون مصطفى القاسمي الحسني – محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني الأول للزوايا بأدرار – محرم 1421/ماي 2000م . ص:3

الزوايا، ولذا فإنه قد لوحظ تراجع كبير في دورها خاصة في الحقبة الزمنية الأخيرة وهذه جملة العوائق والصعوبات التي واجهتها الزوايا .

أ/ عوامل فناء واندثار بعض الزوايا

لقد شهدت بعض الزوايا التي كانت مفعمة بالنشاط توقفاً نهائياً عن عملها ومواصلة سيرها واندثاراً كلياً لقلاعها ولم يبق منها سوى الأطلال ومن جملة العوامل التي جعلتها تؤول إلى هذه الحال ما يلي :

1 – الانتفاضات الجهادية المتعاقبة ضد المستعمر الفرنسي ، وارتباط الزوايا بها حيث كان من طلاب الزوايا تتشكل الفيالق والعصابات ، وفيها يعقد مجلس الحرب ضد العدو . وفيها يتم تجهيز المجاهدين ويتم التكفل بعائلاتهم وذويهم . فبعدما دفعت الزوايا بكل تلاميذها وأبنائها إلى خندق المعركة خوت على عروشها ولم يبق من يعمر بنائها .

2– تضيق الخناق من طرف المصالح الاستعمارية

لقد كان المستعمر يدرك تمام الإدراك ما تلعبه الزوايا من تحريض لمواجهته ولما تقوم به من صد لحملاته التغريبية ولما يروجه من أفكار لا علاقة لها بالدين الإسلامي . ولذا فإنه عمل جاهداً على التضييق على شيوخ الزوايا . وفرض الرقابة على نشاطاتهم بل تدخل في برنامج التعليم والتدريس التي كانت مبرمجة للطلاب ، فمنع الحديث عن الجهاد ومقاومة الاستعمار ولم يبق سوى حفظ المتون وتدريس أحكام الوضوء والغسل والحيض والنفاس .

3 – مصادرة ممتلكات وتأميم أوقافها

إن من أنواع العقوبات التي كانت تسلط على الزوايا الفاعلة . التي تعمل على أداء دورها على أكمل وجه أن تصادر أملاكها وتؤمم أوقافها ، فتشل حركتها ويتعطل دورها وتغلق دورها وينتشر أهلها ومعمريها

4 – حدوث نزاعات بين فروع المؤسس

لقد أدى فشل فروع مؤسس الزاوية من إخوة وأبناء وأحفاد في التوصل إلى الاختيار الأنسب والأسلم الذي من خلاله تستمر الزاوية في أداء دورها إلى كثرة النزاعات بينهم. فتعطلت كثير من الزوايا وأغلقت أبوابها .

5 – فشل تجربة التسيير الجماعي لبعض الزوايا

كثيرا ما يتولى بعض الزوايا لجان تسيير غير كفأة فتصاب الزوايا بالإهمال وتتبدد الأموال وتصرف أموالها في غير وجهها وتصاب بالعجز أخيراً مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار فتغلق أبوابها .

6 – الوضعية الأمنية التي عاشتها البلاد في عشريتها الأخيرة

لقد حالت تلك الأوضاع التي زعزعت أمن الطرق والمداشر دون تردد الطلاب على زواياهم فصارت خاوية بعدما كانت عامرة .

تفعيل دور الزوايا في الوقت الراهإن المتأمل في واقع الزوايا اليوم والحال الذي آلت إليه من تقلص لدورها وعدم نجاعة وسائلها التقليدية وعدم مواكبة عقول شيوخها الفكر المعاصر يستطيع أن يجزم أنه يستحيل أن تظل الزوايا تؤدي دوراً فاعلاً في حياة المجتمع اليوم ما لم تكن هناك بوادر تغيير في صرح الزوايا بما يجعلها تمارس مهامها وتؤدي دورها المنوطة به .

والقصد من التغيير هنا ليس ذلك التغيير الجذري الذي يعمل على تغيير الأدوار والغايات والأهداف وجوهر الزوايا، وإنما المراد به تغيير وتجديد الوسائل والأدوات من أجل مواكبة تغيرات العصر ومن أجل الحفاظ على استمرارية الزوايا والسماح لها بأن تلعب دورها كاملاً غير منقوص .

والواجب على القائمين على الزوايا أن يدرسوا بعناية جملة الأهداف المتوخاة من الزوايا والتي يسعون إلى تحقيقها. وعليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار كل الجوانب ذات الصلة بدور الزوايا وبوسائلها . من أجل إعادة تأطير الزوايا وإعادة مكانتها والسعي من أجل تفعيل دورها اليوم ومستقبلاً، وهذه الوسائل والأهداف نوجزها من خلال النقطتين التاليتين :

تفعيل وسائل الزوايا.

يتمثل تفعيل وسائل الزوايا في مراعاة الجوانب : القانونية والهندسية والإدارية والمالية1.

أ- الجانب القانوني

إن الغالب على الزوايا أنها إما أن تكون ملكاً خاصاً لشخص معين وإما أن تكون وقفاً عاماً مملوكا لجهة ما . ومفهوم الوقف في الشريعة الإسلامية حماية الشيء الموقوف ومنعه من أن يصير ملفاً لشخص ثالث

والزاوية غالباً ما يكون من عوامل زوالها كونها ملكاً خاصاً لشخص ما كأن يكون مؤسس الزاوية. فهي من بعده ستؤول إلى ورثته الذين قد لا يهمهم شأن الزاوية فيعملون على غلقها وتحويلها .

والأنفع للزوايا أن تكون الطبيعة القانونية لها وقفاً عاماً مع تحديد الأهداف والوسائل ومهام ناظر الوقف وصلاحياته وشروط تعيينه وعزله...وبهذا تضمن الزاوية مشروعية استمرارية وبعدها عن أطماع الأقرباء ومن لهم شبهة ملك فيها .

وأيضاً على الزاوية أن تستغل التشريعات الحكومية فتعمل على إنشاء جمعيات دينية وثقافية واجتماعية وتمارس من خلالها دورها في المجتمع. وليس غريباً أن تنوع هذه الجمعيات بين المحلية والوطنية بل العالمية إذا سمحت الظروف بذلك.

ب – الجانب الهندسي

إن اختيار موقع الزاوية المناسب لأحد العوامل الهامة التي تساعد الزاوية على أداء مهامها . فاختيار الموقع وشكله والمساحة المخصصة ومدى مناسبتها لإقامة مباني وهياكل الزاوية ومدى توفر الخدمات والمرافق. والظرف المناخي لمحيط الزاوية، فليس زاوية في التل كزاوية في الصحراء .

وأهم هذه العوامل أن يكون أفراد البيئة التي يراد إنشاء الزاوية بها متقبلين ذهنياً لوجود الزاوية ولتقديم تسهيلات ومساعدات لها. فقد وجدنا من يمنع إقامة مركز إسلامي على تراب بلده لأعذار وهمية يقدمها. وإذا كان المحيط رافضاً لإنشاء زاوية ثم أنشئت فاحكم عليها بالزوال عاجلاً أو آجلاً .

---

[1] انظر الزاوية النموذجية في الألفية الثالثة – الأستاذ. موهوب ناصر الدين سفير – الملتقى الوطني الأول للزوايا – أدرار في: 1-2-3 ماي 2000م ص: 12-15

ومن بين الأمور الواجب مراعاتها في هندسة الزاوية إيجاد القاعات المتخصصة فبعضها للمكتبة والآخر لمدارس التحفيظ والآخر للتكوين والآخر للأكل والإيواء ومنها ما هو للإدارة العامة للزاوية. وبهذا تكون الزاوية مؤسسة حضارية شأنها شأن أي مؤسسة حكومية أخرى بل أهم .

وأخيراً يجب مراعاة الشكل الهندسي للزاوية بأن يكون ذا طابع عربي إسلامي أصيل يستجيب لمتطلبات العصر وحاجياته المعاصرة.

ج- الجانب الإداري

تعتبر الإدارة عصب كل مشروع وشريان حياته. فعن طريقها تتخذ القرارات ويتم الإشراف على تنفيذها، والإدارة الناجحة بالنسبة للزوايا هي تلك الإدارة التي تستطيع أن تحول المواد الموجودة والوسائل المتاحة إلى أدوات يتم من خلالها الوصول إلى الأهداف والغايات المرسومة المخطط لها. وهي التي من شأنها أن تجعل الزاوية تحتل مكاناً مرموقا وسط المؤسسات الاجتماعية الأخرى فيكثر طلابها وروادها وزوارها تزدهر حركتها ويتوسع نفوذها.... ولكي تكون الإدارة في هذا المستوى يجب مراعاة ما يلي :

1 التخطيط الجيد: وهو تحديد النظرة إلى الأمام ومحاولة التعرف على الظروف المستقبلية من أجل تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الزاوية عن طرق وسائلها المتاحة، والاقتصاد فيها .

2- التنظيم المحكم: وهو تحديد مظاهر النشاط المطلوبة لتنفيذ الخطة ثم تقسيمها وتجميعها، مع تحديد العلاقات بينها بالشكل الذي يجعلها أكثر فعالية وتقدم أحسن أداء في سبيل تحقيق أهداف الزاوية .

3- التوجيه الحسن: وهو تقديم أمثل الطرق للعاملين من أجل أداء الأعمال المطلوبة منهم وتوفير وتجميع جميع الإمكانات والظروف التي تمكن من القيام بالمهام الموكولة لهم على أحسن وجه وأكمل حال .

4- الرقابة الصارمة: وهي معرفة مدى التطابق بين الخطة الموضوعة للمشروع والأعمال المنجزة والعمل على تحاشي الأخطاء إن كانت ثمة أخطاء .

5- التنسيق الفعال: وهو توزيع الأدوار والمهام على العاملين بحيث لا يتجه الجميع نحو أعمال معينة وتترك بقية الأعمال الأخرى من دون عاملين. حيث يتوزع كل العاملين على جميع الميادين المطلوبة، وفائدة هذا التنسيق تكمن في تحقيق الأهداف بأعلى

درجة من الكفاءة وبأقل تكلفة وبأقل جهد وفي وقت قياسي، فلا يضيع الوقت ولا تضيع الجهود سدى بل ثمة تعاون وتآزر بين العاملين في سبيل تحقيق الأهداف.

6 – القيادة الراشدة: أعني بالقيادة صاحب التخطيط للمشروع وليس شيخ الزاوية. وذلك أن الأعمال المراد إنجازها تتطلب إلى تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتنسيق وتطلبها لقيادة راشدة يعمل على إيجاد المشاريع العملية التي يجب أن تطبق عليها تلك الجوانب المذكورة .

د- الجانب المالي

يعنى بالجانب المالي كيفية إدارة الموارد المالية من حيث الحصول على الأموال المطلوبة وتدبير مصادرها ومواردها ومن حيث حسن استخدامها وعدم تبذيرها . خوصاً وأن المال بالنسبة للزاوية يعتبر عصب حياتها. وسوء التصرف فيه هو تعطيل مباشر لدورها. وتتمثل موراد الزوايا المالية فيما يلي 1 :

1- إعانات المحسنين: وهي التي تقدم من الأغنياء في شكل مادة نقدية أو بضائع محلية أو مواد غذائية، وخاصيتها أن تكون دورية مستمرة، وغالباً ما يكون ذلك سنوياً .

2- أموال أوقاف الزوايا: وهي التي تتمثل في العقارات والأراضي الزراعية والأشجار والنخيل والحيوانات ومحلات التجارة والحمامات وغيرها. وهي تعتبر مالاً دائماً وربحاً وافراً يغني الزوايا من حيث الجانب المادي إذا أحسن تدبيره واستغلاله .

3- أموال الزيارات: وهي التي يقدمها الأتباع والمحبون للزوايا عند زياراتهم المتكررة الدورية للزوايا . وغالباً ما يكون هؤلاء من الأغنياء الأثرياء . وهي أموال متنوعة منهم من يقدم مالاً نقداً ومنهم من يقدم مواد غذائية ومنهم من يقدم رؤوس أغنام ومنهم من يقدم ملابس جاهزة ومنهم من يقدم غير ذلك .

خاتمة:

إن المتأمل في هذه الموارد يجدها لم تعد تؤمن الجانب المالي للزاوية في الوقت الحاضر وذلك لقلة الهبات والعطايا الممنوحة حالياً وتدهور الأوقاف بل السطو عليها وعلى أرباحها. ويبقى الحل الأمثل لتأمين هذا الجانب هو إعادة تنظيم الأوقاف والأحباس التي هي

---

[1] أنظر أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19 و 20 م. د . يحيى بوعزيز – مجلة الثقافة العدد 63 .

ملك للزوايا بطريقة عصرية حديثة، واستغلال منافعها وأرباحها على أكمل وجه، فكم من زوايا تملك عقارات في شوارع هامة لكنها مهدمة أو غير صالحة فالواجب إعادة بنائها كمتاجر ومحلات وتؤجر والفائدة تعود للزوايا وكم من الزوايا تملك أراضي زراعية شاسعة وخصبة لكنها مهملة، والواجب التفكير في استغلالها وزراعتها والانتفاع بأرباحها ولا مانع من أن تنشئ الزاوية شركة فلاحية مصغرة تعمل على استثمار هذه الأراضي والحقول والأشجار المثمرة على أن يكون للزوايا نصيب .

وهذا النظام الإسلامي نظام الأوقاف استغلته الحضارة الغربية بأحسن استغلال فهذه الجامعات الأمريكية لا يعتمد على ما يصرف إليها من الميزانية المالية الوطنية وإنما اعتمادها الأكبر على مؤسساتها الاقتصادية وبناياتها التجارية ومشاريعها الاستثمارية من بحوث وغيرها

وباستغلال هذا المورد الذي لا ينفذ يمكن للزاوية أن تظل مستمرة في أداء دورها الحضاري ولا تتلقى أي صعوبة من الجانب المالي .

وإذا استغلت هذه الأركان الاستغلال الجيد تبقى قضية المحاسبة كصمام أمان يمنع الأموال الطائلة من أن تذهب هنا وهناك من غير ضابط ومن غير أن يعرف لها وجهة. فوظيفة المحاسبة هي تجميع البيانات من المصادر المختلفة وتسجيلها وتحليلها وتقديمها في شكل تقارير إلى الجهات المعنية . وينظر المحاسب في مجموع الأموال التي ذهبت لخدمة أوجه النشاط المختلفة المبرمجة كأهداف للزاوية. ولابد من التحلي بالصرامة في صرف الأموال وإلا لسادها الإفلاس من أول يوم ويحق للملاحظين – عندئذ– أن يقولوا : إن أصحاب الزوايا يأكلون أموال الناس بالباطل .

المصادر والمراجع :

01/ أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19 و 20 م. د . يحيى بوعزيز – مجلة الثقافة العدد 63 .

02/ الزاوية النموذجية في الألفية الثالثة – الأستاذ. موهوب ناصر الدين سفير – الملتقى الوطني الأول للزوايا – أدرار في: 1–2–3 ماي 2000م

03/واقع الزوايا اليوم – محمد المأمون مصطفى القاسمي الحسني – محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني الأول للزوايا بأدرار – محرم 1421/ماي 2000م

السياسة المائية الرومانية في منطقة الهضاب العليا
(دراسة حضارية نموذجاً)

أ.دبوب محمد

جامعة أدرار

ملخص:

إن المتتبع لتاريخ الإمبراطورية الرومانية في المجال المائي يرى أن سياستها المائية تعتمد على تحقيق الإستقرار السياسي والعسكري وتوظيف مجالها الحيوي في منطقة المغرب القديم، وعليه فقد عمدت روما إلى توطين الحركة الإستطانية من شبه جزيرة ايطاليا.

وكذا الجنود المسرحين عبر كل منطقة الهضاب العليا الشرقية، وحوض الحضنة وعمدت في مساهمتها إلى تنمية الزراعة، وبالتالي في توطين الأهالي إضافة إلى ما كانت توفره من ثروة مائية للإنسان والزراعة، ويتجلى ذلك في كثرة البقايا الأثرية المنتشرة على ضفافها.

وقد بدلت روما مجهودات كبيرة لإنجاز كثير من المشاريع المائية التي ساهمت في إستقرار المنطقة وخدمة التاج الإمبراطوري، وهذا وفق مخطط شامل وضع من طرف المختصين بهدف توسيع المساحات الزراعية خدمة لسياسة التوسع الإستعماري في المنطقة.

Résume:

Celui qui s'intéresse à l'histoire de l'empire roman،dans le domaine de l'eau، constate que sa politique de l'eau s ' appuie sur la réalisation de la stabilité politique et militaire. Et à mettre en application son domaine vital dans l' ancien Maghreb. c'est ainsi que Rome a nationalisé le mouvement (...) de l'île de l'Italie.

Et a également nationalisé les soldats à travers toute la région des hauts plateaux de l'est et le bassin de « El Honda». Elle a participé au développement de l 'agriculture afin de nationaliser (...) en plus de ce concrétise dans les multiples ruines.

Rome a réalisé de nombreux projets concernant l'eau qui ont participé à la consolidation de la région et au service du trône. Selon un plan complet qui a été créé par les spécialistes dans le but d'agrandir les espaces agricoles au service de la politique du renforcement colonial dans la région.

مقدمة:

تمثل سياسة الرومنة في المجال المائي، ظاهرة إقتصادية، توسعت مع فترة الاحتلال للمنطقة من خلال وضع أساليب إستغلالية. ساهمت في بناء البنية القاعدية للرومان في المجال الاقتصادي، والاجتماعي كظاهرة إستقرار الإنسان.

وعليه، فإن الجزائر قد تعرضت كبقية بلدان البحر الأبيض المتوسط، لحركة التوسع الروماني، وظلت تنوء تحت وطأته مدة تزيد عن الخمسة قرون، وذلك إبتداء من سقوط مملكة نوميديا، في يد قيصر عام 46 قبل الميلاد، إلى سنة 430 ميلادي، وهي السنة التي سقطت فيها هيبو (عنابة) في يد الوندال بإعتبارها آخر معقل للمقاومة ضد هؤلاء الغزاة الجدد.

لقد كان اهتمام الرومان بالأرض، والماء، ينطلق من إعتبارهم لشمال إفريقيا (نوميديا خاصة). كخلفية إقتصادية هامة تساهم في تغطية إستهلاك روما من الماء، وينابيعه. حيث أن الولايات الافريقية قد بلغ ماتزود روما ثلثي 3/2 حاجة الإستهلاك. وهذه النسبة العالية ليست ناتجة عن الخصوبة التي بالغ الكتاب في إبرازها فحسب بل تعود إلى سياسة إنتاجية كانت تقوم على مبدأ الإستغلال الشامل لإمكانيات حوض الأرض، وتجنيد الطاقات البشرية والثروة المائية لجعل الأرض تنتج أكثر من أجل مواجهة الإستهلاك المتزايد.

1- السياسة المائية للرومان:

تدل الآثار الأدبية والمادية على أن المناطق الداخلية لنوميديا المتمثلة في الهضاب العليا حتى حافة الصحراء، عرفت أيام الحكم الروماني توسعاً عمرانيا ونشاطا زراعياً مكثفاً، عكس ما تميزت به هذه المنطقة في القرون التي تلت ذلك، رغم أن الظروف الطبيعية السائدة اليوم غير ملائمة لهذه الوضعية، فهل الظروف الطبيعية وخاصة المناخ التي سادتها كانت أكثر إعتدالاً عما أصبحت عليه فيما بعد ؟ أم أن الوضع لم يتغير وفي هذه الحالة كيف تعامل الرومان مع العوائق الطبيعية التي كانت سائدة ؟

الحراري بين الليل والنهار، وبين فصلي الشتاء والصيف، وهذا يؤثر سلباً على المزروعات[1]، وبالنسبة للأمطار، فمعدلها السنوي يصل في المناطق الساحلية إلى 700 ملمتر بينما لا يتعدى المعدل السنوي في مدينة سطيف مثلاً 485 ملم [2] وتقل كلما توجهنا جنوباً، بإستثناء المرتفعات الجبلية التي تتلقى أكثر من ذلك، فجبال الحضنة التي تقع على حافة الصحراء تتلقى معدلاً سنوياً يصل إلى 600 ملمتر، مما يجعل حوض الحضنة غنياً بالمياه الباطنية التي تظهر على شكل ينابيع [3]، قامت حولها منذ القديم مراكز سكنية واقتصادية عديدة. كما أن الأمطار تسقط في فصل الشتاء لكنها تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى وقد يتأخر سقوطها عن فصل الأمطار لمدة أسابيع وأحيانا بعض الأشهر وقد تكون إعصارية مدمرة [4] وبذلك تتحول إلى نقمة على الإنسان والنبات.هذا هو المناخ السائد اليوم.

أما إذا عدنا إلى الحقبة الرومانية، فإننا نلاحظ أن الوضع لم يكن مغايراً، ويتجلى ذلك من الآثار الأدبية الكثيرة، والشواهد المادية المنتشرة هنا وهناك، رغم التغير الطفيف الذي عرفته الخريطة الزراعية لكل منطقة الهضاب العليا الشرقية وحوض الحضنة، وجفاف الكثير من الينابيع والآبار التي إستغلت في الحقبة الرومانية، وتوقف بعض المجاري المائية، وهي التي كانت توفر منسوباً معتبراً من الماء، سمح بمد السكان والزراعة بما تحتاجه من هذه المادة الحيوية.

بالإضافة إلى ذلك نسجل إختفاء الكثير من الحيوانات التي كانت تعيش في المنطقة وخاصة الحيوانات الضخمة أكلة العشب مثل الفيلة والجواميس وأكلة الضارية مثل الأسود والنمور (5).

1- Des pois (J) Raynal (R) Géographie de l'Afrique du Nord ouest edit, pavot paris 197 p 179.

2- Auguste (B) Afrique Septentrionale, 1° Partie, généralité. Afrique du Nord, paris, 1973.p.219.

3- Des pois (J) Raynal (R), cit, p, 187.

4- Gsell(S), Histoire ancienne de l'Afrique du Nord,Onasbruck, T,I, 1979,p,46.

5- Ibid, p, 54.

لقد حاول الكثير من المؤرخين والجغرافيين (1).إيجاد تفسيرات للتغيرات المناخية التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة وأعادوا جفاف الينابيع والآبار والأودية إلى عوامل مختلفة منها الطبيعية مثل الزلازل، وأخرى بشرية كإهمال الإنسان وعدم صيانته لها، ويؤكدون أن الوضع إختلف في العهد الروماني، حيث لقيت مصادر المياه عناية فائقة، وساعد على ذلك مختصون في الميدان البحث واستخراج وتوزيع المياه (Aquilegi)(2) ويدعمون هذا التفسير بعودة الكثير من الينابيع والآبار التي قامت حولها المدن والقرى في العهد الروماني، إلى توفير كمية معتبرة من الماء إثر تنظيفها بعد أن إختلفت، وأعادوا إختفاء الحيوانات المذكورة سابقا إلى إزالة الإنسان للغابات مما أدى إلى تدمير وسطها الطبيعي .

إن كل التفسيرات المقدمة من طرف الباحثين الغربين بشأن المناخ يمكن تقبلها لكن بالنسبة لإختفاء الحيوانات الضخمة والمفترسة، فهم تناسوا عمليات الصيد الواسعة التي يمكن مقارنتها بعملية إبادة واسعة تعرضت لها حيوانات المنطقة، قام بها الرومان بغرض الإستفادة منها كالعاج بالنسبة للفيلة، أو لنقلها إلى روما بهدف عرضها في الألعاب التي كانت تقام فيها بكثرة (3). لكن المؤكد أن المناخ وإن لم يعرف تغييراً جذرياً على مستوى واسع فإنه عرف تغييراً طفيفاً على مستوى ضيق (Micro Climat) وهي ظاهرة لوحظت في كثير من مناطق العالم التي أزال فيها الإنسان الغابات كما تميز المناخ في القديم كما هو اليوم بالتذبذب فقد كان الجفاف يدوم سنوات عديدة متتالية، مثلما حدث في الربع الأول من القرن الثاني عندما زار الإمبراطور هادريانوس إفريقية سنة 128 م، فقد سقطت الأمطار بعد خمس سنوات من الجفاف (4).

1-Albertini (E) , l'Afrique Romaine,Alger, 1973 ; Boradez (J) , Fossatum Africain ,paris ,1949 ,pp , 165/212;La Blanchere , (du coudrai), L'omenagrment du L'eau et L'installation rural dans l'Afrique ancienne

Archives des missions Scientifique et Littéraires, T.VII, 1957; Gsell (S) Lac Cit ;

[2] -Ibid, p, 71

[3] -Ibid, p, 79

[4]- Histoire auguste, Hadrien, XXII, 14

و ليس مستعداً أن تكون المناسبة التي نقش فيها قائد الفرقة الأغسطية الثالثة نقيشتين في لامبار (1)، كما ذكر رتليانوس أن الحصاد لم يتم سنة 202 م بسبب الجفاف، ونفس الظاهرة سجلت في سنتي 366/367 م حتى أصبح الناس مهددين بالمجاعة، مما إضطر بروقنصل إفريقية هيمتيوس يوليوس فستوس إلى فتح مخازن التموين وتوزيع القمح على السكان (2) .

نفس الوضعية ذكرها القديس أغسطس في خطابة للمؤمنين في شهر ديسمبر، في ذكرى وفاة القديسة كريسيين (Crispine) عندما أشار إلى أن الأمطار المنتظرة منذ مدة سقطت بقوله: " إن الرب تكرم بسقى الأرض بمطر سيسمح لنا أن نتوجه إلى مكان نجل فيه الشهداء بقلب فرح (3). لكن أحسن وصف للمناخ وحالة الفلاحين اللبيين وهم ينتظرون سقوط المطر الذي يظهر أنه تأخر كثيراً، قدمه كوربوس (Corippos) بقوله: " ينظر فلاحو الأرض العطشاء للبيبا إلى السحب، ولما يلمع أول البرق في السماء الهائجة وتضرب ريح الجنوب الهواء يقصف متكرر للرعد، يجري جميع الفلاحين من الأرياق الجافة متمنين سقوط المطر، يسوون السواقي التي سيجري بها الماء لتنظيم سيلانه مسبقاً، ويقيمون الحواجز بالكثبان الرملية حتى تجري المياه في المروح الخضراء (4) .

إضافة إلى ظاهرة التذبذب يعرف مناخ السهول العليا حتى مشارف الصحراء الأمطار الإعصارية الطوفانية كما هو الشأن اليوم إذ تسقط أمطار غزيرة في مدة قصيرة. مما يجعل المياه تنهمر بقوة مدمرة كما حدث للجيش الروماني وهو يقوم نحو تالة (Thala) بشرق نوميديا لمحاربة بوغرطة (5).

---

1 - C.I.L.VII, 2610, " Ventis bon arum tempestatium pontibius a C.I.L.VIII, 2609" lovai O (ptimo) M (aximo) Tempestatium Divin arum potenti"

2 -Ammien Marrellin , liv,XXVIII, I,édit , J.C.Rolfe , 2°edit,1950/52; Renault (H) , le prix du blé a Carthage à la fin du VI ° Siècle , R.T.,T.XX 1913 , Tunis , p, 613.

3 -Soit Augustin , Eman , IN Passin , LXXX, Gsell(S) , op cit , p, 91 .

4 -Ibid.

5 -" Tanta repenta ccolo missia vis aquane dicitur ut ea modo execitui Satis Super que Foret …" LXXV,7 Salluste, Bellum Jugurthinum , traduit par Emout édit , les belles lettres , paris , 1974 Ad Scaputam, 3,édit , Rigault , F, 1634 .

وقد ذكر ترتليانوس هذه الأمطار حتى أن المياه كانت تغطي كل شيء وتتلف الزرع وتجلت معها المجاعات (1). كما لخص المؤرخ اللاتيني سالستيوس (35/86 ق.م) مشكلة المياه بالمنطقة بقوله: " .... ريف خصب صالح لزراعة الأشجار وأرض فقيرة للمياه (2). بالإضافة إلى ذلك نجد تساقط البرد الذي كان يضر بالمحاصيل كما ذكر ذلك القديس قبريانوس (3).

لم تتوقف أضرار المطر والبرد على المزروعات بل إمتدت إلى الطرقات والجسور مثلما حدث للطريق الرابط بين سيرتا وروسكادا من جهة وكيرتا سطفيس من جهة أخرى (4).

بالإضافة إلى الكوارث التي ذكرت يمكن إضافة رياح الشهيلي التي كانت تنطلق من الصحراء نحو الشمال عبر فتحة الحضنة، وقد ذكر سالوستيوس أن هذه الرياح كانت تتسبب في عواطف رملية تحجب الرؤية (5) وتضر كثيراً بالنباتات وتجلب معها في بعض السنوات الجراد الذي يأتي على الأخضر واليابس، ويخلف المجاعات (6).

رغم كل هذه الصعوبات إمتدت الزراعة في العهد الروماني حتى مشارف الصحراء وبما أن هذا الوضع لا يمكن أن يعود إلى عوامل طبيعية ملائمة فالمناخ غير ملائم فإنه يعود حتما إلى عمل الإنسان وما قام به من مجهودات لتهيئة الأرض وتوفير المياه الضرورية، وحماية المزروعات وفي هذا السياق قال أحد المؤرخين: " لم يكن ثراء إفريقيا مسألة أحوال جوية بل نتيجة العمل " (7).

---

1 -Lacroix (F) L'Afrique ancienne , R.AF.N°13 , 1869, p 337, Note N°CCXXV;

2 -Salluste, LXXV,7.

3 -Gsell (S), op cit , p, 92 Note N°3.

4 -" Viam imbribus et Vetustate contapsam cum pontibus restituit , Gsell (S) op cit , T,I,P,92 Note 3.

5 -Bellum Jug , LXXIX , a Afrique incendia cum Serenitate ; pline L'ancien , H.N.,XVIII,392.

6 -Locustrum ingentia gnima in Afrique que a Vento in mare dejectac , odore intoterabili , cyrenis mortifero vapove grarem pestilentian Fecerunt pecori, hominumque DCCC millia consumpta lable , proditum est , Jul , Obscquens , lib prodigiovum , XC, la roix (F) L'Afrique ancienne , R.A.F, N°13,p,336 Note CCXXIV.

7 -La blanchere (du coudray) , op,cit , p, 34

2 الأساليب الممنهجة للرومان في إستغلال الأرض:

واجهت روما منذ إحتلالها منطقة شمال إفريقيا الظروف الطبيعية غير الملائمة لإستقرار الإنسان خاصة أن سياستها التوسعية لم تقتصر على المناطق الشمالية الرطبة بل إمتدت حتى حافة الصحراء، وذلك بتبنيتها سياسة مياه حكيمة بهدف تسخير كل مصادرها المائية كمياه الأمطار والأودية والينابيع والمياه الباطنية ليس لخدمة الأهالي. بل لتحقيق أغراضها العسكرية والإقتصادية والحضارية المتمثلة في إستعمار كل المنطقة وإستغلال ثرواتها المختلفة إستجابة لمصالح رجال المال الرومان في ظروف يسودها الأمن والإستقرار، وقد شرعت في تحقيق سياستها المائية بعد أن تأكدت أن الإعتماد على الجيش النظامي فقط لا يكفي للحد من خطر الأهالي، وكسر شوكتهم وكسب ولائهم، لذلك وجب عليها إيجاد وسائل دفاع جديدة تدعم بها عمل المؤسسة العسكرية، واهتدت إلى تسخير المعمرين لهذا الغرض، وقد إجتهدت روما في توطين معمرين قدموا من شبه جزيرة إيطاليا أو من الجنود المسرحين عبر كل منطقة الهضاب العليا الشرقية وحوض الحضنة، وخاصة قرب المناطق التي لم تستطع ترويضها كالمناطق الجبلية وفي منطقة الليمس حتى يستغلون الأرض وقت السلم، ويتحولون إلى جنود يتصدون إلى خطر الأهالي عند الضرورة، وكذلك جعل المستعمرات مراكز إشعاع حضارية رومانية بغرض إغراء الأهالي وجلبهم نحوها.

إن هذه السياسة فرضت على روما تسهيل إستقرار المعمرين بتوفير كل وسائل الحياة والعمل الضروريين خاصة الأمن والأرض والماء، وقد أوكلت العملية الأولى إلى الجهاز العسكري، وحققت العملية الثانية بسهولة إذ إكتفت بمصادر أملاك الأهالي وترحيلهم.

أما توفير المياه فلم تكن عملية سهلة، فهي معقدة إلى حد كبير وذات حيوية قصوى ولا يحل بإتخاذ قرار أو إرسال جنود إذ تتطلب إمكانيات وتقنيات ليست في متناول المزارع نظراً لعدم إستقرار المناخ وإستحالة الإعتماد على الأمطار في توفير مياه الشرب والري، خاصة في المناطق الداخلية البعيدة عن البحر، والتي تتميز بقلة مياهها من جهة وتذبذها من جهة أخرى (1)، فكان لزاماً على روما الإستفادة من الثروة المائية المتوفرة السطحية منها والباطنية إلى أقصى حد ممكن، والتقليل من تبعية المستوطنين للأمطار، والحد من أخطار هذه الأخيرة لما تكون طوفانية نتيجة الأمطار الإعصارية التي تميز هذه المنطقة.

إن أهم مصدر للمياه في المنطقة بغض النظر عن الأمطار يتمثل في المجاري المائية التي لم يتغير نظام جريانها منذ العهد الروماني، فهي تتميز بالفصلية، إذ تجري في فصل المطار وتتوقف فيما عدا ذلك (2)، ومنها وادي بوسلام (3)، وروافد (4)، التي تنبع من جنوب جبل مغريس ووادي الساحل (5) وروافد (6) والأودية التي تجري في جنوب الهضاب العليا وشمال الصحراء مثل وادي اللحم ولكن الإستفادة منها كانت محدودة، لأن الأودية التي تتجه نحو الشمال ترتمي في البحر دون أن تترك نفعاً زراعياً وتلك التي تتجه جنوباً تضيع في رمال الصحراء دون أن يستفيد منها الإنسان (7)، ورغم ذلك ساهمت في تنمية الزارعة وبالتالي في توطين الأهالي أولاً، والمستوطين الرومان ثانياً بفضل ما كانت توفره من ثروة مائية للإنسان والزراعة، ويتجلى ذلك من كثرة البقايا الأثرية المنتشرة على ضفافها (8)، وإضافة إلى هذا نجد اودية أخرى أقل أهمية لكنها ساهمت في توفير الماء الضروري للسكان، مثل وادي جنجن ووادي الذهب في الشمال ووادي القصب في الجنوب .و نظراُ لقلة المجاري المائية الدائمة بذل الرومان مجهودات جبارة لتدارك هذا النقص، وتدل الآثار التي

---

1 - Salluste, Bell, Jug , XVII, " caclo terraque penuria aquarum " ; Aggenius Urbicus , De Controversiis agrorum , édit, la chamnn , 1848 , " In ltalis aut quibusdam provinciis , non exiqua et injuria si in agrum aqaum immittas in provincia autem AFrica , si tronsire non patiaris "

2- Appien De reb punica (Guerres Civilles) édit .H.white , loeb classical library 1958,1,2,45.

3 -Cat (E) . Essai sur la mauctanie Cesavienne, paris , 1891 , p, 28

4 -Feraud (L) , selif , R.S.A.C.,Vol, XV,1871,p,22

5- Fevrier (P.A) , Fouilles de selif , les basiliques chrétiennes du quartier Nord Ouest , paris , 1965, p, 19; augustin (B) , op cit , p, 28.

6 -Augustin (B) . loc cit .

7 - شنيتي (محمد البشير) ، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي،دكتوراه، الحلقة الثالثة،1981، 108 ص .

8 National des Sociétés , Alger , 1954 pp, 273/275; Baradez (J) .

وصلتنا عن منجزات كثيرة تحققت على مستوى واسع (1) تطلب إنجازها سنوات عديدة، وهذا يبين أن مختلف الأشغال حتى وإن كانت من تنفيذ أفراد أو جماعات، جاءت وفق مخطط شامل وضع من طرف مختصين بهدف توسيع المساحات الزراعية خدمة لسياسة التوسع الاستعماري في المنطقة2.

أشغال الري:

فهم المزارعون الرومان ومن ورائهم السلطة، أن المحافظة على الأراضي الخصبة وتطوير الزارعة في الهضاب العليا، يبدأ بالتحكم في الثروة المائية خاصة أن الأودية غير دائمة الجريان والأمطار متذبذبة تندر في بعض السنوات، وتكون طوفانية مدمرة في سنوات أخرى إضافة إلى أن مياه الأمطار والأودية تضيع في الطبيعة دون الإستفادة منها، وفي هذا الصدد أدرك الرومان أن التحكم في سيول مياه الأمطار وفيضانات الأودية لا يتم على مستوى مجاري المياه بل قبل ذلك، بالسيطرة على المياه المنهمرة من المرتفعات، بشكل يسمح بتوجيهها للتخفيف من سرعتها وقوتها المدمرة، لذلك قاموا بتهيئة المنحدرات على شكل مدرجات متباعدة عن بعضها بحوالي 30 م، وأقاموا على كل مدرج حاجزاً من الصخور أو الجدران السميكة (3)، إن هذا العمل سمح بتحقيق عدة أهداف في نفس الوقت منها:

1- منع المياه من أن تسيل بسرعة وقوة وبالتالي حماية التربة من الانجراف (4).

تسهيل تسرب المياه في باطن الأرض لتموين الينابيع والآبار (5).

جعل المياه تسيل ببطء نحو السفوح عبر قنوات تحفر في الأرض، لإيصالها إلى عدد من السدود الصغيرة، مثل تلك أقيمت على منحدرات جبل تشريرت بمنطقة بوطالب (6)

و منها توجه عبر قنوات إلى خزانات واسعة كتلك التي أقيمت في بئر الشرقي بمنطقة باتنة والتي تصل قدرة تخزينها 3000 متر مكعب (7)، وفي قصر العمري بعين البيضاء (8)، وهذا يسمح بجمع مياه الأمطار المتساقطة على منطقة كبيرة وتوجيهها لري منطقة صغيرة، وهذا يعني مضاعفة كمية المياه الموفرة للمنطقة المعنية مرتين أو أكثر منها (9). بالإضافة إلى إنجاز المزارعين الحواجز أمام مياه الأمطار وتحويلها عن مجاريها

---

[1] Fossatum Africain , p, 165.
[2] Ibid , p, 18
[3] Ibid , p, 186
[4] Ibid , p, 185
5 -Ibid .
6 -Ibid , p, 186.
7 -Gsell (S) , op cit , F , 27, N°158.
8 -Ibid , f, 28, N°4
9 -Baradez (J) , Les travaux hydraulique , p,274

بواسطة قنوات عثر على إحداها في منطقة بئر الشرقي يصل طولها إلى 3500 متر (1)، تنقل المياه المجمعة إلى المزارع (2).

و بالنسبة للأودية فرغم صغرها وموسمية جريانها إستفاد منها الرومان كثيراً وعلى نطاق واسع في توسيع الأراضي المروية وبالتالي تسهيل تمركز المعمرين وذلك بإقامتهم، عليها، عدداً من سدود التخزين ومنها تنقل بواسطة قنوات إلى سدود التوزيع، لتوجه بعدها إلى خزانات تمون السكان والأراضي كتلك التي وجدت في هنشير بوعمران (3) وفي هنشيرفج دراس (4)، بسوق أهراس وقد عثر على الكثير من السدود في المناطق شبه الجافة ففي منطقة بوطالب فقط وجدت آثار تسعة سدود مثل سدود أودية لقمان والقصب واللحم وغيرها كثير (5).

و في المنخفضات المغلقة بالمناطق ذات الأمطار الإعصارية، أقيمت عدة أحزمة من الحواجز القليلة الارتفاع لكنها تمتد على مسافات طويلة، لحجز أكبر كمية ممكنة من المياه ومنعها من الضياع دون الاستفادة منها (6)، على شكل مطرية (Impluvium) وبواسطة قنوات تنقل إلى خزانات تدعى عند الأهالي المواجن وهي خزانات دائرية الشكل يتراوح قطرها بين 40 و50 متراً، مجهزة بخزانات أمامية لترسب الحصى والعوالق وأخرى خلفية لتوجيه المياه (7)، وقد عثر في طبنة على خزان سعته 87 م3 وخزانين في مدينة زابي سعة كل واحد منها 45 م3 (8) إلى جانب هذه التقنيات عمل الرومان على إستغلال مياه الأمطار المتساقطة في المناطق المستوية أو قليلة الارتفاع، وذلك بتقسيم سطح الأرض إلى مربعات على شكل طاولة الشطرنج وإقامة الحواجز فيما بينها مثلما يتم في مزارع الأرز، وهي التقنية التي عثر على بقاياها في منطقة سبعة مقاطع (9).

---

1 Gsell (S) , op cit , F , 27, N°158

[2]-Julus Frontius , de controversiis ce grorum , lib, 11, p.36, édit , lachmann 1848 lacoix (F) loc cit

3 -Gsell (S) , op cit , F , 18, N°175

[4] -Ibid , F,18 , N°18

[5]- رسالة: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي شنيتي (محمد البشير) دكتوراه، الحلقة الثالثة جامعة الجزائر 1981، ص 114.

[6] – نفسه، ص166.

7 -Depois (J) . le Hodna , paris , 1953 , p, 105.

[8] شنيتي (محمد البشير)، المرجع السابق، ص 110.

9 -Baradez (J) .Fossatum africain , p, 191

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، إهتم الرومان بالمياه الباطنية بحيث طوروا طرق إكتشافها ووسائل إستخراجها (1)، وهذا ما ساعدهم على حفر العديد من الآبار التي كان يصل عمقها إلى عشرات الأمتار ويتجلى ذلك من كثرة المزارع التي كانت تعتمد على مياه الآبار كمصدر أساسي للشرب والسقي (2)، نفس العناية لقيتها الينابيع فقد حظيت بإهتمام كبير إذ إعتمد عليها الكثير من السكان ولا يزال بعضها يمد الماء حتى الوقت الحاضر (3).

لقد ساعدت هذه المنجزات على توفير المياه وتوسيع الأراضي المسقية وإقامة عشرات المستعمرات وتوطين الآف المعمرين.

إن كل المنجزات سالفة الذكر لا يفيد الإنسان إذ لم ترفق بقنوات إيصالها للمراكز السكنية الحضرية والمناطق الزراعية في الريف، وفي هذا المجال برع الرومان في إقامة قنوات نقل المياه وما وصلنا حتى اليوم دليل على ذلك، ومن أهم وسائل إيصال المياه للسكان وأحياناً للري القنوات الناقلة أو الحنايا (Aquedve) التي تكون أحياناً مرفوعة فوق قناطر مثل قناة جميلة (4)، وأحيانا أخرى تمر تحت الأرض مثل قناة عين فرحات قرب خنشلة (5).أو الإثنين معاً، وأحسن مثال على ذلك قناة نقل المياه لصالدي (Soldac/ بجاية) التي يبلغ طولها 21 كلم، وهي مرفوعة في بعض أجزائها وتعبر الجبل في مواضيع أخرى (6).

بالإضافة إلى هذا إهتم الرومان بتموين الزراعة بالماء الضروري للري، ومن أهم الأنظمة التي أقيمت نظام السقاية الذي أنجز بمرونة (7) (Lamasba) بمنطقة الأوراس.

1-Gsell (S) , op cit , F 16, N°192,357,361,372,378,382,391,397,399,402,403,453,F,26, N° 51,62,63,66,67,124.

2 -Ibid , F 16 N° 12 ,15,17,20,110,182,195,374,391,405,406,F26,N°19,35,45,78,100,101.

[3] Baradez (J) .op ,cit , pp,,274/75

[4] Gsell (S) ,A,A,A,F16,N°232

[5] – شنيتي (محمد البشير)، المرجع السابق، ص 120.

6 -Birebent (J) , Aquae Romanae , Recherches d'hydraulique romaines dans est Alger 1962 ,pp,467/70

7-Shaw (B.D) , Lamasba , An ancient irrgation comunity , Antiqwite T,8 , 1982 , pp , 61/103 .

و بصفة عامة إستغل الرومان كل قطرة ماء كانت توجد في السهول العليا وحوض الحضنة لتلبية حاجاتهم الإقتصادية والإجتماعية وخدمة مصالحهم العسكرية، بعد أن أدركوا إستحالة الإعتماد على مياه الأمطار بسبب تذبذب المناخ، وأن الجفاف ظاهرة دورية.

بعد هذا العرض عن منجزات الري وتوفير المياه لمختلف الأغراض نتساءل عن الأشخاص أو المؤسسات التي أشرفت ونفذت هذه المشاريع ودور الأهالي في ذلك ؟.

إن مشاريع الري التي عرفتها الهضاب العليا، ومنطقة الحضنة كبيرة ومعقدة ومتشابهة شملت مناطق واسعة، وتطلب إنجازها إمكانيات مادية وبشرية ضخمة تتعدى قدرات الأفراد، كما أنه من الصعب تصور أن السلطة الرومانية أقامت المستعمرات ووطنت المعمرين قبل أن توفر لهم الحد الأدنى من الظروف المساعدة على الإستقرار.

نتيجة لذلك نعتقد أن المشاريع التي أنجزت، لم تكن معزولة عن بعضها بل جاءت وفق سياسة مائية محددة مسبقاً، وضعت من طرف مختصين ونفذت في نطاق مخططات قصيرة ومتوسطة المدى، لأننا نعتقد أن هذه المنجزات لم تنجز في وقت واحد بل تطلب ذلك فترة زمنية طويلة، وتكفلت بها هيئات مختصة وليس مستبعداً أن تكون تابعة لقطاع الهندسة العسكرية الرومانية (1)، ويشهد على ذلك مساهمة الوحدات العسكرية التابعة للفرقة الأغسطية الثالثة في إنجاز مشاريع مدينة كثيرة في إفريقية بلغت 74 إنجازاً مؤكدة بنقوش، منها قنوات نقل المياه وبناء حمامات وأحواض ومدرجات وغيرها من المشاريع الحضرية (2).في حين لم تذكر النقوش أي إنجاز ريفي، لكن لا يعني ذلك أن هذه الفرقة أو وحدات عسكرية أخرى لم تنجز مشاريع مائية في الريف سواء للزراعة أو للمراكز السكنية لكن الشيء المؤكد أن العسكريين كانوا يساهمون في إنجاز مشاريع مائية وهذا ينطبق على الفرقة الأغسطية الثالثة التي كانت تكلف بعض أفرادها للإشراف على مشاريع مدينة، مثلما حدث سنة 137 عندما عينت نونيوس داتوس (3) أحد مهندسيها لمتابعة إنجاز قناة نقل الماء لتموين مدينة صالداي (Soldac) استجابة لطلب الحاكم مقاطعة موريطانيا القيصرية بيترونيوس كيلر (4).

---

1 -شنيتي (محمد البشير)، المرجع السابق، ص

Romain dans l'Aures , R, AF,1941 , P,27, Leschi (L) , Un aquedue

2 −le Bochec (yann) , l'armee et L'organisation de L'espace urbain dans L'Afrique Romaine du haut empire .L'Africa Romane , N°11,3, Décembre 1994,pp,139/94 , La porte (J.P) , Note sur l'aqueduc de saldac , L'africa Romane , N°11,2, Décembre 1994 ,pp,711/762

3 −Cagnat (R) , Musée de lambese , 1895,pp,67/71,pl,VI,F,IC,IL,VIII,2728,18122,le porte (J.P) , Note sur l'aqueduc de saladc Africa Romana , N°11,2,1994,pp,739/40.

4 -Birebent (J) ,op,cit ,p,469.

كما لا يستعبد مساهمة المعمرين في تنفيذ المشاريع الصغيرة، لكن تحت إشراف وتوجيه مختصين في أعمال الري.

أما عن دور الأهالي في كل هذه المنجزات، فيظهر أن فضل الرومان انحصر في تطوير ما وجدوه عند وصولهم (1)، وأن الأهالي تحكموا في تقنيات إستخراج وإستغلال المياه وإلا كيف كانوا يعيشون سواء كانوا بدواً رحلاً أو مستغربين، ونعتقد أن المختصين الرومان حتى وإن برعوا في تقنيات بناء السدود والخزانات والقنوات فإنه من الصعب تصور أنهم تحكموا في تقنيات إستغلال المياه في المناطق الجافة، كما هو الوضع في الجنوب السهول العليا وحوض الحضنة، يحكم عدم تعودهم على هذا المناخ.

كما نعتقد أن الثروة المائية بإختلاف مصادرها، جلبت الأهالي خاصة في المناطق الجافة وشبه جافة، سواء للإنسان أو الزراعة والماشية (2)، بدليل وجود الزراعة في المدرجات على حافة الصحراء، وهي المناطق التي بقيت بعيدة عن التأثيرات القرطاجية، ولم تصلها التأثيرات الرومانية إلا بشكل محدود.

لذلك يعتقد الكثير من المختصين أن الزراعة في المدرجات إفريقية الأصل وليست مستوردة.

و ما يدعم هذا الرأي أن هذه التقنية انعدمت في المناطق التي خضعت للسيطرة الرومانية، لذلك كله نعتقد أن دور الرومان انحصر في توسيع هذا النوع من التقنيات إلى المناطق الجبلية شبه الجافة (3)، وبما أنه لا يمكن ممارسة الزراعة في المدرجات إلا إذا تم التحكم في سيول المياه، نظن أن الكثير من التقنيات التي تنسب إلى الرومان هي في الأصل محلية، لذلك يظهر أن الأهالي لم ينتظروا وصول الرومان للتحكم في الثروة المائية وتسخيرها لخدمة مصالحكم الإقتصادية والإجتماعية، إذ أثبتت آثار قرية تازبنت غرب تبسة وجود عمليات تهيئة منحدرات بجدران يتراوح سمكها بين 60 و80 سنتم تعود إلى فترة ما قبل الإحتلال الروماني (4)، ولا نظن أن هذا الإنجاز إنحصر في هذا المكان وحده، كما أن إقامة المدرجات وما يتبعها من أشغال الصيانة يتطلب يداً عاملة دائمة ومستقرة وهذا ينفي فكرة أن معظم سكان المناطق شبه الجافة كانوا بدواً رحلاً.

---

1 -Baradez (J) ,les travaux hydauliques , pp22.

2 -Despois (J) , la politique de l'eau , R,A,F,1942, p,212.

[3] - Despois (J) , la culure en lerrassc dans l'Afrique de Nord ,Annale économique sociale civilisation , 11° année , Janvier /mars , 1956 N°01 p,48.

4 -De Roche (E.S) , Note sur les vestiges d'habitat au Tazbent .coumince Mixte de Tebessa B.C.A.1946,p,146

الخاتمة:

ينطرح علينا أخيراً سؤال مهم، وهو إلى أي حد بلغت السياسة المائية للرومان في منطقة نوميديا بالتحديد، وخاصة منها الهضاب العليا؟

إن ضعف الدلائل الأثرية، وندرة الوثائق الكتابية القديمة المتعلقة بهذا الموضوع تجعل الدارس يميل إلى الجزم بعدم قيام هذه المشاريع نظراً للصراع والتوسع الروماني في المناطق الداخلية وما يقابله من مقاومة السكان، غير أن الإرتباط الجغرافي بين الصحراء والتل، والتكامل الإقتصادي الذي لا ينقسم بينهما، يجعل العلاقة بين هذين الإقليمين أمراً حتمياً لا مفر من الإقرار به، بغض النظر عن طبيعة هذه العلاقة ومحتواها.

وقد أدرك الرومان خطورة هذه الظاهرة التي ظلت تهدد مؤسساتهم في كل لحظة فبنوا علاقتهم بالأقاليم على أناس عسكري، تمثل في تلك الحصون المتقدمة والمشرفة على المسارات الرئيسية بين مناطق التردد البشري.

فالعلاقة إذن كانت خاضعة لمبدأ المحافظة على المكاسب الرومانية في الشمال. غير أن منطقة السهوب الجزائرية ظلت متحفظة بالمجموعات البشرية الغاضبة على الرومان. والتي كانت تتحين الفرص لتمزيق العسكرية الرومانية، وتدمير الحواجز الإستعمارية، واسترجاع الأرض المغتصبة بقوة السلاح.

دور الأدباء الجزائريين في الثورة التحريرية من خلال مجلة دعوة الحق المغربية (1957-1962م)

أ.خي عبد الله

جامعة أدرار

الملخص:

ساهم أدباء الجزائر من شعراء وكتاب وروائيين في الثورة التحريرية، وعبرت اقلامهم عن هموم هذا الشعب ومعاناته من جهة، ومن جهة أخرى تحديه لهذا الواقع المرير وطموحه كغيره من شعوب العلم للتحرر ونيل الاستقلال من المستعمر

واعتبرت وسائل الاتصال الجماهرية خاصة المجلات والجرائد المتنفس الكبير لهؤلاء الأدباء ، ولم يبخل أشقاء الشعب الجزائري في فتح صحفهم للأقلام الجزائرية، ومجلة دعوة الحق المغربية واحدة من المجلات التي قدمت خدمات كبيرة في هذا المجال، إذ فيها تفجرت ملكة الأدباء وكانت سبيلاً من السبل التي أوصلت القضية الجزائرية إلى الشعب المغربي وباقي من وصلتهم نسخ من هذه المجلة.

ولعل الدور الذي قدمه أدباء (النثر والشعر)الجزائريين كمفدي زكريا، ومحمد ديب، محمد العيد آل خليفة، أحمد رضا حوحو وغيرهم، بعد البساط الذي حرك شعوب العالم الحر ليكتبوا عن مآسي الجزائريين، وعن ضرورة تقديم المساعدة لهم منجهة ، ومن جهة أظهرت للعالم أنّ الشعب الجزائري له قيم ومبادئ وتاريخ وهو لايمكن طمسه ولو انفقت فيه الأموال واستخدمت الأسلحة المدمرة والجيوش الجرارة.

Résume

En adoptant la publication des poèmes et des révolutionnaires, la revue "Daawat Elhaq" a orienté la révolution vers une direction, qui n'est pas moindre de l'aspect révolutionnaire armé, et qui le domaine de la seience et de la littérature.

Parler de la littérature engage c'est parler de la littérature qui met en avant l'expérience de l'écrivain, cette dernière permet de faire ressentir sa douleur et sa souffrance à travers des écrits expressifs qui n'étai eut pas reconnais par la colonisation car elle disait qu'en Algérie, la littérature n'existe pas. Mais la vérité prouve le contraire, il existe une seule littérature algérienne écrite dans les deux langues (arabe et français).

De ce fait, la crise algérienne a influencé la littérature française, en particulier du coté moral et humain.

Et c'est ainsi que la littérature a participé considérablement au succès de la révolution algérienne comme tant d'autres moyens matériels.

مقدمة:

تمثل مرحلة الثورة الجزائرية حقبة بالغة الأهمية تتميز بأزمة عميقة في الفلك الثقافي الجزائري حيث كانت سنواتها الأولى شاهدة على تأرجح المجتمع الجزائري بعد أن نخره التطور الاستعماري مجتمع يحكمه قانون التبعية الأهلية، مجتمع مفكك البني عاجز عن المقاومة الفعالة لهيمنة سلطة الدولة الاستعمارية, وتظهر العناصر الأولى من أنتلجنسيا جديدة ترتب جزئيا على الأقل في الجهاز الثقافي الاستعماري يتنازعها الغرب الذي يفرض نفسه ماديا والفكر الإسلامي العربي الذي لازال المحرك للمجتمع الجزائري, لذا فهي أنتلجنسيا هشة حاولت استبدال المقاومة الجريئة في رفضها القبول بالأمر الواقع بنمط جديد من المواقف والتصرفات وسلوك موارب يفضي بالتخلي عن ساحة المجابهة المباشرة للاستعمار ونقل الصراع إلى الجبهة المطاطة حيث استبطان القيم الاستعمارية ثم نقلها ونشرها لإقامة مجتمع جديد, وكانت الصحافة أولى السبل التي سلكها أصحاب هذا الاتجاه للتعبير عن آرائهم وأفكارهم.

وقد كان للصحف المغربية وغيرها من المنشورات الوافدة على الجزائر الأثر البالغ على الحياة الثقافية والأدبية بها؛ وذلك من خلال ما كانت تقوم به بعض الصحف من متابعة مسيرة النهضة الأدبية في الجزائر, وفتح صدرها لبعض الأدباء الجزائريين لينشروا بعض أعمالهم يبعضها (ك : العلم ودعوة الحق) وغيرهما.

وبفضل ما أتاحت الصحف المغربية من مجلات للتعبير والكتابة بالنسبة للجزائريين ظهرت النواة الأولى للأدباء والكتاب والشعراء الذين كانت ولادتهم الأدبية في الصحف والمجلات المغربية التي تبنت سر إنتاجهم المبكر وتشجيعهم على الكتابة وتحريضهم يكل الوسائل على تناول القضايا الوطنية الجزائرية والتعريف بنضال شعبهم, بل إن دور النشر المغربية كان لها بعض فضل السبق في تبني نشر هذا الإنتاج, وعلى صفحات الجرائد والمجلات المغربية انطلق الأدباء الجزائريون يعانون معطيات الحياة الجديدة, ويصورون قضايا الواقع ويعبرون عن تطلعات المجتمع, فكان العالم الذي يستولي على اهتماماتهم, ويغلب على إنتاجهم إنما هو عالم الوطن, وعالم الأمة, وكل ما يتصل بهما ويتفرع عنهما من قيم ومقومات وقضايا واهتمامات, وكان صوت الوجدان الجماعي لدى هؤلاء الأدباء أقوى من صوت غيره في نفوسهم مما يسخرون أعمالهم للنهوض بالواقع والتعبير عن قضاياه, ويمكن تلخيص ذلك في هذه المحاور:

_ الانصراف عن الأغراض الذاتية الضيقة والالتزام بالتعبير عن الوجدان الجماعي للأمة .

_ الاندماج في الواقع الوطني والعمل من أجل النهوض بالمجتمع وترقيته وإصلاح حاله: عقيدة وفكرا, علما وعملا.

_ الحض على الاستمرار في حركة الجهاد لإفشال الخطط التغريبية إزاء عناصر الهوية الحضارية المعتدى عليها والمنافحة عن الحقوق الوطنية.

_ مواكبة مسيرة العمل الوطني والثوري, وحث الشعب على الالتفاف حولها وتصوير ملامحها والتلويح ببشائر النصر على فلول المعتدين.

_ التعاطف مع قضايا الأمة العربية الإسلامية, والمشكلات الإنسانية, ويمكن أن نميز في هذه الاهتمامات جملة من المضامين من بينها: البعد الديني, البعد الوطني, البعد الاجتماعي والثوري, البعد القومي والإنساني.

وعليه فقد أثارت الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1962م) حبر أقلام المؤرخين والباحثين والأدباء، لِما تميزت به من تنظيم سياسي وحراك عسكري، واعترف بقوتها العدو قبل الصديق، وفي الوقت الذي اختار فيه بعض الجزائريين حمل السلاح، فإنّ البعض الآخر اختار القلم والقرطاس ليوصل واقع هذه الثورة ومبادئها إلى الشعب الجزائري في الداخل على الخصوص، وباقي شعوب العالم على العموم.

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد اهتمت كثيرا بالجانب الإعلامي من خلال الإذاعات[1] والمناشير[2] والجرائد[3] التي كانت تشرف عليها، فإنّ بعض الصحف والمجلات المغاربية كانت المتنفس لكثير من الأدباء الجزائريين، ونحن في مقالنا هذا سنختار مجلة دعوة الحق المغربية كنموذج لهذا المتنفس، الذي اعتمد عليه الأدباء والشعراء الجزائريين وغير الجزائريين من أجل إيصال قضية الجزائر العادلة لجميع أحرار العالم .

ومن خلال ما سبق ذكره سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية: ما مدى مساهمة مجلة دعوة الحق في خدمة الثورة التحريرية؟ وإلى أي حد ساهمت هذه الأقلام في إبلاغ صدى الثورة إلى الرأي العام؟

تعتبر مجلة دعوة الحق من المجلات الرائدة والمعروفة في المغرب الأقصى لما تميزت به من تنوع في المواضيع بصورة عامة واهتمام بالقضايا التحررية في العالم العربي بصفة خاصة، وقد صدر أول عدد للمجلة في شهر ذو الحجة 1376هـ/يوليوز (جويلية) 1957، وهي مجلة شهرية تعنى بالبحوث الدينية وبشؤون الثقافة والفكر، وتصدرها وزارة عموم الأوقاف بالرباط، ومما يدل على مكانتها هو ذلك التقديم الذي حظيت به المجلة من قبل صاحب الجلالة الملك محمد الخامس.[4]

---

[1] مثل الإذاعة السرية التي بدأت البث سنة 1956 بجهاز إرسال من نوع PC160 متنقل عبر شاحنة أمريكية من نوع GMC وكانت تبث من الريف المغربي خاصة مدينة القنيطرة، ويعود الفضل في التسيير لصاحب الشاحنة رشيد زقار، وشلة أخرى مارست التعليق وتقديم الأخبار كمدني حواس، عبد المجيد مزيان، رضا بن الشيخ وغيرهم، ومن التقنيين عبد الرحمان الأغواطي، وقد واصلت البث رغم محاولة فرنسا معرفة مكان تواجدها لقصفها، ثم استقرت الإذاعة في مدينة الناظور، كما استغلت إذاعة تونس لبث صوت الجزائر من تونس، وهكذا أظهر أبناء الجزائر براعتهم في الجانب الإعلامي. للتوسع في أهم الإذاعات التي اعتمدتها الثورة أنظر: الأمين بشيشي، "دور الإعلام في معركة التحرير"، الثقافة (عدد خاص)، السنة التاسعة عشر، العدد 104، سبتمبر– أكتوبر 1994، ص53–73.

[2] يعتبر بيان أول نوفمبر أول منشور لجبهة التحرير الوطني، وقد كانت تصدر مناشير أخرى في الولايات إلاّ أنّ أغلبها اندثر ولم تعرف لهم إلاّ بعض الأسماء، منها "الجبل"، "الفدائي"، "صدى الثورة". بشيش، مقال سابق، ص74، 75.

[3] من الجرائد نجد "جريدة المقاومة الجزائرية" التي كانت تصدر بثلاث طبعات حيث صدرت طبعتها الأولى في باريس وكانت بالفرنسية، والطبعة الثانية تصدر من مدينة تطوان المغربية، والثالثة تصدر من تونس، وفي جوان 1957 أمرت قيادة الثورة بوقف طبعات الجريدة الثلاث وعوضت بجريدة المجاهد. نفسه، ص75–76.

[4] للاطلاع على أول إصدار للمجلة وتقديم جلالة الملك أنظر: واجهة مجلة دعوة الحق، العدد الأول، ذو الحجة 1376هـ/يوليوز 1957م، وزارة عموم الأوقاف، الرباط، المملكة المغربية، ص4.

اهتمت مجلة (دعوة الحق) بالإضافة للتعبير عن الجانب السياسي للثورة الجزائرية، بالجانب الفكري والثقافي والأدبي لها، مثل شعر صالح الخرفي الملقب بأبي عبد الله الجزائري، الذي نشرت قصيدته المعنونة بتحية الجزائر وكان قد ألقاها في مهرجان الشعر بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر الأدباء العرب بالكويت جاء مطلعها:

من منبر (الأوراس) حي المجمعا فالضاد والرشاش قد نطقا معا

فانظر هنا تجد البطولة منبرا وتر البطولة في الجزائر مدفعا

إلى أن قال:

ثرنا، ولكن لا لقطر واحد ثرنا لأقطار العروبة أجمعا

وفي ختام قصيدته قال:

بشر عروبتنا بفجر باسم وعلى ليالي الظلم كبر أربعا[1]

من خلال الأبيات نستشف أن الشاعر الجزائري صالح الخرفي قد أوصل صوت الثورة للخارج مركزا في ذلك على المنطقة الأولى التي انطلقت منها شرارة الثورة التحريرية المباركة وهي الأوراس، ثم دعي للانتماء العربي بدلا من القطرية الضيقة، وفي الختام طمأن القلقين على عروبة الجزائر واستقلالها بأن العربية متأصلة في قلب كل جزائري، ونهاية الاستعمار قريبة.

وفي الوقت الذي كانت أشعار الخرفي تنشر أفكار الثورة بأسلوب أدبي رائع وبكلمات ثورية هادفة، كانت قصائد شاعر الثورة مفدي زكريا تتبع مراحل الثورة وكفاح الشعب بأبيات تعبر عن حال الثورة والمجاهدين من جهة، وعن مآسي ومعاناة الشعب الجزائري وضرورة توحده إذا أراد القضاء على الاستعمار الفرنسي نهائيا من جهة أخرى فمثلا يقول في قصيدة بعنوان : " بسوى وحدتي لا أغني "

أنا حطمت مزهري...لاتسلني...وسلوت ابتسامتي .. لاتلمني

أنا من خلد الجزائر في الدنيا ومن لقن ابنها كيف يبني

كنت للوحدة النداء المدوي كيف للخلق أرهق اليوم أذني ؟

وطن المعجزات أنت.. فحقق وحدة الشعب دون ضعف ووهن

فرحتي.. وحدتي, وشعري ضميري, بسوى عيد وحدتي..لا أغني[2]

كما يفتخر مفدي زكرياء بأمته وبعروبتها ويبين حبه وتعلقه الشديد بوطنه في قصيدة بعنوان :

---

[1] صالح الخرفي، "تحية الجزائر"، مجلة دعوة الحق، أبريل 1959/رمضان–شوال 1378هـ، ع7/ص66، 67.

[2] مفدي زكرياء,"بسوى عيد وحدتي لا أغني", دعوة الحق, السنة الخامسة، صفر 1382 /يوليوز 1962، ع10/ص68، 69.

"هنيئا بني أمي"

على نبضات الشعب, وقعت ألحاني ومن نشوة التحرير, لحنت أوزاني

وأنشدت في أفراح شعبي, وترحه روائع, لم يصدع بإعجازها, ثاني

وخلدت في مجد العروبة صفحة وسمت على عنوانها وجه قحطان

إلى أن يقول:

وتيمني حب الجزائر, فارتوى نشيدي في الساحات, من دمها القاني

وفي المغرب الجبار, ناشدت وحدة سبقت بها_ في فجر عمري _ أقراني

سنمضغ ياديغول, جيشك لقمة فجيش فرنسا, من فصيلة خرفان

ونحفر, ياديغول, قبرا بأرضنا لمن جهلت أحفادهم(دار لقمان)

بلادي عرفت الله, في قسماتها وآمنت أن الله ليس له ثاني[1]

فهو يتوعد الجنرال ديغول بما ينتظره من قبل الشعب الجزائري الموحد.

وفي قصيدة أخرى بعنوان "ثقة الشعب ذمة فارقبوها" يعرج على موضوع وحدة المغرب العربي الكبير قائلا:

صدق الوعد... فاطفحي يابشائر ودنا السعد... فامرحي ياجزائر

ياسماء اقلعي... ويا أرض غيضي واسم ياعقل.. واخلصي ياضمائر

أينع الغرس من رماد الضحايا ونما الزهر من رفات المقابر

شرعة المغرب الموحد, ديني بسوى دين وحدتي, أنا كافر

ثقة الشعب ذمة فارقبوها واحذروا الشعب, يوم تبلى السرائر

إن فعلتم... فالمجد, للمغرب الجبار, والعز والبقا للجزائر[2]

كما يبين أن العز الحقيقي هو في حصول الجزائر على استقلالها حيث جاء على لسانه:

"فلا عز حتى تستقل جزائر "

مددنا خيوط الفجر...قم نصنع الفجرا وصغنا كتاب البعث.. قم ننشر السفرا

وغصنا بصدر الغيب نجلو ضميره ونقرأ من عدل السماء, به سطرا

تباركت شهرا بالخوارق طافحا وسبحان من بالشعب في ليله أسرى

فكم كنت يارحمان في الشك غارقا فآمنت بالرحمان في الثورة الكبرى

وأشربته حب الشهادة فارتمى على غمرات الموت, تلهبه الذكرى

---

[1] مفدي زكرياء, "هنيئا بني أمي", دعوة الحق, السنة الخامسة، ذوالقعدة 1381/أبريل1962، ع7/ص69-71.

[2] مفدي زكرياء,"ثقة الشعب ذمة فارقبوها", دعوة الحق, السنة الخامسة، شوال1381/ مارس 1962، ع6/ص72-74.

فرنسا أضاعت رشدها يوم أسلمت قيادتها ديغول يحكمها قهرا
تدحرجه (هستيريا) الحكم للفنا ويدفعه مس الجنون إلى العسرا
خراب وفوضى, وانحلال, وأزمة به سرطان الموت في دمها استشرى
فلا عز حتى تستقل جزائر ولا مجد حتى نصنع الوحدة الكبرى[1]

ثم يلخص مفدي زكرياء كلامه السابق في أن الشعر ورسالته مقدسة قداسة الوطن وأنه يمكن للشعر أن يكون ملهما للشعوب ومنبها للعقلاء كي يذودوا عن حياضهم كل مستدمر بغيض فيقول في قصيدة رائعة عنوانها "رسالة الشعر في الدنيا مقدسة" ألقاها بدمشق جاء فيها:

سل العروبة...هل ضجت لبلوانا وسل أمية .. هل رجت لشكوانا؟
وباذرى الشام...هل هاجت مواجدنا فبارك الشعر في ناديك لقيانا؟
ويادمشق..هل ابتلت جوانحنا يعد التأني الذي قد كان أضنانا؟
رسالة الشعر في الدنيا مقدسة لولا النبوءة كان الشعر قرءانا
فكم هتكنا بها الأستار مغلقة وكم غزونا بها في الغيب أكوانا

إلى أن يقول:

ويل القوي من المستضعفين إذا حان القصاص.. ودانتنا خطايانا
الخير والشر في هذا الورى دول اصنع جميلا.. تجد عدلا وإحسانا[2]

ولمفدي زكريا قصيدة رائعة بعنوان"آمنت بالشعب فردا لا شريك له" بيّن فيها ضرورة توحد الشعب الجزائري إذا أراد النصر والانتصار على فرنسا التى عتت في الأرض فسادا فيقول:

لأي حج هنا تنصب بلدان ؟ وأي أرض لها ترتج أكوان؟
وأي عيد له الأجيال شاخصة وأي حفل تجلى فيه قحطان
هي الجزائر.. صدر الغيب أطلقها لما تفجر بالعملاق بركان
هي الجزائر.. وعد الله أنجدها لما استخف بوعد الله طغيان
وتلك ألوية للنصر خافقة (ثالوثها) عن ضمير الشعب عنوان
أرض بها بسمات الرب مشرقة كأنها عن جمال الله برهان
آمنت بالشعب فردا لا شريك له ما في حمى الشعب أسياد وعبدان
له السيادة في قول وفي عمل وللسياسة إصغاء وإذعان

---

[1] مفدي زكرياء, "فلا عز حتى تستقل جزائر", دعوة الحق, السنة الخامسة، جمادى الثانية 1381/دجنبر 1961، ع3/ص 66-69.

[2] مفدي زكرياء, "رسالة الشعر في الدنيا مقدسة", دعوة الحق, السنة الخامسة، جمادى الأولى1381/نوفمبر 1961، ع2/ص64-67.

ثم يتحدث الشاعر مفدي زكرياء عن القضية الفلسطينية وماتعانيه كأختها الجزائر ويستنفر الجميع خاصة العرب من أجل نصرتها والوقوف إلى جانبها فيقول:

هنا فلسطين.. تمتد انطلاقتها إن كان في العرب أنصار وأعوان

ونحن للوحدة الكبرى دعامتها إن كان في العرب تفكير وميزان[1]

كما كان هناك شعراء من المغرب الشقيق كمحمد الحلوي، ومحمد العربي الخطابي، وأحمد مراد، الذين حاولوا أن يتقاسموا مع إخوانهم الجزائريين همومهم لأنهم مروا بنفس المرحلة وهم يعرفون جيدا معنى الاستعمار وسلب الحرية، أما القصص فنشرت مجلة دعوة الحق قصصا لكاتب ياسين ومولود فرعون ومحمد ديب وحنفي بن عيسى.

إن مجلة (دعوة الحق) جعلتنا نعيش مع نوع آخر من الثورة ومع صنف من الأبطال الذين لم يجرد أي منهم الحسام ضد العدو، ولا استعمل في ثورته البندقية أو المدفع الرشاش، ولكن كل منهم صال وجال في ميدان أعظم خطرا وأبلغ أثرا من استعمال السلاح المادي بمفرده، ذلك إذا هو ميدان العلم والأدب، والتوجيه الصالح ونشر الوعي القومي بين الأفراد والجماعات وإعداد الأمة لليوم المنتظر: " إن الحديث عن أدب الجزائر حديث عن الأمجاد والأبطال وإحياء لصفحات قدسية كتبت بالدم والنار قبل أن يخطها القلم ولا يكاد الباحث أن يطرقه حتى يشعر بهزة تعروه ودهشة وإكبار تتملكه فتجعله ينحني أمام الإرادة الصلبة وإحياء هذا التراث، فجلاء التراب عن المعدن الأصيل هو جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الكبرى التي يتحملها كل عربي صادق الإيمان والشعور، وأي حديث عن الفكر الجزائري هو استمرار لمعركة التحرير ضد الغزو العقلي"[2]

إن هذه الطريقة المتبعة من قبل مجلة (دعوة الحق) المغربية في نشر الشعر والقصص الثوري، هو ما دأبت عليه جريدة (المجاهد)[3] الجزائرية التي تعد الجهاز الإعلامي الرسمي للثورة الجزائرية – فكانت تنشر قصة قصيرة تحت عنوان "من الأدب الثوري" وكانت تختارها غالبا من

---

[1] مفدي زكرياء, "آمنت بالشعب فردا لاشريك له", دعوة الحق, السنة السادسة، رجب 1382/ ديسمبر 1962، ع3/ص 51-53.

[2] جمال البغدادي القادري، "لمحات حول الفكر الجزائري المعاصر"، دعوة الحق، جوان– جويلية، 1961، ع9-10/ ص 46.

[3] جريدة المجاهد: بدأت صدورها في الجزائر جوان 1957، و بعد صدور العدد السادس منها اكتشفت فرنسا مكان صدورها فقامت بإتلاف المطبعة و صادرت الوثائق الموجودة فيها، ثم تغيّر مكان صدورها حيث خرج العدد الثامن في مدينة تطوان المغربية، و بعد صدور ثلاث أعداد انتقل مكان صدور الجريدة لتونس. بشيشي، مقال سابق، ص77.

الأدب الصيني أو الفيتنامي وأحيانا من الأدب الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية، وتدور أحداثها في أغلب الأحيان حول كفاح الشعوب وخاصة في الريف ، حيث تستمد الثورات وقودها.

وقد اهتمت (المجاهد) بصفة خاصة بنشر بعض فصول الأدب الفيتنامي التي تمثل كفاح شعب فيتنام ضد الفرنسيين[1] .

إن (دعوة الحق) تدعو دعوة صريحة المثقف و المفكر الجزائري إبان الثورة أن يعمل من أجل الانتصار على العدو الغاشم في ميدان غير المعركة المادية ، وهو تحرير الجزائري العربي والفكر المغربي بصفة عامة من ظلم المعتدين: " فالمعركة المادية كسبناها أو نكاد، وبقي علينا أن ننتصر أيضا في ميدان آخر لا يقل خطورة، هو ميدان الفكر العربي المغمور والعبقرية الجزائرية المغتصبة "[2].

إن أدب الثورة هو الأدب الحسي الذي تجلت فيه تجربة الأديب، لأن الألم وأدب الأمل هما وتران يرددان أبلغ وأبدع الألحان، فمفدي زكريا مثلا يعد من أعظم هؤلاء الأدباء الذين تجلت ذاتيتهم على هذه الأحاسيس الدفينة، والتي تنتمي إلى صميم الإنتاج الأدبي ، الذي زعم الاستعمار أنه لا وجود في الجزائر لأدب خاص بها: " إن الموجود هو أدب جزائري فرنسي لا يكاد ينفصل عن الأدب الفرنسي العام ما دام فرنسي اللسان، فما أكبرها كذبة، وما أقبحها فرية "[3].

1- أدب الثورة الجزائرية:

إن الذي لا يمكن إنكاره حقيقة هو أن الأدب الجزائري وقع في انفصالية محرجة، لكن خطورة هذا الأمر لا ترقى إلى الدرجة التي يتصورها الاستعمار والأدلة على ذلك تكمن في النقاط التالية:

- إن الأدب الجزائري الصميم لا يؤدى إلا بالعربية، وإذا أدي بغير العربية وقع الأديب في ازدواجية الشخصية لأنه يسمى إذ ذاك أدبا مترجما لا أدبا مباشرا.

---

[1] مجلة المجاهد، "من حركات التأييد العالمية للجزائر المناضلة"، العددان 13-14، سبتمبر سنة 1957، ج1/ ص8. عبد المجيد عمراني، " النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954 – 1962 "، الجزائر، مطبعة دار الشهاب، دون تاريخ، ص 106.

[2] جمال البغدادي القادري، المقال السابق، ص 46.

[3] نفسه، ص46.

– إن الأدب الجزائري مهما كانت اللغة المؤدى بها، فالمضمون واحد، والعواطف متشابهة والانفعالات متماثلة، وإن اختلف اللفظ.

– إن الأدباء الجزائريين ذوي التعبير الفرنسي أمثال محمد ديب وكاتب ياسين ومولود معمري، لديهم غرابة بين الأسلوب وبين حوادث القصة لأن من المفروض أن تكون باللغة العربية لأن هذه العواطف وهذه الأخيلة خلقت لكي يعبر عنها باللغة العربية، وإبرازها بالمنطق الفرنسي يجعل لفظها متضاربا مع صميم القصة وخاصة إذا كانت مرتبطة بالمجتمع العربي الجزائري[1].

– إن الأدب الجزائري الحديث المكتوب باللغة الفرنسية له خاصية مميزة له عن غيره وهي خاصية الالتزام لأن كل الأدباء الجزائريين الشباب أمثال محمد ديب ومولود معمري ومولود فرعون وكاتب ياسين وغيرهم كلهم يلتزمون بواقع بلادهم ويصدرون عن مأساتها فيما يكتبون[2] وخير دليل على ذلك كتابات محمد ديب فهي تعطي المنحى الذي يسير فيه الأدب الجزائري.

إن ما يمكن أن يخلص إليه الباحث هو أن هناك أدبا جزائريا واحدا عبر عنه باللغة العربية تارة، وبالفرنسية تارة أخرى، وهذا الأدب شديد التماسك لأنه عاش واقعا واحدا، ويعبر عن بيئة عربية مشتركة، وصفته أنه أصيل ليس للتقليد فيه نصيب، لأنه أدب يخرج عن النطاق المحلي الضيق .

أما الأدب الجزائري المكتوب بالعربية فلا يمكن الفصل فيه لعدة أسباب أهمها أنه مبعثر وغير مطبوع، ولأنه لم يخرج إلى الوجود خاصة أدب الثورة الذي هو أهم أدب فيه، وخير سجل في ذلك صحيفة البصائر[3]

ويعد أدباؤها مدرسة خاصة وهم على ثلاث فئات:

– الشعراء كمحمد العيد آل خليفة وسحنون .

– والأدباء الفلاسفة كأحمد رضا حوحو .

– وأدباء المنابر كالإبراهيمي و التبسي .

إن هذا الأدب الأخير سواء كان شعرا أو نثرا فإنه يتميز بما يلي :

---

[1] القادري، المقال السابق، ص48.

2القادري، المقال السابق، ص48. مجلة المجاهد، "من الأدب الجزائري: فراق بقلم محمد ديب"، 15 سبتمبر 1960، ع77، ج3/ ص9.

[3] كانت تصدر سنة 1936– 1939، وقد عادت للظهور عام 1947 وتوقفت نهائيا عام 1956.

- تقليدي محافظ .
- ليس أدبا ذاتيا بل اجتماعيا .
- أدب ديني أخلاقي يهتم بالوعظ والإرشاد .

2- مشكلة الجزائر في الأدب الفرنسي:

لقد كان للثورة الجزائرية تأثير آخر على فرنسا تجلى هذا التأثير في الأدب الفرنسي ، خاصة على أدبائها ومفكريها الذين يكونون القوة الطلائعية في المجتمع: " فكلنا سمع أو قرأ عن شبكة جانسون التي جرت محاكمتها بتهمة التعاون مع جيش التحرير الجزائري وهي شبكة نظمها أساتذة فرنسيون وقاموا بنشاط إيجابي واسع النطاق بعد أن يئسوا من التصريحات والوعود التي كثيرا ما أفضى بها الساسة المحترفون، فقد قدمت هذه الشبكة عونا كبيرا للثورة وعملت على فضح جرائم الاستعمار بتوزيع مجلة سرية يهيبون من خلالها بالرأي العام إلى الضغط على الحكومة لتعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير"[1].

إذن ولأول مرة في التاريخ يقف الفرنسي والجزائري جنبا إلى جنب وهما متفقان ليعلنا على ضرورة منح الشعب الجزائري حريته، وعلى أن سفك الدماء البريئة من الجانبين وسيلة دنيئة لخدمة أغراض الرأسماليين، ومنه فقد قام جان بول سارتر، ببعث رسالة إلى محامي الشبكة الآنفة الذكر يقول فيها: " إن خنق الحريات المتزايد وتعميم التنكيل وعصيان القوات العسكرية وعدم خضوعها للسلطة المدنية كل هذا يسجل تطورا في حياتنا السياسية يمكن أن نصفه دون مبالغة بالفاشستية وأن اليسار الفرنسي سيظل عاجزا عن مواجهة الموقف ما لم يوحد جهوده مع جبهة التحرير الجزائرية، القوة الوحيدة التي تكافح اليوم ضد عدو الحريات الفرنسية الذي هو عدونا المشترك "[2].

ولم يكتف سارتر بذلك فقط بل شارك في العريضة التي وقعها (مائة وواحد وعشرون) أديبا من الفرنسيين لتأييد الشباب في رفض قانون التجنيد[3].

كما رفعت عدة أصوات منددة بالمأساة الجزائرية ومطالبة بوضع حد لها وظهر ذلك جليا في المقررات التي صوت عليها المجلس الوطني للسلم ونقابات المعلمين والعمال والتي تطالب بالاعتراف للجزائريين في حق تقرير مصيرهم.

---

[1] محمد برادة، "الأدب الفرنسي ومشكلة الجزائر"، دعوة الحق، أكتوبر 1960، ع1/ص 66.

[2] برادة، نفسه، ص 67.

[3] مجلة المجاهد، "فيلسوف آخر في جبهة الحرية"، 16 ماي 1960، ع68، ج3/ 13.

إذن فكل ما سبق ذكره هو شبه إجماع شامل من جميع الطبقات وعلى اختلاف الاتجاهات بمحو عار فرنسا في الجزائر قبل فوات الأوان، فلقد شغلت المشكلة الجزائرية الأدباء والمفكرين والفنانين الفرنسيين فجعلتهم يفكرون في الخلاص، لأن ثورتهم تعارض ما يحدث في الجزائر، فكان لزاما عليهم أن يتحركوا ليحموا دولتهم، ومنه كان لهم دور إيجابي وكبير في حل الأزمة الجزائرية، لأن تخليهم عن رسالتهم القيادية وإهمالهم الدفاع عن المثل الإنسانية التي نبعث من ثورتهم المقدسة معناه اضمحلال فرنسا وتشويه قيمها وحرياتها .

إن الأزمة الجزائرية كان لها انعكاس كبير على الفكر الفرنسي خاصة وأنه اتخذ طابعا أخلاقيا إنسانيا، وهو ما جعل أدباء ومفكري فرنسا يراجعون أنفسهم ويبرهنوا أكثر من أي وقت مضى عن وعيهم وعن قدرتهم الاستمرارية في حماية القيم الإنسانية .

فمشكلة الجزائر إذن أثرت تأثيرا بالغا حتى على أدباء ومفكري فرنسا، مما جعلهم يحاولون تشخيص الداء لتحضير الدواء، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستعمار الفرنسي قربت نهايته، وإلا لما تدخلت القوة الطلائعية في المجتمع الفرنسي منددة ومطالبة المسئولين جميعهم وعلى اختلاف مراتبهم بالإسراع إلى إيجاد حل عادل وعاجل قبل أن تفقد الثورة الفرنسية قيمتها وتشوه صورتها، فالمشكلة الجزائرية تجاوزت الحدود فأصبحت مسألة أخلاقية إنسانية وعليه صرح رجال الفكر في فرنسا وبتاريخ 03-10-1960 بما يلي:

– نحترم رفض التجنيد وحمل السلاح ضد الشعب الجزائري ونرى أن هذا العمل له مايبرره .

– نحترم سلوك الفرنسيين الذين يرون أن واجبهم يقتضي منهم إعانة وحماية الجزائريين المضطهدين باسم الشعب الفرنسي ونرى أن هذا العمل له ما يبرره.

– إن قضية الشعب الجزائري التي تساهم بكيفية حاسمة في القضاء على النظام الاستعماري هي قضية جميع الرجال الأحرار[1].

[1] جان بول سارتر، "عارنا في الجزائر"، ترجمة سهل إدريس(وقرينته)عائدة, دعوة الحق, جانفي1959، ع4/ص86. محمد برادة، دعوة الحق ، العدد السابق، ص 67. مجلة المجاهد، "فرنسيون أمام المحكمة"، 19 سبتمبر 1960، ع77/ج3/ص2.

لقد حللت مجلة (دعوة الحق) الآثار التي أحدثتها محاكمة (شبكة جنسون) في الرأي العام الفرنسي وتوصلت إلى أن أهم نتائج هذه المحاكمة أنها حسمت المواقف الفرنسية إزاء حرب الجزائر ، فلم تعد هناك مواقف وسط، فقد وجد الشعب الفرنسي نفسه أمام معسكرين، معسكر الرجعيين العسكريين الذي يريد استمرار الحرب حتى يتم إبادة الشعب الجزائري نهائيا وعن بكرة أبيهم، ومعسكر الأحرار الذي تمثله هذه الطليعة من الشبان المقدمين للمحاكمة .

وقد استمرت المحاكمة أكثر من شهر وهزت الرأي العام الأروبي كله وأحدثت ردود فعل عديدة في الأوساط اليسارية واليمينية في داخل فرنسا، ولأول مرة و منذ قيام الثورة الجزائرية تتفق المنظمات اليسارية الفرنسية على توحيد جهودها ونبذ خلافاتها والعمل بكل قواها لغرض السلم في الجزائر[1].

خاتمـة:

ساهم أدباء وشعراء الجزائر مساهمة فعالة في إنجاح الثورة الجزائرية كغيرهم من الوسائل المادية الأخرى المتمثلة في السلاح والمؤونة وغيرهما، بل قد لا يكون الإنسان مبالغا إن قال أنهم نافسوا قادة الثورة العسكريين والسياسيين، فكان دورهم أساسيا في إنجاح هذه الأخيرة وفرضها منطق ضرورة مراجعة فرنسا نفسها في اعترافها بحق الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره ولأن ثورتها تقر بذلك, كما عمل هؤلاء الأدباء والشعراء كأمثال مفدي زكرياء وصالح الخرفي ومالك بن نبي وآسيا جبار وكاتب ياسين ومولود فرعون ومحمد ديب والطاهر وطار محمد العيد آل خليفة وغيرهم, كل ذلك من أجل إبلاغ القضية الجزائرية إلى الرأي العام والعالمي لأنها قضية عادلة يساندها كل أحرار العالم وخير دليل على ذلك شبكة جونسون التي جسدت قول الله تعالى﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنَ اَهْلِهَا﴾ يوسف:26, وكذا العريضة الموقعة من قبل سارتر ومائة وواحد وعشرون أديبا فرنسيا من أجل تأييد الشباب في رفض التجنيد.

---

[1] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص106. مجلة المجاهد، "الأدب الفرنسي في خدمة الاستعمار"، 7 سبتمبر 1959، ع50/ج2/ص3. مجلة المجاهد، "فرنسيون أحرار يسلكون الطريق الصحيح لمقاومة الحرب الاستعمارية "، 22 أوت 1960، ع75/ج3/ص10. مجلة المجاهد، "ثورة الجزائر في التآليف الأوروبية"، 1 نوفمبر 1961، ع106/ج4/ص28.

إن مجلة دعوة الحق المغربية ومن خلال فتح صفحاتها للأدباء والشعراء الجزائريين وغير الجزائريين كانت تريد أن تساهم في تعبئة وتجنيد الرأي العام الجزائري أولا ثم العربي والعالمي ثانيا من أجل نصرة القضية الجزائرية ولأن الاستعمار الفرنسي كان استعمارا استيطانيا ذا طابع صليبي حاقد كان لابد أن تتضافر الجهود من أجل دحره والقضاء عليه وأن الشعب الفرنسي الذي كان يقف في البداية مع الحرب استفاق في النهاية وعرف أن هذه الحرب لا يستفيد منها سوى كمشة من المعمرين الأوروبيين في الجزائر والرأسمالية الفرنسية والطبقة الحاكمة وقد ظهرت يقظة الضمير الفرنسي على يد مجموعة من المفكرين اليساريين الذين تزعمهم فرانسيس جونسون وجان بول سارتر حيث قادوا الشعب الفرنسي إلى الحقيقة ونظموا حملات المساندة المادية والمعنوية لحرب التحرير الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع:

I- **المصادر:**

1- القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

2- مجلة دعوة الحق, مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر، تصدرها وزارة عموم الأوقاف، الرباط، المغرب، مجموعة من الأعداد فيما بين (1957-1962).

II- **المراجع:**

1- العقاد (صلاح)، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية, القاهرة 1963

2- عمراني (عبد المجيد)، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954- 1962, مطبعة دار الشهاب, قسنطينة، الجزائر، د.ت.ط.

III- المجلات والدوريات:

1- بشيشي (الأمين)، "دور الإعلام في معركة التحرير"، الثقافة (عدد خاص)، السنة التاسعة عشر، العدد 104، سبتمبر-أكتوبر 1994.

2- بلغيث (محمد الأمين)، "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة التحريرية "، المصادر، صيف 2001، العدد5.

3- مجلة المجاهد, اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، بعض الأعداد الصادرة فيما بين (1957-1962)

الإمارة الأموية في الأندلس وتحولها من المذهب الأوزاعي إلى المذهب المالكي

أ.عبد الجليل بن عبد القادر ملاخ

جامعة أدرار

1- ملخص:

شهدت الأندلس كغيرها من مناطق العالم الإسلامي قيام عدّة دول وإمارات تعاقبت على حكمها، وتبقى الدولة الأموية (138-422هـ/756-1031م) التي أسسها الأمير عبد الرحمان بن معاوية الملقب بالداخل (138-172هـ/756-788م) هي العصر الذهبي لتاريخ الأندلس كله.

في الوقت الذي تبنت فيه الدولة الأموية مذهب الإمام الأوزاعي (157هـ/774م) الشامي أثناء قيامها خاصة عهد الأمير عبد الرحمان بن معاوية، فإنّ عهد ابنه هشام (172-180هـ/788-796م) قد عرف دخول كثير من فقهاء المالكية إلى الأندلس، ثم تبنت الدولة مذهب الإمام مالك بن أنس (ت179هـ/795م) الذي سيعدّ المذهب الرسمي للأندلس حتى سقوطها في يد الإسبان رسميا سنة 1492م.

دخل مذهب الإمام الأوزاعي للأندلس مع الفقيهين أسد بن عبد الرحمان، و صعصعة بن سلام الشامي (ت192هـ/807م)، أمّا المذهب المالكي فقد دخل مع الغازي بن قيس (ت180هـ/796م)، ولكن الذي أدخله كاملا و جلب معه "موطأ" مالك بن أنس مصححا هو زياد بن عبد الرحمان (ت199هـ/815م).

وقد كان لفقهاء المالكية دور كبير في العهد الأموي حتى أصبحت الأندلس بيد سلطة سياسية ممثلة في الدولة الأموية، وسلطة دينية ممثلة في فقهاء المالكية.

Résumé:

L'Andalousie comme la plupart des régions du monde islamique, a vu la naissance de plusieurs pays et Emirats qui l'ont gouverné. L'Etat Oumayad (138-422H/756-1031G) fondé par l'émir Abdelrahmane ben Mouauiya "DAKHEL" (né en 138-décédé172H/756-788G)représentait l'age d'or de l'histoire de l'Andalousie toute entière.

Si l'Etat Oumayade a adapté sa gouvernons, la doctrine de l'imam ELAWZAI (157-774H)ECHAMI, surtout l'ère de l'Emir Abdelrahmane ben Mouauiya par contre la période de son fils HICHAM (172-180H/788-796G) a connu l'entrée de bon nombre de FOUKAHA Malékite en Andalousie, ensuite cet Etat a adapté la doctrine de l'Imam MALEK ben Anes (décédé179h/795g) qui a été considérée la doctrine officielle de l'Andalousie jusqu à sa chute dans les mains des Espagnols en 1492G.

La doctrine de l'Imam ELAWZAI a fait son apparition par l'intermédiaire des FOUKAHA Assad Ben Abdelrahmane et Saasaa Ben Sallam(décédé192h/807g) or la doctrine Malékite a été ramenée par EL-GHAZI Ben Kais(décédé180h/796g) mais celui qui l'a ramenée bons corrigé, c'est ZIYAD Ben Abdelrahmane (décédé199h/815g).

Les FOUKAHA Malékite ont eu le grand mérite pendant l'ère Oumayade pour que l'Andalousie soit entre les mains d'une autorité politique représentée dans l'Etat Oumayade, ainsi qu'une autorité religieuse représentée par les FOUKAHA Malekite.

مقدمة:

شهدت الأندلس[1] منذ فتحها على يد القائد البربري طارق بن زياد في رمضان 92هـ/جويلية711م تعاقب بعض الحكام عليها، عرفت فترة حكمهم بعهد الولاة(95-138هـ/714-755م)[2] ولما دخل الأندلس القائد الأموي الفار من المشرق عبد الرحمن بن معاوية سنة 138هـ/756م، أسس بها إمارة قوية عرفت بالدولة الأموية(138-422هـ/756-1031م) وقد مرّت هذه الأخيرة بمرحلتين سُميتا بعهدي الإمارة والخلافة، وبتأسيس هذه الدولة انتشر في الأندلس مذهب الإمام الأوزاعي وهو مذهب أهل الشام مركز الخلافة الأموية في المشرق قبل سقوطها على يد العباسيين سنة 132هـ/749م، وقد اعتمدته الإمارة الأموية في عهد صقر قريش عبد الرحمن بن معاوية كمذهب رسمي لها، وبعد وفاة مؤسس الإمارة بدأ يتوسع مذهب الإمام مالك وهو مذهب أهل الحجاز وحل محل المذهب الأول.

---

[1] اختلفت المصادر في أصل التسمية، فمنهم من ينسبهم إلى أول من نزل جزيرة الأندلس وملكها بعد الطوفان وهم قوم يقال لهم الأندلس (من ولد أندلس) بن نقرش بن يافث بن نوح عليه السلام، ومنهم من ينسبهم إلى أندلس بن طوبال بن يافث بن نوح، لأنّه نزلها، إلاّ أنّ جلها تنسبها إلى قبائل الوندال véndales التي أخذت اللفظ العربي أندلس (Andalucía)، وجزيرة (شبه جزيرة) الأندلس، أو شبه جزيرة إيبيريا، أو إسبانيا والبرتغال (لوزيتانيا La Lusitania) الحاليتين، تقع جنوب غرب أروبا، يحدها شرقا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي (بحر الظلمات)، وجنوبا مضيق جبل طارق (بحر الزقاق أو المجاز)، وشمالا سلسلة جبال البرتات (البرانس) Pirineos التي تتخللها مجموعة من المضايق والممرات التي تصلها بفرنسا في الشمال. عن هذه التسميات انظر: محمد بن عبد المنعم الحميري، كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975م، ص32-35. مجهول، تاريخ الأندلس، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1427هـ/ 2007م،ص 140. أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ج1، ص127 وما بعدها. الطاهر أحمد مكي، الأندلس تاريخ اسم و تطوره، مجلة الأصالة، عدد3، جمادى الثانية 1491هـ/1971م، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ص39-46.

[2] **عهد الولاة:** بدأ هذا العهد بالوالي عبد العزيز بن موسى بن النصير وانتهى بالوالي يوسف بن عبد الرحمان الفهري (ت142هـ /759م) وقد حكم خلال هذه الفترة عشرون واليا، منهم من تكررت فترة حكمه مرتين(عبد الرحمان الغافقي، وعبد الملك بن قطن)، توسعت في عهدهم الأندلس حتى وصلت أرض الإفرنج (غالة أو فرنسا الحالية). لمعرفة عهد الولاة والتوسع في فترة حكمهم أنظر: ابن عذارى، البيان، 2/23-28. عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح حتى سقوط الخلافة في قرطبة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م، ص119 وما بعدها. موسى لقبال، المغرب الإسلامي من بناء معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج-سياسة و نظم- المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص 125 و 126. عبد الرحمان علي حجي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، ط5، دمشق، 1997م، ص131-212.

بعد هذه الإحاطة نطرح التساؤلات التالية: ما هي المميزات السياسة للإمارة الأموية في الأندلس؟ وكيف انتشر المذهب الأوزاعي فيها؟ وما الأسباب التي أدت لتوسع المذهب المالكي على حساب المذهب الأول؟ وهل للسلطة السياسية دور في ذلك؟

I- عهد الإمارة الأموية في الأندلس (138-316هـ/756-929م):

بعد الاضطرابات التي حدثت في المشرق الإسلامي وانتهت بسقوط الخلافة الأموية في دمشق وإعلان الخلافة العباسية عام 132هـ/749م، تعقبت الأخيرة فلول الأمويين قتلا وتشريدا إلى أن فرّ أحد أبناء هذه الأسرة من المشرق وهو عبد الرحمان بن معاوية بن هشام ودخل الأندلس سنة 138هـ/756م، وأسس بها دولة قوية مستقلة عن المغرب الإسلامي، وعن الخلافة العباسية في المشرق[1]

[1] لمزيد من التوضيح عن مسيرة المغامر "عبد الرحمان الداخل بن معاوية" من المشرق إلى الأندلس ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت، لبنان، 1400هـ/1980م، ج4 ،ص362. ابن عذارى، البيان، 40/2 وما بعدها. المقري، النفح، 322/1. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي، دار الجيل، بيروت، لبنان ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط15، 1422هـ/2001م، 187/2 و 188. حسين مؤنس، فجر الأندلس، الدار السعودية للنشر و التوزيع، ط2، جدّة، السعودية، 1405هـ/1985م، ص659 وما بعدها.

وقد مرت الدولة الأموية في الأندلس بمرحلتين هما:

أ- عهد الإمارة (138-316هـ/756-929م): وسمي بذلك نسبة للتسمية الرسمية التي كانت تطلق على الحاكم وهي لفظة "الأمير"، وكان يلقب نفسه أحيانا "ابن الخلفاء" نسبة للخفاء الأمويين الذين انتهت دولتهم في المشرق سنة 132هـ/749م، وقد بدأ عهد الإمارة بعبد الرحمان بن معاوية وانتهى بالأمير الخليفة عبد الرحمان بن محمد الملقب بالثالث، وبالناصر لدين الله كما سنبيّن لاحقا.

ب- عهد الخلافة (316-422هـ/929-1031م):

من بداية هذا العهد، أصبح لقب "الخليفة" بدلا من "الأمير" يطلق على حكام بني أمية في الأندلس، وأصبح اسم الخليفة يذكر على المنابر، ويكتب في المراسلات الرسمية وغيرها، ويعد الأمير عبد الرحمن الناصر بن محمد أول من لقب نفسه خليفة في الأندلس سنة 316هـ/929م، وانتهى عهد الخلافة بسقوط الدولة الأموية في عهد هشام بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الناصر الملقب بالمعتد بالله (418-422هـ/1027-1031م).

وسيقتصر حديثنا في الموضوع على عهد الإمارة الأموية، ونركز على الأمراء الأربعة الأوائل لأنّه في عهدهم انتشر المذهبان الأوزاعي والمالكي.

1- عبد الرحمان الداخل بن معاوية بن هشام بن عبد الملك (138-172هـ/756-788م)[1]:

هو مؤسس الإمارة وواضع قواعدها، واجه أثناء فترة حكمه عدّة ثورات وفتن وحروب على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي الداخل أنهى حكم الولاة عندما قضى على أصحاب السلطان القديم من أمثال يوسف الفهري والصميل بن حاتم[2] كما أنهى ثورة العلاء بن مغيث الجذامي (ت147هـ/767م) الذي وعده الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور(136-

---

[1] عبد الرحمان بن معاوية: يكنى أبا المطرّف و قيل أبا سليمان، ولقب بالداخل لأنّه أول من دخل الأندلس من بني أميّة، ولقّبه الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بصقر قريش كونه خرج من المشرق شريدا طريدا واستطاع تكوين إمارة قوية بالأندلس.

[2] يوسف بن عبد الرحمان الفهري آخر الولاة بالأندلس، أمّا الصميل بن حاتم فهو قائده ولكنه كان الحاكم الفعلي للأندلس، عنهما انظر: لسان الدين بن الخطيب، تاريخ إسبانيا الإسلامية ، تحقيق و تعليق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، ط2، بيروت، لبنان، 1956، ص8 .ابن عذارى، البيان، 48/2 وما بعدها. أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي و الأندلسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972م، ص 302 وما بعدها.

Lévi Provençal, Histoire de l`Espagne Musulmane G-P Maisonneuve, Paris - E.J.Brill, Leden, 1950,Tome I, P101 et suite.

158هـ/754–775م) بالإمارة إن أنهى حكم عبد الرحمان الداخل[1] وثورة البربري شقيا (شقنا) بن عبد الواحد المكناسي سنة 152هـ/769م الذي زعم أنّه ينتسب إلى ولد الحسن بن علي بن أبي طالب وزوجه فاطمة الزهراء، خاصة إذا علمنا أنّ أمه تسمى فاطمة، وتسمَّى هو بعبد الله بن محمد، وقد انتحى شقيا إلى شرق الأندلس، في جهة شنتبرية (Santaver) وانضمّت إليه الغوغاء من البربر، وقد حاول الأمير عبد الرحمن القضاء عليه عدّة مرّات إلاّ أنّه فشل بسبب اختيار شقيا للجبال الوعرة عندما تصله فيالق الأمويين، ولم يحسم أمره إلاّ سنة 160هـ/777م عندما قتله أتباعه وأُخذ رأسه للأمير عبد الرحمن.[2]

أمّا على المستوى الخارجي فقد واجه ملك الإفرنج شارلمان (ت199هـ/814م)[3] عام 161هـ/778م الذي ساعده الخليفة العباسي المهدي (158–169هـ/774–785م)، لكن عبد الرحمن خرج منتصرا قويا[4]

وقد كانت للأمير مساهمات في المجال الحضاري، فبعدما اختار قرطبة[5] عاصمة له سعى إلى توسيعها وإعادة بناء جامعها (169هـ/785م)، وأنشأ بها دارا للسكة تضرب فيها النقود، وأبقى على تقسيمات البلاد إلى مقاطعات أو كُوَرٍ، وجعل من الأندلس نموذجا لعاصمة الخلافة الأموية سابقا في دمشق، وفي الشام عموما، أمّا التجديد فنراه عندما جعل على رأس حكومته ومساعديه موظفا اسمه الحاجب، وهو يتقدم على الجميع بما في ذلك الوزراء ومستشاري الأمير، فهو يرأس الجهاز التنفيذي للدولة، وينوب عن الحاكم، أمّا دينياً فقد انتشر

---

[1] ابن عذارى، البيان 51/2 و52. حجي، التاريخ، ص240 وما بعدها. محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس من الفتح إلى بداية عهد الناصر، العصر الأول، القسم الأول، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1389هـ /1969م، ص 161–163.

[2] ذكر ابن الأثير قيام الثورة سنة 151هـ/768م. للتفصيل أكثر ابن عذارى، البيان 54/2 و55. ابن الأبار القضاعي (ت685هـ/1286م)، درر السّمط في خبر السبط، تحقيق عز الدين عمر موسى، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1407هـ/1987م، ص32. ابن الأثير، الكامل، 34/5 وما بعدها. آنخل جنتالث بالنتيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.س.ط، ص 3 و323.

[3] مؤسس الإمبراطورية الإفرنجية الكارولنجية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية الإفرنجية الميروفنجية، وقد ضمّت تقريبا فرنسا الحالية وغرب ألمانيا ونصف إيطاليا وجزر البحر المتوسط الغربية وثغور نافار وكاتالونيا، لمزيد من التوضيح ينظر: نور الدين حاطوم، تاريخ العصر الوسيط في أوربا، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.س.ط، ج1/ص150 وما بعدها.

[4] عن هذه الحرب والتقارب العباسي–الكارولنجي، انظر: ابن الأثير، الكامل، 41/5. الأمير شكيب أرسلان، تاريخ غزوات العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.س.ط، ص120 وما بعدها. عبد العزيز سالم، مرجع سابق، ص201 وما بعدها. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص312 وما بعدها. حجي، التاريخ، ص224.

[5] **قرطبة**: قاعدة الأندلس، وأم مدائنها، ومستقر خلافة بني أميّة، تفسيرها بلسان القوط– قرطبة – بالظاء المعجمة، معناه القلوب المختلفة، انظر الحميري، مصدر سابق، ص456–459.

في عهده مذهب الإمام الأوزاعي (88–157هـ) الشامي، وصار المرجع الأول في أمور القضاء والتشريع، توفي الأمير عبد الرحمان في ربيع الثاني 172هـ/أكتوبر 787م.[1]

[1] عن سيرة الأمير، انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1972، ج4 ،ص 154 وما بعدها. ابن عذارى، البيان، 47/2 وما بعدها. المقري: النفح، 318/1 وما بعدها، 4/ 24 وما بعدها. مجهول، التاريخ، ص53. جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، د.س.ط، ص418. محمد عبد الله عنان، تراجم إسلامية شرقية وأندلسية، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1390هـ/1987م، ص 139 وما بعدها.

2- هشام الرضى بن عبد الرحمن (172-180هـ/788-796م)[1]:

خلف أباه في الإمارة، وكان حاكما ورعا تقيا، ولهذا لقب بالرضى، وشبهه بعض المؤرخين بالخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719م)، وقد كان ميّالا للسلم إلاّ أنّ الفتن والثورات حالت دون رغباته، فعلى المستوى الداخلي حارب أخاه سليمان وانتصر عليه، وقضى على ثورة إقليم طولوشة سنة 172هـ/789 بزعامة سعيد بن حسين الأنصاري الذي جمع اليمنية، وثورة مطروح بن سليمان الأعرابي في برشلونة سنة 173هـ/789م.

أمّا على المستوى الخارجي فقد حارب النصارى في الشمال الغربي لإسبانيا أين توجد مملكة أشتوريس، كما توسع شمالا صوب فرنسا الحالية أين توجد الإمبراطورية الكارولنجية سابقة الذكر، وقد خلّد هشام ذكر هذه الحملة التي توسعت شمالا حتى وراء جبال البرنيه[2] بأن نقل بعض الأحجار والتراب من هذه المناطق وزاده في توسعة جامع قرطبة، وحقق في جل حروبه الانتصارات لولا الهزيمة التي تلقاها في مملكة أشتوريس أمام ألفونسو الثاني [3]

---

[1] عن وقائع تولي الأمير هشام الحكم بدلا من أخيه سليمان انظر: المقري: النفح، 322/1 و323. ابن الخطيب، تاريخ اسبانيا، ص11 وما بعدها. ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق روحيّة عبد الرحمان السويفي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1417هـ/1997م، ص12. ابن عذارى، البيان، 61/2 وما بعدها.

[2] جبال البريبنيه: يطلق على هذه الجبال لفظ البرتات (Portus) بمعنى ممر أو مدخل أو باب، وقد عرّبها الجغرافيون المسلمون إلى باب أو أبواب. ابن عذارى، البيان، ج2/ص1. المقّري، النفح، ج1/ص130. محمد سهيل طقوش، تاريخ المسلمين في الأندلس، دار النفائس، ط2، 1429هـ/2008م، ص15.

[3] للتوسع أكثر في سيرة الأمير هشام، أنظر: ابن الخطيب، تاريخ ، ص 12 و 13. ابن عذارى، البيان، 62/2-63. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص323. عبد المجيد النعنعي، تاريخ الدّولة الأموية في الأندلس-التاريخ السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.س.ط، ص176-178. طقوش، مرجع سابق، ص 173 وما بعدها.

تميّز عهد هشام الرضى بوصول التأثيرات الحجازية بدلا من الشامية والعراقية إلى الأندلس، خاصة من مكة و المدينة، اللتين اهتمتا في هذه الفترة بالعلوم الدينية وبخاصة الفقهية، وتطلعت أنظار الأندلسيين إليهما حجا ورحلة، وكانت النتيجة دخول مذهب الإمام مالك بن أنس (ت179هـ/795م) الأندلس، وبدأ انحسار مذهب الإمام الأوزاعي (ت180هـ/ 796م)، وكان للأمير هشام دور كبير في مساعدة فقهاء المالكية لنشر مذهبهم، وإن كان من بين أسباب ذلك كما ذكر حسين مؤنس، البحث عن السّند الشرعي للإمارة في ظل وجود الخلافة العباسية الشرعية القائمة في بغداد، وتوفي الأمير هشام في صفر عام 180هـ/796م[1]

3- الحكَم الربضي بن هشام(180-206هـ/796-822م):

خلف أباه هشام في الحكم رغم أنّه ليس الابن الأكبر سنًّا، وكان قويا حازما حتى شبه بالخليفة العباسي أبي جعفر المنصور(136-158هـ/754-775م)، تميز عهده هو الآخر بكثرة الفتن والثورات على الصعيدين، الداخلي والخارجي، ففي الداخل واجه أعمام أبيه عبد الله البلنسي بن عبد الرحمن الذي توجه لشارلمان يطلب منه المساعدة، ولما فشل طلب العفو من الحَكم الذي عفى عنه وعينه أميرا على بلنسية التي إليها انتسب، وسليمان بن عبد الله الذي ألقى القبض عليه وأمر بقتله، ومن أصعب الثورات الداخلية في عهد الحكم نجد ثورة المولدين في طليطلة بقيادة عبيدة بن حكيم وقد قضى عليها بذكاء.

حاول الحَكَم في عهده تهميش فقهاء المالكية وإبعادهم عن الحكم مخالفا في ذلك سياسة أبيه، لكن هذه السياسة جلبت له كثيرا من المصاعب كتدبير الفقهاء لعزله وتعويضه بابن عمّ له.

---

[1] المقري: النفح، 322/1 وما بعدها. ابن الخطيب، تاريخ اسبانيا، ص12. ابن خلدون: تاريخ، 160/4. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص 323 وما بعدها. النعنعي، مرجع سابق، ص179. حسين مؤنس، شيوخ العصر في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص13. عبد العزيز سالم، مرجع سابق، ص213 وما بعدها

اسمه: القاسم بن محمد بن المنذر بن عبد الرحمان الداخل، وقد وَشَى القاسم بهم للأمير الحَكَم، وكانت النتيجة هي إعدامه اثنين وسبعين من مدبري المؤامرة وصلبهم عام 189هـ/805م، ولم يتوقف نشاط فقهاء المالكية عند هذا الحد بل كانوا وراء ثورة "أهل ربض شقندة" جنوب قرطبة في 13رمضان 202هـ/25مارس817م التي تعد من أصعب ما خاض الحَكَم من حروب، خاصة وأنّها كادت أن تنهي حكمه لولا تفطنه و شدة ذكائه، وكانت النتيجة تهديم الحَكم لهذا الربض وطرد أهله من الأندلس، وبسبب هذا الربض لقب الحَكَم بالربضي، ولكن في الوقت نفسه تعدّ هذه الواقعة حدثا فاصلا في تاريخ البيت الأموي، إذ جعلت الحَكَم يرجع إلى تقريب فقهاء المالكية، ويدرك بأنّ الإمارة لا تقوم بسند القوة وحده، ومما مكّن للمالكية في السلطة أكثر بعد ذلك.

أمّا على المستوى الخارجي فقد تعرضت الأندلس لهجومات الملك شارلمان الكارولنجي من جهة الشمال، وذلك بعدما عقد حلفا مع ملك أشتوريس ألفونسوا الثاني، واستطاع شارلمان تحقيق انتصارات كبرى أهمها إستلاؤه على برشلونة 186هـ/802م في شمال الأندلس، وظلّ صراع الحَكم متواصلا ضد شارلمان وممالك النصارى في الشمال[1].
توفي الحَكَم عام 25 ذي الحجة 206هـ/11 ماي 822م[2]

4- عبد الرحمن الأوسط بن الحَكم (206-238هـ/822-852م):

خلف عبد الرحمن أباه على الإمارة، وهو الملقب بعبد الرحمن الثاني، لأنّ الأول هو عبد الرحمن بن معاوية(الداخل)، تميّزت فترة حكمه الطويلة بأحداث كثيرة، فعلى المستوى الداخلي جدَّدَ عبد الله البلنسي وهو أحد أعمامه الثورة عليه، وكذلك استفحل الصراع بين القيسية و اليمنية، ولكن أقوى الثورات في عهده كانت ثورة ماردة سنة 213هـ/828م التي قام بها البربر بزعامة محمود بن عبد الجبار المصمودي، وقد انضم إليها المولد سليمان بن مرتين، وكان الثوار قد استعانوا بملك أشتوريس ألفونسوا الثاني، لكن عبد الرحمن انتصر في النهاية، بالإضافة إلى ثورة طليطلة سنة 214هـ/829م، وحركة الرهبان التي قادها

---

[1] عن أهم ما ميّز فترة الحَكم من فتن وثورات، أنظر: المقري، النفح 327/1 وما بعدها. طقوش، مرجع سابق، ص 182 وما بعدها. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص 329 وما بعدها. مؤنس، شيوخ، ص 20 وما بعدها.

[2] المقري، النفح 327/1 وما بعدها. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص 329 وما بعدها. طقوش، مرجع سابق، ص187-194. النعنعي، مرجع سابق، ص205 وما بعدها. عبد العزيز سالم، مرجع سابق، ص220 وما بعدها. مؤنس، شيوخ، ص 20 وما بعدها.

المستعربون* بقيادة إليخيو، وهي حركة تسب الرموز الإسلامية كرسول الله صلى الله عليه وسلم، والإسلام علنا في قرطبة وغيرها.

أمّا على المستوى الخارجي فقد تواصل الصراع مع الإمبراطورية الكارولنجية التي عمل ملكها شارل الأصلع (خلف أباه في الجزء القريب من الأندلس) على مهادنة الأمير عبد الرحمن، وبالنسبة للملكة الإسبانية أشتوريس فالصراع بقي متواصلا، ولكن ما ميّز عهد عبد الرحمن هو حدوث التقارب البيزنطي–الأندلسي عندما أرسل الإمبراطور تيوفيل سفارة برئاسة قرطيوس (يوناني يفقه العربية جيّدا) للأمير عبد الرحمن، وكانت نتائجها إيجابية على الأمويين، خاصة بعد الحصار الذي فرضه العباسيون على الأمويين في أروبا، بإقامة علاقات حسنة مع الكارولنجيين، كما واجه عبد الرحمان خارجيا هجمات النورمان (رجال الشمال) أو الفيكينغ على سواحل الأندلس وهم القادمون من شمال أروبا، وكانت لهم قوة بحرية رهيبة، من أهم المدن التي دخلوها وخرّبوها مدينتي شذونة[1] واشبيلية[2] وغيرهما، وكان لهذه الهجمات أثر كبير في تطور البحرية الأندلسية[3].

عرف عهد عبد الرحمان الأوسط انتقال التأثيرات العراقية إلى الأندلس، عكس ما عرفه أسلافه من تأثيرات شامية وحجازية، وذلك بسبب التطور الذي عرفته بغداد عاصمة الخلافة العباسية، فدخلت العلوم العقلية ككتب الحساب، ودخلت الموسيقى بدخول المغني زرياب، وقام الأمير عبد الرحمن عمرانيا ببناء مسجد كبير في اشبيلية[4].

---

* المستعربون: هم نصارى الإسبان الذين عاشوا مع المسلمين في الأندلس، وتعلموا العربية و أخذوا بتقاليد المسلمين، لكنهم حافظوا على ديانتهم النصرانية.

[1] شذونة: تقع في الجنوب الغربي للأندلس، وهي كورة متصلة بكورة مورور، كما كانت من الكور المجندة، من أقاليمها شريش وغيرها. الحميري، مصدر سابق، ص 339.

[2] اشبيلية (Sevilla): مدينة جليلة بالأندلس بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيام ومن الأميال ثمانون، أصل تسميتها باللاتنية الأرض المنبسطة، لها أسوار حصينة، منها ما بناه الأمير عبد الرحمن بن الحكم. انظر: الحميري، مصدر سابق، ص 58–60.

[3] للتوسع أكثر أنظر: الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق روحيّة عبد الرحمان السويفي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م، ص16 و17. ابن خلدون: تاريخ 163/4 وما بعدها. ابن القوطية، مصدر سابق، ص75–78. ابن الخطيب، تاريخ، ص 18 وما بعدها. ابن عذارى، البيان، 80/2. طقوش، مرجع سابق، ص202–228.

[4] اشبيلية (Sevilla): مدينة جليلة بالأندلس بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيام ومن الأميال ثمانون، أصل تسميتها باللاتنية الأرض المنبسطة، لها أسوار حصينة، منها ما بناه الأمير عبد الرحمن بن الحكم. واشبيلية من الكور المجندة، نزلها جند حمص ولواؤهم في الميمنة بعد لواء جند دمشق. انظر: الحميري، مصدر سابق، ص 58–60.

وتوفي الأمير عبد الرحمن عام 238هـ/852م[1]

5- بقية أمراء الدولة الأموية:

بعد وفاة الأمير عبد الرحمان الثاني، خلفه أمراء ضعاف مقارنة بقوته وبأسه، وكما ترك لهم تطورا حضاريا كبيرا، فإنّه في المقابل أورثهم بذور مشاكل وخلافات امتدت جذورها في تاريخ الأندلس وفي تركيبتها البشرية، لهذا اصطلح على الفترة التي تلت حكمه (238-300هـ/852-912م) بعصر "الفتنة والتمزق" وسمّاها آخرون بعصر "دويلات الطوائف الأول"، الذي دام 62 سنة، والأمراء الذين حكموا خلال الفترة هم:

- ✓ محمد بن عبد الرحمان (238-273هـ/852-886م).
- ✓ المنذر بن محمد (273-275هـ/886-888م).
- ✓ عبد الله بن محمد(275-300هـ/888-912م).

أهم ما ميز فترة الأمراء الثلاثة قيام عدّة ثورات قام بها المولدون* في طليطلة وعبد الرحمان بن مروان الجليقي، وثورة البربر في شنتبرية، وفي جنوب الأندلس، ولكن ثورة ابن حفصون بقيادة عمر بن حفصون الذي استقل وأتباعه بالمرتفعات الجنوبية للأندلس، واتخذوا من قلعة ببشتر[2] قاعدة لهم، تعدّ هي الأعنف خاصة وأنّها ستتواصل حتى عهد الخليفة عبد الرحمان الناصر، ومن جهة أخرى اعترفت بطاعة الأمير محمد "تاهرت" عاصمة الدولة الرستمية و"سجلماسة" عاصمة الدولة المدرارية بالعدوة المغربية، وهذا دليل امتداد النفوذ السياسي الأندلسي و توسعه خارج الأندلس[3].

---

[1] للتوسع أنظر:الحميدي، مصدر سابق، ص16 و17. ابن خلدون: تاريخ 163/4 وما بعدها، ابن الخطيب، تاريخ، ص 18 وما بعدها. ابن عذارى، البيان، 80/2. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص 338 وما بعدها.

* المولدون: هم الإسبان الذين دخلوا الإسلام وتناسلوا مع المسلمين الأندلسيين، وغالبية المولين من أمهات إسبانيات.

[2] بُبشتر: حصن منيع بينه وبين قرطبة ثمانون ميلا، وهو حصن تزلُّ عنه الأبصار فكيف الأقدام، وطريقه عند الطلوع أو الهبوط على النهر، يتوفر على مياه كثيرة، وقد كان هذا الحصن قاعدة العجم وفيه الكنائس. انظر: الحميري، مصدر سابق، ص 79.

[3] لمعرفة التفاصيل خلال الفترة انظر: الضبي، : أحمد بن عميرة الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق روحيّة عبد الرحمان السويفي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م، ص20. ابن الأثير، الكامل، 39/6 ،59، 61. ابن القوطية، مصدر سابق، ص113 وما بعدها. المقرى، النفح، 337/1-339. ابن عذارى، البيان، 93/2-156. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص344-366. عبد العزيز سالم، مرجع سابق، ص 243-275.

وفي سياق موضوعنا شهدت هذه الفترة الطويلة انفتاح الأندلس على بعض المذاهب غير المذهب المالكي الرسمي، مثل المذهب الشافعي[1]، بل و حاول الأمير محمد تقريب بعض علماء هذا المذهب إلى قصره، كالفقيه قاسم بن محمد بن سيّار (ت277 أو 278هـ / 890 أو 891م) الذي يعد أول من أدخل هذا المذهب إلى الأندلس[2]، وبقي بن مخلد(202هـ–276هـ/817–889م) الذي كانت له لقاءات مع بعض الأمراء الأمويين منهم محمد بن عبد الرحمن وابنه المنذر، وأول احتكاك له بالأمراء كان في عهد المحنة التي قادها بعض فقهاء المالكية المتعصبين ضده بسبب تدريسه "مسند ابن أبي شيبة" في المسجد الجامع بقرطبة، حتى وصل بقاضي قضاة قرطبة أصبغ بن خليل (ت273هـ/886م) أن قال "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحبّ إليّ من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة"[3]، ولما وشي به للأمير محمد استدعاه واستفسر عن الكتاب الذي يدرِّسه، ولما قرأ الأمير هذا المسند، أمر خازن كتبه بأن ينسخ له نسخة منه، وقال لبقي: "أُنشر علمك وارو ما عندك" ونهاهم أن يتعرضوا له.[4]

---

[1] نسبة لمحمد بن إدريس الشافعي ولد بغزّة سنة 150هـ/767م وتوفي في رجب 204هـ/819م، من مؤلفاته "الرسالة" و"الأم": شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، اعتنى به محمد بن عيادي بن عبد الحليم، مكتبة الصفا، ط1، القاهرة، مصر، 1423هـ/2003م، 7/6–42. – ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت463هـ/1070م)، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، اعتنى بنشره عبد الفتاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1997م، ص115–162. ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه إحسان عباس، دار الفكر، دار الصادر، بيروت، لبنان. د.س.ط، 4/163–169. أبو بكر هداية الله الحسيني، طبقات الشافعية، تحقيق وتعليق عادل نويهض، منشورات دار المعارف، بيروت، لبنان، د.س.ط، ص11–14.

[2] محمد بن حارث الخشني، أخبار الفقهاء و المحدثين، دراسة وتحقيق ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1992م، ص301 وبعدها. المقري، النفح، 2/267–268، 4/156. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 288. الحميدي، مصدر سابق، ص 396. ليفي بروفنسال، الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.س.ط.، ص 159. دومينيك إيرفوا، "علماء الأندلس"، ترجمة مصطفى رقي، كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحرير سلمى خضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1999، ج2، ص 1185.

[3] ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 73. حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص 48.

[4] ابن حيان الأندلسي، أبو مروان حيان بن خلف (ت467هـ/1076م)، المقتبس من أبناء أهل الأندلس، تحقيق محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.س.ط. (القطعة الثانية)، ص 145–150. الخشني، أخبار، ص 57. ابن عذارى، البيان، 2/111. النباهي المالقي، أبو الحسن عبد الله بن الحسن (حي793هـ/1390م)، تاريخ قضاة الأندلس (كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان 1400هـ/1980م، ص 18 و 19.

وقد انتهت هذه الفترة[1] بتولي "عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله"الملقب (الثالث، الناصر لدين الله) الحُكم فيما بين (300–350هـ /912–961م) وهو حفيد الأمير عبد الله بن محمد وكان عمره حين تولى الحكم ثلاثا وعشرين سنة، وعلى الرغم من أنّه ليس ابنا مباشرا للأمير عبد الله بن محمد، بل هو حفيد له – أي لا يحق له الحكم بطريقة النظام المتبع– فإنّ أعمامه زهدوا في الحكم للأخطار والمكاره المحفوفة بالحاكم خلال هذه الفترة[2]

وقد وجد الأمير عبد الرحمان الأندلس مضطربة فأنهى آخر فصل من فصول عصر الفتنة والتمزق (عصر الطوائف)، حتى أصبح أقوى حاكم على وجه الأرض، ثم أعلن نفسه خليفة للمسلمين في الغرب الإسلامي* سنة 316هـ/929م واتخذ لنفسه لقب أمير المؤمنين[3]ومن هذا التاريخ تدخل الأندلس عهد الخلافة.

II– المذهب الأوزاعي في الأندلس:

يفتخر أهل الأندلس أنّ حاضرتهم قد دخلها بعض الصحابة والتابعين، وأنّ منهم من أقام بها حتى استشهد، ومنهم من شارك في الفتح فقط وقفل راجعا، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد من الصحابة المنيذر ومن التابعين أميرها موسى بن نصير، وحنش الصنعاني، أمّا بالنسبة للمذاهب الفقهية فكان أول المذاهب وصولا هو مذهب الإمام الأوزاعي، ثم مذهب الإمام مالك بن أنس.

---

[1] لمعرفة التفاصيل خلال الفترة انظر: ابن الأثير، الكامل، 39/6 ،59 ،61. ابن القوطية، مصدر سابق، ص113 وما بعدها. المقرى، النفح، 337/1–339. ابن عذارى، البيان، 93/2–156. صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، دار المعارف، مصر، د.س.ط، ص85. مؤنس، شيوخ، ص35. ابن الخطيب، تاريخ، ص22 وما بعدها. أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب و الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.س.ط، ص156.

[2] للتوضيح أكثر انظر: ابن عذارى، البيان، 156/2 و 157. عبد العزيز سالم، مرجع سابق، ص280. النعنعي، مرجع سابق، ص315–316. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص377. عنان، تراجم، 167 وما بعدها.

* يقصد بمصطلح الغرب الإسلامي العدوة المغربية والعدوة الأندلسية وباقي جزر البليار، والمصطلح معاصر.

[3] تلقب عبد الرحمان الناصر بهذا اللقب لعدّة عوامل منها: – ضعف الخلافة العباسية في المشرق، وعجزها عن حماية العالم الإسلامي. – قيام خلافة شيعية في المغرب (الخلافة الفاطمية) 297هـ والتي كانت تطمح في السيطرة على الأندلس. – رفع مكانة أمير قرطبة الدّينية والسياسية. – الاستجابة لرغبة الأندلسيين في أن يكون عبد الرحمان خليفة لهم. عن سيرة الخليفة و أسباب إعلانه الخلافة وحكمها الشرعي، انظر: ابن عذارى، البيان، 156/2 وما بعدها. ابن الخطيب، تاريخ، ص28 وما بعدها. ابن خلدون: تاريخ، 178/4 وما بعدها. المقري، النفح، 339/1. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص378 وما بعدها. عبد العزيز سالم، مرجع سابق، ص286 وما بعدها. ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، دار النفائس، ط5، بيروت 1405هـ/1985م، ص 319 وما بعدها.

1- دخول المذهب الأوزاعي[1] للأندلس:

دخل المذهب الأوزاعي إلى الأندلس في أواخر عهد الولاة، واستمر إلى بدايات عهد الأمير الأموي هشام بن عبد الرحمن الداخل، وقد اعتمدته الدولة في القضاء، والصلاة، واختلفت المصادر في تحديد أول من أدخل المذهب الأوزاعي إلى الأندلس، فمنهم من يذكر أسد بن عبد الرحمن السبئي، ومنهم من يرجّح صعصعة بن سلاّم الشامي.

فأمّا "أسد بن عبد الرحمن السبئي وقيل السائي"، فهو من قرية ربلس (إقليم همذان) من كورة البيرة[2]، أصله شامي، وقد شحت المصادر في ذكر حياته، و سمي في وقته "بأفقه الناس في مسائل الجهاد"، روى عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وعن أبي مسلم مكحول بن سهراب الدمشقي (ت116هـ/734م).

أمّا "صعصعة بن سلاّم الشامي" فهو فقيه من أصحاب الأوزاعي، بل من أظهر تلامذته في عاصمة بني أمية، فقد ذكر أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس، أنّه دمشقي، ويكنى أبا عبد الرحمن، أمّا انتسابه للأندلس فهو بحكم استقراره فيها، روى عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، ونظرائهما من الشاميين، وقد أُعتبر صعصعة بن سلاّم أول من أدخل الحديث و مذهب الأوزاعي إلى الأندلس[3].

روى عنه من أهل الأندلس عبد الملك بن حبيب، وعثمان بن أيوب وغيرهما، وقد ذكره الأول في كتابه "طبقات الفقهاء"، ومما رواه عن الإمام الأوزاعي قوله: "فضل العلم خير

---

[1] المذهب الأوزاعي: ينتسب هذا المذهب إلى مؤسسه أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، ولد ببعلبك سنة 88هـ/706م، كان إماما في الفقه والحديث، سئل الأوزاعي عن الفقه وعمره ثلاث عشرة سنة، وأخذ عنه العلم كبار العلماء من أمثال سفيان الثوري، وقد اجتمع الأوزاعي بمالك في مسجد المدينة من صلاة الظهر إلى صلاة المغرب وقد قال الإمام مالك في حقّه "الأوزاعي، إمام يقتدى به"، وقال فيه أحدهم "ما كان أحد بالشام أعلم بالسنّة من الأوزاعي"، توفي رحمه الله ببيروت سنة157هـ/774م، أنظر: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحقيق وتقديم إحسان عباس، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1401هـ /1981م. ص76. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت276هـ/889م)، المعارف لابن قتيبة، حققه وقدم له د. ثروت عكاشة، دار المعارف، ط2، مصر، 1969م، ص 496 و497. الذهبي، سير، 296/5 و297. ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1405هـ/1985م، 488/7. محمد الخضري بك، تاريخ التشريع الإسلامي، دار أشريفة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، د.س.ط، ص265 و266. أحمد عبد المنعم البهي، الأوزاعي فقيه الشام والأندلس وإمامهما، مجلة العربي، عدد 107، عام 27 جمادى الثانية 1387هـ/أكتوبر 1967م، الكويت، ص37.

[2] إلبيرة (Elvira) بينها وبين غرناطة 6 أميال، وتقع بين القبلة والشرق من قرطبة، انظر: الحميري، الروض، ص 28 و 29.

[3] ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 169. الحميدي، مصدر سابق، ص214. الضبي، مصدر سابق، ص 281. ليفي بروفنسال، الحضارة، ص 153.

من فضل العبادة، ورأس الدين الورع، ومن ورع فقد ذكر الله جلّ وعز، وإن قلّت صلاته وصيامه وتلاوته للقرآن".[1]

توفي رحمه الله سنة 192هـ/807م[2].

وهنا نطرح السؤال عن العوامل والأسباب التي ساعدت على دخول مذهب الأوزاعي للأندلس وانتشاره بها؟

بعد الإطلاع على ما استطعنا جمعه من معلومات عن هذا المذهب في الأندلس، خلصنا إلى ما يلي:

- ✓ اهتمام المذهب الأوزاعي بالتشريعات الحربية و أحكام الجهاد[3]، وهذا يناسب وضع الأندلس خلال هذه الفترة إذ كانت حياة سكانها قائمة على مبدأ الجهاد ضد النصارى الأسبان في الشمال، وكذلك الجهاد في بلاد الفرنجة خلف جبال البرتات (فرنسا الحالية).[4]
- ✓ جل الجند الفاتحين والقادمين من المشرق، هم من الحجاز ومن الشام خاصة (مركز انتشار المذهب الأوزاعي)، ومثال ذلك طالعة "بلج بن بشر" سنة 125هـ/742م.[5]
- ✓ ميل الأندلسيين إلى البساطة في أخذ الدّين دون تعقيد (قبول أهل الحديث دون أهل الرأي)، وسيخلفهم المذهب المالكي الذي يعد أتباعه من أهل الحديث أيضا.

2- فقهاء المذهب الأوزاعي في الأندلس:

استطاع مذهب الإمام مالك كما سنبيّن التوسع في الأندلس على حساب المذهب الأوزاعي في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن، لكن بعض الفقهاء حافظوا على المذهب، حتى عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، ومن فقهاء المذهب الأوزاعي نجد:

- ✓ زهير بن مالك بن سرحان بن زهير بن مالك بن أبي الأملح عدي بن جذيمة بن معد البلوي: من أهل قرطبة، يكنى أبا كنانة، أقطع الأمير عبد الرحمان الداخل

---

[1] الخشني، أخبار الفقهاء، ص208.

[2] اختلف في تاريخ وفاته، فقيل سنة 180هـ، وقيل 201هـ. انظر: الخشني، أخبار الفقهاء، ص 208. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 168 و169. الحميدي، مصدر سابق، ص214. الضبي، مصدر سابق، ص 281.

[3] ذكر المستشرق الألماني شاخت أنّ الإمام الأوزاعي تأثر بالتشريع الروماني، غير أنّ من يقرأ له يقطع هذا الرأي ويدرك بأنّه لم يهتم بأي تشريع غير الشريعة الإسلامية، مع العلم أنّ الإمام الأوزاعي كان من المجاهدين المرابطين في مدينة بيروت، التي كانت رباطا ضد العدوان البيزنطي. انظر: مراد يحي، افتراءات المستشرقين على الإسلام و الردّ عليها، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م، ص 288، وعنه نقلنا قول شاخت. العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص 319.

[4] النعنعي، مرجع سابق، ص170. العبادي، في التاريخ العباسي و الأندلسي، ص319.

[5] بروفنسال، الحضارة، ص55.

جدهم "عدي بن جذيمة" أراضي بجهة فحص البلوط، وهي تنسب إليهم "قوم بني الأملح"، لهذا كان زهير مضطرب السكن بين مدينة باجة[1] وفحص البلوط[2]، يذكر أنّه كان فقيها على مذهب الأوزاعي، وقد ذكر ابن الحارث أنّ الفقيه عبد الملك بن حبيب المالكي، كان يعذل (يلوم) أبا كنانة على انحرافه عن مذهب أهل المدينة، وتمسكه برأي الأوزاعي، فكان زهير يقول له:"حسدتني إذ انفردت بالأوزاعية دون أهل البلد"، ولا ندري إن كان قد تولى منصبا في حياته، ونرجّح عدم حصول ذلك في ظل توسع المذهب المالكي. توفي في صدر أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن (بعد 238هـ و قبل 250هـ).[3]

✓ عبد الملك بن الحسن بن محمد بن رزيق بن عبيد الله بن رافع بن أبي رافع: من أهل قرطبة، يكنى أبا مروان، ويعرف بزونان، كناه ابن الحارث، أبا الحسن، وقد روى عن صعصعة بن سلام الأوزاعي، وكانت له رحلة سمع فيها من أشهب بن عبد العزيز (ت204هـ/819م) وعبد الرحمن بن القاسم (ت191هـ/806م) وهما من أقطاب المالكية بمصر وغيرهما، تولى عبد الملك منصب الفتيا في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن، وصدرا من عهد ابنه الحَكَم ، وقد كان على مذهب الأوزاعي، ثم رجع إلى مذهب المدينيين (المالكي). توفي سنة 232هـ/846م، في أواخر عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم[4]

---

[1] باجة: (Beja) في البرتغال الحالية، وهي من أقدم مدن الأندلس، بينها وبين قرطبة 100 فرسخ، وبها ثار العلاء بن مغيث الجذامي على الأمير عبد الرحمن الداخل، سمّاها القيصر "يوليش جاشر" باجة، ومعناها "الصلح"، منها عدّة علماء كأبي الوليد الباجي. انظر: الحميري، الروض، ص 75.

[2] فحص البلوط(Los Pedoches): من ناحية قرطبة، ومن هذا الفحص جبل البرانس، فيه معدن الزئبق، والزيتون المتناهي الجودة، وهو كثير أشجار البلوط، إليه ينسب القاضي منذر بن سعيد البلوطي. انظر: الحميري، الروض، ص435 و436.

[3] ذكر الخشني أنّ وفاته كانت في صدر الخليفة محمد، والأصل هو الأمير بدلا من الخليفة، لأنّ الخلافة لم تعلن حتى 316هـ/928م كما عرفنا سابقا. انظر: الخشني، أخبار الفقهاء، ص100 و 101. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 131. الحميدي، مصدر سابق، ص 194. الضبي، مصدر سابق، ص 256.

[4] ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 220. الحميدي، مصدر سابق ، ص 250. الضبي، مصدر سابق ، ص 328.

✓ مصعب بن عمران: يكنى: أبا محمد، دخل الأندلس في عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية، وكان راوية عن الأوزاعي وغيره من الشاميين، كما روى عن المدينيين (المالكية)[1] لهذا فهو قد جمع بين مذهبين من مذاهب أهل الحديث، وهناك من يذكر بأنّ مصعب لم يقلّد مذهبا بعينه، وكان يقضي بما يراه صوابا، وما عُرف عنه أنّه كان خيّرا فاضلا.[2]

✓ محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأندلسي: شحت المصادر كثيرا في التعريف به سوى ما ذُكر عنه من أنّه كان يروي عن الأوزاعي، وحتى هذه الرّواية فيها شك، إذ قيل إنّه منكر الحديث[3]

ويبقى مجال البحث في معرفة فقهاء مذهب الإمام الأوزاعي بالأندلس مجالا خصب للباحثين، لأنّ جل كتب الطبقات ركزت على فقهاء المالكية.

III- المذهب المالكي[4] في الأندلس:

انتشر مذهب الإمام مالك في الأندلس كما انتشر في بلاد المغرب الإسلامي، وأصبح الغرب الإسلامي جله مالكيا، ونشر طلبته آراءه الفقهية والعقدية، وأصبحوا حملة لواء السنّة في الدفاع عن العقيدة، وبدخول المذهب المالكي الأندلس، بدأ مذهب الإمام الأوزاعي ينحسر عنها.[5]

---

[1] ابن الفرضي، مصدر سابق ، ص397.

[2] نفسه، ص 397. النباهي، مصدر سابق، ص 47.

[3] ابن الفرضي، مصدر سابق، ص296. الحميدي، مصدر سابق، ص39.

[4] نسبة للإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمر ابن الحارث، ولد سنة 93هـ وقيل 94هـ بالمدينة، وهو إمام دار الهجرة، وأحد أئمة المذاهب السنية الأربعة المشهورة، أشتهر بكتابه الموطأ، قال ابن وهب: سمعت مناديا ينادي بالمدينة، "ألا لا يفتي الناس إلاّ مالك بن أنس وابن أبي ذئب"، توفي سنة 179هـ/795م. انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، و دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، 1387هـ/1967م، ج1، ص102 وما بعدها. ابن عبد البر، ص36 وما بعدها.

[5] إبراهيم التهامي، جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، سوريا، 1426هـ/2005م، ص39 و40.

جاء في ملحق كتاب "الحضارة العربية في إسبانيا"، للمستشرق الفرنسي ليفي بروفنسال ما يلي: "إذا كانت إسبانيا الأموية قد عُرفت دائما بأنّها قلعة حصينة من قلاع أهل السنة المحافظين، فإنّها قد اشتهرت في الوقت نفسه بأنّها من أقوى حصون المذهب المالكي، لكنها مالكية جامدة، ومن ثمّ يصحّ لنا أن نطلق عليها اسم مالكية الأندلس"[1]

1- دخول المذهب المالكي للأندلس:

اختلفت المصادر فيمن أدخل كتاب "الموطأ" *للإمام مالك بن أنس إلى الأندلس، فمنهم من ذكر الغازي بن قيس كابن القوطية في تاريخ إفتتاح الأندلس، والزبيدي الذي ذكره في الطبقة الأولى من طبقات النحويين واللغويين الأندلسيين[2]، لكن الغالبية ترجّح زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون، لأنّه أدخله متقنا مكملا.[3]

وعليه فالغازي بن قيس هو أول من أدخل الموطأ، لكن الذي أدخله منقحا وتاما مع فقه الإمام مالك فهو زياد بن عبد الرحمن.

ولانتشار المذهب المالكي في الأندلس في عهد الأمير هشام على الخصوص والعهد الأموي على العموم عدّة أسباب منها:

- ✓ طبيعة أهل الأندلس والمغرب أميل إلى طبيعة أهل الحجاز في البداوة كما يذكر ابن خلدون، على عكس أهل العراق.[4] أي يقبلون في فكرهم البساطة من دون تعقيد عقلي أو

---

[1] لا يمكن الحكم إجمالا على أنّ فقهاء المالكية اتصفوا كلهم بهذا الجمود، وسنأتي على أمثله متفرقة من هذا البحث. انظر: بروفنسال، مرجع سابق، ص 149.

* الموطأ: أول كتاب ألف في الحديث، نقحه الإمام أربعين سنة، وللخليفة أبو جعفر المنصور دور عندما قال للإمام في موسم الحج:"ضع للناس كتابا في السنّة و الفقه، تجنّب فيه رخص ابن عباس، و تشديدات ابن عمر، و شواذ ابن مسعود، و وطئه توطئا".

[2] الغازي بن قيس، رحل في صدر أيّام عبد الرحمان الداخل، فسمع من مالك "الموطأ" وقرأ القرآن عن "نافع بن أبي نعيم" قارئ أهل المدينة، وقيل إنّه كان يحفظ الموطأ ظاهرا، توفي أيام الأمير الحَكم سنة 180هـ/796م. انظر: القاضي عياض، ترتيب، 348/1 و349. الخشني، مصدر سابق، ص291 و292. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 272. أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973، ص 254-256.

[3] زياد بن عبد الرحمن اللخمي: فقيه الأندلس، سمع من مالك الموطأ، وله عنه سماع، ويذكر أنّ الأمير هشام أراد تولية زياد القضاء، فخرج زياد هاربا بنفسه، وقال زياد لوزراء الأمير هشام عندما عرضوا عليه القضاء: إذا أكرهتموني فزوجتي طالق ثلاثا، أختلف في تاريخ وفاته مابين 193، 199، 204هـ انظر: الخشني، قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، لبنان، 1410هـ/1989م، ص28. الخشني، أخبار، ص95-98. عياض، ترتيب، 349/1 -353. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص131-132.

[4] ابن خلدون: تاريخ، 568/1.

فلسفي ولم يتأثروا بالحضارة العقلية اليونانية كما كانت عليه حواضر الخلافة العباسية في العراق.

- ✓ شخصية الإمام مالك التي تتسم بالعلم والزهد في الدنيا، وكانت تعلو وجهه مهابة، وقد قال تلميذ الإمام مالك سعيد بن أبي هند: "ما هبت أحدا هيبتي لعبد الرحمن بن معاوية حتى حججت فدخلت على مالك فهبته هيبة شديدة حتى صغرت عندي هبة عبد الرحمن لهيبته" وقد لقبه الإمام مالك بالحكيم[1]
- ✓ مدح الإمام مالك في إحدى حلقه الأمير هشام، وبحضور عدد من طلبته الأندلسيين حين قال: "نسأل الله أن يزيّن حرمنا بملككم" فحملها الطلبة إلى الأمير هشام[2] وفي الوقت نفسه وجد المذهب الدعم من الدولة كما سبق وأن ذكرنا.
- ✓ تقريب الأمير هشام فقهاء المالكية دون غيرهم، ومحاولته كسب السند الشرعي للإمارة الأموية[3](لأنّ الخلافة العباسية الشرعية قائمة في المشرق).
- ✓ جل الذين دخلوا الأندلس في الفتح، هم من الحجاز في عهد موسى بن نصير، والشام في طالعة بلج بن بشر، فساعدهم ذلك على الاتصال بالإمام مالك وتلامذته، خاصة عند زيارة أهاليهم أو أثناء أداء الحج والعمرة.
- ✓ المذهب الحنفي كان المذهب الرسمي للدولة العباسية، فأرادت الأندلس الاستقلال بمذهب آخر وجدته في المذهب المالكي.
- ✓ كان مقيما في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدّة أحاديث في فضلها وفضل ساكنيها.
- ✓ هناك قصة رواها الجغرافي المقدسي وأكد أنّه سمعها من عدّة شيوخ بالأندلس، في أنّ فريقين تناظرا يوما بين يدي الأمير هشام، فقال لهم: من أين أبو حنيفة؟ قالوا: من الكوفة، فقال: من أين مالك؟ قالوا: من المدينة، فقال: علم دار الهجرة يكفينا، فأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة، وقال: لا أحب أن يكون في عملي مذهبان[4]

---

[1] ابن الفرضي، مصدر سابق، ص136.

[2] ابن القوطية، مصدر سابق، ص64. مجهول، أخبار مجموعة، ص 108.

[3] فرحات الدشراوي، الصراع المذهبي في الأندلس –عهد الإمارة والخلافة– المجلة العربية للثقافة، العدد 27، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، مارس–سبتمبر 1994، ص 12.

[4] شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الشامي المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ط2، مدينة ليدن المحروسة، 1967م، ص 237.

وهكذا أصبح المذهب المالكي هو المذهب الرّسمي في الأندلس، ودارت عليه الفتيا و القضاء، وتشكلت مدرسة أندلسية مالكية، مؤسسها "زياد بن عبد الرحمان"، وتخرج منها العديد من الفقهاء، وقد اتخذ هؤلاء الفقهاء خاصة الأوائل منهم من كلام مالك عندما سئل عن الهيبة التي تعلوه فقال: "يُعلى بهذه المهابة جاه العِلم" شعارا لهم[1] لهذا لم يقبل العديد منهم المناصب الإدارية كالقضاء تورعا وزهدا فيه، كما فعل شيخهم الإمام مالك مع الخلافة العباسية، وقد خلّدت لنا المصادر العديد من الفقهاء، سنذكر بعضا منهم فقط .

وإذا جئنا لتفاصيل دخول وتوسع المذهب المالكي في الأندلس فإننا نعتقد أنّ التقسيم الذي وضعه الدكتور مصطفى الهروس يعد الأصوب والأوضح مقارنة بغيره من الباحثين، وقد قسمه إلى ثلاث مراحل:

1- مرحلة الظهور والتأسيس:

وقد شملت عهد الأمير عبد الرحمان الداخل بن معاوية، وبداية حكم إبنه هشام، وقد مثلها الفقيهان الغازي بن قيس، وأبو موسى عبد الرحمن الهواري[2] كونهما أول من التقى بالإمام مالك بن أنس وسمعا منه الموطأ، ولما عادا إلى الأندلس جلسا للتدريس.

---

[1] حسين مؤنس، شيوخ، ص16. حميد لحمر، مصطلحات لا يعذر بالجهل في مدرسة الفقه المالكي، مجلة الحضارة الإسلامية العدد2، أفريل 1996، يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر، ص129.

[2] عبد الرحمن بن موسى الهواري: يكنى أبا موسى، وهو من أستجة، لقي الإمام مالك، بعد أن رحل في أوائل عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية، سرقت كتبه أثناء عودته للأندلس، فجاء الناس يهنئونه لقدومه ويعزونه في الكتب التي ضاعت منه، فقال لهم:"ذهب الخرج، وبقي الدرج" يعني في صدره، ويذكر أنّه تولى القضاء عهد عبد الرحمن بن الحَكَم. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص213.

2- مرحلة الذيوع والانتشار:

وقد شملت عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن، وبداية إبنه الحَكم، مثّلها الفقيه زياد بن عبد الرحمان، وكذا دور الأمير هشام في اختيار المذهب المالكي كمذهب رسمي للدولة.

3- مرحلة السيادة و النفوذ:

وقد شملت عهد الحَكم بن هشام ومن جاء بعده، وقد مثّل هذه المرحلة يحي بن يحي الليثي، طالوت بن عبد الجبار، عيسى بن دينار، ويحي بن مضر القيسي الذي صلبه الحَكم وغيرهم، حيث بعد ثورة الفقهاء سنة189هـ، وهيج الربض سنة 202هـ الذي كان لفقهاء المالكية دور فيه أدرك الحكم ضرورة تقريب فقهاء المالكية، ثم أصدر قرارا يوجب تمسك الأندلسيين بالمذهب المالكي.[1]

2- فقهاء المذهب المالكي:

برز في الأندلس علماء كثر حفلت بهم كتب الطبقات، وخير مثال على هؤلاء نختار ما قاله الفقيه المالكي الأندلسي"محمد ابن لبابة"[2]: "فقيه الأندلس عيسى بن دينار، وعالمها عبد الملك بن حبيب، وراويها يحي بن يحي الليثي"[3]وسنعرّف بكل واحد منهم على الترتيب التالي:

- ✓ عيسى بن دينار: عيسى بن محمد بن دينار بن واقد ،من أهل طليطلة، يكنى أبا محمد، نشأ في طليطلة وطلب العلم في قرطبة، ثم سكن مصر ولقي أبا القاسم وروى عنه سماعه من مالك، وروى عن الكثير من علماء المالكية، ويذكر أنّه كان مجاب الدعوة، وكان يصلي الصبح بوضوء العشاء، كتب له الحَكم الأمان بعد هيج الربض، دارت عليه الفتيا، وله كتاب "الهداية" و"كتاب البيوع"، توفي 212هـ.[4]

---

[1] للتوسع في المراحل، أنظر: مصطفى الهروس، "قيام المدرسة المالكية بالأندلس"، ندوة التراث المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1998، ص207-219.

[2] محمد بن عمر بن لبابة، يكنى عبد الله بن لبابة الفقيه، روى عن العديد من علماء الأندلس، كان مقدما على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصر بالفتيا، وكان مشاورا أيام الأمير عبد الله، ثم انفرد بالفتيا في عهد الناصر، وله كتاب "المنتخب" الذي قال فيه ابن حزم "مارأيت لمالكي قط كتابا أنبل منه في جمع روايات المذهب، وشرح مستغلقها وتفرع وجوهها". توفي 314هـ/926م. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص320. الخشني، أخبار الفقهاء ص 144-147. الحميدي، مصدر سابق، ص 67 و68.

[3] ابن خاقان، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة، دار عمّار، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م، ص234 و235.

4 انظر : ابن حيّان، المقتبس، تح. مكي، ص42 ،78 ،84 ،99. الضبي، مصدر سابق، ص351 و352. الحميدي، مصدر سابق، ص264. الخشني، أخبار الفقهاء، ص270-272. أحمد أمين، الظهر، 50/3.

✓ عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون أبو مروان السلمي: فقيه متصرف في فنون من الآداب، كثير الحديث، تفقه بالأندلس ورحل فلقي أصحاب مالك وغيرهم، له في الفقه كتاب كبير يسمى "الواضحة" وله "الجوامع" و"فضل الصحابة"، "غريب الحديث" و"تفسير الموطأ" توفي بالأندلس سنة 232هـ، وقيل 238هـ.[1]

✓ يحي بن يحي الليثي: يحي بن عبد الله بن يحي بن يحي بن يحي الليثي، من أهل قرطبة يكنى أبا عيسى، أصله من البربر، طلب العلم في الأندلس من زياد بن عبد الرحمان(شبطون)، أدرك مالكا وسمع منه الموطأ، وسمع بمكة عن سفيان بن عيينة، وفي مصر من الليث بن سعد، عادت إليه الفتيا بالأندلس، وخالف مالكا في بعض المسائل كترك القنوت في الصبح، وكان الأمير عبد الرحمان بن الحكم يبجله ويستشيره في جميع أموره، أبى ولاية القضاء التي عرضت عليه، ويذكر أنّ مالك سمّاه "عاقل أهل الأندلس"، توفي 233هـ، وقيل 334هـ[2]

ومن فقهاء المالكية أيضا نجد:

✓ يحي بن إبراهيم بن مزين: من أهل قرطبة و أصله من طليطلة، روى عن عيسى بن دينار ويحي بن يحي ونظرائهما، ورحل إلى المشرق في أيام الأمير عبد الرحمان الثاني، فلقي بالمدينة مطرف بن عبد الله صاحب مالك بن أنس فروى عنه الموطأ، ودخل العراق ومصر، كان له حظ من علم العربية، ألّف كُتبا حسانا، منها تفسير الموطأ وتسمية الرجال المذكورين فيه، المستقصية، توفي 259هـ وقيل 260هـ [3]

✓ **محمد بن أحمد العتبي:**

---

[1] ابن الأبار القضاعي، الحلة السيراء، حققه وعلّق عليه عبد الله أنيس الطبّاع، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1381هـ/1962م، ص205 و206. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص221–223. الضبي، مصدر سابق، ص329 و330. الحميدي، مصدر سابق، ص237 و250. الخشني، أخبار الفقهاء، ص245–254. ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.س.ط، ح2، ص 8–15. أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، المعروف بابن قنفد القسنطيني، كتاب الوفيات، تحقيق عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1982، (المتن و الهامش)، ص 171 و172. ميكلوش موراني، دراسات في الفقه المالكي، ترجمة سعيد بحيري وصابر عبد الجليل، مراجعة تحرير عبد الفتاح محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1409هـ/1988م، ص 36–67.

[2] ابن عبد البر، الانتقاء، 105–109. عصام الدين شبارو، الأندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 1423هـ/2002م، ص142. الخشني، أخبار الفقهاء، ص348–367.

[3] انظر: ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 432 و433. الخشني، أخبار الفقهاء، ص370–372. الضبي، مصدر سابق، ص 434. الحميدي، مصدر سابق، ص337.

✓ من وجوه علماء الأندلس، لم ير له نظير في البراعة وجودة الحفظ، والتمييز لصحيح الفتيا، سمع بالأندلس من يحي بن يحي وغيره، رحل إلى القيروان فسمع من سحنون بن سعيد، وجمع المستخرجة من الأسمعة وهو المشهور "بالعتبية" وإن ذكر بأنّ فيها أخطاء، توفي بالأندلس 255هـ وقيل 254هـ [1].

لقد مال بعض فقهاء المذهب المالكي إلى التزمت وعدم قبول المذاهب الفقهية السنية الأخرى، واهتموا في طلبهم للعلم بالفروع التي قننها طلبة مالك من بعده، وقد رأى المستشرقان "جولد تسيهر" و"ميجيل آسين بلاثيوس" أنّ المدرسة الإسبانية في الفقه قد تخلت سريعا عن دراسة الحديث وأعمال الصحابة، رغم أنّهما كانا الأساس الذي قام عليه مذهب إمام المدينة، واكتفت بدراسة كتب الفقه المبسوطة، كما ألّفها بعض علماء المالكية من الأجيال التي تلت الإمام مالك.[2]

---

[1] انظر: الخشني، أخبار الفقهاء، ص119–121. ابن الفرض، مصدر سابق، ص297 و298. الضبي، مصدر سابق، ص40. الحميدي، مصدر سابق، ص36 . موراني، مرجع سابق، ص110–139.

[2] نقلا عن بروفنسال ، تاريخ، ص 155. وعن تشدد مالكية الأندلس، انظر: L.Provençal, Histoire, Tom III, P.457 .

وعلى الرغم من المكانة التي وصل إليها فقهاء المالكية في الجانب الفقهي كحفظ موطأ مالك أو مدونة سحنون وغيرهما، والحظوة التي نالوها في الجانب السياسي، فإنّ الكثير منهم قد غالى في تعصبه لآراء الإمام مالك و تلامذته، حتى حاد بعضهم عن الطريق، بل ومنهم من افتعل أحاديث لم ترو عن النبي صلى الله عليه وسلم ليؤيد رأيه، وخير مثال على ذلك "أصبغ بن خليل" (ت273هـ/886م) الذي دارت عليه الفتيا بالأندلس خمسين عاما، وشُهد له بحفظ رأي مالك، وبصره بعلم الشروط والعقود، لكن ذلك لم يمنعه من افتعال حديث يريد أن يرجّح به رأي مالك في عدم مشروعية رفع اليد بعد تكبيرة الإحرام، كما كان ممن وشى "ببقي بن مخلد" الشافعي للأمير "محمد" كما سبق وأن ذكرنا1، ويمكن اختزال هذا التعصب في قول الرحالة "المقدسي" عندما زار الأندلس: " أمّا في الأندلس فمذهب مالك وقراءة نافع، وهم يقولون لا نعرف إلاّ كتاب الله وموطأ مالك، فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه، وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوهما ربّما قتلوه".2 وإن كان لدينا تحفظ عموما على بعض العبارات التي ذكرها ولا يسع هذا المقال التفصيل فيها.

الخاتمة:

استطاع الأمويون في الأندلس أن يقيموا دولة سياسية وحضارية قوية فاقت حتى مركز الخلافة الإسلامية العباسية في المشرق، وتقدمت عسكريا وجغرافيا على الممالك والدول الأروبية، وفي نفس الوقت استطاع المذهب المالكي من خلال فقهائه ودعم السلطة الأموية له أن يتوسع على حساب المذهب الأوزاعي، وهكذا وجدت فيه الإمارة الجديدة سندا لها قد يعطيها الشرعية في الحكم مع وجود الخلافة العباسية الشرعية في المشرق، كما ساهم فقهاء الأندلس في التراث الفقهي للمذهب المالكي وعدّ بعضهم أعمدة له كيحي بن يحي الليثي، وعبد المالك بن حبيب وابن عبد البر وغيرهم، واستطاع المالكية أن يحفظوا للأندلس وحدتها الدينية، والسياسية، وجنّبوها قيام دويلات مذهبية كما وقع في المغرب الإسلامي أين قامت الدولة الرستمية الإباضية في المغرب الأوسط، والدولة المدرارية الخارجية الصفرية في المغرب الأقصى، والدولة الفاطمية الشيعية في جل أرضي المغرب الإسلامي، ونفس الشيئ وقع في المشرق مع بني بويه والقرامطة وغيرهما.

---

[1] عن عدم فقه الفقيه أصبغ بن خليل لعلم الحديث ومعارضته لجل المهتمين به انظر: الخشني، أخبار الفقهاء، ص 33 وما بعدها. ابن الفرضي، مصدر سابق، ص 72 وما بعدها، الحميدي، مصدر سابق، ص 153. الضبي، مصدر سابق، ص 205.

[2] المقدسي، المصدر السابق، ص 236.

قائمة المصادر و المراجع:

I- المصادر:

1- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن القضاعي (ت685هـ/1286م):

- الحلة السيراء، حققه وعلّق عليه عبد الله أنيس الطبّاع، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1381هـ/1962م.

- درر السّمط في خبر السبط، تحقيق عز الدين عمر موسى، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م.

3- ابن الأثير، أبو الحسن علي (630هـ/1222م): الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت، لبنان، 1400هـ/1980م.

4- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت463هـ/1070م): الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، اعتنى بنشره عبد الفتاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.

5- الحميدي، أبو محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله (ت488هـ/1195م): جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق روحيّة عبد الرحمان السويفي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م.

6- الحميري (محمد بن عبد المنعم): كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1975.

7- ابن حيان الأندلسي، أبو مروان حيان بن خلف (ت467هـ/1076م): المقتبس من أبناء أهل الأندلس، تحقيق محمود علي مكي، دار الكتاب العربي،بيروت، د.س.ط. (القطعة الثانية).

8- ابن خاقان، أبو نصر فتح بن محمد بن عبيد الله (ت529هـ/1135م): مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة، دار عمّار، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.

9- الخشني، محمد بن حارث (ت361هـ/971م):

- أخبار الفقهاء و المحدثين، دراسة و تحقيق ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، 1992م. - قضاة قرطبة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، لبنان، 1410هـ/1989م.

11- ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد بن أحمد (ت776هـ/1374م): تاريخ إسبانيا الإسلامية، تحقيق وتعليق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، ط2، بيروت، لبنان، 1956.

12- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1406م): تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1972.

13- ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت681هـ/1282م): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه إحسان عباس، دار الفكر، دار الصادر، بيروت، لبنان. د.س.ط.

14- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (784هـ/1347م): سير أعلام النبلاء، اعتنى به محمد بن عيادي بن عبد الحليم، مكتبة الصفا، ط1، القاهرة، مصر، 1423هـ/2003م.

15- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ/989م): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973.

16- ابن سعد، محمد (ت230هـ/844م): الطبقات الكبرى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1405هـ/1985م.

17- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1505م): تاريخ الخلفاء، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، د.س.ط.

18- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت476هـ/1083م): طبقات الفقهاء، تحقيق وتقديم إحسان عباس، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1401هـ /1981م.

19- صاعد الأندلسي، أبو القاسم بن احمد (ت462هـ/1070م): طبقات الأمم، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، دار المعارف، مصر، د.س.ط.

20- الضبّي، أحمد بن يحي بن أحمد بن عميرة (ت599هـ/1203م): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق روحيّة عبد الرحمان السويفي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م.

21- ابن عذارى المراكشي (ت706هـ/1306م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج س كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، لبنان، 1983م ،ج2, 3.

22- عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت544هـ/1149م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد

بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، 1387هـ/1967م، ج.1

23- ابن فرحون المالكي، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري (ت799هـ/1396م): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.س.ط، ج.2

24- ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت403هـ/1013م): تاريخ علماء الأندلس، تحقيق روحيّة عبد الرحمان السويفي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1417هـ/1997م.

25- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت276هـ/889م): المعارف لابن قتيبة، حققه وقدم له د. ثروت عكاشة، دار المعارف، ط2، مصر، 1969م.

26- ابن قنفد القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب: كتاب الوفيات، تحقيق عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، .1982

27- ابن القوطية، أبو بكر محمد (ت367هـ/977م): تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري-القاهرة- دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، 1410هـ/1989م.

28- المالكي، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت444هـ/1052م): كتاب رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية، وزهادهم ونسّاكهم، وسير من أخبارهم وفضائلهم و أوصافهم، تح، بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.

29- مجهول (عاش في ق4هـ/8م): أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم، دار الكتاب المصري، القاهرة، و دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، 1410هـ/1989م.

30- المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الشامي (ت حوالي 387هـ/997م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ط2، مدينة ليدن المحروسة، 1967م.

31- المقري التلمساني، أحمد بن محمد (ت1041هـ/1631م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م.

32- النباهي المالقي، أبو الحسن عبد الله بن الحسن (حي793هـ/1390م): تاريخ قضاة الأندلس (كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان 1400هـ/1980م.

II- المراجع:

33- أرسلان (شكيب): تاريخ غزوات العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.س.ط.

34- أمين (أحمد): ظهر الإسلام، دار الكتاب العربي، ط5، بيروت، لبنان، د.س.ط، ج.3

35- التهامي (إبراهيم): جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، سوريا، 1426هـ/2005م. (أطروحة دكتوراه مطبوعة).

36- حاطوم (نور الدين): تاريخ العصر الوسيط في أوربا، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.س.ط، ج.1

37- حجي (عبد الرحمن علي): التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم،ط5، دمشق، 1997م.

38- حسن (إبراهيم حسن): تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت، لبنان ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط15، 1422هـ/2001م.

39- الخضري بك (محمد): تاريخ التشريع الإسلامي، دار أشريفة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، د.س.ط.

40- أبو زهرة (محمد): تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، د.س.ط،

41- سالم (عبد العزيز سالم): تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح حتى سقوط الخلافة في قرطبة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م.

42- شبارو (عصام الدين): الأندلس من الفتح العربي المرصود إلى الفردوس المفقود، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1423هـ/2002م.

43- العبادي (أحمد مختار): - في التاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972م.

- في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.س.ط.

45- عنان (محمد عبد الله): - تراجم إسلامية شرقية وأندلسية، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1390هـ/1987م.

- دولة الإسلام في الأندلس من الفتح إلى بداية عهد الناصر،العصر الأول، القسم الأول، مكتبة الخانجي،ط4، القاهرة،1389هـ /.1969

47- القاسمي (ظافر): نظام الحكم في الشريعة و التاريخ الإسلامي، دار النفائس، ط5، بيروت 1405هـ/1985م.

48- لقبال (موسى): المغرب الإسلامي من بناء معسكر القرن حتى انتهاء ثورات الخوارج، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

49- مؤنس (حسين):- شيوخ العصر في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986.

- فجر الأندلس، الدار السعودية للنشر و التوزيع، ط2، جدّة، السعودية، 1405هـ/1985م.

51- النعنعي (عبد المجيد): تاريخ الدّولة الأموية في الأندلس-التاريخ السياسي-، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.س.ط.

- هداية الله الحسيني (أبو بكر): طبقات الشافعية، تحقيق و تعليق عادل نويهض، منشورات دار المعارف، بيروت، لبنان، د.س.ط.

52- يحي (مراد): افتراءات المستشرقين على الإسلام والردّ عليها، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.

III- المراجع المعرّبة:

53- بالنثيا (آنخل جنتالث): تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.س.ط.

54- بروفنسال (ليفي): الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.س.ط.

55- موراني (ميكلوش): دراسات في الفقه المالكي، ترجمة سعيد بحيري وصابر عبد الجليل، مراجعة وتحرير عبد الفتاح محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1409هـ/1988م.

IV- قائمة الدوريات و المقالات:

56- إرفوا (دومينيك): علماء الأندلس، ترجمة مصطفى رقي، كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحرير سلمى خضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1999، ج.2

57- البهى (أحمد عبد المنعم): الأوزاعي فقيه الشام والأندلس وإمامهما، مجلة العربي، عدد 107، عام 27 جمادى الثانية 1387هـ/أكتوبر 1967م، الكويت.

58- الدشراوي (فرحات): الصراع المذهبي في الأندلس -عهد الإمارة والخلافة- المجلة العربية للثقافة، العدد 27، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، مارس-سبتمبر .1994

59- لحمر (حميد): مصطلحات لا يعذر بالجهل في مدرسة الفقه المالكي، مجلة الحضارة الإسلامية العدد2، أفريل 1996، يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر.

60- مكي (الطاهر أحمد): الأندلس تاريخ اسم وتطوره، مجلة الأصالة، عدد3، جمادى الثانية 1491هـ/1971م، وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر.

V- المراجع الأجنبية:

61- Lévi Provençal, Histoire de l`Espagne Musulmane, G-PMaisonneuve, Paris - E.J.Brill, Leden, 1950,Tome I, II, III

أنواع و صور ضبط الألفاظ والروايات وتطبيقاته عند الإمام السيوطي في كتابه الديباج .

أ. عبد الكريم مقيدش

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية قسنطينة

الملخص:

اعتنى أئمة الحديث عبر العصور بضبط الروايات الحديثية، حرصا منهم على حفظ حديث رسول الله ^ من كل تحريف أو تبديل.

ومن هؤلاء الأئمة الأعلام، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد، السيوطي الشافعي،في كتابه " **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج** "، حيث اعتنى فيه بتفسير الغريب، وإعراب الألفاظ المشكلة، مع ذكر المبهمات، ولم يتعرض للأحكام الفقهية، ولا للإجابة عن الأحاديث المتكلم فيها، إلا نادرا جدا.

ومما يميز هذا الكتاب؛ اعتناء الإمام السيوطي بضبط الألفاظ والروايات فنجده يركِّز تركيزاً تامَّاً على ضبط أسماء الرواة وأنسابهم، وكناهم، وكذلك ضبط ألفاظ المتون، والروايات، مستفيداً في ذلك من ضبط شيوخه بالسماع، أو من كتبهم، أو من متقني الرواة، ومن المصادر المتخصصة.

Summary.

Took care of the imams to talk through the ages set novels Hadith, in order to save them Hadith of the Messenger of Allah! Of any distortion or switch.

Of these, prominent imams, Imam Hafiz Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr ibn Muhammad, Suyuti Shafi'i, in his book "brocade on a true Muslim ibn al-Hajjaj," which took care of the interpretation of the stranger, and express terms the problem, together with the ambiguities, not subject to the provisions of jurisprudence, not to answer the conversations where the speaker, but very rarely.

What distinguishes this book; take care of Imam Suyuti set the words and stories Vengda focus focused entirely on the set names of the narrators, and their genealogy, and Knahm, as well as adjust the words of texts, and novels, drawing on the control elderly listening, or from their books, or Mottagni narrators, and specialized sources.

مقدمة:

إن من الثابت أن الكتابة قد كانت إلى وقت طويل تكتب من غير تفريق بين المعجم و المهمل، ولا بيان للمشتبه بينهما، لذا وقع الخطأ عند النطق لا سيما في الأعلام وأسماء الرجال التي ليس للذهن فيها مجال للاجتهاد، و لا هي من الأمور التي تقبل القياس، أو يأخذه الإنسان بقواعد وضوابط[1] .وهذا ما يعرف عند علماء الحديث بعلم الضبط،وهو علم مهم من علوم الحديث التي أولاها العلماء فائق عنايتهم وتكمن أهميته في كونه أولاً امتثالا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي حث على سماع الحديث وحفظه وضبطه وتبليغه، دون زيادة أو نقصان فقال: "نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع"(2)

ثم إن أي اختلال في الضبط يؤدي إلى دخول الأوهام والعلل والاختلاف في الروايات فيخرج الأحاديث غالباً من حيّز القبول إلَى درجات الرد .كما أن توفر الضبط في الراوي شرط أساسي في قبول حديثه، فلا يكفي أن يكون ديّناً مستقيماً حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبته في الأخذ والرواية. ومن هنا كان اختلال الضبط سبباً في رد الراوي.(3)

لهذا كله اجتهد أئمة الحديث في الاعتناء بضبط الألفاظ و الروايات، في شروحهم لكُتب السنة، مع بيان الأخطاء التي وقع فيها بعض علماء الحديث لتنبيه الطلاب، وحفظ الروايات من كل تحريف وتبديل.

ومن هؤلاء الأئمة الأعلام: الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد، السيوطي الشافعي، وسأحاول من خلال هذا البحث أن أبين جهوده ومنهجه في ضبط الألفاظ والروايات مع ذكر أنواعه و صوره، وتطبيقاته عنده رحمه الله تعالى في كتابه " الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج "،الذي يعد نموذجا تطبيقيا لاهتمام علماء الحديث بهذا الباب المهم والمتعلق بحفظ السنة النبوية .ولقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة ،وثلاثة مطالب، تتضمن المقدمة أهمية ضبط الألفاظ والروايات عند المحدثين ،ثم عرفت في المطلب الأول بالإمام السيوطي و بكتابه الديباج ،ثم تحدثت في المطلب الثاني عن

---

1 . التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان ص578، الطبعة الأولى 2005م ، دار السلام للطباعة و النشر ، مصر . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر ص 129،دار الكتب العلمية ، بيروت ط1403/1هـ .

2 . رواه الترمذي في سننه (كتاب العلم /باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع) رقم 2656،
و قال :حديث حسن صحيح

3 . منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) لأبي بكر كافي ص112 .دار ابن حزم.

الضبط عند المحدثين ،وأقسامه، ثم فصلت الحديث عن أقسام الضبط عند الإمام السيوطي وصوره وتطبيقاته من خلال كتابه الديباج ، في المطلب الثالث ، وهو موضوع البحث .

المطلب الأول: التعريف بالإمام السيوطي و بكتابه الديباج:

التعريف بالإمام السيوطي:

ولد جلال الدين السيوطي في القاهرة في رجب سنة 849 هـ، وتربى في بيت علم

وأدب، وأخذ العلم عن شيوخ كثيرين، عدّهم تلميذه الداودي فبلغ عددهم (51) شيخا.

وكان من أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، رجالاً، وغريباً، ومتناً، وسنداً، واستنباطاً للأحكام. ولقد أخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث، قال: لو وجدت أكثر لحفظت. ولما بلغ الأربعين سنة تجرَّد للعبادة، وانقطع إلى الله تعالى، وأعرض عن الدنيا وأهلها، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مُؤلَّف سمَّاه بـ " التنفيس"، وأقام في روضة المقياس ولم يتحوَّل عنها إلى أن توفى في سَحَر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة 911 هـ في منزله بروضة المقياس، وقد استكمل من العمر إحدى و ستين سنة . فرضي الله عنه وأرضاه[1]

[1] .. انظر ترجمته :حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة للسيوطي 142/1 فما بعدها ، الأعلام للزركلي (301/3)

التعريف بكتاب الديباج:

إن كتاب " الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج "، هو عبارة عن حاشية على "صحيح" الإمام مسلم بن الحجاج، اعتنى فيه الإمام السيوطي، بتفسير الغريب، وإعراب الألفاظ المشكلة، مع ذكر المبهمات، ولم يتعرض للأحكام الفقهية، ولا للإجابة عن الأحاديث المتكلم فيها، إلا نادرا جدا.

ثم إنّ المتتبع للكتاب يجد أن الإمام السيوطي قد أكثر من نقل كلام المازري، والقاضي عياض ، والنووي ولا سيما هذا الأخير من شرحه المشهور[1].

ومن مميزات هذا الشرح؛ اعتناء الإمام السيوطي بضبط الألفاظ والروايات فنجده يركِّز تركيزاً تامَّاً على ضبط أسماء الرواة وأنسابهم، وكناهم، وكذلك ضبط ألفاظ المتون، والروايات، مستفيداً في ذلك من ضبط شيوخه بالسماع، أو من كتبهم، أو من متقني الرواة، ومن المصادر المتخصصة.

المطلب الثاني: الضبط عند المحدثين:

تعريف الضبط:

لغة:تدور مادة ضبط حول عدة معان هي: القوة، الحفظ ،الحزم، وضبط الشيء :حفظه ،و الرجل ضابط :حازم. ومن المجاز: هو ضابط للأمور. وفلان لا يضبط عمله: لا يقوم بما فوض إليه، ولا يضبط قراءته: لا يحسنها [2].

قال الجرجاني:الضبط هو إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره[3].

اصطلاحا:

. والضبط عند أهل الحديث: هو أنْ يكون الراوي حافظاً عالماً بما يرويه إن حدث من حفظه ، فاهماً إن حدث على المعنى ، وحافظاً لكتابه من دخول التحريف أو التبديل ، أو النقص عليه إن حدث من كتابه. [4]

---

1. انظر مقدمة تحقيق [الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للحافظ السيوطي] لأبي اسحق الحويني الأثري ص 5، دار ابن عفان للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى[1416 هـ]

2 . مختار الصحاح لزين الدين الرازي مادة (ض ب ط)، الصحاح في اللغة للجوهري مادة (ض ب ط)، أساس البلاغة للزمخشري (36/2) طبعة مطبعة المدني – القاهرة – 1991تحقيق: محمود محمد شاكر.

3 . التعريفات للجرجاني ص18

4 .. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (8/1)

أقسام الضبط عند المحدثين:

. قسم علماء الحديث الضبط إلى قسمين:

1/**ضبط صدر**:وهو أن يضبط الراوي سماعه ضبطا لا يتردد فيه، ويفهمه فهما جيدا لا يلتبس عليه ، و أن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه[1] .

2/**ضبط كتاب**:وهو صيانة الكتاب الذي كتب فيه الحديث . من وقت تحمله إلى وقت أدائه بحيث يأمن عليه من التغيير، والتبديل، والزيادة والنقصان.[2]

المطلب الثالث :أقسام الضبط عند الإمام السيوطي وصوره وتطبيقاته:

يمكن أن نقسِّم جهود الإمام السيوطي في ضبط ألفاظ الأحاديث الواردة في الصحيح، إلى قسمين[3]:

. **القسم الأول**: ضبط الألفاظ.

. **القسم الثاني**: ضبط الروايات.

القسم الأول: ضبط الألفاظ: والمراد به:

1. ضبط شكل الألفاظ (الذي يتعلق بحركات الحروف وسكناتها).
2. ضبط رسم حروف الألفاظ (من حيث الإعجام، والإهمال، وغيرهما)[4]

ولكلّ من هذين الضبطين وجوه. وردت كلها في "الديباج"، وفيما يلي بيان لهذه الوجوه:

---

1 . انظر: التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان ص 222. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (8/1) طبعة المكتبة السلفية – المدينة المنورة ،تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد.

2 . انظر : التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان ص 226، فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي (16/1) ،دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة الأولى ، 1403هـ.

3 . لقد ذكر كثير من علماء الحديث هذين القسمين ، و ركزوا عليهما، منهم الإمام السخاوي في شرحه على الألفية (50/3)فقال عند وصفه لكتاب "المشارق" للقاضي عياض(ت544هـ) :(وهو أجل كتاب جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى لكنه خصه بالموطأ و الصحيحين مع ما أضاف إليه من مشتبه الأسماء والأنساب) اهـ.

4 . انظر "الدراسات اللغوية في التحرير والتنوير" للأستاذ أمحمد بن نبري (ص:65.69).رسالة ماجستير .جامعة باتنة.

أولا. ضبط شكل الألفاظ:

*والمراد به ضبط حركات الحروف، وسكناتها، ويكون بأربعة وجوه هي:

أ . **الضبط بالرسم**: وهو أن يَرِدَ اللفظ وعليه رسم الفتحة، أو الضمة، أو الكسرة، أو السكون، أو الشّدّة. وهذا رسم هذه الأشكال:

(ـَ ، ـُ ، ـِ ، ـْ ، ـّ) وغيرها من الأشكال.

وأمثلة هذا النوع كثيرة جداً، ولا داعي لذكر الأمثلة ،لعدم الإطالة.

كما سبق وأن قلنا فإنّ أمثلة هذا النوع كثيرة جداً، فنجد الآيات والأحاديث مضبوطة الشكل، وبعض الفقرات أيضاً، لكن من الصعب علينا أن ننسب هذه الضبط إلى الإمام السيوطي، إذ قد يكون من صنيع النُّسَّاخ، أو المصححين من الشيوخ القراء، أو من محقق الكتاب،و الحاصل أن هذه الطريقة غير كافية في الضبط، وغير مأمونة العواقب، وذلك لجريان الخطأ إليها، لكن إذا اقترنت بطريقة أو أكثر من طرق (وجوه) الضبط فإنها تكون مؤدية للغرض المطلوب.

ب . الضبط بالميزان الصرفي:

وهذا النوع قريب من الأول الذي مضى ذكره، أي في كونه غير بالغ درجة الاعتماد الكُلّي عليه، والاطمئنان إليه، والثقة به. ويعود ذلك إلى سببين:

السبب الأول: كونه يتطلب من القارئ أن يكون محيطاً بعلم التصريف وأوزان الألفاظ قبل إرادته معنى اللفظ المراد.

السبب الثاني: أن الميزان الصرفي يحتاج إلى الضبط كغيره من الألفاظ.

. ومن أمثلة هذا النوع من الضبط الواردة في "الديباج":

1/قال الإمام السيوطي :((**"بفؤوسهم**" بضم الفاء والهمزة الممدودة على وزن "**فعول**" جمع فأس بالهمز)) [1]

2/ وقال :(**"قضيء العينين**" بالضاد المعجمة ، مهموز ممدود على وزن "**فعيل**" أي فاسدها بكثرة دمع وحمرة أو غير ذلك). [2]

3/وقال :("**إيا كم والحلوب**" أي ذات اللبن "**فعول**" بمعنى مفعولة))[3]

4/("**سرية**" أي هي قطعة من الجيش تخرج منه تغير وترجع إليه ...وسميت سرية لأنها تسري بالليل وتخفي ذهابها "**فعيلة**" بمعنى "فاعلة" من سرى وأسرى إذا ذهب ليلا.))[4]

---

1 . الديباج للسيوطي (36/4)

2 . المصدر نفسه (122/4)

3 . المصدر نفسه (82/5)

4 . الديباج للسيوطي (340/4)

5/("**عاشوراء**" بالمد وزنه "**فاعولاء**" وهمزته للتأنيث معدول عن عاشرة للمبالغة والتعظيم وهو في الأصل صفة لليلة العاشرة..))[1]

تنبيه: إذا اقترن هذا النوع من الضبط بأنواع أخرى من الضبط فإنه يمكن الاعتماد عليه، والاطمئنان إليه.

ج . الضبط بالمثال المشهور:

وهذا النوع أقرب إلى القَبول، وأولى بالاعتماد من سابقَيْه، وخاصَّةً إذا كانت الأمثلة التي يضبط بها شائعةً على الألسنة، ومُتَداوَلَة بين المتعلمين، أما إذا لم تكن كذلك فلا يُغْنِي اللفظة بياناً، ضَبْطُها بها.

ولقد اعتمد الإمام السيوطي في "الديباج" هذه الطريقة، وأكثر منها، ومن أمثلة ذلك:

1/قال السيوطي :(("بُغْضُ الأنصار": جمع ناصر كصاحب وأصحاب أو نصير كشريف وأشراف))[2].

2/وقال :(" القِصْري" بكسر القاف وسكون الصاد المهملة وكسر الراء وياء مشددة على وزن القِبطي؛ ما بقي من الحب في السنبل بعد الدياس))[3]

3/وقال: (يقال: بردت الحُمَّى أبردها بردا على وزن قتلتها أقتلها قتلا أي سكنت حرارتها)[4]

4/وقال: (غمط يغمط كضرب يضرب وغمط يغمط كعلم يعلم)[5]

د . الضبط باللفظ:

والمراد به أن يسمي الشارح علامات الشكل بأسمائها: الفتحة، والضمة، الكسرة، السكون، مخففة، مشدَّدة، ...

وهذا النوع هو أدقُّ أنواع الضبط، وأحفَظُه لسلامة اللّغة وأبْعَدُه عن سوء التأويل.

---

1 . المصدر نفسه (221/3)وانظر :(9/1) ،(135/3) ،...

2 . المصدر نفسه (92/1)

3 . المصدر نفسه(4 /155). الدياس: مصدر مأخوذ من داس الأرض دوسا إذا شدَّد وطأه عليها بقدمه ،ومنها قولهم : داس الرجل الحنطة يدوسها دوسا ودياسا بقوائم الدواب أو بآلة حتى ينفصل الحب عن التبن.المصباح المنير للفيومي مادة (د و س)، لسان العرب لابن منظور مادة (د ر س).

4 . . الديباج للسيوطي(221/5)

5 . . المصدر نفسه (106/1) ، وانظر :(11/4)، (150/4) ، (205/4) ، ....

ولقد اعتمد الإمام السيوطي كثيراً على هذا النوع من الضبط، لرفع كل إشكال ، و إبعاد كل مشتبه ، وهذه بعض الأمثلة التوضيحية على ذلك:

1/قوله :((أن أعرابيا هو بفتح الهمزة البدوي الذي يسكن البادية بخطام ناقته أو بزمامها بكسر الخاء والزاي)) [1]

2/((إن تمسك بما أمر به بضم الهمزة وكسر الميم مبنيا للمفعول وبه بباء الجر مع الضمير وضبطه العبدري بفتح الهمزة وبالتاء للمتكلم))[2]

3/(قوقل بقافين مفتوحتين بينهما واو ساكنة وآخره لام))[3]

4/(الجزع بفتح الجيم والزاي في جميع الأصول والروايات))[4]

ثانيا: ضبط رسم حروف الألفاظ:

*والمراد به بيانُ جنسِ الحرف، وما يتعلق به من إعجام، أو إهمال، ...ولهذا النوع طريقتان:

1: الضّبط بالرسم.

2: **الضّبط باللّفظ.**

1. الضبط بالرسم:

وهو أن يرسم الحرف بشكله المعروف، وينقط بعدد ما يستحقُّه من النقط (واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث)، أو من فوق الحرف، أو من تحته، أو يُخْلَى من النقط إن كان مهملاً.

ولقد سبق أن بيّنتُ أنّ هذا النوع من الضّبط لا يمكن الاعتمادُ عليه، والوثوق به، لتشابه الحروف من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لأنها عُرْضَةٌ للتغيير، والتبديل، بفعل ما يَمَسُّها ويحْتَكُّ بها، ومَنْ تعامل بالمخطوطات القديمة يدرك التحريف، والتبديل الذي يقع في الحروف بفعل الزمن، أو بسبب سهو النسّاخ، أو غير ذلك.

وأمّا عن أمثلته؛ فهي كثيرة جدا ، وكل حرف كتب على صفحات الكتاب فهو يُعَدُّ مثالاً لهذا النوع.

---

1 . الديباج للسيوطي(1 /14)

2 . المصدر نفسه (15/1)

3 . المصدر نفسه (16/1)

4 . المصدر نفسه (1 /34) ، و انظر :(13/3) ، (37/3) ،(36/4)، (155/4)، (7/5).....

2. الضبط باللفظ:

وهو أن تكتب الحروف كما تلفظ، كالألف، والباء، والجيم، والكاف، ...مع بيان ما إذا كانت هذه الحروف مهملة، أو معجمة، تحتيّة، أو فوقية، موحَّدة، أو مثنَّاة، أو مُثلَّثة، من حيث التنقيط.

وهذا النوع من الضبط هو أكثر توثيقاً، و أوكد حفظاً، لدقته، وثباته، وبُعْدِه عن الاحتمال، وخاصة إذا اقترن معه بعض الأنواع الأخرى من الضبط.

وأمثلته كثيرة جداً، ومن بينها:

1/قال السيوطي ((فوفق لنا بضم الواو وكسر الفاء المشددة قال صاحب التحرير معناه جعل وفقا لنا من الموافقة وهي الاجتماع والالتئام))[1]

2/("أنف" بضم الهمزة والنون أي مستأنف لم يسبق به قدر لا يرى عليه ضبط بالمثناة التحتية المضمومة)[2]

3/ (("غشية" بفتح الغين وكسر الشين وتخفيف الياء، وفي البخاري :(في غاشية) ، وفيه قولان: أحدهما من يغشاه من أهله والثاني ما يغشاه من كرب الموت))[3]

4/((بالمعراض" بكسر الميم وسكون العين المهملة خشبة ثقيلة أو عصا بحديدة أو بغير حديدة، وقيل سهم لا ريش فيه ولا نصل) [4]

5/"جذر" بفتح الجيم وكسرها وإعجام الذال هو الأصل، "الوكت" بفتح الواو وسكون الكاف ومثناة فوقية: الأثر))[5]

مميزات منهج الإمام السيوطي في ضبط الألفاظ:

مما يجب التنبيه عليه ، و الإشارة إليه من ملاحظات تخص منهج الإمام السيوطي في ضبط الألفاظ في كتابه " الديباج نقول:

1) . قد يجمع الإمام السيوطي في ضبط اللفظ الواحد أكثر من طريقة من طرق . وجوه . الضبط السابق ذكرها. ومثال ذلك:

---

1 . الديباج للسيوطي(4/1)

2 . المصدر نفسه (5/1)

3 . المصدر نفسه (13/3)

4 . المصدر نفسه (7/5)

5 . المصدر نفسه (158/1)، انظر : (16.15/1) ،(37/3)،(36/4)،(122/4)، ...

قوله: ("قضيء العينين" بالضّاد المعجمة مهموز ممدود على وزن [فعيل]؛ أي فاسدها بكثرة دمع وحمرة أو غير ذلك)[1]

2). يبيِّن الإمام السيوطي في بعض الأحيان الضبط المشهور أو الأشهر، أو الأفصح عند المحققين من العلماء، ومثال ذلك :

قوله:("المجل" : بفتح الميم وفي الجيم الفتح والإسكان وهو المشهور. ماء قليل))[2]

وقوله :("الباءة" بالمد والهاء على الأفصح الجماع في اللغة وهو المراد هنا)[3]

وقوله : ("الطهور" بالضم على الأفصح والمراد به: الفعل)[4]

وقوله :(" في حلة يمنية " قال النووي: ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة أوجه حكاها القاضي: "يمنية" بفتح أوله منسوبة إلى اليمن، و"يمانية" كذلك، و"يمنة" بضم الياء وإسكان الميم وهي أشهر ، وعلى هذا "حلة" مضافة لها، وهي ضرب من برود اليمن، "سحول" بالفتح والضم، والضم أشهر ، جمع سحل وهو الثوب القطن.

"يمانية" بتخفيف الياء في الأفصح لأن الألف بدل من إحدى يائي النسب فلا يجتمعان)[5]

وقوله: (" أثرة" بفتح الهمزة والمثلثة في الأفصح وهي رواية العذري وبضم الهمزة وإسكان الثاء وهي رواية أبي بحر وهي الاستئثار بالمشترك أي يستأثر عليكم ويفضل عليكم غيركم بغير حق)[6]

قوله : ("تطوع" المشهور تشديد الطاء على إدغام إحدى التاءين فيها وجوز بن الصلاح تخفيفها على الحذف)[7]

وقوله : ("خلوف" بضم الخاء جمع [خَلْف] بفتحها وسكون اللام ،وهو الخالف بشر، أما بفتح اللام فهو الخالف بخير على المشهور فيهما))[8]

---

1 . المصدر نفسه (122/4)

2 . الديباج للسيوطي(158/1)

3 . المصدر نفسه (8/4)

4 . المصدر نفسه (10/2)

5 . المصدر نفسه (25/3)

6 . المصدر نفسه (143/ 3)

7 . المصدر نفسه (11/1)

8 . المصدر نفسه (66/1)

3). كما يلاحظ أنّ الإمام السيوطي اهتم اهتماماً كبيراً . كعادة أئمة الحديث . بضبط أسماء الرجال، وأنسابهم، وألقابهم، وكناهم، كما اهتم بضبط أسماء الأماكن، والبلدان.

وهذه بعض الأمثلة التوضيحية، على ذلك:

أ /. صور وأمثلة ضبط أسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم:

1. قال السيوطي : ((كهمس" بفتح الكاف والميم وسكون الهاء آخره مهملة،[وهو] "أول من قال في القدر" أي بنفيه فابتدع وخالف الحق.....))[1]

2. وقال: ("أبي الهياج" بفتح الهاء وتشديد الياء))[2]

3. وقال أيضا : ("ثمامة" هو أبو علي الهمداني بن شفي بضم الشين وفتح الفاء وتشديد الياء)[3]

4. (الدراوردي بفتح الدال المهملة بعدها راء ثم ألف ثم واو مفتوحة ثم راء ساكنة)[4]

5. (حسين عن زائدة هذا هو الصواب حسين بالسين هو بن علي الجعفي وفي بعض الأصول حصين بالصاد قال عياض وهو غلط))[5]

ب/ . صور وأمثلة ضبط الأماكن والبلدان:

1/قال الإمام السيوطي :("بسرخس" بفتح السين والراء وسكون الخاء المعجمة ، ويقال أيضا: بإسكان الراء وفتح الخاء مدينة بخراسان)[6]

2/و قال : (" برودس" بضم الراء وسكون الواو وكسر الدال المهملة ثم سين معجمة جزيرة بأرض الروم ويقال: بفتح الراء وبفتح الدال وبإعجام الدال، وبإعجام الشين أربع روايات)[7]

3/(الدراوردي ... نسبة إلى دار بجرد بفتح الدال والراء والموحدة وكسر الجيم مدينة بفارس من شواذ النسب وقيل إلى دراورد وهي دار بجرد وقيل قرية بخراسان وقيل إلى أندارية بفتح الهمزة والدال بينهما نون ساكنة وبعد الألف موحدة ثم هاء مدينة ببلخ قال النووي وهذا لائق بمن يقول فيه الأندراوردى)[8]

---

1 . المصدر نفسه (4/1)

2 . الديباج للسيوطي (3 /42)

3 . المصدر نفسه (3 /41)

4 . المصدر نفسه (31/1) وانظر : (10/5) ، (38/1)،

5 . المصدر نفسه (44/1)،وانظر : (38/1) ، (81/1) ، (90/1) ،(274/2) ،(150/5)....

6 . المصدر نفسه (41/3)

7 . المصدر نفسه (41/3)

8 . المصدر نفسه (31/1)

4/وقال : (وهجر : بفتح الهاء والجيم ، مدينة عظيمة ، هي قاعدة البحرين وهي غير " هجر " المذكورة في حديث " القلتين " تلك قرية من قرى " المدينة " كانت القلال تصنع بها.

وبصرى : بضم الباء ، مدينة على ثلاث مراحل من دمشق))[1]

القسم الثاني: ضبط الروايات: و المراد به تحرير ألفاظ الروايات،و بيان ما بينها من الاختلاف،مع الترجيح بين الروايات ، والتنبيه على وجه الصّواب في ذلك بكل دقّة .

ثم إنّ النَّاظِرَ في كتاب "الديباج" يلحظ اهتمام الإمام السيوطي بضبط الروايات ضبطاً

دقيقاً يتماشى مع أصول الرواية، وقواعد التحديث ممّا يدل على تعمُّقه، وعلمِه الغزير بذلك، ومعرفتِه الواسعة بحقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها.

ضبط الروايات عند الإمام السيوطي:

يمكننا أن نلخص جهود الإمام السيوطي في ضبط الروايات الحديثية في النقاط الآتية :

أولا: كثيراً ما يرجِّح الإمام السيوطي . رحمه الله . بين الروايات من جهة الضبط ويُبَيِّن الصحيح منها، والمشهور، والصواب والأصوب، والفصيح والأفصح:

ومن أمثلة ذلك :

قوله : (("من بئر خارجة" ضُبط بالتنوين في كل منهما وآخر الثاني تاء على أنه صفة لبئر، وبتنوين بئر وآخِرُ "خارجه" هاء مضمومة ضمير "الحائط"؛ أي البئر في موضع خارج عن الحائط، وبإضافة بئر إلى "خارجه" آخره هاء التأنيث اسم رجل والأول هو المشهور)[2] .

وقال: (("فاحتفزت" رُوي بالراء وبالزاي والثاني أصوب ومعناه: تضاممت ليسعني المدخل ويدل عليه تشبيهه بفعل الثعلب وهو تضامه في المضايق))[3]

وقال أيضا :(("أثرة" بفتح الهمزة والمثلثة في الأفصح وهي رواية العذري، وبضم الهمزة وإسكان الثاء وهي رواية أبي بحر وهي الاستئثار بالمشترك أي يستأثر عليكم ويفضل عليكم غيركم بغير حق..))[4]

---

1 . . المصدر نفسه (263/1)، وانظر : (24/3) ، (313/5)،(389/5) ،(224/6)، ...

2 . . الديباج للسيوطي(46/1)

3 . المصدر نفسه (44/1)

4 . المصدر نفسه (143/3) .

وقال: (("تنضرج" بفتح التاء وإسكان النون وفتح الضاد المعجمة وبالجيم أي تنشق ويروى بتاء أخرى بدل النون وهو بمعناه والأول هو المشهور))[1]

وقال: (((امرؤ القيس بن عابس بالعين المهملة والباء الموحدة ربيعة بن عبدان بكسر العين والباء الموحدة، وقال إسحاق في روايته: "ربيعة بن عيدان" يعني بفتح العين وياء تحتية. قال القاضي عياض: وهو الصواب ، قال: وكذا ضبطناه في الحرفين عن شيوخنا، ووقع عند ابن الحذاء عكس ما ضبطناه، فقال في رواية زهير: بالفتح والمثناة، وفي رواية إسحاق بالكسر والموحدة. قال الجياني : وكذا هو في الأصل عن الجلودي. قال القاضي عياض:والذي صوبناه أولا هو قول الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، وابن ماكولا ، وابن يونس. قال النووي: وضبَطه جماعة منهم أبو القاسم بن عساكر: "عبدان" بكسر العين والموحدة وتشديد الدال))[2].

ثانيا : بيان الإمام السيوطي ـ رحمه الله ـ للسهو الواقع في الروايات، أو التصحيف، أو الوهم، أو الخطأ الذي وقع فيه بعض الرواة:

ومن أمثلة ذلك:

ضبطه لقول النبي ^ : (تعين صانعا أو تصنع لأخرق)[3]:

(("صانعا" بمهملتين ونون وهو أصوب من رواية من روى الضاد المعجمة وتحتية لمقابلته بالأخرق، وروى الدارقطني عن الزهري أنه قال: صحف هشام فيه حيث رواه بالمعجمة. قال الدارقطني: وكذا رواه أصحاب هشام عنه بالمعجمة وهو تصحيف. وقال النووي: الصحيح عند العلماء رواية المهملة، والأكثر في الرواية بالمعجمة. وقال عياض : روايتنا هنا بالمعجمة في الموضعين في جميع طرقنا عن مسلم إلا من طريق أبي الفتح الشاشي عن عبد الغافر الفارسي، وكان شيخنا أبو بكر حدثنا عنه فيهما بالمهملة وهو صواب الكلام، وقال ابن الصلاح: وقع في أصل العبدري، وابن عساكر هنا بالمهملة وهو الصحيح في نفس الأمر لكنه ليس رواية هشام بن عروة إنما روايته بالمعجمة كذا جاء مقيدا من غير هذا الوجه في كتاب مسلم في رواية هشام . وأما الرواية الأخرى عن الزهري"فتعين الصانع" فهي بالمهملة وهي محفوظة عن الزهري كذلك، وكان ينسب هشام إلى التصحيف قال: وذكر عياض أنه بالمعجمة في رواية الزهري لرواة كتاب مسلم إلا رواية أبي الفتح وليس كذلك فإنها مقيدة في الأصول في روايته بالمهملة انتهى.

والحاصل أن التحقيق من حيث الرواية أن رواية هشام "فتعين ضائعا" بالمعجمة، ورواية الزهري "فتعين الصانع" بالمهملة وهي الصواب معنى، والأولى تصحيف وأن من رواه من طريق هشام بالمهملة فقد أخطأ من حيث الرواية لا المعنى ومن رواه من طريق الزهري بالمعجمة فقد أخطأ من

---

1 . المصدر نفسه (319/2)

2 . الديباج للسيوطي (153/1).

3 . رواه مسلم في صحيحه (كتاب الإيمان / باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال)رقم (260)

الجهتين الزهري عن حبيب عن عروة عن أبي مراوح الأربعة تابعيون الأخرق هو الذي ليس بصانع)[1] .

وقال أيضا :(("حتى لا يقال في الأرض الله الله " برفع لفظ الجلالة . قال النووي: وقد يغلط بعض الناس فلا يرفعه ، قال القاضي: وفي رواية بن أبي جعفر بدله: "لا إله إلا الله")[2] .

ثالثا: تنبيه الإمام السيوطي على اختلاف الروايات عن مسلم:

ومن أمثلة ذلك:

قال الامام السيوطي : (("ويتقفرون العلم" رواية الجمهور بتقديم القاف أي يطلبونه ويتبعونه، وقيل: يجمعونه، ورواية بن ماهان بتقديم الفاء أي يبحثون عن غامضه ويستخرجون خفيه، وفي رواية : "يتقفون" بتقديم القاف وحذف الراء، وفي رواية أبي يعلى "يتفقهون" بالهاء. وقال القاضي عياض: ورأيت بعضهم قال فيه: "يتقعرون" بالعين وفسره بأنهم يطلبون قعره أي غامضه وخفيه))[3]

وقال:("فلما سن" كذا في معظم الأصول، وفي بعضها "أسن" وهو المشهور في اللغة))[4]

وقال:(" تيسروا للقتال" أي تأهبوا وتهيأوا ، "فركب" بالفاء وفي بعض الأصول بالواو وفي بعضها ركب بلا فاء ولا واو)[5]

رابعا- التنبيه على الزيادات الواردة في غير صحيح مسلم للإثراء والفائدة . مع الإشارة إلى صحتها أو ضعفها .:

ومن أمثلة ذلك :

قوله:(("فوُفِّق لنا" بضم الواو وكسر الفاء المشددة قال صاحب التحرير: معناه جعل وفقا لنا من الموافقة وهي الاجتماع والالتئام، وفي مسند أبي يعلى الموصلي: "فوافق" بزيادة ألف، والموافقة المصادفة.

"فاكتنفته أنا وصاحبي": يعني صرنا في ناحيته من كنفي الطائر وهما جناحاه "فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليَّ" زاد في رواية: "لأني كنت أبسط لسانا"))[6]

وقال أيضا عند شرحه لقول النبي ^ :(الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان)[1] :

---

1 . الديباج للسيوطي (1/99 . 100)

2 . المصدر نفسه (1/166)

3 . الديباج للسيوطي(1/5)

4 . المصدر نفسه (2/357) .

5 . المصدر نفسه (1/155)

6 . المصدر نفسه (1/5).

(("**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة**" قال البيهقي: الشك من سهيل، لكن رواة

أبو داود وغيره برواية سهيل: "بضع وسبعون" بلا شك ، وعند الترمذي من طريق آخر: "أربعة وستون"، وضعّف القاضي عياض وغيره رواية "بضع وسبعون"،

وقال بن الصلاح: اختلفوا في الترجيح والأشبه بالإتقان والاحتياط ترجيح رواية الأقل، ومنهم من رجَّح رواية الأكثر وإياها اختار الحليمي، و"البضع" بكسر الباء وفتحها ما بين الثلاث أو الاثنين والعشر وهذا هو الصحيح))[2]

خامسا. التنبيه على الاختلاف بين روايات صحيح مسلم، وروايات المصنفات الحديثية الأخرى:

ومن أمثلة ذلك:....

-قوله: ("**فلبث**" ضبط بمثلثة آخره بلا تاء وبتاء المتكلم، "**مليا**" بتشديد التحتية أي وقتا طويلا، وفي رواية أبي داود والترمذي أنه قال ذلك بعد ثلاث، وفي شرح السنة للبغوي بعد ثالثة)[3] .

وقال :("**وغمط الناس**" بفتح الغين المعجمة وسكون الميم وطاء، وفي رواية الترمذي بصاد مهملة بدل الطاء، وهما بمعنى احتقارهم يقال غمط يغمط كضرب يضرب وغمط يغمط كعلم يعلم)[4].

الخاتمة:

في نهاية دراستي لموضوع الضبط عند الحدثين،و جهود الإمام السيوطي في ضبط الألفاظ و الروايات من خلال كتابه الديباج ، أسجل خلاصة ما تَضَمَّنَهُ بحثي هذا وأهمَّ النتائج التي أسفرتْ عنها هذه الدراسة:

1- أَنَّ هذا الدِّين محفوظ بحفظ الله – عز وجل – له، وأنَّ من مظاهر هذا الحفظ: أن الله تعالى قيض على امتداد تاريخنا العلمي أولئك الرجال الأعلام الأفذاذ، والجهابذة الحُفَّاظ، لنُصْرَةِ هذا الدين، وحفظ سنة سيد المرسلين.

2 . قد يحصل لبعض الرواة أوهام تقع في السند أو في المتن بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف ، فيقع خلل في الروايات وهو ما يسمى عند المحدثين بـ ((التصحيف أو التحريف)) .ولا يعرف هذا الخلل إلا بالرجوع الى كتب الضبط .

---

1 . رواه مسلم (كتاب الإيمان /باب شعب الإيمان) رقم 161

2 . الديباج للسيوطي(52/1)

3 . الديباج للسيوطي(6/1)

4 . الديباج للسيوطي(106/1)

3 . يعد الضبط من أهم أركان الرواية، التي يعرف بها أئمة الحديث قيمة الروايات من جهة القبول أو الرد .

4/ يعد الضبط مناط التفاضل بين الرواة الثقات : فإذا كان الراوي عدلا ضابطاً سمي ثقة، و يعرف ضبطه بموافقة الثقات الضابطين المتقنين ، إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، و لا تضر مخالفته النادرة لهم ، فان كثرت مخالفته لهم و ندرت الموافقة اختل ضبطه و لم يحتج بحديثه

5 / تعد كتب شروح السنة من أهم الكتب التي تعنى ببيان ضبط ألفاظ الأحاديث و رواياتها . وتفننهم في ذلك، بما يبقي للمعاني الصحيحة مكانتها في سلم التشريع .ومن أهم هذه الكتب كتاب الديباج على صحيح مسلم للإمام السيوطي

وفي الختام: فإنه لا يفوتني أن أُسَجِّل توصيةً ظهرت لي أهميتها خلال دراستي لموضوع الضبط وهو: أنَّ كتب الامام السيوطي لا تزال في حاجة مَاسَّة إلى خدمة أهل العلم وطلابه،و بحاجة إلى تحقيق عِلْمِيٍّ يليقُ بمكانة هذا الإمام، ويتيح فرصاً أكثر للانتفاع بها.وذلك باستخراج مكنون فوائدها، وتقريب علومه للناس عامة.وخاصة في مجال الضبط.

فهرس المراجع

*أساس البلاغة للزمخشري طبعة مطبعة المدني – القاهرة – 1991تحقيق: محمود محمد شاكر.

*الأعلام لخير الدين الزركلي دار العلم للملايين بيروت ط1989/8م.

*الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر ،دار الكتب العلمية ، بيروت ط1403/1هـ .

*التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين للدكتور عبد الله شعبان ص578، الطبعة الأولى 2005م ، دار السلام للطباعة و النشر ، مصر .

*التعريفات للجرجاني دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الأولى ، 1405 تحقيق : إبراهيم الأبياري

*توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني طبعة المكتبة السلفية – المدينة المنورة ،تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد.

*الدراسات اللغوية في التحرير والتنوير" للأستاذ أمحمد بن نبري .رسالة ماجستير .جامعة باتنة.

*الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للحافظ السيوطي تحقيق :أبو اسحق الحويني الأثري ،دار ابن عفان للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى[1416 هـ]

*سنن الترمذي دار إحياء التراث العربي – بيروت تحقيق : أحمد محمد شاكر

*صحيح مسلم طبعة دار الجيل بيروت ، دار الأفاق الجديدة . بيروت

*فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي ،دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة الأولى ، 1403هـ.

*مختار الصحاح /الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى 1415هـ ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان

*منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح لأبي بكر كافي ط1/1421هـ . دار ابن حزم، بيروت /لبنان].

مدرسـة العقـد الإجتماعـي من منظور الفقه الإسلامي

أ. موفق طيب شريف

بجامعة أدرار

ملخص:

تختلف الفلسفات حول صاحب الأولوية في الاهتمام من حيث الحق، هل هو الفرد؟ أم الجماعة؟. فإن كان المذهب الاجتماعي والفلسفة الاشتركية قد عوّلت على الجماعة، فإن المذهب الفردي قد عوّل على الفرد.

ومدرسة العقد الاجتماعي تعتبر واحدة من أهم مدارس الفلسفة الفردية التي قدّست مصالح الفرد وقدّمت حقوقه.

وعليه ومن خلال هذا المقال يتم التعريف بهذه المدرسة ومقارنتها بما جاء في الفقه الإسلامي من خلال التعرض إلى لمطالب الآتية:

المطلب الأول: ضرورة نصب الحاكم.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

المطلب الثالث: أساس السلطة وصاحب السيادة.

The abstract :

Philosophers differ about who has the priority in interesting, thus , if the social doctrine and the communist philosophy relied on the group, the individual doctrine put the emphesize on the individual.

The school of social contract is considered as one of the important and leader schools that the individual doctrine based on.

For this reason and throughout these papers I try to draw a comparison between this theory and what we have in the islamic Fikh by tackling the three important points:

* Necessity of designing the governor.
* The nature of the relation between the governor and the governed.
* The basis of power and the ruler.

مقدمة:

ظهرت النّزعة الفرديّة بشكل جليٍّ خلال القرنين17و18 ميلادي على يد فلاسفة الثورة الفرنسية الذين أسّسوا لنظريّة العقد الإجتماعي, ويقوم هذا المذهب على أساس أن الفرد هو الغاية من التنظيم القانوني, فما على القانون إلاّ أن يضع القواعد التي تُحقِّق للفرد سعادته وتضمن تمتّعه بحقوقه وتحمي حريّته[1].

وشعار هؤلاء أن الفرد لم يُخلق للمجتمع, ولكن المجتمع هو الذي وُجد من أجل الفرد, فكل ما في المجتمع يجب أن يوجّه لخيرهذا الفرد وسعادته وخدمته, ووسيلة المجتمع في ذلك هي القانون بما يضعه من قواعد لتحقيق هذه الغاية, وذلك لأنّ الحقوق الطّبيعيّة سابقة في الوجود عن القانون, لأنّها مستمدّة من ذات الإنسان التي كان يتمتّع بها منذ الفطرة الأولى, وحسب هذا المذهب فإنّ الحقوق أساس القانون وليس العكس, لأنّ القانون ما وُجد إلاّ لخدمة الفرد وتحقيق مصالحه وتمكينه من التّمتع بها على أوسع نطاق ووفق إرادته, فالفرد هو محور القانون وغايته[2].

وبهذا الطريق وحده وليس بغيره تتحقّق المصلحة العامّة أو مصلحة المجتمع, لأنّ مجموع مصالح الأفراد يساوي مصلحة المجتمع, فالفرد وُلد حرّا متمتِّعا بحقوقه فيجب أن يبقى كذلك. والحقوق ثابتة بالأصل وليس للقانون أن يُنقص منها, إلاّ بالقدر الذي يرفع التعارض الذي قد يحصل بين حقوق الأفراد, وعلى الدّولة أن تمكِّن الأفراد من استعمال حقوقهم وحمايتها لهم, وتمكينهم من التمتّع بها عن طريق القانون الذي تضعه لهذا الغرض, وتصوغ قواعده لتحقيق هذا الهدف[3].

وحجَّة أهل هذا المذهب أن الفرد وُلد متمتّعا بحقوق طبيعيّة بصفته إنسانا قبل وجود القانون, بل قبل وجود المجتمع المنظّم, فوظيفة القانون ليست إنشاء الحقوق, وإنّما حماية الأفراد وتمكينهم من التمتُّع بكامل حقوقهم[4].

---

[1] . عبد المنعم البدراوي: مبادىء القانون, ط1976, منشأة المعارف الإسكندرية, مصر , ص34.37.

[2] . فتحي الدريني: الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده, ط2, 1994, مؤسسة الرسالة, بيروت، ص40.43.

[3] . حسن فرج: المدخل للعلوم القانونيّة,ط4 ,1993, الدّار الجامعيّة, بيروت, لبنان, ص148.

[4] . حسن كيرة : أصول القانون, ط1978, منشأة المعارف, الإسكندريّة, مصر , ص171.172.

لكن حماية حريات الأفراد على هذا النّحو قد يؤدّي إلى التعارض بين حقوق الأفراد وحريّاتهم, ولهذا فإنّ الدّولة ينبغي أن تعمل على التّوفيق بينها, وذلك بتقييد هذه الحقوق بالقدر اللاّزم لتمكين كل فرد من التّمتع بحقوقه, مع عدم تعارضها في الوقت ذاته مع حقوق الآخرين, وهذا التقييد المتبادل بين الأفراد من شأنه أن يحقّق المساواة التّامة والمطلقة بينهم[1].

ومن هنا يتبيّن أنّ وظيفة القانون في ظل هذا المذهب تقتصرعلى بيان الحدود والقيود التي تَرِدُ على حرّيات الأفراد وحقوقهم, مع بيان دائرة نشاط كل فرد ومنعه من الإعتداء على دائرة نشاط الآخرين, أي أنّه يقرُّ لكل فرد من حرِّيَّاته وحقوقه الطَّبيعيّة مالا يتعارض مع حرِّيَّات وحقوق الآخرين[2].

ولقد كان لهذا المذهب أثره في إطلاق الحريّة الفرديّة, ومحاربة تسلّط الحكّام واستبدادهم, والتّضييق من نطاق تدخّلهم في نشاط الأفراد و سلوكهم[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المذهب الفردي إنّما يجد أصوله الفلسفيّة في مدرستين اثنتين هما: مدرسة القانون الطّبيعي وليدة الفلسفة اليونانيّة, ومدرسة العقد الإجتماعي التي شَكَّل فلاسفتها المرجعية الفكرية والتنظيرية للثورة الفرنسيّة أواخر القرن الثّامن عشر لمناهضة الظّلم والإستبداد, وكان لها الأثر الكبير في بروز المذهب الفردي.

فما هي أسس هذه المدرسة؟،

وما موقف الفقه الإسلامي منها؟

ويعرض هذا ضمن الخطة الآتية:

- **مقدّمة.**
- مدخل.
- **المطلب الأول**: ضرورة نصب الحاكم.
- **المطلب الثاني**: طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.
- **المطلب الثالث**: أساس السلطة وصاحب السيادة.

مدخل:

---

[1] . حسن فرج : المرجع السابق , ص149 .

[2]. فتحي الدريني : نظرية التعسف في استعمال الحق , ط2 , 1998 , مؤسّسة الرسالة, بيروت, ص339338 .

[3] . عبد المنعم البدراوي : المرجع السابق , ص36 .

أولاً: التعريف بمدرسة العقد الاجتماعي:

يفترض هذا المذهب أنّ الأفراد كانوا يعيشون على الفطرة لا يخضع أحد منهم لأيّة ضوابط معيّنة, إلى غاية ظهور الملكيّة الفرديّة حيث كثرت الصّراعات والنّزاعات بسبب تضارب المصالح, فتحوّلت حياتهم إلى فوضى ممّا اضطرّهم إلى إبرام عقد بينهم, سُمّي ب: "العقد الإجتماعي". تمّ من خلاله تحديد الحقوق والواجبات فيما بينهم. فاستبدلوا بذلك القانون الطّبيعي الذي كان ينظّم حياتهم الطّبيعيّة بقانون وضعي بشري اتّفقوا عليه فيما بينهم, وقد أسّس هذه النّظريّة ثلاثة فلاسفة وهم الإنجليزيّان: "توماس هوبز", "وجون لوك", والفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو", غير أنّ هؤلاء وإن اشتركت مذاهبهم في التسمية إلاّ أن كل واحد منهم اختلف عن الآخر في تفسيره لهذه النّظرية, فإذا كان لوك, وروسو قد استعانا بها لتبرير الحريّة الفردية, فإنّ هوبز وعلى النقيض من ذلك اعتمد عليها لتبرير الحكم المطلق و الإستبداد. وعليه فالمذهب الفردي لاينطبق إلاّ على مذهبي لوك, وروسو, وبالرّغم من ذلك فإنّه يتم عرض فكرة هوبز من باب الاستئناس, ثم يتم بعدها عرض مذهبي لوك, وروسو عبر العناصر الموالية[1] .

1. نظريّة العقد عند توماس هوبز .

ذهب هوبز إلى أنّ حياة الأفراد تميّزت بالصّراع بسبب تضارب المصالح والحقوق, ولوضع حدٍّ لهذه الفوضى اهتدى الأفراد إلى فكرة العقد الذي بموجبه يتنازل الأفراد عن كل حقوقهم وحرّياتهم لشخص غير طرف في العقد يختارونه من بينهم, له سلطة مطلقة في تحديد الحقوق والواجبات, لأنّ سلطته أرحم من الرّجوع إلى حياة الفوضى[2] .

---

[1]. سعيد بو شعير: القانون الدستوري , ط1 , 1989, د م ج , الجزائر, ص32.

[2] . نور الدين حاطوم : تاريخ عصر النهضة الأوربية , ط1968 , دار الفكر , دمشق , سوريا , ص208.

2. نظريّة العقد عند جون لوك .

على عكس مذهب هوبز الذي يُبَرِّرُ المِلْكية والطّغيان والإستبداد, يرى "جون لوك" أنّ حياة الفطرة كانت تتّسم بالمساواة والسّلام والحريّة في ظل قانون طبيعي ملزم لكل الأفراد حيث لا فرق بينهم, كما يعتقد لوك أنّ الإنسان قد خُلق حر بطبيعته, ولقد عاش طليقا من كل قيد أو حدود قبل تكوين أونشوء المجتمعات, إلى أن ظهر العنف والصّراع بسبب تضارب المصالح, فحصل التفكير في إنشاء مجتمع ذي تنظيم أحسن, يتم فيه تحديد الحقوق والحرّيات, وإنشاء هيئة تتولى تنفيذ بنود العقد التي تصاغ من قواعد القانون الطّبيعي بحيث تُطبَّق على الجميع وعلى قدم المساواة[1].

وطرفا العقد حسب لوك هما الأفراد و الحاكم المختار من قِبَلِهِم, ولذلك تكون سلطته مقيّدة بما اتُّفق عليه أثناء التعاقد, ومن واجبه أن يسخِّر كامل جهده لحماية حقوق الأفراد وحرِّياتهم. فإذا أخلّ بالتزاماته يحقُّ للأفراد فسخ العقد معه وتنحيته[2], والأفراد حسب لوك لم يتنازلوا عن كامل حقوقهم وإنّما عن الجزء الضروري لإقامة السّلطة بما يكفل احترام وحماية حقوق الغير[3].

3. نظريّة العقد عند جان جاك روسو .

ذهب روسو في مؤلّفه "العقد الإجتماعي" إلى القول بأنّ الدَّولة وليدة عقد اجتماعي, وبالتالي فهي متأخّرة في الوجود عن الأفراد, ولذا فلا يمكنها أن تتعالى عليهم, و قد ألحّ روسو على ضرورة إحترام حقوق الأفراد الطّبيعية التي يُدركها العقل البشري, ووضع الحريّة الفرديّة في المقام الأوّل إلى درجة أنّه كان يرى أنّ الأفراد ليسوا ملزمين بقبول ما يقرّره النّواب الذين انتخبوهم[4].

---

[1] . حسن ملحم: محاضرات في نظرية الحريات العامة, ط1980, د.و.م.ج, الجزائر, ص21.

[2] . سيّد صبري: مبادىء القانون الدستوري, ط1970, منشأة المعارف, الإسكندرية, مصر, ص16./ ثروت بدوي: النظم السياسية, ط1972, دار النهضة العربية, مصر, ج1, ص58.

[3] . اندري هوريو:القانون الدستوري ، مترجم الى اللغة العربية, ط2 ,1977, ج1, ص128.

[4] . جان جاك روسو: أصل التفاوت بين النّاس, ترجمة علاّل زعيتر, ط1984, دار المعارف, مصر، ص 98.103.

وباستثناء التفسير الذي سلكه هوبز في إطلاق سلطة الحاكم[1], فقد كان لأفكار لوك وروسو الأثر الكبير في اندلاع الثورات, والإنقلاب على الملوك الذين حكموا شعوبهم بالغلبة والقهر, وانتشر الوعي بين الأفراد بأنّه لكل واحد منهم حقوقه التي لايجوز لأحد أن يسلبها منه حتى ولو كان حاكماً. وكان من أبرزتلك الثورات الثّورة الفرنسية التي تُوّجت بإعلان حقوق الإنسان والمواطن[2].

ثانياً: موقف الفقه الإسلامي من نظرية العقد الاجتماعي:

أمّا في الفقه الإسلامي فإنّ البشر وإن كانوا يعيشون في نوع من الإتّفاق والإستقرار قبل وقوع الإختلاف كما جاء في قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[البقرة213]. يقول ابن عبّاس: "كان بين نوح وآدم عشرة قرون كلّهم على شريعة من الحق فاختلفوا فبعث الله النّبيين مبشّرين ومنذرين"[3]. إلاّ أنّ فك النّزاع بينهم لم يكن نتاج عقد صوري كما يرى أصحاب نظريّة العقد, وإنّما كان بوحي من الله, حيث بعث الرّسل, وأنزل عليهم الشّرائع ليحتكم إليها النّاس تفضُّلاً منه وإنعاما على أساس من العدل , والموازنة بين المصالح لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[الحديد25], ولمزيد من المقارنة يتم التعرض للعناصر التالية:

- **المطلب الأول:** ضرورة نصب الحاكم.
- **المطلب الثاني:** طبيعة العقد بين الحاكم والمحكوم.
- **المطلب الثالث:** أساس السلطة وصاحب السِّيادة.

---

[1] . لأنّه من مناصري عائلة استوارت الملكية.

[2] . اندري هوريو: المرجع السابق, ج1, ص129.

[3] . تفسيرابن كثير: تحقيق مصطفى سعيد الخن,ط1, 2001 ,مؤسّسة الرسالة, بيروت,ص164,(طبعة من مجلّد واحد).

المطلب الأول: ضرورة نصب الحاكم:

ذهب أصحاب نظرية العقد إلى القول بأنّ الضَّرورة هي التي دفعت إلى تنصيب الحاكم لحفظ الحقوق, ووقف النّزاع, ولا خلاف بين فقهاء الإسلام في وجوب نصب الحاكم, وضرورة قيامه بالحدود وتنفيذ الأحكام, وحفظ الحقوق. واستنادهم في ذلك إلى مبادرة أبي بكر الصّديق . رضي الله عنه . بعد وفاة النّبي . صلى الله عليه وسلم . بقوله: (لابدّ لهذا الأمر ممَّن يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم .. فقالوا من كل جانب في المسجد: صدقت)[1].

وخلافا لبعض الخوارج الذين قالوا: لا يلزم فرض الإمامة وإنّما على المسلمين تعاطي الحقوق بينهم[2]. فإنّ وجوب نصب الحاكم هو النُّقطة المِحوريّة التي اجتمعت حولها آراء الفرق الكلاميّة والمذاهب الإسلاميّة, حيث اتّفقت جميع الفصائل من سنّة وشيعة ومعتزلة على وجوب نصب الإمام للحاجة الضرورية إلى نصبه, إذ لا يمكن ترك الولاية شاغرة بعد وفاة الرّسول . صلى الله عليه وسلم ., وإنّما الخلاف بينهم دار حول أساس الوجوب: هل هو الشّرع أم العقل أم هما معاً ؟.

أ. ذهب أهل السنّة ومن وافقهم من المعتزلة كالقاضي عبد الجبّار إلى وجوبه شرعاً, وقد نصبوا الأدلّة على ذلك من بينها الآيات الآمرة بتنفيذ الحدود, وحفظ الحقوق ممّا لايضطلع به أحدٌ غير الإمام, لأنّ ذلك من واجبه دون سائر النّاس. وما ورد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[النّساء59] , فالأمر بطاعة أولي الأمر يقضي بوجوب نصب الأئمَّة وإقامتهم بعد وفاة الرّسول . صلى الله عليه وسلم . [3].

ب . وذهبت الإماميّة[4] من الشِّيعة ومن وافقها إلى وجوب نصب الإمام عقلاً, وقالوا بأنّه لايجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطَّاعة منصوب من الله تعالى..!!, سواء أحبّ البشر ذلك أم أبوه, وسواء كان الإمام حاضراً أم غائباً عن أعين النّاس ..!!. وفرض الإمام عندهم أصل من أصول الدِّين لايتمُّ الإيمان إلاّ بالإعتقاد بها, كما قالوا

---

[1] . جلال الدين السيوطي: تاريخ الخلفاء , ط1, 1976, دار النفائس, بيروت, ص67.

[2] . الشهرستاني: الشهرستاني (أبو الفتح محمد): الملل والنحل, ط1988, دار الفكر بيروت, تحقيق محمد بن فتح الله، ج1, ص157.158.

[3] . أحمد محمّد صبحي: الإمامة, ط2 ,1976, دار المعارف, مصر , ص452 .

[4] . الإماميّة: هم الذين قالوا بأن الرسول . صلى الله عليه وسلم . نصّ على خلافة علي من بعده, وساقوها بعد ذلك في أولاده وصولاً إلى الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن المهدي المنتظر, والإمامة عندهم أهم أركان الدين, كما يقولون بعصمة الأنبياء والأئمّة . / الشهرستاني: الملل والنحل, ج1,ص277.278 .

بوجوب نصب الإمام عقلاً لأنّه هو الذي يؤدّي عن الله, وهو غاية الأدلّة إلى الله, فهو حجّة وبيان, والزّمان لا يخلو منه[1].

وقد استعان الشّيعة بنظريَّة اللُّطف الإلهي التي عرفها المعتزلة[2], وقالوا بأنّ عدل الله ووجوب صدور الأصلح منه يُوجبان عليه أن يُنصِّب إماماً من لدنه لطفاً منه وحجَّة له على عباده, لأنّ الحاكم يُلزمهم بالطّاعة والإمتثال لشرع الله[3].

ولكن تمّ الرّد عليهم بأنَّ التكليف ومعرفة الأحكام وبيانها للنّاس غير متوقِّفٍ على وجود الحاكم, وإنّما ذلك متوقف على وجود الفقهاء والمجتهدين[4].

ج . أمّا أبو الحسن الماوردي من المعتزلة[5] فقد ذهب إلى وجوب الإمامة شرعا وعقلا. فإلى جانب الأدلّة الشرعيّة التي ساقها استدل أيضا بالأدلّة العقليّة, ومن بينها أنّ الحاكم ضروري لدفع الأضرار والفوضى وإيصال الحقوق, ولأنّه من طباع العقلاء أن يخضع النّاس لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم أثناء التَّنازع والتَّخاصم[6].

والحقيقة أن الأصل في وجوب نصب الحاكم إنما يفرضه العقل والذي أكدته نصوص الشرع، لأنه لم يثبت في كلام من حضر اجتماع سقيفة بني ساعدة ما ينم عن ظاهرة دينية ينشد لها المجتمعون حلاً، فقد دار الكلام بين الصحابة عن خلافة رسول الله دون أن يكون بين أيديهم ما يفرض عليهم ذلك من نصوص الكتاب أو السنة.

فاجتماع الصحابة من مهاجرين وأنصار في سقيفة بني ساعدة كان لأمر يتعلق بأمور دنياهم، وإجماعهم على أن يتولى أمورهم من يقع عليهم اختيارهم لم مما جاء فيه الشرع ببيانٍ أو تفصيل وإنما هو إجماع أملته الضرورة، ضرورة إدارة الجماعة والقيام بأمورها.

---

[1] . محمّد رضا المظفّر: عقائد الإمامية, ط2, 1972, دار النهضة, القاهرة, مصر ,ص71.

[2] . قال المعتزلة بوجوب الأصلح على الله, كما قالوا باللطف, وهو كل ما يوصل الإنسان إلى الطاعة, ويبعده عن المعصية, لأنّ الله يريد السعادة والنفع لعباده, ولما كان الله عادلا في حكمه, رؤوفا بعباده فهو لا يدّخر عنهم شيئا فيما يعلم أنّه إذا فعله أتوا طاعته وأبعدهم عن معصيته. ومن هنا ذهبوا الى القول بوجوب فعل الأصلح من الله لعباده. / الشهرستاني: الملل والنحل, ج1, ص107 .

[3] . أحمد محمد صبحي: الإمامة, ط2 ,1976, دار المعارف, مصر , ص454 .

[4] . عبد الكريم جبار: نظرية التكليف, ط1971, دار الكتاب, بيروت, ص526 .

[5] . ذكر ذلك صديق بن حسن القنُّوجي: أبجد العلوم, تحقيق عبد الجبار زكّار,ط1978,دار صادر, بيروت,ج3,ص128.

[6] . أبو الحسن الماوردي : الأحكام السلطانية, ط1 , 1990 , دار الكتاب العربي , بيروت , ص605 .

وهو ما يقتضيه قانون الاجتماع البشري. فالحكومة ظاهرة تُمليها الضرورة والعقل ولا يمليها القانون أو الشرع.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم :

إتّصالا بمسألة الحاجة إلى الإمام, فإنّ البحث في العلاقة بينه وبين الرّعيّة التي يحكمها, وطبيعة العقد الذي يربطه بهم أمرٌ مهمٌّ أيضاً.

فقد شبّه البعض العقد الحاصل بين الحاكم والمحكوم في نظريّة العقد الإجتماعي بنظام البيعة في الإسلام[1]. إلاّ أنّ الفارق بين الإثنين واضح من عدّة جوانب أبرزها ما يلي:

أ. البيعة تعبير ومظهر من مظاهر الطّاعة, فهي كما قال ابن خلدون: "العهد على الطّاعة, لأنّ المبايع يعاهد أميره على أن يسلِّم له النَّظر في أمر نفسه وأمور المسلمين, لا ينازعه في شيىء من ذلك, ويطيعه في ما كلِّف به من الأمر في المنشط والمكره"[2], أمّا العقد فهو: "اتِّفاق بين منظَّمات اجتماعيّة سابقة على وجود الدّولة لإقامة سلطة سياسيّة مركزيّة"[3], وعليه فالبيعة مظهر من مظاهر العقد, وركن من أركانه والمتمثّل في الرِّضا وليست العقد نفسه.

ب . إذا كان هوبز يرى أنّ الحاكم ليس طرفا في العقد, فإنّه في الإسلام لابدّ أن يقترن العقد بقبول المرشَّح للإمامة ورضاه, لأنّه ما لم يقبل ذلك لا يمكن أن يصير كذلك[4].

ج . لم يشترط فلاسفة نظريّة العقد الإجتماعي شروطا خاصّة في المتعاقدين, أمّا في الفقه الإسلامي فلا يملك أن يختار الحاكم إلاّ من كان من جماعة "أهل الحلّ والعقد" الذين يجب أن تتوفّر فيهم شروطا خاصّة وأهمها: العدالة, والعلم, سداد الرّأي, وحسن التّدبير[5].

المطلب الثالث: أساس السلطة وصاحب السيادة :

---

[1] . فؤاد العطّار: النظم السياسية و لبقانون الدستوري , ط1975 , دار النهضة العربية, القاهرة , ص109.

[2] . ابن خلدون : المقدّمة , ط1982 , دار الكتاب اللبناني , بيروت , ص174.

[3] . اندري هوريو : المرجع السابق , ص128 .

[4] . ظافر القاسمي : نظام الحكم في االشريعة والتاريخ الإسلامي , ط5 , 1985 , دار النفائس , بيروت , ص241.

[5] . الماوردي : الأحكام السلطانية , ص8.7 .

ذهب توماس هوبز إلى القول بإطلاق سلطة الحاكم, ليكون وحده الذي يحدّد الحقوق ويبيّن الواجبات, لأنّ سلطته حتّى مع الإستبداد أرحم من الرُّجوع إلى حياة الفوضى والهمجيّة, كما أنّه لا يجوز للشّعب عزل الحاكم ولا الثّورة ضدّه لأنّ سلطته مطلقة. فيكون بذلك هوبز قد وضع السلطة والسِّيادة معا في يد الحاكم , وذلك لما كان عليه من مناصرة لعائلة "استوارت"[1].

وقد تأثّر بهذا الطّرح الكثير من الملوك والحكّام, وهو ما دفع الملك الفرنسي لويس الخامس عشر يقول: "نحن لانملك شرعنا إلاّ من الله", وقبله قال سلفه لويس الرّابع عشر مقولته المشهورة: "الدّولة أنا "[2], فالحاكم لا يملك مباشرة السلطة فحسب بل هو المالك للسيّادة أيضا"[3].

أمّا روسو فيرى أنّ السِّيادة للأمّة وليست للحاكم أو الملك, ولمّا كانت الأمّة لا تستطيع ممارستها لتعذُّر ذلك فإنّها تُعهَد إلى هيئة تستخدمها لصالح الكل4. وقد نصّت وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عقب الثورة على أنّ الأمّة هي مصدر كل سيادة 5.

وحتّى هذا الطّرح انتقد, لأنّ القول بسيادة الأمّة يدفع إلى منح الشَّخصيّة المعنويّة لها, ممّا ينتج عنه وجود شخصيتن معنويتين هما: الأمّة والدّولة, كما أنّ هذا القول يبرّر ما قد يقع من استبداد باسم الأمّة, حيث يتحتّم على الأفراد الخضوع لها ولو كان في ذلك مساس بحقوقهم, ولذلك ذهب البعض إلى أنّ سيادة الأمّة ما هي إلاّ حيلة استعملتها الطبقات الأرستقراطيّة حفاظا على مصالحها6.

وبسبب الانتقادات الموجّهة لطرحي هوبز ورسو , ظهر اتِّجاه جديد يرى أنّ السِّيادة للشَّعب وتقرّر ذلك في المادة 25 من الدستور الفرنسي لسنة1792 حيث جاء فيها: " أنّ السِّيادة تكمن في الشّعب وليس لأيّ قسم من الشّعب أن يمارس سلطة الشّعب بأكمله"[7] .

---

[1] . ثروت بدوي: المرجع السابق, ص5655.

[2] . محسن خليل: النظم السياسية والقانون الدستوري, ط2 ,1987, منشأة المعارف, الإسكندرية, ص101.

[3] . سعيد بو شعير: المرجع السابق, ص91.

[4] . جان جاك روسو: المرجع السابق, ص4038 .

[5] . ثروت بدوي: المرجع السابق, ص68./عمر صدوق: مصادر حقوق الإنسان, ط1, 1995, د.و.م.ج, الجزائر, ص65.

[6] . ثروت بدوي: المرجع السابق, 42 .

[7] . اندري هوريو: المرجع السابق, ص318.

أمّا في الفقه الإسلامي فقد فرّق الفقهاء بين السّيادة والسّلطة, فالسّيادة فيه ليست للحاكم ولا للأمّة ولا للشّعب, وإنّما هي للشّرع. لأنّ الخليفة ملزم بنصوص الشّرع وعليه أن يتعهّد أمام الرّعيّة

بتطبيق جميع ما ورد فيها من أوامر ونواهٍ, وإلاّ فلا تصحّ مبايعته, ودليل ذلك ما ورد من قول أبي بكر . رضي الله عنه . عند تولّيه الخلافة: " أطيعوني ما أطعت الله فيكم"1, وما ورد من قول عمر بن الخطّاب . رضي الله عنه .: "فوربّ الكعبة لأحملنّ العرب على الطّريق", وهو يريد أحكام الشّرع2, ولما ورد من أن عبد الرّحمن بن عوف وقف على المنبر ودعا عثمان بن عفّان . رضي الله عنهما . وقال له: " أتبايعني على الكتاب والسّنة وسيرة الشّيخين . يعني أبا بكر وعمر."3. أمّا علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . فقد كان أكثر صراحة في هذا الأمر عندما جاءه ربيعة بن أبي شدّاد الخثعمي لمبايعته, فخاطبه علي . رضي الله عنه . قائلاً: "بايع على كتاب الله وسنّة رسوله" فقال ربيعة: "على سنّة أبي بكر وعمر", فقال علي: "ويلك..!! لو أنّ أبا بكر وعمر عملا بغير كتاب الله, وسنّة رسوله لم يكونا على شيء من الحق"4.

وسيادة الشّرع ثابتة بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾, وقوله أيضاً: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وقوله أيضا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[المائدة44،45،47], وقد جاءت في سورة واحدة بشكل متعاقب تقريبا.

ولهذا فإنّه لكل مسلم الحق في تذكير الخليفة بالرّجوع عن كل أمر خالف به شرع الله. وقد أُثر عن الخلفاء جميعا أنّهم كانوا إذا نزلت بهم النّوازل بحثوا في كتاب الله, فإن لم يجدوا بحثوا في سنّة رسول الله . صلى الله عليه وسلم ., فإن لم يجدوا رجعوا إلى استشارة من عاصرهم من الصّحابة والفقهاء5.

---

[1] . السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): تاريخ الخلفاء, ط1, 1976, دار النفائس, بيروت, ص48.

[2] . الطبري: تاريخ الأمم و الملوك, دار صادر, بيروت, ج3, ص119.

[3] . نفس المرجع, ج4, ص227 .

[4] . نفس المرجع, ج4, ص433. / السيوطي: تاريخ الخلفاء, ص132.

[5] . الغزالي: المستصفى, ج2, ص103. / الآمدي : الإحكام, ج2, ص145.

وإذا كانت السِّيادة راجعة للشّرع, فإنّ السُّلطة وإن كان الخليفة هو الذي يُمارسها فإنّها تعود للشّعب أو للرّعيّة, لأنّه هو من يختار الخليفة وهو الذي يعزله متى حصل ما يدعو لذلك.

وخلافاً للإماميّة التي قالت بنظرية الحق الإلهي, وعصمة الإمام1, فإنّ جميع الفقهاء ذهبوا إلى أنّ الإمامة منصب سياسي وديني, وعليه فالإمام غير معصوم من الخطأ والزّلل, ومقياس أهليته للحكم متوقف على مدى إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام, فإذا ما أخطأ في الحدود الشّرعية أو تباطأ عن تنفيذ الأحكام فإن من حق الأمّة وواجبها أن تنبّهه على الخطأ و العدول عنه إلى الصّواب عبر ممثّليها الذين أنابتهم في اختياره, ومن حقّها أيضا عزله إذا تجاوز واجباته, أو أخلّ بشرط من شروط المبايعة, كأن تُجرح عدالته بفسق ونحوه, ومثاله أن يُقدم على المنكرات تحكيما للشّهوة, وانقيادا للهوى2. والقاعدة في ذلك قول الرّسول . صلى الله عليه وسلم .: (لاطاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق)3 .

لكن وقع الخلاف بين الفقهاء حول كيفيّة عزل الحاكم, فذهب الأشاعرة إلى أنّ عزل الإمام يكون من صلاحيّة أهل الحل والعقد4، في حين ذهب المعتزلة5, والخوارج إلى وجوب عزله ولو بحدّ السّيف , وجعلوا ذلك من باب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر6.

● وعليه ومن خلال ما سبق فإنّه ولمّا كانت السِّيادة للشّرع, والسّلطة للشّعب فإنّ الحكم في الإسلام ليس تيو قراطيّا ولا ملكيا أو قيصريا وإنّما هو نظام إسلامي خالص له قواعده وحدوده. فهو ليس تيوقراطيا لأنّ الإمام ليس مفوّضا من الله, بل تختاره الأمّة بواسطة

---

[1] . ترى الإمامية أن الإمام يجب أن يكون منصوبا من الله, لأنّه لو كان غير ذلك لم يؤمن من الفساد واتِّباع الهوى, ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوما, وعندهم تكفير من لم يقل بهذا المبدأ أو امتنع عن إقراره./ الشهرستاني: المرجع السابق,ج1,ص92.

[2] . الماوردي: الأحكام السلطانية, ص217 .

[3] . رواه الترمذي: كتاب الجهاد, باب لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق, رقم1707, ج4, ص209. كماجاء بألفاظ مختلفة , منها قوله صلى الله عليه وسلم . : (السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحبّ وكَره ما لم يُؤمر بمعصية , فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة). رواه البخاري: كتاب الأحكام, باب السمع والطاعة للإمام, رقم6725, ج6, ص2612. / و مسلم: كتاب الإمارة, باب وجوب طاعة الأمراء , رقم 1839, ج3 , ص1469 .

[4] . الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر): مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين, ط3, 1994, دارإحياء التراث العربي, بيروت, لبنان, ص23.25 .

[5] . القاضي عبد الجبار المعتزلي : المغني , ط1988, دار العلوم, بيروت, ص148 .

[6] . الشهرستاني : المرجع السابق , ج1 , ص157.158 .

أهل الحل والعقد , ولم يكن ملكيّا لأنّ التّاريخ يُثبِتُ عزوف الصّحابة وزهدهم عن تولّي الخلافة, وخير مثال على ذلك ما وقع قبل مبايعة أبي بكر . رضي الله عنه . بالخلافة حيث قال للنّاس: "هذا عمر, وهذا أبو عبيدة فأيّهما شئتم فبايعوا" فقالا: "لا والله لانتولّى هذا الأمر عليك, فإنّك أفضل المهاجرين, وثاني اثنين إذ هما في الغار, وخليفة رسول الله على الصّلاة, والصّلاة أفضل دين المسلمين, فمن ذا ينبغي له أن يتقدّمك, أو يتولّى هذا الأمر عليك, ابسط يدك نبايعك"1, كما أنّه لم يكن قيصريا بالمعنى الذي عرفه الرّومان, إذ لم يكن الجيش هو الذي يختار الخلفاء, فهو نظام إسلامي خالص لم يُسبق إليه2.

خاتمة:

وختاما, وممّا لاشكّ فيه أنّ المذهب الفردي كان له الأثر الكبير في تحرير الفرد من القهر والإستعباد, كما عزّز مكانة الحق وضيّق من مجال تدخّل الدّولة في نشاط الفرد وحريّته, إلاّ أن مبالغته في ذلك جعلته ينسى أنّه إلى جانب شخصيّة الفرد هناك شخصيّة أخرى وإن كانت معنويّة هي شخصيّة الجماعة التي يعيش داخلها, فهي أيضا لها حقوقها التي يجب أن تُحتَرم. ولقد كان هذا سبباً كافيا لحمل بعض المفكِّرين وفلاسفة القانون إلى إظهار عيوب المذهب الفردي, ممّا مهّد الطريق أمام المذهب الاشتركي، وأهم النتائج التي يمكن الخروج بها من هذا المقال:

- تنصيب الحاكم السياسي ضرورة اجتماعية فرضها العقل وأكدها النص، بسبب انتقال البشر من مرحلة الاجتماع الفطري إلى مرحلة الاجتماع السياسي.
- العلاقة بين الحاكم والرعية تحكمها مبادئ الخضوع والطاعة في إطار احترام الحقوق والحريات العامة.
- السيادة في الفقه الإسلامي لنصوص الشرع والسلطة للرعية في اختيار الحاكم أو عزله، أما في القانون فإن السلطة والسيادة معاً للشعب.

---

[1] .السيوطي: تاريخ الخلفاء, ص66 .

[2] . ظافر القاسمي: نظام الحكم في االشريعة والتاريخ الإسلامي, ط5, 1985, دار النفائس, بيروت., ص394 .

تأسيس الجمعيات في القانون الجزائري

أ.بوصفصاف خالد

الجامعة الإفريقية ادرار

الملخص:

تعد حرية تأسيس الجمعيات حرية فردية وجماعية تمارس حول مصالح وأفكار ومعارف واهتمامات مشتركة، لا تقيدها إلا القواعد العامة التي تنظم ممارسة الحريات بصفة عامة، ألا وهي النظام العام والقوانين والآداب العامة.

تأخر الاعتراف الدستوري بحرية المواطن الجزائري في إنشاء الجمعيات إلى غاية صدور دستور سنة 1989و تلاه القانون رقم 90-31 الذي نظم الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال وضع الإجراءات الشكلية والموضوعية المرتكزة على المبدأ الإعلاني في تأسيس الجمعيات.

Résumé:

La liberté d'association est à la fois une forme de liberté individuelle et collective s'exerçant à propos d'intérêt, d'idées, de connaissance, de gouts et de croyances communes, ne saurait rencontrer d'autres limites, d'autres restrictions, que les limites les restrictions générales qui sont posées à l'exercice de la liberté même, savoir l'ordre public, les lois et les bonnes mœurs Depuis décembre 1990, la date de la promulgation de la loi 90-31 portant sur les associations, le système déclaratif à remplacer définitivement l'autorisation comme condition préalable pour la création des associations en Algérie, ceci dit il reste encore un long chemin a parcourir pour assurer une garantie complète de liberté d'association, parce qu'il existe encore des obstacles d'ordre juridiques et des comportements injustes et illégaux de la parts des pouvoirs publics, qui entravent la constitution de l'association.

المقدمة:

إن حرّيــة إنشــاء الجمعيــات، هــي حــق طبيعــي وفــردي تُرَسِّــخُ ممارســته حقــا جماعيــا أساســيا ذو أبعــاد مدنيــة، وسياســية، وثقافيــة، واجتماعيــة واقتصــادية[1]. وقــد ظهــر هــذا الحــق مــع ظهــور البشــرية، لأنــه يَــنِمُ عــن طبيعــة الإنســان فــي التجمــع مــع بنــي جنسه، فهو ضرورة إنسانية لا يمكن كبحها أو تجنبها، وحتى إن تم منعها فلا يمكن الوقوف أمام تجمع الأشخاص الذي يمكن أن يتم في السرية والخفاء.

وبعــد التطــور والتنظــيم الــذي عرفــه المجتمــع المعاصــر، أصــبح الحــق فــي التجمــع يُصــنّف وفــق أهــداف مختلفــة، فنجــده يكفــل وظــائف ومقاصــد ذات طــابع اجتمــاعي ومهنــي كالنقابــات، وذات طــابع سياســي كــالأحزاب أو الجمعيــات السياســية، أو ذات طبيعة مدنية كالجمعيات.

ونظــرا لتبــاين الأنظمــة القانونيــة الخاصــة بكــل هــذه التصــنيفات واختلافاتهــا البنيويــة فــإن مجــال دراســتنا سينصــب علــى دراســة الجمعيــات ذات الطــابع المــدني التــي ينظمها قانون الجمعيات رقم 90-31 الصادر سنة 1990.

وتعــد الشــروط القانونيــة لتأســيس الجمعيــات أهــم مرحلــة وأول خطــوة يمكــن مــن خلالهــا معرفــة مــدى تمتــع المــواطن الجزائــري بحقــه الدســتوري فــي التجمــع ، حيــث كلمــا كانــت تلــك الشــروط مرهقــة كلمــا ضــاق مجــال ممارســة حريــة الجمعيــات، فتــدخل المشــرع خاصــة فــي مجــال الحقــوق والحريــات الفرديــة والجماعيــة يجــب أن يهــدف إلــى ضمان ممارسة فعلية للحق أو الحرية المعترف بها دستوريا.

---

[1] JEAN-LOUIS LAVILLE, "*les raisons d'être des associations*", in *association, démocratie et société civile*, la découverte et Syros, paris, 2001, p.65.

يتطلب تأسيس الجمعيات في القانون الجزائري احترام إجراءات التأسيس والتي جسدت وبشكل بارز فكرة الحرية[2] – على الرغم من وجود بعض التقييدات– وهي إجراءات متوقفة وللوهلة الأولى على إرادة مؤسسيها، غير أن هذه الإرادة يجب إفراغها في قالب قانوني خاص بالجمعيات، أي إخضاع تلك الإرادة إلى إجراءات موضوعية وشكلية تنشأ عقدا معترفا به قانونيا، يكلل باكتساب هذا التجمع لشخصية معنوية.

وتخص هذه الإجراءات كل الجمعيات بغض النظر عن نشاطها سواء كان يتعلق بالرياضة أو البيئة أو الثقافة أو غيرها[3]، وقد ارتبطت هذه الشروط بالأشخاص المؤسسين (المبحث الأول)، وبشروط موضوعية (المبحث الثاني)، وأخرى شكلية (المبحث الثالث).

المبحث الأول / الشروط المتعلقة بالأشخاص المؤسسين:

تشترط المادة الرابعة من قانون الجمعيات في الأفراد الذين يرغبون في تأسيس أو إدارة وتسيير الجمعيات أن تتوفر فيهم الشروط الآتية:

- يشترط في الأشخاص المؤسسين أن يكونوا راشدين.
- أن يتمتعوا بالجنسية الجزائرية.
- أن يكونوا متمتعين بالحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكونوا قد سبق لهم القيام بسلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني.

إن هذه الشروط تتطلب منا إبداء بعض الملاحظات:

إن الشروط التي ذكرتها المادة الرابعة من القانون هي شروط خاصة بمؤسسي ومسيري الجمعيات، بمعنى المخالفة أنه يمكن لأشخاص الذين لا تتوفر فيهم الشروط السابقة الانخراط في الجمعيات بشرط أن لا يكونوا من المسيرين أو المؤسسين أو الإداريين.

---

[2] شراك صالح، *نظام الجمعيات في القانون الجزائري*، ماجستير الإدارة والمالية العامة ، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2002، ص 12.

[3] يحي وناس، "النظام القانوني لتأسيس الجمعيات في الجزائر"، مجلة الحقيقة،جامعة ادرار،العدد السابع، المطبعة العربية، غرداية ، 2005، ص 72.

أمـا فيمـا يخـص الشـرط الثالـث المتعلـق بالحرمـان مـن الحقـوق السياسـية والمدنيـة فـإذا كـان الشـخص الـذي أخطـأ وأراد أن يمـارس نشـاطا تطوعيـا، فالأصـل أن القـانون يجـب أن يشـجع علـى إدمـاج هـذه الأشـخاص فـي المجتمـع لا أن يـتم إقصـاءهم ومـنعهم مـن تقـديم خـدمات مجانيـة وطوعيـة للمجتمـع، ثـم أن الانضـمام إلـى جمعيـة مـا لا يمنح المنخرط أي حقوق أو امتيازات[4].

كمـا أن الشـرط الرابـع المتعلـق بعـدم اتخـاذ سـلوك مخـالف لمصـالح كفـاح التحـرر الوطنيـة، نـرى أنـه بعـد مـرور 50 سـنة مـن الاسـتقلال أصـبحت الفئـة المعنيـة بهـذا الموضـوع قليلـة جـدا، زيـادة أن هـذا الشـرط يطـرح إشـكالية أعمـق حتـى لجيـل الاسـتقلال فـالمواطن الـذي يريـد أن يؤسـس جمعيـة وهـو يعلـم أن أحـد أفـراد عائلتـه قـد اتخـذ موقفـا منافيـا للثـورة التحريريـة، فإنـه سـيتراجع ولـن يجـرأ علـى تأسـيس أي جمعيـة لكي لا يمنح لمصالح الأمن فرصة نبش تاريخ هو ليس مسؤولا عنه.

كـذلك الشـرط فـي حـد ذاتـه حمّـالا لمعـاني عامـة وغيـر دقيقـة، فمـاذا يعنـي اتخـاذ سـلوك مخـالف لمصـالح كفـاح التحريـر الـوطني، هـل أن الشـخص كـان عضـوا فـي الجـيش الفرنسـي؟ أم أنـه ارتكـب جـرائم ضـد الشـعب الجزائـري؟ أو اتخـذ موقفـا سياسـيا سـلبيا مـن الثـورة الجزائريـة بـدون حمـل السـلاح ضـدها؟ أو رفـض الالتحـاق بـالثورة؟ وكـل عنصـر مـن هـذه العناصـر لـه تكييـف خـاص بـه، كمـا أن التحقيقـات الأمنية تعتمد أساسا على شهادات أشخاص لمرحلة يفصلنا عنها 50 سنة.

وفـي الأخيـر فـإن المجلـس الدسـتوري فـي رأي لـه صـادر سـنة 1997، أقـر بـأن "تـدخل المشـرع خاصـة فـي مجـال الحقـوق والحريـات الفرديـة والجماعيـة يجـب أن يهدف إلى ضمان ممارسة فعلية للحق أو الحرية المعترف بها دستوريا"[5].

---

[4] المرجع نفسه.

5 اعتبر المجلس الدستوري أن اشتراط المشرع على العضو المؤسس للحزب السياسي أن يكون من جنسية جزائرية أصلية أو مكتسبة منذ عشرة سنوات على الأقل ومقيما بشكل منتظم فوق التراب الوطني، وأن يثبت عدم تورط أبويه في أعمال مناهضة لثورة أول نوفمبر، إذا كان من مواليد ما بعد يوليو 1942: "أن كل هذه الشروط مخلة بمبدأ المساواة أمام القانون، فتدخل المشرع خاصة في مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية يجب أن يهدف إلى ضمان ممارسة فعلية للحق أو الحرية المعترف بها دستوريا"، الرأي رقم 01 المؤرخ في 06-03-1997 الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخة في 06 -03- 1997.

أمـا المـادة السادسـة مـن قـانون الجمعيـات فقـد جـاءت بتقييـد آخـر، حيـث نصـت علـى أن "الجمعيـة تتكـون بحريـة وإرادة أعضـائها المؤسسـين إثـر جمعيـة تأسيسية تجمع 15 عضوا مؤسسا على الأقل...".

مـن نـص هـذه المـادة يتضـح أن القـانون قـد اشـترط تـوافر خمسـة عشـر شخصـا كحـد أدنـى لتأسـيس الجمعيـة[6]، وهـذا أول قـانون للجمعيـات فـي الجزائـر يتطلـب عـدد معـين لتأسـيس الجمعيـات كسـابقة لـم تتـوافر فـي القـوانين المتعلقـة بالجمعيـات منـذ اسـتقلال الجزائـر. ولا نـدري مـا هـي الحكمـة مـن اشـتراط مثـل هـذا الشـرط اللّهـم إلا الحـد من إنشاء الجمعيات.

كمـا أن تحديـد حـد أدنـى مـن الأشـخاص المؤسسـين يطـرح إشـكالية موضـوعية عنـدما نعلـم أن الجمعيـة هـي اتفاقيـة يجتمـع فـي إطارهـا أشـخاص طبيعيـون أو معنيـون، والسـؤال الـذي يُطـرح: كيـف يـتم تحقيـق الحـد الأدنـى فـي حالـة وجـود أشـخاص معنويـة عامـة أو خاصـة؟ هـل يعتبـر الشـخص الاعتبـاري شـخص واحـد لـه ممثلـه علـى الـرغم مـن أن هـذا الشـخص المعنـوي يضـم ربمـا المئـات أو الآلاف مـن الأعضاء.

المبحث الثاني/ الإجراءات الموضوعية لتأسيس الجمعية:

تخضـع إرادة الأشـخاص المؤسسـين ورغبـتهم فـي تكـوين جمعيـة مـن أجـل تحقيـق هـدف مشـترك غيـر ربحـي إلـى القـانون الـذي يتطلـب إعـداد قـانون أساسـي تصادق عليه الجمعية العامة التأسيسية وتُعين مسؤولي الهيئات القيادية.

الفرع الأول/ تحرير وإعداد القانون الأساسي:

يعتبـر القـانون الأساسـي بمثابـة دسـتور للجمعيـة، وأهـم وثيقـة تسـلم إلـى السـلطات الإداريـة، فـأول خطـوة يقـوم بهـا المؤسسـون هـي الاجتمـاع مـن أجـل إعـداد نصـوص العقـد فـي شـكل قـانون أساسـي[7]، والـذي يـتم إعـداده إمـا مـن طـرف كـل

[6] القانون الفرنسي والقانون التونسي يشترطان شخصين كحد أدنى لتأسيس الجمعية.

[7] ROBERT BRICHET, *les associations de la loi de 1901, librairies techniques*, paris, 1957, p.29.

الأعضاء المؤسسين أو مجموعة فقط منهم، لأنه وفي جميع الأحوال تتم المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة التأسيسية[8] .

والقانون الأساسي يكون على شكل مواد مرقمة، كل مادة تشمل على عنصر أساسي ينظم الجمعية، ويملك الأعضاء المؤسسين للجمعية مجالا واسعا من الحرية في إعداد قانونهم الأساسي، فقانون الجمعيات هو قانون مرن ومفتوح في الكثير من مواده، مما يجعله أبسط بكثير من بعض الأشكال القانونية الأخرى، كالشركات مثلا والتي يخضع تسييرها لقواعد قانونية دقيقة[9]، وعلى الرغم من ذلك فإن المشرّع قد فرض على مؤسسي الجمعيات بعض التقييدات، والتي تمثلت أساسا في عدم إدماج نصوص مخالفة للقانون[10] والإدراج الإجباري لعناصر يجب أن يشتمل عليها النظام الأساسي تحت طائلة البطلان، ونصت عليها المادة 23 من القانون 90-31، وهي:

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها.
- طريقة تنظيمها ومجال اختصاصها الإقليمي.
- حقوق وواجبات أعضائها وكذلك حقوق ذويهم إن اقتضى الأمر.
- شروط انتساب الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم، وكيفيات ذلك.
- شروط محتملة مرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
- قواعد تعيين المندوبين لجلسات الجمعية العامة وكيفيات ذلك.
- دور الجمعية العامة والهيئات القيادية ونمط سيرها.
- طريقة تعيين الهيئات القيادية وتجديدها وتحديد مدة عضويتها.
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات القيادية.
- قواعد دراسة تقارير النشاط وإجراءها والموافقة عليها ورقابتها وكذلك الموافقة على حسابات الجمعية.

---

[8] نصت المادة 6 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات على أن: " تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين، إثر جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضوا مؤسسا على الأقل وتصادق القانون الأساس وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية".

[9] SERGE RANCILLAC ET LAURENT SAMUEL, *Monter et Gérer une association* , eyrolles, 2006,p.45.

10 MINISTERE DELEGUE AUPRES DU CHEF DU GOUVERNEMENT CHARGE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE, *guide pratique des associations*, 1997. ,P. 9.

- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية.
- القواعد والإجراءات الخاصة بأيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.

وفي الأخير فإن القانون الأساسي لا يحمل أي قيمة قانونية إلا بعد خضوعه لمصادقة الجمعية العامة التأسيسية.

الفرع الثاني/ الجمعية العامة التأسيسية:

تتألف الجمعية العامة –كما أسلفنا الذكر– من مجموع الأشخاص المؤسسين للجمعية لتحقيق الغرض أو المشروع المشترك على أساس إتفاقي. وخلال انعقادها[11] يتم التعبير عن الإرادة المشتركة[12]، وبكل حرية وفي إطار التشريع المعمول به، وذلك باحترام الشروط القانونية سواء فيما يخص الأشخاص[13] وعددهم[14]، والقواعد المتعلقة باجتماع عمومي[15].

تقوم الجمعية التأسيسية بدراسة مشروع القانون الأساسي الذي أعده المؤسسون، وتجرى المداولات ثم المصادقة عليه وفقا للنصاب المحدد فيه. ويتم تعيين مسؤولي هيئاتها القيادية، المتمثلة أساسا في مكتب الجمعية[16]. وفي هذه المرحلة تكون الجمعية قد تأسست بين الأعضاء، إلا أن هذا الاتفاق لا يسري في مواجهة الغير إلا بعد اكتمال الشروط الشكلية.

---

[11] مؤسس الجمعية هو كل من حضر الجمعية العامة التأسيسية ووقع على محضر الجمعية، كما يجب عدم تدقيق القانون الأساسي، وترك ذلك للقانون الداخلي الذي يعده مجلس الإدارة، والهدف من ذلك أنه عندما يريد أعضاء الجمعية التغيير تكون الأمور بسيطة، لأنه في الحالة المخالفة أي تغير يؤدي إلى استدعاء جميع أعضاء الجمعية.

[12] تعتبر الجمعية العامة التأسيسية الإطار الذي يتم فيه التعبير عن إرادة الأشخاص الراغبة في إنشاء الجمعية، وأن ذلك التعبير يخضع للقواعد العامة. د محمد حسنين، الأشخاص والأموال في القانون المدني الجزائري والقانون المقارن، ملخص محاضرات ألقيت على طلبة ماجستير بمعهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر 1980–1981 ذكرها شراك صالح، نظام الجمعيات في القانون الجزائري، ماجستير الإدارة والمالية العامة، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2002، ص13.

[13] الشروط التي يجب أن تتوفر في الأشخاص نصت عليها المادة 4 من قانون 90–31 المتعلق بالجمعيات.

[14] حددت المادة 6 من القانون رقم 90–31 عدد المؤسسين بأن لا يكون أقل من 15 عضوا.

[15] ROBERT BRICHET ,*op.cit*, P. 29.

[16] مشكّل من رئيس الجمعية أمين الخزينة وأمين المكتب كحد أدنى.

المبحث الثالث/ الشروط الشكلية لتأسيس الجمعية:

لكي تتأسس الجمعية قانونيا لا بد من إتمام بعض الإجراءات الشكلية[17] التي تتمثل أساسا في إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية ، وتَتَسَلّم وصل تسجيل تصريح التأسيس من السلطة الإدارية،وأخيرا القيام بإشهار تأسيس الجمعية في جريدة يومية.

الفرع الأول / إيداع تصريح التأسيس:

يقصد بالتصريح التأسيسي، الإدلاء للجهات المعنية بالرغبة في تشكيل الجمعية مع مراعاة احترام هذه الرغبة للشروط والإجراءات القانونية اللازمة[18]. وقد عين القانون 90-31 في مادته العاشرة السلطات المختصة لتسليم تصريح التأسيس وهي والي ولاية المقر للجمعيات التي يضم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أ وعدة بلديات في الولاية الواحدة، أو وزير الداخلية في حالة الجمعيات ذات الصبغة الوطنية أو المشتركة بين الولايات أي ذات الطابع الجهوي أو الوطني. كما اشترط القانون كذلك في مادته التاسعة أن يرفق تصريح التأسيس بالوثائق الآتية:

- قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين وأعضاء الهيئات القيادية وتوقيعاتهم وحالاتهم المدنية ووظائفهم وعناوين مساكنهم.
- نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي.
- محضر الجمعية العامة التأسيسية.

بالإضافة إلى اسم ولقب وتاريخ ومكان ازدياد القائم بالتصريح وصفته في الجمعية وتوقيعه[19]، على أن يسلم وصل تسجيل الجمعية إلى مسئوليها.

---

[17] نصت المادة 7 من قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات على أن: "تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات الآتية: -إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون.- تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من السلطة العمومية المختصة خلال ستين يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف، وبعد دراسة مطابقة لأحكام هذا القانون.- القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 53 المؤرخة في 5-12-1990.

[18] المادة 7 من قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات.

[19] تعليمة وزير الداخلية إلى الولاة، رقم 124 المؤرخة في 5-2-1991، المتعلقة بتطبيق القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، ذكرها الساسي سقاش، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، مذكرة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 84.

الفرع الثاني/ وصل تسجيل التصريح التأسيسي:

وفقا لقانون الجمعيات رقم 90-31، فان أولى خطوات إجراءات التأسيس هو تقديم تصريح[20]، وهو إجراء يتضمن فقط الإعلان لدى الوزارة أو الولاية حسب الحالة[21]. إن القيام بهذا التصريح وتَسَلُّمْ وصل تسجيل التصريح التأسيسي والقيام بشكليات الإشهار هي العناصر الضرورية لاكتساب الشخصية المعنوية[22].

ويتمثل هذا التصريح في أن يقدم القائمون على تأسيس الجمعية إخطار للسلطة الإدارية، ويجب أن يشتمل الإخطار على بيان باسم الجمعية وعنوانها والغرض منها ومقرها واسم كل من يشترك في إدارتها، وأن يكون مصحوبا بإيداع نسختين من القانون الأساسي للجمعية ومحضر الجمعية العامة التأسيسية[23]، بالإضافة إلى اسم ولقب وتاريخ ومكان ازدياد القائم بالتصريح وصفته في الجمعية وتوقيعه[24] على أن يُسلم وصل تسجيل الجمعية إلى مسئوليها.

ويُشكل الوصل قرينة قطعية، تثبت من خلاله الجمعية صحة وتمام الإجراءات الشكلية المطلوبة[25]، بعد التأكد من مطابقة الملف لأحكام القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات[26]. والحق أن الوصل يُعتبر أهم وثيقة، حيث يسمح للجمعية بالإشهار وبفتح رصيد بنكي.

---

[20] المادة 7 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.

[21] نصت المادة 10 من القانون رقم 90-31 على أن: "يبادر أعضاء الهيئة القيادية المؤسسون بإيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى السلطات المختصة الآتية: - والي ولاية المقر للجمعيات التي يهم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة -وزير الداخلية للجمعيات ذات الصبغة الوطنية".

[22] انظر المادة 7 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.

[23] انظر المادة 9 من القانون المتعلق بالجمعيات.

[24] تعليمة وزير الداخلية إلى الولاة، رقم 124 المؤرخة في 5-2-1991، المتعلقة بتطبيق القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، ذكرها الساسي سقاش، المرجع السابق، ص 84.

[25] - الساسي سقاش، *المرجع السابق*، ص85.

[26] تقوم السلطة الإدارية أثناء دراسته للملف من إجراء تحقيقات أمنية حول الأعضاء المؤسسين حتى تتأكد من أنهم يحققون ما نصت عليه المادة 4 من القانون رقم 90-31.

وبمجرد تقديم ملف التصريح يتعين على الإدارة أن تسلم إيصالا بذلك خلال ستون يوما[27] من إيداع تصريح التأسيس لدى الجهة المختصة، بعدما تكون هذه الأخيرة قد تحققت من صحة البيانات الواردة به[28]، إذ أن إصدار الإيصال يغدو حقا للمؤسسين مادام التصريح قد تم تقديمه مستوفيا للشروط المطلوبة، ولا يمكن رفض الملف المقدم بإنشاء الجمعية، إلا إذا كان ناقصا أو غير مستوفى للبيانات المطلوبة أو أن السلطة الإدارية المستلمة لملف التصريح غير مختصة[29].

ويجب أن نلاحظ في هذا الشأن أن الإدارة المختصة ليس لها أية سلطة في تقييم مشروعية غرض الجمعية، لذلك فإن مجرد تقديم الملف مستوفيا للشروط المطلوبة من بيانات يُلزم الإدارة بتقديم الإيصال بدون أدنى تأخير، لأن تقدير المشروعية هو من اختصاص القاضي الإداري[30].

---

[27] وهي فترة طويلة جدا إذا ما قورنت بقانون الجمعيات في فرنسا والتي يحددها بخمسة أيام فقط.

[28] انظر الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون 90–31 المتعلق بالجمعيات.

[29] PASCALE FOMBEUR, "*la jurisprudence du conseil d'état et la liberté d'association*", sur le site http//les rapports.ladocumentationfrancaise.fr/brp/00400088810000.pdf, date de consultation 15/01/2010.

[30] وقد تعرض القضاء الفرنسي لمثل هذه الإشكالية، حيث رفض مدير الأمن في باريس في عام 1970، تسليم إيصال إلى جمعية "أصدقاء مصالح الشعب" بحجة أنها تشكيل لجمعية تم حلها، ولذلك فقد كون أعضاء الجمعية جبهة ضد هذا الرفض، على أساس أن ذلك تجاوز السلطة وذلك بالطعن أمام المحكمة الإدارية في باريس، وبموجب هذا الطعن قضت هذه المحكمة بإلغاء قرار الرفض ومن ثم تكرس نهائيا مبدأ عدم إخضاع حرية إنشاء الجمعيات في فرنسا لأي رقابة مسبقة ذكره .
CHANIAL PHILLIPE," société civile, société civique, Associationnisme, libéralisme et républicanisme" in *association, démocratie et société civile*, la découverte et Syros, paris, 2001. p.15

وفي مقابل ذلك منح المشرع الجزائري من خلال قانون الجمعيات للسلطة الإدارية عندما ينتابها الشك في مخالفة الجمعية لأحكام القانون، الحق في رفع دعوى إلى القضاء وبصفة خاصة إلى الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية أيام على الأكثر قبل انقضاء فترة الستون يوما من منح وصل التأسيس، وإذا لم تُخطر الجهة القضائية عُدّت الجمعية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل[31]، لكن الممارسة الميدانية اليومية للولاة ولوزير الداخلية ضربت عرض الحائط كل هذه النصوص القانونية، حيث أنه ولغاية نهاية سنة 2007 رفضت السلطات الإدارية تسجيل ما يفوق 731 طلب تأسيس جمعية[32]، وحتى الطلبات المقبولة، فإن أصحابها يمكنهم أن ينتظروا شهورا عديدة للحصول على وصل التسجيل.

الفرع الثالث/ إجراء الإشهار:

يعتبر إجراء الإشهار آخر شرط شكلي لتأسيس الجمعية والتي عليها أن تُلتزم بموجب المادة السابعة من القانون رقم 90-31 بالإشهار على نفقتها في إحدى الصحف اليومية الوطنية على الأقل، بيانا يتضمن موجزا لأهم بيانات التصريح من تاريخ إيداع التصريح وتسمية الجمعية وهدفها، وعنوان مقرها الاجتماعي واسم ولقب رئيس الجمعية مع بيان السلطة (الولاية أو الوزارة) التي تسلمت الملف[33] على أن تبرز الجمعية قيامها بهذا الإجراء الجهوي بتسليم قصاصة منه للسلطة العمومية المعنية[34].

---

[31] انظر المادة 8 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.

[32] جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5438، ذكرها منير صوالحية في "المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، مؤسسة سرار للطباعة والنشر، عدد 19، سنة 2008، ص209.

[33] *MINISTERE DELEGUE AUPRES DU CHEF DU GOUVERNEMENT CHARGE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE*, , *op.cit*, p. 6.

[34] ساسي سقاش، المرجع السابق، ص 85.

ويهدف هذا النشر إلى التعريف بالجمعية، ومنح لكل من له مصلحة الحق في المعارضة التي قد تنصب حول تسمية الجمعية في حالة ما إذا كانت هذه التسمية مماثلة لتسمية جمعية أخرى سبقتها للوجود[35]، وهذا يعني أنه في غياب الإشهار لا يمكن للجمعية مواجهة الغير[36] .فالهدف من الإشهار هو حماية الغير من تستر الجمعيات وتحايلها على أحكام القانون.

كما أن إهمال الجمعية للإشهار أو تهربها بأية وسيلة من إثبات وجودها رسميا، لا يمنع الغير من التمسك ضدها بالآثار المترتبة على الشخصية الاعتبارية ولا من التنفيذ على أموالها بما يكون رئيسها أو العاملون لحسابها قد تعهدوا به من التزامات.[37]

ومن الآثار المترتبة على صحة القيام بهذه الإجراءات، أن تمنح الجمعية المصرح بها وجودا قانونيا تعترف به السلطات العمومية، وتكتسب بذلك الشخصية المعنوية والأهلية المدنية[38].

وتجد الجمعية مصدر الاعتراف لها بالشخصية المعنوية – بالإضافة إلى المادة السابعة من قانون الجمعيات–في المادة 49 من القانون المدني التي تنص على أن: "الأشخاص الاعتبارية هي: –الدولة، الولاية، والبلدية –المؤسسات، والدواوين العامة ضمن الشروط التي يقررها القانون.–المؤسسات الاشتراكية، والتعاونيات والجمعيات وكل مجموعة يمنحها القانون شخصية اعتبارية".

كما نصت المادة 50 من القانون المدني على حقوق الشخص الاعتباري، حيث جاء فيها أن: "يتمتع الشخص الاعتباري بجميع حقوقه إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان، وذلك في الحدود التي يقررها القانون. يكون لها خصوصا:

---

[35] شراك صالح، مرجع *سابق* ، ص 20.

[36] اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن عدم نشر التصريح في الجريدة الرسمية في مدة شهر، يجعل التصريح باطلا، ذكره: ROBERT BRICHET, *op.cit*., P .37.

[37] إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص1043.

[38] المادة 7 من قانون رقم 90–31 المتعلق بالجمعيات.

- ذمة مالية.
- أهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها أ والتي يقررها القانون.
- موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها. الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في الجزائر، يُعتبر مركزها في نظر القانون الداخلي، في الجزائر.
- نائب يعبر عن إرادتها.
- حق التقاضي.

إن الجمعية وبعد إتمامها لإجراءات التصريح والإشهار، تكتسب شخصية معنوية منفصلة عن شخصية أعضائها[39]، ومحصلة ذلك أن الجمعية تصبح شخصا معنويا من القانون الخاص حتى وإن أوكل إليها تأدية مهام مرفق عام أو الاستفادة من تمويل عمومي، وإن كانت مشكلة من أشخاص معنوية عامة فقط [40].

إن الجمعية باعتبارها شخصا اعتباريا، لها مجموعة من الحقوق نصت عليها المادة 50 من القانون المدني والمادة 16 من القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات.

وتبعا لذلك فللجمعية اسم ومقر اجتماعي، وذمة مالية منفصلة عن الذمة المالية للأعضاء، لها أن تمثل أمام القضاء ولدى السلطات العمومية وتمارس خصوما أمام المحاكم المختصة حقوق الطرق المدني، ويحق لها تمثيل أعضائها، كما يمكنها أن تبرم العقود والاتفاقات التي لها علاقة بهدفها، وأن تقتني الأملاك العقارية أو المنقولة مجانا أو بمقابل، لممارسة أنشطتها كما ينص عليها قانون الأساسي، وكل هذه الحقوق تدخل في إطار تسيير وإدارة الجمعية.

---

[39] F.LEMEUNIER, 39 F.LEMEUNIER, *associations (constitution. Gestion. évolution*), 12e édition, éditions Delmas, 2009, p.44.
[40] ibid.., p. 44.

الخاتمة:

وفي ختام هذه المداخلة ،يظهر انه وبالرغم من التحولات الجذرية التي عرفها النظام القانوني الجزائري في مجال حرية إنشاء الجمعيات،بإقراره لحق الأفراد في التجمع وتوفيره لضمانات قضائية لصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطن الجزائري، إلا أن التشريع المتعلق بالجمعيات والقوانين الخاصة ذات الصلة بالموضوع تسودها نقائص وتقييدات عديدة،مما يحثنا على تقديم بعض الاقتراحات أهمها:

- إدخال تعديلات على القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات ،وذلك فيما يخص تأسيس وإدارة الجمعيات بدون تدخل الإدارة وتعسّفها في منح وصل التسجيل.
- إلغاء مبدأ الترخيص المسلّط على الجمعيات الأجنبية، حتى يستفيد المجتمع الجزائري من الحركة العالمية التي يعرفها المجتمع المدني الدولي، ومساهمتها في رفع مستوى وعي الشعوب بقضاياها الحيوية.

– تغيير الحد الأدنى لعدد الأعضاء اللازم لإنشاء جمعية من خمس عشرة عضوا مؤسسا إلى عضوين اثنين.

– اللجوء إلى القضاء كوسيلة تنازعية وحيدة في حالة وجود خرق للقانون من قبل الجمعيات سواء تعلق الأمر بشروط تأسيس هذه الأخيرة، أو أثناء ممارستها لنشاطها.

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

1- القوانين

– القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 04-12-1990، الجريدة الرسمية عدد 3، المؤرخة في 07-01- 1990.

2- أراء المجلس الدستوري

– رأي المجلس الدستوري رقم 01 المؤرخ في 06-03-1997 الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخة في 06 -03-.1997

3- الكتب والمذكرات والمقالات

– خيري الوكيل إبراهيم، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، ط1، دار الفكرالجامعي، الإسكندرية، 2007.

– سقاش الساسي، الجمعيات الببيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، مذكرة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة 2002 .
– شراك صالح ، نظام الجمعيات في القانون الجزائري، ماجستير الإدارة والمالية العامة، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2002.
– صوالحية منير، "المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر :البنية والأهداف"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، مؤسسة سرار للطباعة، عدد 19، سنة 2008.
– وناس يحي، "النظام القانوني لتأسيس الجمعيات في الجزائر"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد السابع، المطبعة العربية، غرداية، 2005.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

1- الكتب:

- BRICHET ROBERT, *les associations de la loi de 1901, librairies techniques, paris, 1957*.
- CORNU. G , *vocabulaire juridique, puf*, 2003
– LEMEUNIER. F., *associations (constitution. Gestion. évolution*), 12e édition , éditions Delmas, 2009
-- MINISTERE DELEGUE AUPRES DU CHEF DU GOUVERNEMENT CHARGE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE, *guide pratique des associations*, 1997.
- RANCILLAC SERGE ET LAURENT SAMUEL, *Monter et Gérer une association* , eyrolles, 2006.

2- المقالات:

- CHANIAL PHILLIPE," *société civile, société civique, Associationnisme, libéralisme et républicanisme" in association, démocratie et société civile,* la découverte et Syros, paris, 2001.
- FOMBEUR PASCALE, "*la jurisprudence du conseil d'état et la liberté d'association*", sur le site http//les rapports.ladocumentationfrancaise.fr/brp/00400088810000.pdf, date de consultation 15/01/2010.
- LAVILLE JEAN-LOUIS, "*les raisons d'être des associations*", in association, démocratie et société civile, la découverte et Syros, paris, 2001.

جريمة تبييض الأموال
(دراسة مقارنة)

أ.عكروم عادل

– جامعة سعد دحلب – البليدة

الملخص:

تعتبر جريمة تبييض الأموال من الجرائم الاقتصادية الخطيرة والتي صنفها الفقهاء كصورة من صور الجريمة المنظمة، وهي منتشرة عبر كامل دول العالم، فهي جريمة عابرة للحدود. وقد اختلف الفقهاء في تعريف هذه الجريمة وهي تتم عبر مراحل ثلاث لكي نكون أمام جريمة كاملة، ولهذه الجريمة أبعاد ونتائج وخيمة على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، وبهذا نجد أن جريمة تبييض الأموال تهدد كيان الدول بالزوال.

Résumé:

Le délit de blanchiment d'argent, est parmis les crimes économiques qui a été classé par les specialistes comme une forme de crime organisé, qui est réparti sur l'ensemble des pays du monde, c'est un crime transnational. Il existe une divergence quant à la definition de ce derniers et qui ne peut être considéré un crime complet qu'après avoir franchi trois étapes. Les dimensions de ce crime ont de graves conséquences sur tous les domaines économiques, sociaux, politiques et même sécuritaires. De ce fait, nous pensons que le crime de blanchiment de capitaux menace l'existance même des pays.

المقدمة:

يعرف العالم الآن انتشارا رهيبا لمختلف الجرائم ومن أخطرها وأبرزها الجريمة المنظمة التي اصبحت تهدد المجتمعات بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة، ومن بين أبرز صورها جريمة تبييض الأموال، التي عرفت تطورا كبيرا في التقنيات المستعملة لتنفيذها، وذلك تماشيا مع التطور التكنولوجي الحديث وظهور الأنترنيت، فهذه الجريمة نظرا لخطورتها اهتم بها الفقه والقانون، فحتى نكافح ونقضي على هذه الظاهرة لا بد من تعريفها ومعرفة مراحلها وآثارها، ومن هنا نتساءل :

ماذا نعني بجريمة تبييض الأموال؟ وما هي مراحلها وفيما تتمثل آثارها؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نتطرق إلى جريمة تبييض الأموال في أربع مباحث، المبحث الأول تعريف جريمة تبييض الأموال والمبحث الثاني مراحلها، والمبحث الثالث التكييف القانوني لهذه الجريمة، وفي المبحث الرابع آثار جريمة تبييض الأموال.

المبحث الأول:

تعريف جريمة تبييض الأموال:

تشكل الأموال عصب الاقتصاد الذي يعتبر عماد الحياة المعاصرة[41]، وأحد مقومات الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة في العالم. وسلامة الاقتصاد الوطني عامل أساسي لاستقرار الحياة السياسية إلا أن التقدم التقني الذي يشهده العصر الحالي في ميدان تطور الآلة والصناعة والاتصالات أدى إلى بروز أنواع جديدة من الجرائم باستخدام أساليب جديدة متطورة لاختفاء مصدر الأموال غير المشروعة. إذ أصبحت المنظمات الإجرامية تقوم بعمليات تبييض الأموال الناتجة عن الأعمال الإجرامية، كما تسعى للاستفادة من تقنية العصر في هذا النشاط. ويأتي الاهتمام بهذا الموضوع نظرا لخطورة جريمة تبييض الأموال في كافة دول العالم وآثارها السلبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.[42]

---

[41]–الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال دراسة مقارنة منشورات حلبي الحقوقية، بيروت 2001، ص13.

[42]–الدكتور عادل عبد الجواد محمد، الجريمة المنظمة وغسل الأموال، مقال بمجلة الأمن والحياة، العدد 220، الإمارات–2000، ص13.

حيث تمثل عمليات غسل الأموال إحدى أبشع أنواع الابتزاز في العلاقات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تحولت عمليات غسل الأموال إلى قوة مؤثرة في مسيرة الاقتصاد العالمي، إذ تقدر حجم الأموال غير النظيفة التي يتم غسلها مابين 800 مليار دولار إلى 1,5 تريليون دولار سنويا بما يعادل أكثر من ضعف قيمة الناتج العالمي من البترول.[43]

وعليه سوف نتطرق إلى التعريف الفقهي للجريمة المنظمة ثم إلى التعريف القانوني:

المطلب الأول: التعريف الفقهي:

الملاحظ أن مفهوم جريمة غسيل الأموال اكتسب طابعا مراوغا، وخصائص وصفات ملتبسة وغامضة، وهو ما يحتاج إلى توضيح المفاهيم، حيث يطلق عليها جريمة تبييض الأموال السوداء، أو غسيل الأموال القذرة. وهي جريمة ذات طبيعة خاصة، حيث أنها وإن كانت تبدو بسيطة في مفهومها العام، إلا أنها مركبة ومعقدة في جوانبها الخاصة. فهي جريمة تقوم وتنشأ على صناعة واقع زائف ليبدو وكأنه حقيقي فعلي. فجريمة غسيل الأموال هي جريمة متعددة المراحل تقوم على مزج الأموال الناجمة عن النشاط الإجرامي، وخلطها بأموال أخرى شريفة وضخها معا في النظام المالي العالمي، بحيث يصعب الوصول إلى مصادرها الإجرامية الأصلية، ومن ثم يمكن للمجرم أن يعيد إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة، ولا تتعرض للمصادرة.[44]

ويعرفها الأستاذ نادر عبد العزيز شافي بأنها: «كل فعل يقصد به تمويه أو إخفاء مصدر الأموال أو المداخيل الناتجة بصورة مباشرة أو غير بماشرة عن ارتكاب إحدى الجرائم».[45]

---

[43]– حسن إسماعيل عبيد، جرائم غسيل الأموال في عصر العولمة الإقتصادية – مجلة شرطة الإمارات عدد355 الإمارات/2000، ص45.

[44]– ايدياكرة عبد المالك المخدرات مقال من مجلة الدركي العدد السادس سبتمبر 2005، الجزائر ، ص6.

[45]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص27.

وقد عرفها الدكتور محمد محي الدين عوض بأنها: «إخفاء حقيقة الأموال المستمدة من طريق غير مشروع عن طريق القيام بتصديرها، أو إيداعها في مصاريف دول أخرى أو نقل إيداعها، أو توظيفها، أو استثمارها في أنشطة مشروعة للإفلات بها من الضبط والمصادرة وإظهارها كما لو كانت مستمدة من مصادر مشروعة، وسواء كان الإيداع أو التمويه أو النقل أو التحويل أو التوظيف أو الاستثمار قد تم في دول متقدمة أو في دول نامية».[46]

ويعرفها الدكتور عادل عبد الجواد محمد بأنها: « غسيل الأموال هو عملية تستهدف اكتساب الأموال الناتجة عن الأنشطة الإجرامية أو غير المشروعة صفة الشرعية وإدخالها في النشاط الاقتصادي الشرعي».[47]

أما الفقيه جيمس بازلك JAMES BEASLG فيرى: «بأنها النشاطات غير المشروعة التي تهدف إلى إخفاء أو تمويه الأموال الناتجة عن الجريمة المنظمة».[48]

كما أن هناك من يرى أن يطلق مصطلح غسيل الأموال على عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية بهدف إخفاء المصدر المحضور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص أرتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم.[49]

ويطلق البعض على غسيل الأموال صفة جريمة التسعينات، ولكن في الواقع تعود جريمة غسيل الأموال إلى أقدم العصور. ذلك أنه إذا كانت جريمة غسل الأموال ترتبط في عصرنا هذا بجرائم المخدرات والتهرب الضريبي وتجارة السلاح، فإن لغسل الأموال في التاريخ القديم علاقة وثيقة بالقرصنة البحرية التي كانت تعود على المجرمين بأموال طائلة يصعب عليهم العودة بها والاستمتاع بها في أوطانهم. [50]

---

[46]–الدكتور كوركيس يوسف داوود، الجريمة المنظمة (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة عامة) القاهرة، 2002، ص28.

[47]– الدكتور عادل عبد الجواد محمد، الجريمة المنظمة وغسل الأموال، مرجع سابق، ص51.

[48]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص25.

[49]– الدكتور كوركيس يوسف داوود، مرجع سابق، ص181.

[50]– الدكتور كوركيس يوسف داوود، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ويكتفي الأستاذ محمد عيد بتعريف جريمة غسل الأموال بأنها: «عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال».[51]

المطلب الثاني: التعريف القانوني:

لقد ظهرت الكثير من التعريفات على المستوى الجنائي والمصرفي، منها تعريف إعلان بازل BAZEL عام 1988م، حيث عرفها بأنها: «جميع العمليات المصرفية التي يقوم بها الفاعلون وشركاؤهم بصدد إخفاء المصدر الجرمي للأموال وأصحابها».[52]

كما عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة (فيينا VIENNE 1988) لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات في المادة الثالثة بأنها: «الأفعال التي من شأنها تحويل الأموال ونقلها مع العلم بأنها مستمدة من أي جريمة من جرائم المخدرات أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة بهدف إخفاء المصدر غير المشروع للأموال أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجرائم للإفلات من العواقب القانونية لأفعاله وكذلك إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصادرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها مع العلم بأنها مستمدة من فعل أو أفعال الاشتراك في مثل هذه الجرائم».[53]

وعرفها القانون النموذجي الصادر عن الأمم المتحدة والمتعلق بعمليات غسل الأموال في الفقرة الأولى الباب الثالث بأنها: «الأفعال الصادرة عن الأشخاص الذين يقومون بتمويل موارد أو ممتلكات مشتقة بطرق مباشرة أو غير مباشرة من الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة لإخفاء المواد غير مشروعة أو إخفاء المواد الأصلية أو مكانها أو تصريفها ونقلها وملكيتها أو الشروع في أي من هذه الأفعال».[54]

---

[51]– الدكتور كوركيس يوسف داوود، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[52]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، جريمة غسل الأموال www.minchaoui.com.

[53]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق.

[54]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، جريمة غسل الأموال www.minchaoui.com، مرجع سابق.

وعرفت جمعية القانون لإنجلترا وويلز غسل الأموال سنة 1997 بأنه: « عملية تغير طبيعة المال القذر، أي متحصلات الجريمة وملكيتها الحقيقية بحيث تبدوا هذه المتحصلات وكأنها مستقاة من مصدر مشروع».[55]

وينص القانون الفرنسي لعام 1996 في المادة رقم 1/324 على أن غسل الأموال هو: «تسهيل بكل الوسائل للتبرير الكاذب لمصدر الأموال والدخول لمرتكب جناية أو جنحة للذي أمده بفائدة مباشرة أو غير مباشرة، ويعتبر أيضا من قبيل غسل الأموال المساهمة في عمليات توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر لجناية أو جنحة».[56]

كما عرف المشرع الأمريكي في القانون العام 1996 تبييض الأموال بأنه: «كل عمل يهدف إلى إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال الناتجة عن النشاطات الإجرامية».[57]

وبالنسبة للمشروع اللبناني لقد نص قانون المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف اللبناني لرقم 98/273 في المادة الثامنة منه على تعريف تبييض الأموال: «بأنه إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال المنقولة أو غير المنقولة أو المواد الناتجة عن جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية».[58]

كما أن المادة 749 من مشروع القانون اللبناني عرفت تبييض الأموال بأنه: «كل فعل من شأنه إيجاد تبرير كاذب بأية وسيلة كانت لمصدر الأموال أو المداخيل الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن ارتكاب إحدى جرائم المخدرات».[59]

ويعتبر من قبل تبييض الأموال كل فعل يساهم في عملية توظيف أو إخفاء أو تحويل أموال أو عائدات ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ارتكاب إحدى جرائم المخدرات.[60]

---

[55]– الدكتور محمد بن سليمان الوهيد، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهاتها ، مقال بمجلة شرطة الإمارات، العدد 290 سنة 1995.

[56]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق.

[57]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص22.

[58]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[59]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[60]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

كما نصت المادة الأولى من القانوني اللبناني رقم 318 لسنة 2001 لمكافحة تبييض الأموال على ما يلي: «تعتبر الأموال غير مشروعة إذا كانت ناتجة عن الجرائم التالية :

- زراعة المخدرات أو تصنيعها أو الاتجار بها.
- الأفعال التي تقدم عليها جمعية الأشرار، المنصوص عليها في المواد 235 و236 من قانون العقوبات.
- جرائم الإرهاب المنصوص عليها في المواد 314 ، 315 و316 من قانون العقوبات.
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة.
- جرائم السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الخاصة ، أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية والمعاقب عليها في القانون بعقوبة جنائية».[61]

وعرفها قانون غسيل الأموال لجمهورية مصر العربية الصادر عام 2002 م بأنها: «كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون مع العلم بذلك، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتساب ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها هذا المال».[62]

وعرفها المنظم السعودي في نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/38 بتاريخ 1424/6/25 هـ في مادته الأولى بأنها: «ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافا للشرع أو النظام، وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر».[63]

المطلب الثالث: تعريف المشرع الجزائري:

---

[61]– الدكتور علي محمد جعفر، داء الجريمة، سياسة الوقاية والعلاج، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص78.

[62]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، مرجع سابق.

[63]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فإن قانون العقوبات وبموجب القانون 15/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري نصت المادة 389 مكرر على ما يلي: «يعتبر تبييضا للأموال، تحويل الممتلكات أو نقلها مع الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تأتت منها هذه الممتلكات، على الإفلات من الآثار القانونية لفعلته.

إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية، اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية. المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقدرة وفقا لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها ومحاولة ارتكابها والمساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه».[64]

كما نجد حرص المشرع على محاربة هذه الجريمة، وتماشيا مع القوانين الدولية والاتفاقيات جاء بالقانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير سنة 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتها والذي كرس فيه سياسة الدولة في محاربة الأفعال المشكلة لجريمة تبييض الأموال وهذا من خلال نص المادة الثانية منه التي جاءت بمجموعة من الأفعال إذا أرتكبت تعتبر تبييضا للأموال.

حيث تنص المادة الثانية منه على: « يعتبر تبييضا للأموال:

أ-تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في إرتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لفعلته.

ب-إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية.

---

[64]- القانون رقم 15/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 71، سنة 2004.

ج–إكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية.

د–المشاركة في إرتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها أو محاولة ارتكابها أو المساعدة أو التحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنـه».[65]

[65]– القانون رقم 05–01 المؤرخ في 06 فبراير 2005، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 83، سنة 2005.

المبحث الثاني:

مراحل جريمة تبييض الأموال:

تتم جريمة تبييض الأموال غير المشروعة من خلال عمليات معقدة تتم عبر ثلاث مراحل أساسية وهي: التوظيف، التجميع والدمج. في المرحلة الأولى يتم فيها إدخال الأموال في الدورة المالية، أما في المرحلة الثانية يتم فيها إخفاء مصدر الأموال، وفي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الدمج يحصل شرعنة للأموال أو توفير الغطاء القانوني لها.[66]

الجدير بالملاحظة أيضا أن عملية تبييض الأموال قد تتم مراحلها بشكل منفصل وقد تتشابك وتتداخل، وفي أحيان كثيرة يكون الفصل بينها على نحو قاطع أمر في غاية الصعوبة.

المطلب الأول: المرحلـة الأولى

وهي مرحلة الإيداع أو التوظيف أو الإحلال تشير إلى أنها تقتضي التخلي المادي عن النقود المتحصلة من النشاط الإجرامي، أي النشاط غير المشروع بهدف إبعاد الشبهة عن مصدرها، ويتم ذلك في الغالب بأسلوب بسيط عن طريق توظيف الأموال المشبوهة في البنوك، أو في غيرها من المؤسسات المالية سواء في داخل البلاد أو خارجها و سواء بطريق فتح الحسابات أو الودائع أو شراء أوراق مالية ...إلخ، وفي خلال هذه المرحلة قد يتحقق تنظيف الأموال المشبوهة بتوظيفها داخل المؤسسات المالية، وذلك إما بتزوير بعض المستندات أو إخفاء بعضها أو بتواطؤ بعض موظفي البنك.[67]

وفي البلدان التي تشترط الإبلاغ عن المعاملات النقدية التي تصل مبلغا معينا والتي من بينها قانون العقوبات الفرنسي الذي يشترط على المصرف إبلاغ السلطات المختصة بالتحويلات النقدية التي تكون قيمتها 150 ألف فرنك فرنسي فأكثر، فإن الإيداع في هذه الحالة يتم من خلال إجراء عدد كبير من المعاملات الصغيرة لتفادي الوصول إلى المبلغ المحدد والذي يخضع لقوانين مراقبة النقد الإلزامية.[68]

---

[66]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال دراسة مقارنة منشورات حلبي الحقوقية، مرجع سابق، ص117.

[67]– جلال وفاء محمدين دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال الدار الجامعة الجديدة للنشر .مصر 2001، ص11.

[68]– الدكتور كوركيس يوسف داوود، الجريمة المنظمة مرجع سابق، ص13.

وتشمل الوسائل المستعملة أنواع مختلفة كالودائع المصرفية والأدوات النقدية والمعادن الثمينة والشيكات السياحية، والسيارات الفخمة، والتحف الفنية والعقارات، وتعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل أهمية لأنه يتوقف عليها نجاح جريمة تبييض الأموال وكذلك بالنظر للتعقيدات المعتمدة في إطارها.

إلا أنه من خلال هذه المرحلة ولمدة طويلة تم الجمع بين جمع الأموال غير المشروعة وإدخالها في الدورة المصرفية وهذا لإبعاد كل الشبهات وحماية هذه الأموال من مخاطر فرض الرقابة وتتبع الأموال الناتجة عن الجرائم.[69]

المطلب الثاني: المرحلة الثانية

والتي استعملت عدة مصطلحات للدلالة عليها إذ البعض يستعمل مصطلح التجميع، والبعض يستعمل مصطلح التفريق، وآخرون يستعملون مصطلح التعتيم ومصطلح الترقيد. إن الهدف من هذه المرحلة هو فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها المريب وإعطائها غطاءا قانونيا وشرعيا بحيث تسمح بإخفاء مصادر الأموال المقبلة على الغسل من خلال إجراء عمليات مالية معقدة تهدف إلى إزالة أي أثر يشير إلى مصدر الأموال، والتي يمكن أن يستعان بها في عمليات المراقبة المالية. ومن ثم فإن هذه المرحلة تقوم على تحويل الودائع المطلوب غسلها إلى منتجات مختلفة كسندات أسهم أو شراء وإعادة شراء بيع أموال منقولة أو غير منقولة أو التحويلات المالية الإلكترونية. كما تستلزم المرور عبر شركات وهمية بحيث يتم إعادة المال غير المشروع إلى حسابات مصرفية باسم شركات محترمة.[70]

وهناك علاقة بين مرحلة الإيداع ومرحلة التجميع إذ أن كل عملية إيداع يستوجب تغيير في مكان وطبيعة الأموال غير المشروعة، وهي أيضا تعتبر شكلا من أشكال التجميع. [71] [05] ص84

وخلاصة القول أنه بنجاح القائم بغسل الأموال في وضع أمواله غير المشروعة داخل النظام المالي ينتقل من مرحلة التوظيف إلى المرحلة الثانية وهي التجميع عن طريق

---

[69]– جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال ، مرجع سابق، ص10.

[70]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص180.

[71]– الدكتور كوركيس يوسف داوود، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص84.

عقد صفقات مالية معقدة، تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال وإبعاده عن إمكانية تتبعه وكشف مصدره غير المشروع.72

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة

وهي مرحلة الدمج فيتم تطهير الأموال غير النظيفة بإدخالها في عمليات مشروعة أو أنشطة اقتصادية مشروعة، وإضفاء المشروعية الظاهرية عليها. فهذه المرحلة تؤمن الغطاء النهائي للمظهر الشرعي للثروة ذات المصدر غير المشروع وبهذه العملية توضع الأموال أو عائدات الجرائم في الاقتصاد بطريقة تظهر أن مصدر هذه الأموال مصدر نظيف ومشروع».[73]

وبمعنى آخر، يمكن القول أن مرحلة الدمج تقوم على إدخال العائدات في الاقتصاد الشرعي عن طريق القيام بتوظيفات مالية واستثمارات في الاقتصاد والقطاعات المنتجة أو باستثمارات عقارية لاستعمال هذه المبالغ وبذلك يتم دمج الأموال غير المشروعة مع الأموال المشروعة، ويقضي ذلك نجاح عملية تبييض الأموال إلى سهولة عودة الأموال وتحركها دون التعرض للمصادرة وبهذا يفلت المجرم من العقاب.74

وتعتبر مرحلة الدمج مرحلة أخيرة من سلسلة عمليات تبييض الأموال، وكذلك تعتبر المرحلة الأصعب اكتشافا، باعتبار أن هذه الأموال تكون قد خضعت مسبقا لعدة مستويات من التدوير. والواقع أن هذه العمليات بمجملها قد تمتد إلى عدة سنوات، وبعد الانتهاء من هذه المرحلة وإضفاء الصفة القانونية على الأموال غير المشروعة يصبح من الصعب الكشف عنها إلا من خلال: أعمال الجوسسة والبحث السري التي توكل عادة لعناصر مختصة من الاستعلامات، والتي تملك وسائل فعالة للتتبع والبحث في مصدر كل شيء أجنبي، وكذلك يمكن الكشف عنها من خلال مساعدات غير رسمية من خلال المخبرين أي مد أفراد من المخابرات لمعلومات غير رسمية للكشف عن هذه العمليات ومصدر الأموال غير المشروعة. كما قد يتم اكتشافها من خلال الحظ أو الصدفة،كأن يكشف بأن صاحب الحساب البنكي هو من أكبر مهربي المخدرات. 75

---

[72]– الدكتور كوركيس يوسف داوود، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[73]– الدكتور كوركيس يوسف داوود، نفس المرجع السابق، ص15.

[74]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص182.

[75]– الأستاذ نادر عبد العزيز شافي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

وما يمكن الوصول إليه يتمثل في أنه نظرا لأهمية هذه الجريمة بالنسبة للمنظمات الإجرامية العابرة للحدود والمحلية، فإنها تستخدم وسائل معقدة وتقنيات عالية وتخصص جزء من أرباحها من عائدات الأنشطة الإجرامية لعمليات غسيل الأموال وتبييضها حتى تضمن الاستفادة من هذه العائدات غير المشروعة من جهة، والإفلات من وسائل الرقابة والمكافحة من جهة أخرى التي انتشرت بشكل كبير على نحو يضمن استمرارها وبقائها.

المبحث الثالث:

التكييف القانوني لجريمة تبييض الأموال:

تعتبر جريمة غسيل الأموال من الجرائم الحديثة، وقد قامت العديد من الدول إما بتعديل نصوصها لتستوعب تجريم تلك الجريمة الجديدة أو بتشريع نصوص جديدة تجرمها وهذا وفقا للاتفاقيات الدولية. 76

المطلب الأول:

التكييف الدولي لجريمة تبييض الأموال:

كما تعد جريمة غسيل الأموال من أخطر الجرائم على المستوى الدولي بشكل عام، وعلى المستوى الوطني بشكل خاص، وذلك للآثار السلبية والأضرار التي تنتج عنها. ولذلك اتجهت الإدارة الدولية لمحاربة هذه الجريمة، والحد منها عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات وسن الأنظمة التشريعية على المستوى الوطني. وتعد اتفاقية فيينا لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.77 واتفاقية باليرمو BALIRMO سنة 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. 78

الأساس في تحديد الأفعال المجرمة والتي تعد مصدرا لغسيل الأموال. حيث اقتصرت اتفاقية فيينا على جرائم المخدرات، وتوسعت اتفاقية باليرمو لتشمل الجرائم الجسيمة التي تدر ربحا يعد رافدا لغسل الأموال. وعلى هذا الأساس دعت هاتين الاتفاقيتين الدول الأعضاء لتجريم الأفعال الواردة فيهما. وهو ما يفسر اختلاف التشريعات بين الدول، فمنها من

---

[76]– المحامي منير محمد الجنيهي والمحامي ممدوح محمد الجنيهي، جرائم الإنترنيت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر 2004، ص80.

[77]– المحامي منير محمد الجنيهي والمحامي ممدوح محمد الجنيهي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[78]– المحامي منير محمد الجنيهي والمحامي ممدوح محمد الجنيهي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

حدد جرائم بعينها لتكون مصدرا لغسيل الأموال مثل القانون المصري و الإماراتي، ومنها من لم يحدد جرائم بعينها وإنما جميع الجرائم التي تدر ربحا يخضع للغسيل .79

ولهذا كان لابد من تبني إجراءات ضرورية للعقاب على بعض الأفعال إذا تمت بطريقة عمدية، ومن ذلك تبديل أو نقل أموال مع العلم بأن مصدرها جريمة أو جرائم من تلك التي وردت في الاتفاقية وهي بطبيعة الحال جرائم الاتجار في المخدرات أو ناتجة عن أي فعل يتضمن مساهمة في هذه الجرائم وذلك من أجل إخفاء الأصل غير المشروع للأموال أو مساعدة أي شخص ساهم في ارتكاب الجريمة أو الجرائم المشار إليها في التهرب من الآثار القانونية لأفعاله ومن الأفعال التي ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بتجريمها: اختفاء طبيعة أو أصل أو حالة أو اتجاه أو حركة المال أو ملكيته أو الحقوق المتعلقة به مع العلم بأن مصدره جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية أو أحد أفعال المساهمة فيها.

لقد أشار الفقه إلى أن اتفاقية فيينا VIENNE هدفت إلى تجريم الآليات الثلاثة الرئيسية لغسيل الأموال وهي التوظيف، والتجميع، والدمج.[80] كما أن المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000 متضمنة جرائم غسل الأموال حثت الدول على إدراج تلك الجرائم ضمن قوانينها الوطنية وهي مطابقة لما ورد في المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من أفعال غسل الأموال. وأصبحت شاملة لجميع أنشطة الإجرام المنظم وكل جريمة خطيرة تدر ربحا يمكن أن يكون محلا لغسيل الأموال.[81]

بالإضافة إلى إعلان بازل للمصارف الصادر سنة 1988 نبه إلى تبييض الأموال وقد تم توقيع اتفاقية ستراسبورغ STRASBOURG من قبل الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي في 8 نوفمبر 1990 وتتعلق هذه الاتفاقية بمكافحة غسل الأموال الناتجة عن الجريمة والإجراءات التي يتعين إتباعها لتتبع وضبط ومصادرة هذه الأموال.[82]

---

[79]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، جريمة غسل الأموال www.minchaoui.com، مرجع سابق.

[80]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، جريمة غسل الأموال www.minchaoui.com، مرجع سابق، ص29.

[81]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[82]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المطلب الثاني: تشريعات الدول لجريمة تبييض الأموال

على هذا الأساس نجد أن هناك العديد من التشريعات الدولية تجرم غسل الأموال مثلا في إيطاليا قد ضمنت قانون عقوبتها المادتان 648 مكررا ثانيا، التي أضيفت بالقانون رقم 191 في 1978/5/18 وعدلت بالقانون رقم 328 في أغسطس 1993، 648 مكرر ثالثا التي أضيفت بالقانون رقم 55 لسنة 1990 في مارس سنة 1990، والخاصة بغسل الأموال.[83] كما صادقت النمسا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 حيث عدلت قانون عقوباتها سنة 1993م بجعلها غسل الأموال المتحصلة من جرائم جسيمة جريمة معاقب عليها بالسجن حتى خمس سنوات[84]، وفي بلجيكا يجرم القانون الصادر سنة 1990 غسل الأموال كما ينص على مصادرة هذه الأموال.[85]

وفي فرنسا أشار قانون رقم 614/90 الصادر في 12 يوليو 1990 بشأن مساهمة المؤسسات المالية في مكافحة غسيل الأموال المستمدة من الاتجار غير المشروع في المخدرات إلى نصوص واردة في المادة 627 من قانون الصحة العامة والمادة 415 من قانون الجمارك .[86] وفي ألمانيا أصبح غسل الأموال جريمة خاصة منذ سنة 1992 طبقا للمادة 261 من قانون العقوبات الألماني وأوجب القانون مصادرة الأموال أو الممتلكات المتعلقة بغسل الأموال سواء كانت هذه الأموال أو الممتلكات محصلة من عمل غير مشروع ويقع داخل البلاد أو خارجها.[87]

وقد صدرت تشريعات في البلاد العربية خاصة بجرائم غسل الأموال لا تخرج نصوصها على ما نصت عليه اتفاقيتي فيينا VIENNE للمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، وباليرمو للجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000م وهذه التشريعات نذكر منها:[88]

---

[83]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[84]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[85]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق، ص30.

[86]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، مرجع سابق، ص30.

[87]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[88]– د. المقدم / ناصر بن محمد البقمي ، نفس المرجع السابق، ص32.

- قانون حظر ومكافحة غسل الأموال لدولة البحرين مرسوم قانون رقم 4 لسنة 2001 في ذي القعدة 1421 هـ الموافق 29 يناير 2001.
- قانون مكافحة تبييض الأموال في لبنان – قانون رقم 318 لسنة 2001.
- قانون مكافحة غسيل الأموال لجمهورية مصر العربية قانون رقم 80 لسنة 2002 الصادر في 10 ربيع الأول 1423 هـ الموافق لـ 22 مايو سنة 2002.
- نظام مكافحة غسيل الأموال في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/38 في 1424/6/25 الموافق لـ 2003/8/23.

المبحث الرابع:

آثار جريمة تبييض الأموال:

تتعدد آثار جريمة تبييض الأموال، وتختلف مجالات الخطر الذي تمثله، سواء على الفرد أو على المجتمع ككل، سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو الثقافية، فهي جريمة متعددة الوجوه، ومتنوعة الجوانب، وأثرها ممتد على كل النظام الاقتصادي والسياسي للدولة، وبنيان القيم والأخلاق والمبادئ وثقافة المجتمع والفرد، ونسيج العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد.[89]

حيث لا يقتصر شرها عند حد معين، بل إنها شديدة الضرر وبالغة البشاعة ولاسيما في ظل تحولات العولمة وما فرضته من مشكلات كمشكلة البطالة والإحساس بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وما فرضته العولمة أيضا من سرعة المعلومات وتشابكها، وإلغاء الأبعاد وترابطها، وما أدت إليه من أشكال مختلفة من التغيرات في الحياة الفكرية ومظاهر العادات والقيم الاجتماعية، وتنامي القيم الاستهلاكية، الأمر الذي أدى في محصلته النهائية إلى إهتراء كل مناحي الحياة المجتمعية.[90]

وحتى تستند هذه الأحكام على أرضية، ينبغي أن نتناول مجمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لجرائم تبييض الأموال بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لجرائم تبييض الأموال

تأتي الآثار الاقتصادية لجرائم تبييض الأموال كواحدة من أخطر الآثار في مجال هذا البحث، ومبعث الخطورة الكامنة تنبع من إصابة جهاز الاقتصاد القومي بأمراض اقتصادية خطيرة ومتعارضة يصعب علاجها أو إيجاد الحلول لها نتيجة الآثار المترتبة عن هذه الجريمة والمتمثلة فيما يلي:[91]

---

[89]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسيل الأموال في ظل تحولات العولمة، www.minchaoui.com، ص16.

[90]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، ص16.

[91]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، ص17.

1- تبييض الأموال والدخل القومي:

يؤدي خروج الأموال المشروعة بطريق غير مشروع إلى خارج البلاد إلى حرمان البلاد من العوائد الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع والتي تتمثل في القيمة المضافة إلى الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تشغيل العمالة وعلاج مشكلة البطالة وتوفير جانب من المعروض السلعي.[92]

كما لا يخفى أن عملية تبييض الأموال يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك بشكل يفوق الدخل القومي ويساهم في حدوث خلل اقتصادي هيكلي نظرا لانخفاض المدخرات مع زيادة الاستهلاك ودون حدوث نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي.[93]

وتشير بعض الدراسات التي أجريت على الدخول غير المشروعة في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هذه الدخول تؤثر سلبا على الاقتصاد القومي، وذلك بنسبة 27% كما أشارت هذه الدراسات إلى أن القطاع الاقتصادي غير الرسمي ينمو عادة بمعدل أسرع من القطاع الاقتصادي الرسمي، وعلى ذلك فإن تقديرات الناتج القومي عادة ما تكون منخفضة كثيرا عن حقيقتها نظرا لتأثير الاقتصاد الخفي والدخول المرتبطة بعمليات تبييض الأموال.[94]

كما تقترن عمليات تبييض الأموال بهروب رأس المال إلى الخارج من خلال التحويلات النقدية المصرفية بين البنوك المحلية والبنوك الخارجية، وهذا ما يؤثر على الفجوة التحويلية بين الادخار المحلي والاستثمار القومي. حيث تعجز المدخرات المحلية في هذه الحالة عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي نظرا لاتجاه جانب كبير منها إلى البنوك الخارجية، ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة المديونية الخارجية لتعويض النقص في الادخار المحلي.[95]

---

[92]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، ص18.

[93]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[94]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، ص19.

[95]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، ص19.

الملاحظ أيضا أن عملية تبييض الأموال يمكن أن تؤدي إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية. حيث يمكن اللجوء إلى شراء الأوراق المالية ليس بهدف الاستثمار، ولكن من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل تبييض الأموال، ثم يتبع بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة ومن ثم انهيارها بصورة مأساوية. ولا شك أنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له، فيشير هانس بيتر مارتين وهارالد شومان HANS PITER MARTINE, HARAGD CHOUMAN إلى أن هناك 20% من دول العالم تستحوذ على 75% من الناتج العالمي الإجمالي وعلى 74% من التجارة العالمية أما الفقراء الذين أصبحوا هم الأغلبية في ظل العولمة والذين يمثلون 70% من سكان دول العالم فإنهم يستحوذون على النسبة الباقية، وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان على الشطر الأعظم من الدخل القومي والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش، وهذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمي، أو على الصعيد المحلي لم يعد الأمر المزعج بل بات في رأي منظري العولمة أمرا مطلوبا في حلبة التنافس العالمي.[96]

وفي الوقت الذي تتم فيه عمليات تبييض الأموال على نطاق واسع ويحقق منها أرباحا طائلة، نجد أن شعوب الدول النامية تفتقد إلى إشباع احتياجاتها الأساسية ولاسيما في ظل تحولات العولمة الاقتصادية. يدعم ذلك النقد الذاتي الذي قدمه رئيس البنك الدولي أمام مجلس المحافظين في 6 أكتوبر 1998م والذي يؤكد فيه مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية في ظل العولمة، فقد أشار هذا التقرير إلى أن المعاناة الإنسانية تحيط بنا في كل مكان حيث يعيش 1,3 مليار إنسان في مختلف أنحاء العالم على أقل من دولار واحد يوميا، ويعيش 3 مليارات إنسان على أقل من دولارين يوميا، ولا يحصل 1,3 مليار إنسان على الكهرباء...، ويخلص رئيس البنك الدولي من ذلك بالقول إلى: «أننا تعلمنا أنه عندما نطلب من الحكومات اتخاذ خطوات قوية التأثير لتنظيم أوضاع اقتصادية، فإننا نخلق قدرا هائلا من

---

[96]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، ص20.

التوتر، وإذا لم نحقق قدرا أكبر من الإنصاف والعدالة الاجتماعية فلن يتحقق أي استقرار سياسي وبدون هذا الاستقرار لن يكفي أي مبلغ من المال لمواجهة الأزمة».[97]

وتشير العديد من الدراسات إلى التأثير السلبي لعمليات تبييض الأموال على توزيع الدخول حيث تؤدي ممارسة الأنشطة غير القانونية إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال تحويل الدخول من بعض الفئات الاجتماعية المنتجة إلى الفئات أخرى غير منتجة وما يصاحب ذلك من تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع وزيادة معدلات الفقر ولاسيما مع الأخذ في الاعتبار تضاؤل قدرة الدولة على القيام بوظائف اجتماعية وتوفيرها لفرص العمل والخدمات الاجتماعية في ظل برامج وسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية المصاحبة لظاهرة العولمة الاقتصادية.[98]

وقد يهدد تبييض الأموال القذرة وذوبانها في القطاعات الاقتصادية المختلفة الاستقرار الاقتصادي والسياسي لدولة التي تجري فيها عمليات الغسل، فأموال الغسل لا تقوم بأي دور ايجابي في عجلة الاقتصاد بتلك الدول، وإنما مجرد أموال عابرة تجتاز حدود الدول عبر مؤسساتها المالية طلبا للشرعية وإخفاءا لمصادرها الأصلية، دون أن تسهم في أية مشاريع تنموية بتلك الدول أو تساعد على ايجاد فرص وظيفية لمواطنيها.[99]

2-جرائم تبييض الأموال وتزايد معدلات التضخم:

تؤثر عمليات تبييض الأموال على ارتفاع معدلات التضخم وذلك باعتبارها جزءا من أنشطة الاقتصاد الخفي حيث تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي غير الرشيد أو العشوائي، ومن ثم الضغط على المعروض من السلع والخدمات والتأثير على المستوى العام للأسعار، كما أن تأثير عمليات تبييض الأموال على السياسة المالية للدولة وحجم الدين العام والموازنة العامة للدولة من الممكن أن يحدث العديد من الآثار التضخمية النقدية مما يسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار لاسيما في الدول النامية.[100]

---

[97]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، ص20.

[98]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، ص21.

[99]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[100]- أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

كما أن عمليات تبييض الأموال وما يرتبط بها من التهرب من سداد الضرائب المباشرة ومعاناة الدول من نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة أدى إلى فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة التي كان لها أثرها في زيادة المستوى العام للأسعار المحلية وارتفاع معدلات التضخم التي تفرض تكلفة يتحملها أي حائز لأصول مقومة بالعملة المحلية، وعندما يميل التضخم إلى الارتفاع، فإن توقعات الأفراد حول معدل التضخم في المستقبل تؤثر على الكمية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في الأرصدة النقدية بالعملة المحلية.[101]

ويرى الدكتور محسن الخضيري أن من أهم مصاحبات جرائم تبييض الأموال وقوع المجتمع فريسة للتضخم الركودي، حيث يصاب المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة. ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وعدم قدرة مصادر البلاد من العملة الأجنبية على تغطية حاجتها من الواردات، نجد أن جهاز الإنتاج الوطني يعاني من الركود وعدم قدرة السوق على امتصاص واستيعاب منتجاته التي تتكدس بها المخازن وبالتالي تتسع الخسائر ويزداد الفاقد والتالف.[102]

3-أثر عملية تبييض الأموال على قيمة العملة الوطنية:

تؤثر عملية تبييض الأموال تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية نظرا للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الأموال إلى الخارج وما يعنيه ذلك من زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها قصد الإيداع في الخارج في البنوك أو بغرض الاستثمار في الخارج أو غير ذلك. و لا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هو انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أي أن عملية تبييض الأموال بهذه الكيفية تساهم في تدهور قيمة العملة الوطنية مما يوجب التصدي لها حماية لهذه العملة.[103]

ويلاحظ أن بعض الدول تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة من أجل خروج الأموال إلى الخارج بشكل مشروع ومن ثم انخفاض قيمة العملة وزيادة الصادرات وفي حالة القيام بتهريب الأموال إلى الخارج فإن الطلب على النقود يتجه إلى الانخفاض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على الودائع، ومن ثم حدوث هروب مشروع للأموال يضاف إلى الأموال

---

[101]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[102]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، ص21.

[103]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الهاربة وغير المشروعة، وهو ما يعني زيادة الأعباء القومية وارتفاع معدل انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية حيث يكون الأثر مضاعفا وذلك بالمقارنة بحالة عدم وجود تهريب للأموال خارج حدود البلاد.[104]

4-تبييض الأموال وتنامي الاستهلاك البذخي:

تتسم التصرفات الاستهلاكية وأنماط الإنفاق في حالات الحصول على دخول غير مشروعة غير ناتجة عن جهد إنتاجي حقيقي تتصف بالسفه والتبذير كالإنفاق على المخدرات والدعارة والقمار وغيرها من المجالات غير المشروعة، مما يعني انتشار الاستهلاك المظهري وزيادة معدلات الفاقد وتبديد الموارد المتاحة.[105] ولدوافع نفسية واجتماعية، عادة ما يتجه أصحاب هذه الدخول إلى تعويض الحرمان من الترف خلال سنوات المعاناة قبل الحصول على الدخول غير المشروعة والكبيرة القيمة. حيث يتجهون إلى الإنفاق على شراء الذهب والمجوهرات والتحف واستهلاك السلع المستوردة من الخارج بهدف التقليد والمحاكاة للأغنياء داخل المجتمع أو المستهلكين الأجانب. ولقد دعمت العولمة من نمط الاستهلاك الترفي وتنامي الثقافة الاستهلاكية، فقد دخلت السلع الجديدة إلى حياة الأفراد وأصبحت ذات قيمة عالية من خلال الدعاية والإعلانات، إذ تكون الإعلانات مصحوبة بإغراءات تروج للسلع دون النظر إلى ما تحمله من مضمون وأطر ثقافية.[106]

وبدأت القيم الاستهلاكية لدى الأفراد تحل محل قيم أخرى تقليدية؛ حيث يعيش الناس في أوضاع ثقافية و مادية جديدة تغير من عالمهم المحلي ومن معاييرهم التقليدية، وكذلك من انساق القيم الخاصة بهم، فمع إغراق السوق بمختلف السلع يتبنى الأفراد ثقافة استهلاكية جديدة، ويصبح الاستهلاك قيمة في حد ذاته لدى أصحاب الدخول غير المشروعة.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لجرائم تبييض الأموال

تؤثر جرائم تبييض الأموال على المجتمعات من ناحية ارتباطها بالفساد والجرائم الاجتماعية وحدوث خلل في التوازن الاجتماعي وانعدام القيم والروابط بين أفراد المجتمع

---

[104]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[105]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[106]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، ص21.

وانتشار التقوقع على الذات وقطع الصلات مع الآخرين، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وعدم تماسك أفراد المجتمع، بل حدوث اغتراب الفرد عن مجتمعه.[107]

وتتمثل أهم الآثار الاجتماعية لجرائم غسيل الأموال فيما يلي:

1-تبييض الأموال وانتشار الفساد والجرائم الاجتماعية:

تؤدي عمليات تبييض الأموال إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية حيث انتشار العصابات ونشاطها في أحداث الانقلابات السياسية وزعزعة الأمن والاستقرار وزيادة معادلات الجريمة المنظمة محليا وعالميا كما يؤدي تزايد عماليات تبييض الأموال إلي تزايد معادلات الفساد. كما يدفع فساد دوي المواهب للتورط في السعي إلى التربح بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ويخفض حوافز الاستثمار بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية والأجنبية.[108]

2-تبييض الأموال والتوازن الاجتماعي:

إن تسرب الأموال غير المشروعة إلى المجتمع يقلب ميزان الهرم الاجتماعي في البلاد، وذلك بصعود المجرمين القائمين على عملية تبييض الأموال إلى هرم المجتمع في الوقت الذي يتراجع فيه مركز المكافحين المجدين إلي أسفل القاعدة. فلا شك أن جرائم تبييض الأموال يترتب عليها نتائج اجتماعية سيئة، حيث تصعد الفئات الدنيا من المجتمع والتي تحصل على دخول غير مشروعة خفية إلى أعلى السلم الاجتماعي بسبب ارتفاع الدخل ويرتبط به من تصرفات استهلاكية ونفوذ اقتصادي وسياسي في بعض المجتمعات النامية، وفي نفس الوقت يضعف المركز الاجتماعي النسبي للفئات المتوسطة التي تقبل على الأعمال الدنيا، التي لا تتناسب مع التأهيل العلمي أو الأسرى لهم من أجل الحصول على دخول لمواجهة غلاء المعيشة الذي يصاحب نمو الاقتصاد الخفي وهو ما يؤدي في النهاية إلى سوء وخلل في توزيع الموارد البشرية على قطاعات النشاط الاقتصادي وذلك بالإضافة إلى تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة وزيادة نسبة التسرب من التعليم وارتفاع معدل الأمية.[109]

---

[107]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، ص19.

[108]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[109]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، ص19.

ولقد أدت جرائم تبييض الأموال إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية بين البشر وتزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، إذ كلما ازداد حجم عمليات تبييض الأموال كلما أدى ذلك إلى تعميق الصراع الطبقي.[110]

3-تبييض الأموال وانتشار القيم السلبية:

إن الآثار الاجتماعية للجرائم الاقتصادية بكافة أشكالها تتعدى الأرقام الحسابية، لأن أخطر نتائجها هو الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل المنتج وقيم المجتمع، حيث تضعف وظيفة القيم الرادعة ، ويصبح المعيار الاجتماعي لقيم الفرد هو المال، بصرف النظر عن مصادره، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع السلوك المنحرف وتواري واندثار القيم النبيلة. لاشك أن استمرار ممارسة الأنشطة غير المشروعة التي لا تقتضي مجهودا وبقاء عائداتها الضخمة في مأمن من المصادرة واستغلالها في أنشطة أخرى مشروعة يؤدي إلى العزوف عن القيام بالأنشطة المشروعة والمنتجة وبخاصة من جانب الشباب، الأمر الذي يؤدي في محصلته النهائية لانتشار قيم الأنانية واللامبالاة.[111]

وتساهم الرشوة في تدمير النسيج القيمي والأخلاقي في المجتمعات حيث تقدم الرشوة لرجال الأمن والسياسة لكي يغضوا أعينهم عن أنشطة جماعات الإجرام غير المشروع ، ففي إيطاليا هناك عدد من رجال الأحزاب السياسية التي تدير سياسة إيطاليا لمدة تزيد عن 40 سنة يتقاضون مساعدات منهم ولهم علاقات وثيقة برؤساء منظمات المافيا بها وتحول معظم المحافل السياسية وبخاصة في جنوب إيطاليا بأموال المخدرات. وعلى قائمة المشكلات الاجتماعية ذات الصلات الوثيقة بعالم الجريمة والأموال القذرة تبرز مشكلة الدعارة وتجارة الجنس، وهي تعد ظاهرة تعاني منها العديد من المجتمعات التي تتفشى فيها الجريمة وينعدم فيها الوازع الديني والأخلاقي، إضافة إلى العديد من الظروف السلبية الأخرى المساعدة على ذلك مثل الفقر وتدهور الأحوال الاقتصادية وانعدام الرعاية الاجتماعية في تلك الدول التي تعاني من هذه الظاهرة إضافة إلى القصور في الجوانب التربوية من قبل الأسرة والمجتمع والقصور في المعالجة القانونية لهذه الجريمة، كما أن التفكك الأسري وافتقاد المجتمع على التكافل الاجتماعي من أهم أسباب تزايد هذه الظاهرة.[112]

---

[110]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، ص20.

[111]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[112]– أ-د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، مرجع سابق، ص20.

المطلب الثالث: الآثار الأمنية لجرائم تبييض الأموال

يؤدي تزايد عمليات تبييض الأموال ودورة هذه الأموال بين استعمالها لشراء المخدرات والأسلحة وغيرها من الأعمال غير المشروعة وبين استعمالها بعد غسيلها في أعمال غير منتجة إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية، وبالتالي إلى زيادة الاتفاق على مكافحة الجريمة للحد من ارتفاع معدلاتها، وهذا الإنفاق يتم على حساب الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى تفاقم البطالة والفقر والتخلف.[113]

كما أن عمليات تبييض الأموال تؤدي إلى إثراء المجرمين بسبب غير مشروع وتجعل من هؤلاء أصحاب رؤوس أموال طائلة يسخرونها في العماليات الإجرامية، وفي الاستمرار في السلوك المنحرف الخارج على القانون. ومن ثم فإن من أهم الآثار السلبية التي تنشأ عن استمرار عمليات تبييض الأموال زعزعة الأمن الاجتماعي داخل المجتمع، وانتشار الابتزاز وعمليات السطو المسلح، وقتل الناس، وأخذ أموالهم، وهو ما يجعل المجتمع ساحة إجرام، ويفقد أفراده عنصر الأمان والطمأنينة التي هي غاية كل إنسان في كل الأوطان. ثم إن تزايد فرص الإفلات من دائرة الملاحقة والعقاب بسبب قصور التشريعات الجنائية لدى أغلب الدول العالم يؤدي إلى ضمان التمتع بعائدات الجريمة وفرص تدوير الأموال المتحصل عنها من ناحية، ومن ناحية أخرى يحفز الجماعات الإجرامية المنظمة على المضي قدما في هذا النشاط.[114]

الملاحظ أن تبييض الأموال يمكن جماعات الإجرام المنظم من إفساد الموظفين وبخاصة رجال إنقاذ القوانين من رجال الضبط وغيرهم عن طريق الرشوة وذلك ليؤمنوا عدم ملاحقتهم جنائيا ويعيشون في حالة مهادنة معهم. وعليه فإن عمليات تبييض الأموال تؤثر على الأمن الاجتماعي من حيث ارتباطها بالعديد من المشكلات ذات الآثار الاجتماعية السلبية مثل التهريب وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الفساد الإداري وما يصاحب ذلك من سوء توزيع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي يكون لها أسوأ الأثر على الأمن الاجتماعي وعلى النظام الاجتماعي بأسره.[115]

---

[113]– أ–د/ سعيد سعيد ناصر حمدان والدكتور سيد جاب الله السيد، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[114]– أ–د/ محمد سعدو الجريف، غسيل الأموال من خلال التأمين ، www.minchaoui.com، ص20.

[115]– أ–د/ محمد سعدو الجريف، غسيل الأموال من خلال التأمين ، مرجع سابق، ص20.

ولا شك أن تزايد الظهور العام، والنفوذ السياسي والاجتماعي لمجموعات الجريمة المنظمة بصفة عامة وجرائم تبييض الأموال على وجه الخصوص أصبح مصدر قلق دولي متعاظم في السنوات القليلة الماضية. فقد أصبحت مجموعات الجريمة العابرة للحدود تسيطر على ما يزيد من آلاف الملايين الدولارات في الأرصدة والممتلكات، كما أصبح نفوذها الاقتصادي الهائل يسهل انتشار الفساد على المستوى الفردي للدول، كما على المستوى الدولي العام.[116]

والمسألة الأكثر خطورة التي تنشأ عن عملية تبييض المال القذر، أن هذه العمليات تؤدي إلى انتقال القوة الاقتصادية للدولة إلى أيدي العصابات الإجرامية، والقوة الاقتصادية بفعل نفوذ وسيطرة رأس المال على المشاريع داخل البلد، وهذه القوة الاقتصادية يمكن تحويلها إلى قوة سياسية مسيطرة تحكم وتتحكم في كل مقدرات البلد، ومن ثم يصبح النفوذ السياسي داخل الدولة في أيدي عصابات الإجرام حيث يعوز خبراء الاقتصاد السبب الذي من أجله تتم محاربة غاسلي الأموال إلى جملة من العوامل لعل من أهمها أن هذه العمليات تهدد المنظومة الدولية الموحدة للمؤسسات المالية كما تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة.[117]

الخاتمــة

نظرا للخسائر الكبيرة والأثار الرهيبة التي تخلفها جريمة تبييض الأموال، فإن المجتمع الدولي يعمل على قدم وساق لمكافحتها ومحاربتها وذلك من خلال عقد اتفاقيات ومؤتمرات دولية. فهذه الجريمة تهدد المجتمعات الوطنية التي هي الأخرى تبحث عن الوسائل واللآليات القانونية والمصرفية والاقتصادية وحتى الأمنية للوقوف أمام زحف وانتشار هذه الظاهرة. فخبراء القانون الجنائي الدولي يسعون إلى عولمة القانون الجنائي وذلك حتى يكون هناك قانون جنائي موحد يجرم الأفعال المشكلة لهذه الجريمة وعقوبات موحدة تسلط على مرتكبي هذه الجرائم وبذلك لا تكون هناك ثغرات قانونية يستفيد منها الجناة بالاضافة إلى تغليب الدول المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، بل أكثر من ذلك جعل المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

---

[116]– أ–د/ محمد سعدو الجريف، غسيل الأموال من خلال التأمين ، مرجع سابق، ص20.

[117]– أ–د/ محمد سعدو الجريف، غسيل الأموال من خلال التأمين ، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

علاقة الفقر بالتنمية البشرية في الدول النامية

. دراسة حالة الجزائر .

د. نور الدين حامد

جامعة محمد خيضر . بسكرة .

Abstract:

the policies adopted by both the IMF and the World Bank Have produced very serious effects on the status of developing countries not only in economic and even social, when the World Bank realize that,it attempted to mitigate those impacts and reduce them, in order to fight poverty and monitoring the evolution of human development indicators .

ملخص:

لقد أفرزت السياسات المعتمدة من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير آثارا جد وخيمة على وضعية الدول النامية ليس الاقتصادية فحسب بل وحتى الاجتماعية، ولما أدرك البنك الدولي ذلك حاول التخفيف من تلك الآثار والحد منها، وذلك بمحاربة الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية.

المقدمة:

وفر إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وخاصة القضاء على الفقر، إطارا للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، وتحقق لهذا الإطار مزيدا من التركيز واكتسب زخما إضافيا بإصدار تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية "، وكذلك التقرير المقدم إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى والمعنون بـ " في جو من الحرية أفسح : صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع "، وقد قدم تقرير مشروع الألفية تحليلا شاملا وطرح مجموعة من المقترحات بشأن كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، تركز بصفة خاصة وفي المقام الأول على محاربة الفقر، وذلك بالاهتمام بمؤشرات التنمية البشرية، ولذلك ستكون ورقتنا هذه حول العناصر التالية:

أولا: محاربة الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية

ثانيا: وضعية الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

تعتبر الحاجات الأساسية المتمثلة في الغذاء والتعليم والصحة والإسكان، المكونات الأساسية للتنمية البشرية التي يعمل البنك الدولي مع منظمات دولية أخرى كصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء، وصندوق النقد الدولي، ومؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومعهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، وغيرها...، على إصدار تقرير سنوي يعرف بتقرير التنمية البشرية، لأنه " وفي ثمانينيات القرن الماضي والتي شهدت أزمات اقتصادية عديدة، واتسمت أوضاع الدول النامية بارتفاع المديونية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وفشل برامج التخطيط وغير ذلك، أدى كل هذا إلى تركيز الاهتمام على برامج الإصلاح والتكييف الاقتصادي، والتي لم تحظ آثارها السلبية على الناس بالاهتمام اللازم، حيث ظهرت آثار اجتماعية سلبية زادت من بؤس شعوب معظم الدول النامية، ووسعت من شريحة طبقة المعدمين، مما حدا بالأمم المتحدة إلى تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية، حيث صدر التقرير الأول للتنمية البشرية سنة1990[1].

وتتمثل التنمية البشرية في توسيع مجال الإمكانيات المتاحة للأشخاص وتحسين رفاهيتهم، ومفهوم التنمية البشرية لا يعتبر الموارد البشرية وسيلة للتنمية فحسب، بل أكثر من ذلك حيث يعتبرها هدفا من أهداف التنمية، وقد اقترح التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر في سنة 1990 مؤشرا لتقييم التنمية البشرية، حيث يحسب مؤشر التنمية البشرية بناء على ثلاث متغيرات وهي[2] :

- التمتع بحياة صحية ومديدة (قياسا على العمر المتوقع)
- المستوى التعليمي (ويقاس بنسبة تعلم الكبار من جهة . أي بنسبة محو الأمية . وبنسبة التمدرس للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 سنة، أي أطوار التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم العالي)
- التمتع بمستوى معيشة لائق (والذي يقاس بقيمة القدرة الشرائية والدخل)

ويؤكد دليل التنمية البشرية على موضوع أساسي يتردد في تقرير التنمية البشرية منذ بدأ صدوره، حيث تتصرف مؤشرات التنمية البشرية العامة إلى ارتفاع وانخفاض الدخل، لأن متوسط الدخول شديدة الانخفاض والمستويات المرتفعة لفقر الدخل يسهمان في عدم قدرة

---

(1) د/ إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2007، ص 103.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، ماي 1999، ص 4.

الناس على تحقيق التغذية الكافية ومعالجة الأمراض والحصول على التعلم، أي مما يضعهم تحت خط الفقر .

وقد نشر البنك الدولي عدة وثائق تهدف إلى تحديد إستراتيجية مكافحة الفقر، خاصة في تقارير البنك لأعوام 1991، و1992، و1993، كما عقدت الأمم المتحدة في عام 1995 القمة العالمية الأولى حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، وكانت المحاور الثلاثة حول برنامج العمل للدول المشاركة هي الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي، ومنذ 1995 أصبح موضوع الفقر من الموضوعات المتكررة في قمم السبعة الكبار، وفي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، وفي عام 1997 بدأ العقد الأول للأمم المتحدة للقضاء على الفقر.[1]

وفي سنة 2000 وضع البنك الدولي على رأس الأهداف التنموية للألفية حتى 2015، هدف استئصال الفقر، وهذه الأهداف هي[2]:

- **استئصال الفقر الشديد والجوع من خلال:**

. تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعيشون على دولار واحد يوميا أو أقل.

. تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر.

- **تحقيق التعليم الابتدائي الشامل من خلال:**

. توفي وضمان تعليم ابتدائي كامل للأطفال بغض النظر عن جنسهم.

- **تشجيع العدالة والمساواة بين الجنسين وتحير المرأة من خلال:**

. إزالة كل الفروق الجنسية والتمييز الجنسي في كل مستويات التعليم .

- **خفض نسبة وفيات الأطفال من خلال :**

. خفض 3/2 نسبة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات.

. تحسين صحة الأمهات من خلال خفض 75% من نسبة الوفيات عند الأمهات.

- **محاربة السيدا والملاريا والأمراض الأخرى من خلال:**

---

(1) سمير أمين وآخرون، مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 118.

(2) Banque Mondiale, Rapport Annuel 2006, p 13.

. خفض السيدا.

. عدم التستر على الحالات الجديدة من الملاريا والآفات الشديدة الأخرى.

- **توفير وضمان حيوية المحيط من خلال:**

. إدماج التطوير المستمر في السياسات الوطنية وحماية المحيط من التخريب.

. خفض نصف عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب.

. تحسين على الأقل حياة 100 مليون ساكن في البيوت القصديرية.

- **وضع شراكة عالية من أجل التنمية، وذلك من خلال:**

. رفع المساعدة الرسمية للتطوير

. مواصلة وضع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح على قواعد واضحة وغير تمييزية.

وقد وضع على رأس هذه الأهداف هدف استئصال الفقر والجوع نظرا لترابط الجوع والفقر، وهذا ما تمت الإشارة إليه عندما انعقد مؤتمر روما للغذاء سنة1974، حيث عرفت مشكلة الجوع على أنها مشكلة الفقر.

ومن ضمن تعريفات الفقر هو أنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة، حيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية، ويوجد ارتباط قوي بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر،" فانخفاض الدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة، هذا بالإضافة إلى تدني أو انعدام المشاركة السياسية للسكان، جميعها مؤشرات لانتشار الفقر"[1]

ومن ثم فإن هناك أكثر من اجتهاد لتعريف الفقر، فقد عرف البنك الدولي الفقر في تقريره سنة 1990 بأنه :" عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة"، أي أنه يرجع ذلك إلى تدني مستوى الدخل.

---

(1) د/ سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 118.

(2) شحاتيت محمد وآخرون، نحو موازنة غذائية للحد من الفقر، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1992، ص 57.

كما قسم الفقر إلى نوعين حددا بخطين اثنين هما[2]:

خط الفقر المدقع: وهو ذلك المبلغ من المال الكافي لتغطية تكاليف الغذاء للأسرة في فترة زمنية معينة.

خط الفقر المطلق: وهو ذلك المبلغ من المال الذي يغطي احتياجات الأسرة من الكساء والسكن والصحة والتعليم والتنقل بجانب الغذاء.

وفي تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 هناك تمييز بين دليلين للفقر البشري[1] يمكن تلخيصهما في الجدول التالي:

الجدول (7): التمييز بين دليلين للفقر البشري

البعد	في البلدان النامية	في البلدان المتقدمة
حياة مديدة وصحية	احتمال العيش بعد 40 سنة	احتمال العيش بعد 60 سنة
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية
مستوى معيشة لائق	. معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة. . معدل الأطفال دون الوزن السوي	. معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. . معدل البطالة لأجل طويل(12 شهر وأكثر)

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006، ص 342

وحاليا ينظر إلى الفقر على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها، فبالإضافة إلى فقر الدخل، هناك أيضا مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة، وهي التي تقوم على التعليم والصحة والدخل، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التنمية البشرية الذي يؤكد على أن :"التنمية هي

[1] تقرير التنمية البشرية 2006، ص 342.

تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه في شفافية وحرية وديمقراطية، بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر"[2]

[2] د/ إبراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق، ص113.

ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي[1]:

1. مؤشر غذائي صحي: ويقاس بنسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة.
2. مؤشر صحي إنجابي: ويقاس بنسبة حالات الولادة دون إشراف صحي.
3. مؤشر تعليمي معرفي: ويقاس بنسبة الأمية بين الإناث.

كما أن هناك تعريف آخر للفقر مبني على مقدار الاحتياجات من السعرات الحرارية من عدة مصادر غذائية (نحو 2500 سعرة حرارية يوميا كحد أدنى)، وهناك خط الفقر المبني على أساس تكلفة الحاجات الأساسية (كحد أدنى للإنفاق الاستهلاكي).

وبناء على ذلك جاء تعريف الأمم المتحدة الذي يشير إلى أن من يحصل على دولارين فأقل مقيما بالقوة الشرائية المعادلة هو من الفقراء (فقر مطلق)، وأما من يحصل على دولار فأقل فهو من الفقراء المدقعين.

ولعل من ضمن أهم أسباب الفقر في المجتمعات النامية هو تدني حالة المرأة . من كل النواحي وازدياد فقرها . جانب من هذا التدني يرجع إلى التقاليد المتوارثة في تلك المجتمعات، وجانب يرجع إلى فقر تلك المجتمعات، وجانب مهم يرجع إلى التحيز للرجال دون المرأة، ويظهر هذا التحيز في مستويات الأجور العليا للرجال من دون النساء، وتفضيل تشغيل الرجال عن البنات، كما أن المشروعات الصغيرة تفضل توفير الائتمان للرجال، كما أن معدلات تسرب الإناث من التعليم أعلى من معدلات تسرب الذكور.

ولذلك برزت فكرة مقياس الجنوسة في مجال التنمية البشرية، والذي يحتوي على العناصر التالية[2]:

- **المشاركة السياسية وصنع القرار**: وتقاس بحصة الإناث في المقاعد البرلمانية.
- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية: وتقاس بحصة المرأة من المناصب الإدارية والتنظيمية، وبالنسبة المئوية لحصتها من الأعمال المهنية والفنية.
- **السيطرة على الموارد الاقتصادية**: وتقاس بالدخل المكتسب المقدر للإناث.

---

[1] د/ سعد طه علام، مرجع سابق، ص19.

[2] د/ إبراهيم مراد الدعمة، ص 129.

ويبرز تفكيك مقياس الجنوسة إلى مكوناته الأساسية، لإعطاء فكرة سريعة عن الوضع الحالي للنساء محدودية التقدم نحو تمكين الجنوسة، "فعلى الصعيد العالمي تشغل النساء نحو 15% فقط من مقاعد المجالس التشريعية، علما بأن 43 بلدا فقط تزيد فيها نسبة البرلمانيات إلى البرلمانيين عن 1 إلى 5، في حين تظل المسؤوليات السياسية في معظم البلدان حكرا على الرجال إلى درجة طاغية، كما أنه من بين 57 بلدا يقل فيها الحضور التشريعي للنساء عن 10% ، وهناك دول ليس فيها أي تمثيل للنساء مثل دولة الإمارات العربية، والمملكة العربية السعودية"[1]

وقد حطم مقياس التمكين الجنوسي خرافتين منتشرتين على نطاق واسع بخصوص تمكين الجنوسة[2]:

أولهما: أنه لا يوجد أي دليل على أن الإسلام يشكل بالضرورة عائقا لتمكين النساء بمقياس التمثيل السياسي، فماليزيا وهي دولة مسلمة تحتل مرتبة أعلى بكثير من المملكة العربية السعودية على مقياس تمكين الجنوسة، وتقارن بمرتبة اليونان.

والثانية:هي أنه ليس هناك أي دليل واضح على أن أنواع اللامساواة بين الجنسين تتضاءل تلقائيا عند مستويات الدخل العالية، فمن بين مجموعة البلدان الصناعية السبعة، يظهر اثنان أداء هزيلا على مقياس التمكين الجنوسي، إذ تأتي كل من إيطاليا (المرتبة 36) واليابان (المرتبة 42) في موقع أدنى من كوستاريكا والأرجنتين، وعلى نحو مماثل يحتل البلدان الديمقراطيان اليابان والسويد موقعين متشابهين (المرتبة 8) و (الرتبة6) على الترتيب، على دليل التنمية البشرية، لكن مرتبة السويد على مقياس الجنوسة (المرتبة 5) بعيدة كثيرا عن مرتبة اليابان (المرتبة 13).

والخلاصة إذن هي أن للقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والسلوكيات العمومية أهمية مساوية للثروة الاقتصادية والتنمية البشرية في تحديد الفرص المتاحة للنساء.

ولذلك فلا بد من إجراءات تؤدي إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايده تمهيدا للقضاء عليه في المجتمع، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقون بها المستثمرون أو القطاع الخاص...، وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسؤولية وعبء

---

(1) تقرير التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، 45.

(2) نفس المرجع السابق، ص 47.

التخفيف من الفقر والحد منه بل والقضاء عليه، وهذا الواجب على الدولة يعتبره الأستاذ الدكتور عبد المجيد قدي من المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة، حيث يقول: "لقد أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية...، وأدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف...، وفتح المجال لظهور وظائف جديدة، لعل من أبرزها[1]:

1. **محاربة الفقر والتخفيف من حدته:** وذلك بضمان حد أدنى من من المعيشة للإفراد، وهذا من خلال الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارات ورفع المعدلات الإنتاجية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الآهلة بالفقراء وتوجيهها للاهتمام أيضا بالهياكل القاعدية، وكذلك العمل على تحسين ظروف سوق العمل وزيادة المرونة فيه، وتخلص الحكومة المركزية من بعض المهام لصالح الحكومات المحلية و/أو حكومات الولايات، وهذا ما يؤدي إلى ضمان الشفافية والفعالية في تسيير الأموال العمومية من جهة وضمان وصول الخدمات إلى مستحقيها من جهة ثانية، خاصة إذا تم إشراك المنظمات غير الحكومية في هذا المسعى.

هذا بالإضافة إلى وظائف جديدة أخرى هي:

2. محاربة الفساد الاقتصادي
3. حماية المستهلك
4. الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي
5. حماية البيئة

ويتمثل دور الدولة في مواجهة الفقر في نواحي عديدة من أهمها[2]:

1. العمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية: وذلك في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية، وكل تلك النواحي تتولاها الدولة، وهي جانب أساسي من مسؤولياتها، والتقدم في النواحي الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم معدل النمو في المجتمع، ففي ظل العمل الحكومي في تلك المجالات حققت دول

---

[1] د/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص21.

[2] سعد طه علام، مرجع سابق، ص 119 وما بعدها بتصرف.

عديدة تقدم اجتماعي أعلى مما يتيحه مستوى دخلها (الصين، سيريلانكا، شيلي، كوستاريكا، كولومبيا)، ونقيض ذلك نجد أن النمو المرتفع اقتصاديا في غياب العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل، باكستان).

وقد توصل إيمانويل بلداشي[1] وآخرون من وجود علاقة إيجابية بين معدلات الالتحاق بالمدارس أو سنوات الدراسة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، كما أن لصحة السكان أهمية كبيرة في ذلك، حيث أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب، ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنشطة الإنتاجية، كما أن زيادة العمر المتوقع بمقدار سنة واحدة ترتبط في المدى الطويل، بزيادة معدل النمو إلى ما يبلغ 4 نقاط مئوية في كل البلدان النامية والبلدان الصناعية.

2. دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخول الحقيقية للفقراء: في إمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء، حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل كالقطاع الزراعي، فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات، فزيادة أسعار السلع الزراعية (كالقطن، والأرز، والقمح،...)، يؤدي إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالية الزراعية على أجور أفضل مما يؤدي إلى رفع مستوى القطاع الريفي والحد من الفقر فيه.

3. الاستثمار في رأس المال البشري: والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية، ومن ثم أعلى أجرا ودخلا وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، حيث أصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر القدرات وليس فقر الموارد.

وقد بينت دراسة قام بها "أريك أ.ها نوستيك و دنيس كيمكو"[2] أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته شائعة تماما، وحتى في البلدان النامية التي توجد بها.

---

(1) إيمانويل بلداشي وآخرون، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟ التمويل والتنمية، جوان 2005، ص20.

(2) أريك أ. هانوسك ودنيس كيمكو، ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم؟ التمويل والتنمية، جوان 2005، ص 16.

قطاعات صغيرة نسبيا من الصناعة التحويلية والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات تبين أن للمهارات تأثيرا قويا على النتائج، ولئن كان الكثير من البحث الكمي حول أهمية المهارات جاء في الأساس من البلدان المتقدمة، فإن الصورة النوعية تصدق على الكثير من البلدان النامية أيضا.

4. تسعير الغذاء وتنويعه: إن تحرير الاقتصاد وإطلاق حرية السوق والأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وفي الدول الفقيرة حيث مستويات الدخول منخفضة، ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء، ومن ثم فلا بد من دور للدولة لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات، وذلك سواء بتحديد السقف السعري لكل سلعة ضرورية، أو شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة وبذلك تخفض الهوامش التسويقية التي يغالي الوسطاء في الحصول عليها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعرية يستخدم أيضا بالنسبة للخدمات الأساسية في عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

5. توجيه مشروعات التوظيف والاستثمارات للمناطق الفقيرة: إن الفقر ينتش عادة في التجمعات التي تكثر فيها البطالة، وإن من أهم أساليب الحد من البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل في المجتمع مشروعات التوظيف العامة، وهي الممولة من ميزانية الدولة والتي تنصب أساسا على الخدمات مثل إنشاء المرافق والطرق وغيرها...، وهي ذات مردود مالي في المجتمع بما يدفع بعملية التنمية ومن ثم إتاحة المزيد من فرص العمل في المستقبل، كما أنها تشغل كثير من العمالة في المدى القصير وتعمل على الحد من البطالة. كما أن الدفع بالاستثمارات إلى هذه المناطق يعد ضروري لطول حرمانها، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر فيها، ويعد الوصول إلى الفقراء وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج التي تخدمهم من أهم عوامل نجاح تلك المشروعات في تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم، وهو الشغل الشاغل للبنك الدولي عند تقديم مساعداته ودعمه.

مبادرة "أجفند" AGFUND بإنشاء بنوك للفقراء في الدول العربية[1]: يعتبر برنامج الخليج العربي لدعم متطلبات الأمم المتحدة الإنمائية بإنشاء بنوك الفقراء في الوطن العربي كإحدى المبادرات الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي لمحاربة الفقر والتخفيف من حدته في المجتمعات الفقيرة بالوطن العربي، وتهدف بنوك الفقراء إلى تقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء اعتمادا على مبدأ الثقة، بعيدا على القيود والضمانات التي تفرضها البنوك التقليدية، وذلك لرفع المستوى المعيشي لتلك الفئة ولكي تصبح قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها.

ويستهدف مبدأ الإقراض متناهي الصغر شريحة أفقر الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وهم الذين استهدفتهم (أهداف الألفية للتنمية)، التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى ما نسبته 50% بحلول العام 2015، هؤلاء الذين تضيق أمامهم . بل وتنعدم . فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وبناء عليه فإن تمويل مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر تأتي وفق آلية مرنة تتمحور حول الآتي:

1. تحديد الفئة المستهدفة من شريحة أفقر الفقراء والأسلوب الذي يتبناه كل بنك بما يتناسب وأوضاع المجتمع.
2. أتباع آلية إقراض مرنة قد لا تتطلب من المقترض ضمانات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض.
3. حرية كاملة للمقترضين في اختيار أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهم.
4. تضمن نشاطاتهم بعض البرامج التي تشجع التنمية الاجتماعية وتساعد الفقراء على الادخار.

---

[1] د/ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، ظاهرة البطالة في الدول العربية: الواقع والأسباب وآليات المعالجة (دراسة كلية)، الملتقى الدولي، البطالة: أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة، 26، 27، 28 أفريل 2006، ص 41.

ثانيا: وضعية الفقر ومراقبة تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

لقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد منذ سنوات التسعينيات وسياسات التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية، وتضاعفت خطورة هذا الوضع بشكل فجائي بالنسبة لجزء من سكان زلزال 21 ماي 2003.

وخلال عشرية التسعينات، انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار عام 2000 (مع انخفاض بالدينار ناهزت 12% بين 1990 و 1995 وارتفاع قدره 8% بين 1995 و 2000) أي انخفاض قدره 3% سنويا[1].

ولمعالجة هذه الاختلالات تم وضع إجراءات أطلق عليها اسم "الشبكة الاجتماعية" ترمي إلى تخفيف تدهور مستوى معيشة الفقراء، وقد سمح تحليل قام به البنك العالمي بالتنسيق مع السلطات الجزائرية بإعداد أول قياس للفقر عام 1995 حسب التصنيف الدولي المعترف به والتي تعد نتائجه الأساسية كما يلي[2]:

- 14.1% من السكان يعيشون دون عتبة الفقر، و5.7% منهم يشكلون فئة السكان الذين يعانون الفقر المدقع، وكان 22.6 % من الجزائريين شديدو التأثر بأبسط تراجع في الظروف الاقتصادية، وتشير هذه المعطيات إلى تدهور عام مقارنة بعام 1988، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] الأمم المتحدة، التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر،2004، ص 11.

[2] البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نمو شغل وتقليص فقر، البنك العالمي، 1999، ص 32.

الجدول(8): النسبة المئوية لفقر الجزائريين حسب أنواع الفقر بين سنتي 1988 . 1995

النوع / السنوات	1988	1995
فقر مدقع	% 3.3	% 5.7
فقراء جدا (حد أدنى)	% 8.1	% 14.1
فقراء (حد أعلى)	% 12.2	% 22.6

المصدر: البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نمو شغل وتقليص فقر، البنك العالمي، 1999، ص .32

- 70 % من السكان الذين يعانون الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية.
- 1.8 % من الجزائريين يعيشون بأقل من دولار في اليوم.
- يشترك الفقراء في المناطق الحضرية والريفية في بعض المميزات التي تبين أن الفقر لا يحدد فقط بمعيار الدخل وهي:

. حجم العائلات تفوق المعدل.

. معظم الفقراء يمتلكون مسكنهم.

ـ مستوى التربية و التمدرس بين ال20 % الأكثر إعوازا يبقى ضعيف، ونسبة تسجيل البنات في الثانوي 51 % مقابل 66 % بالنسبة للذكور.

. 20 % من الفئات الأكثر إعوازا لهم رب عائلة غير متعلم.

. معظم الفقراء يعيشون في عائلات ربها مأجور في قطاع الفلاحة بالنسبة للعائلات الريفية.

كما كشفت خارطة الفقر أن ثلاث أرباع بلديات البلاد تعاني نقصا كبيرا مقارنة مع البلديات الـ 400 الأخرى في مجال البطالة وعدة مؤشرات أخرى خاصة بالفقر لاسيما منها التجهيزات الجماعية والاجتماعية.

وهذا يتطلب منا أن نسعى لتحسين وضعية الفقراء، وأن نقوم على وجه الخصوص بعدة إجراءات منها:

- التعرف على الفقراء لتجنب إقصاء الفقراء الحقيقيين من الاستفادة من التحويلات الاجتماعية الموجهة لهم أو بالعكس أن يحول أشخاص غير فقراء آليات التضامن لفائدتهم.
- نوعية إعداد و إدارة السياسات العمومية باتجاه الفقراء.

- القدرة على الرد السريع وتسيير المخاطر والكوارث الكبرى.
- إدماج المقاربات التساهمية في البرامج/المشاريع الرامية إلى تخفيف الفقر قصد السماح بتكفل أكبر من قبل الفقراء أنفسهم بإمكانيات تغيير حالتهم.
- تدعيم الشراكة مع المجتمع المدني الممثل أساسا من طرف المنظمات غير الحكومية ومجموعات المصالح (الفقراء، الشباب، النساء)، والقطاع الخاص.

ولذلك التزمت الجزائر على غرار كل بلدان العالم على محاولة القضاء على الفقر أو على الأقل التخفيف منه، وذلك ضمن المبادئ الثمانية لأهداف الألفية من أجل التنمية والتي تحدد بوضوح مجالات التدخل والجهود الواجب مضاعفتها من أجل محاربة الفقر والأمية والمجاعة والفوارق بين الجنسين ووفيات الأطفال والأمهات، أي بصفة عامة مجالات التنمية البشرية، فما هي وضعية التنمية البشرية في الجزائر؟

إن دليل التنمية البشرية في الجزائر في تطور مستمر حسب تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1]:

الجدول(9): دليل التنمية البشرية للجزائر حسب CNES خلال الفترة 1999-2005

السنة	1999	2000	2004	2005
الدليل	0.695	0.705	0.750	0.761

المصدر: CNES, le rapport sur le développement humain, juin 2007, p 20

[1] CNES, le rapport sur le développement humain, juin 2007, p 20.

أما حسب تقارير التنمية البشرية فكان هذا التطور كما يلي:

الجـدول(10): دليـل التنميـة البشـرية للجزائـر حسـب تقريـر التنميـة البشرية خلال الفترة 1975-2005

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005
الدليل	0.508	0.560	0.611	0.650	0.672	0.701	0.722	0.728	0.733

المصدر: تقريـر التنميـة البشـرية 2006 ص 289، ماعدا سـنة 2003 مـن تقريـر التنميـة البشـرية 2005 ص 224، وسـنة 2005 مـن تقريـر التنميـة البشرية 2008/2007 ص 218.

والملاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية سواء حسب تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أو تقارير التنمية البشرية، فإن الجزائر تقع ضمن التنمية البشرية المتوسطة، لأن قيمة دليل التنمية البشرية يقسم إلى ثلاث مجموعات[2]:

- تنمية بشرية مرتفعة (حيث يبلغ الدليل 0.800 و أكثر)
- تنمية بشرية متوسطة (0.500 . 0.799)
- تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.500)

[2] تقرير التنمية البشرية 2005، ص 212.

وأما تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول(11): تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2007/2005

المؤشر	2005	2006	2007
متوسط العمر المتوقع	71.1	71.4	71.7
نسبة الالتحاق بالتعليم	%74	%73	%73.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	6.107	6.603	7.062

المصادر:

تقرير التنمية البشرية 2005، ص 220.

تقرير التنمية البشرية 2006، ص283.

تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ص 218.

أما مؤشر الفقر البشري فقد تحسنت الوضعية كثيرا بين سنتي 1998 و2006 وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1]:

[1] CNES, le rapport sur le développement humain, juillet 2008, p 40.

الجدول(12): مقارنة تطور مؤشر الفقر البشري بالجزائر في سنتي 1998 و2006.

البعد	المؤشر	1998	2006
حياة مديدة وصحية	احتمال العيش بعد 40 سنة	%24.67	%18.95
المعرفة	معدل عدم إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	%34.50	%27.20
مستوى معيشة لائق	. معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة. . معدل الأطفال دون الوزن السوي	%16.93 %13.00	%5.00 %3.70

المصدر: CNES, le rapport sur le développement humain, juillet 2008, p 40

ويدعم هذا التحسن تقارير البنك الدولي[1]، الذي يؤكد أنه من المتوقع أن تبلغ الجزائر جميع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة باستثناء الهدف المتعلق بمعدل وفيات الأمهات، فتقديرات نسبة الفقر في تناقص مستمر، علما أن انتشار الفقر في المناطق الريفية أكثر وضوحا مما في المناطق الحضرية، كما أن العمر المتوقع عند الولادة ارتفع من 56 سنة في أوائل سبعينيات القرن الماضي ليبلغ 74 سنة عام 2005، كما انخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ السنة الأولى من العمر من 120 طفلا إلى 30 طفلا (لكل 1000 مولود حي)، كما أدى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس إلى تخفيض الأمية بشكل محسوس سواء بالنسبة للرجال أو للنساء.

الخاتمة:

كما أن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي أدت في كثير من الدول إلى زيادة تفاقم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور وضعية التنمية البشرية بهذه الدول، حيث سرعة

---

[1] البنك الدولي، موجز إعلامي عن الجزائر، ديسمبر 2008، ص1، نقلا عن موقع البنك الدولي:www.worldbank.org

التقدم في تخفيض وفيات الأطفال المعتبر من أهم مؤشرات التنمية البشرية بهذه الدول آخذة في التباطؤ، فيما ازدادت فجوة وفيات الأطفال اتساعا بين البلدان الغنية والفقيرة.

كما أن الإرتقاءات في مجال التعليم مازالت دون المستوى المطلوب، فما زال ما يقارب من مليار شخص . جلهم نساء . يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، كما أن عدد كبير من الأطفال محرومين ممن أبسط أنواع التعليم، كما أن عدم المساواة بين الجنسين تحد من الفرص التعليمية للبنات، وهذه التفاوتات الحادة بين الجنسين تمثل تهديد جدي لفرص التنمية البشرية مستقبلا، إذ أن تعليم البنات هو أحد أقوى حوافز التقدم الاجتماعي على امتداد مجموعة واسعة من المؤشرات.

وهناك كذلك انتكاسات كبرى فيما يخص العمر المتوقع للإنسان بهذه الدول، وذلك نظرا للظروف المعيشة الصعبة للغالبية العظمى من مواطنيها، مع العلم أن العمر المتوقع للإنسان هو أيضا مؤشر على جودة الصحة التي يستطيع الإنسان أن يتوقع التمتع بها.

ولذلك حاول البنك الدولي جاهدا مع منظمات دولية أخرى بالتقليل أو التخفيف من هذه الآثار لتلك البرامج، وحدد أهداف للألفية الثالثة تعتمد على أهم مؤشرات التنمية البشرية، بما فيها فقر الدخل، والتعليم، والإنصاف الجنوسي، والتقدم في مكافحة الأمراض المعدية، والمنافذ إلى الماء النظيف والصرف الصحي التي هي أيضا من الحقوق الأساسية للإنسان.

ولكن هذه الجهود قد تصطدم بتزايد عدد الفقراء جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وعقب تعديل البنك الدولي لمقياس الفقر المدقع إلى من يعيش على أقل من 1.25 دولار يوميا بدلا من دولار واحد، حيث سيصبح عدد الفقراء 1.4 مليار نسمة بدلا من مليار نسمة فقط.

هذا وينتظر أن تؤدي الأرقام الجديدة عن الفقر إلى زيادة الضغوط على الدول الكبرى المانحة للمساعدات لزيادة جهودها في محاربة الفقر، وعلى الدول النامية الفقيرة لتنفيذ سياسات ذات فعالية أكثر لتحسين مستوى أفقر فئات المجتمع.

وفي هذا الإطار فقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية وهذا على مستوى جميع المؤشرات، إن على مستوى التمدرس أو على مستوى المجال الصحي أو حتى على مستوى التخفيض من عدد الفقراء، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، حيث احتلت الجزائر خانة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، كما سجل برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية أنه اعتمادا على الوتيرة التي تم على أساسها تسجيل هذه التنمية ما بين 1980 و2010 فان الجزائر توجد ضمن البلدان العشرة الأولى الأسرع.

المراجع:

1) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2007.

2) الأمم المتحدة، التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر، 2004.

3) البنك الدولي، موجز إعلامي عن الجزائر، ديسمبر 2008، ص1، نقلا عن موقع البنك الدولي:www.worldbank.org

4) البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نمو شغل وتقليص فقر، البنك العالمي، 1999.

5) تقرير التنمية البشرية 2005.

6) تقرير التنمية البشرية 2006.

7) التمويل والتنمية، جوان 2005.

8) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

9) سمير أمين وآخرون، مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

10) شحاتيت محمد وآخرون، نحو موازنة غذائية للحد من الفقر، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1992.

11) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

12) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، ماي 1999.

13) الملتقى الدولي، البطالة: أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، جامعة البليدة، 26،27،28 أفريل 2006.

14) Banque Mondiale, Rapport Annuel 2006.

15) CNES, le rapport sur le développement humain, juin 2007.

16) CNES, le rapport sur le développement humain, juillet 2008.

استخدام العمليات العشوائية والشبكات العصبية
في نمذجة التنبؤ الاقتصادي

أ.عدالة العجال

جامعة مستغانم

الملخص:

يهدف البحث إلى توضيح خطوات نمذجة التنبؤ الاقتصادي باستخدام العمليات العشوائية والشبكات العصبية. تم استخدام أهم الأسس الرياضية والإحصائية على نشاط البيع في إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية ، التي تستند عليها هذه التقنيات في تحديد نماذج تنبؤية تساير الظرف الاقتصادي للبلد على المدى القصير والمتوسط.

تبين من النتائج مدى أهمية تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نماذج الشبكات العصبية لدقتها ودورها الفعال في عملية اتخاذ القرار على المدى القصير.

Abstract :

The aim of this research is to show the steps of economic forecasting modeling by the use of the random operations and neural networks. We use a mathematical and statistical principales on sale activity in an Algerian industrial entreprise, these techniques focus on it in determining a forecasting models adequate with the economic conjuncture of the country in short and medium terms.

The results show the importance of chronological timing analysis by using models of neural networks because of its precise and effectif role in short term making decision .

الكلمات المفتاح: تنبؤ، سلاسل زمنية، نمذجة، بوكس جانكينز، الشبكات العصبية.

مقدمة:

يعتبر موضوع نمذجة التنبؤ الوسيلة التي يستخدمها المسؤولون والمسيرون سواء في المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة من أجل تسهيل آليات التسيير وبشكل رئيسي عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تحسين النتائج المرتقبة للقرارات المتخذة وتحسين مستوى الأداء في هذه المؤسسات، وذلك لأن اتخاذ القرار اعتمادا على هذه النماذج بعد الاختيار الموفق لها يخفف بشكل كبير الخسارة المحتملة أو التقليل من حجم الفرص الضائعة.

وقد ساهمت العوامل الغير قابلة للقياس في دراسة حركة الظواهر الاقتصادية

وكانت بداية لظهور نماذج العمليات العشوائية، مما انعكس على طرق التنبؤ لتصبح بشكل أساسي ذات طبيعة إحصائية. وفي نهاية القرن العشرين ظهرت تقنية حديثة للتنبؤ تمثلت في

نماذج الشبكات العصبية سمحت للباحث بدراسة السلاسل الزمنية التي تتلاءم والنماذج الغير خطية.

ونظرا للأهمية البالغة لهذه النماذج في التنبؤ الاقتصادي، ارتأينا أن نقوم بدراسة تنبؤية لنشاط بيع منتج أنابيب « C.A.O. » الخاص بإحدى المؤسسات الرائدة في صناعة الأنابيب وقنوات الري ألا وهي مؤسسة ترانس كنال غرب خلال الفترة (2003.01 – 2008.12) باستخدام كل من نماذج بوكس جانكينز ونماذج الشبكات العصبية كونهما تعتبران المنافس الحقيقي لمختلف النماذج الكلاسيكية الأخرى.

في هذا الإطار نحاول من خلال هذا البحث أن نجيب على مجموعة من التساؤلات، وهي:

- كيف تتم عملية النمذجة؟
- ما هي أهم الخطوات المتبعة في التنبؤ باستخدام كل من العمليات العشوائية والشبكات العصبية؟
- ما هي أوجه الاختلاف والتشابه بين العمليات العشوائية والشبكات العصبية؟

1- تحديد نموذج التنبؤ لمبيعات أنابيب « C.A.O. » باستخدام نماذج بوكس جانكينز:

طريقة «بوكس–جانكنز» هي تقنية كمية للتنبؤ، تستخدم تصورات ونتائج نظرية الاحتمالات، وهي أيضا منهجية لاختيار النموذج الأكثر موافقة للسلسلة مقارنة بالمعطيات للوصول إلى تنبؤ أكثر موضوعانية وأكثر دقة.

ووفق ما تقتضيه منهجية هذا الأسلوب فقد تم إتباع الخطوات التالية لتحليل سلسلة مبيعات أنابيب « C.A.O. » لوحدة ترانس كنال غرب ومن ثم بناء نموذج تنبؤ لها:

- نقوم كخطوة أولى بالكشف عن مركبات السلسلة الزمنية الخاصة بالمبيعات؛
- يتم التحقق من استقرارية السلسلة الزمنية للمبيعات الشهرية؛
- تحديد نموذج سلسلة المبيعات وتقدير معالمه؛
- تشخيص النموذج عن طريق دراسة معلماته وكذا البواقي الخاصة به باستخدام اختبار « لجانق– بوكس».

1-1- الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية لمبيعات أنابيب « C.A.O. »:

إن التغيرات التي تطرأ على أي ظاهرة من الظواهر خلال فترة زمنية تكون تحت تأثير عدة عوامل متعددة، وهي في الواقع المحصلة لجميع القوى والمؤثرات التي تحيط بها. تقوم دراسة السلاسل الزمنية على تحليلها إلى عناصرها الأربعة المكونة لها (التغيرات الموسمية والدورية والعشوائية والاتجاه العام) بغية معرفة مقدار هذه التغيرات وإدراك طبيعتها واتجاهها،[118] حتى يصبح في الإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، استعدادا لما ينتظر أن يحدث في المستقبل.

والهدف من دراستنا لمركبات السلسلة الزمنية هو الكشف عن التغيرات التي تطرأ على مبيعات[119] منتج أنابيب « C.A.O. » خلال الفترة (2003 – 2008) حتى نتمكن من معرفة أنواع هذه التغيرات وقياس كل نوع منها. سنتناول طريقة الاختبارات الإحصائية [120] حيث يستلزم علينا استعمال مجموعتين متباينتين من الأدوات الإحصائية لكشف أولا الاتجاه العام ثم الفصلية في وقت لاحق.

أ- الكشف عن مركبة الاتجاه العام:

نظرا لصعوبة الكشف البياني، سنستعمل الاختبارات الحرة التوزيع،[121] ويعتبر اختبار دانيال من أهم وأقوى هذه المقاييس فهو يستعين بمعامل الارتباط لسبيرمان الذي سنقيس بواسطته الارتباط الخطي بين ترتيبين: الرتبي R_t والزمني t .

ولكون حجم عينة البيانات يفوق الثلاثون (n =72)، فإن منطقة القبول للفرضية الصفرية H_o تقع في حدود $\pm$ 2,576 تحت المنحنى الطبيعي القياسي عند مستوى خطأ 1%.[122] وقد تم حساب قيمة إحصائية «Z_c» والتي كانت قيمتها تساوي 5,4614 وهي تقع خارج منطقة القبول لفرضية العدم «H_0»، وبهذا فإننا نستطيع الثقة بفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة الزمنية الخاصة بمبيعات أنابيب « C.A.O. »، وهذا يعني ضمنيا أن السلسلة ذات مركبتين: الاتجاه العام والعشوائية.

---

[118] مولود حشمان ، **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص ص. 16-39

[119] بالرجوع إلى الإحصاءات المنشورة في جداول الريادة الخاصة بالمؤسسة.

[120] محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض، **مقدمة في الإحصاء مبادئ وتحليل باستخدام SPSS** (عمان: دار المسيرة، 2004)، ص ص. 204-268

[121] يستعمل فيها الأدوات الاختبارية التي لا تخضع بالضرورة لأي توزيع إحصائي.

[122] كلما ارتفعت نسبة المعنوية كانت نتائج الاختبار الإحصائي أكثر دقة.

ب- الكشف عن مركبة الفصلية:

في كثير من الحالات يمكن كشف المركبة الفصلية بكل بساطة عند معرفة موضوع السلسلة الزمنية، كما يمكن كشف هذه المركبة من خلال الرسم البياني في حالة تسجيل قمم وانخفاضات في فترات منتظمة. ورغم ذلك، ونظرا لكثرة التذبذب الموجود في السلسلة الزمنية قيد الدراسة كما هو مبين في الشكل 1.

الشكل 1

تمثيل بياني لكميات مبيعات منتج أنابيب « .C.A.O » خلال الفترة (2003 – 2008)

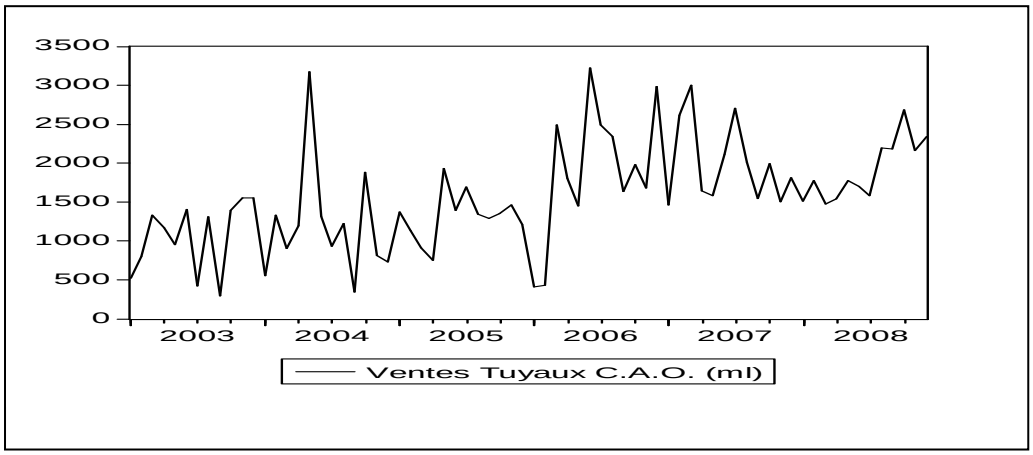

المصدر: نتائج مستخلصة من برنامج « SPSS »

قد نحتاج لدليل أكثر قوة وبرهان وعليه سنلجأ إلى استخدام اختبار « كريسكول واليس »[123]، وحتى لا يكون هذا الاختبار مغلطا سنقوم بإزالة مركبة الاتجاه العام (التي سبق الكشف عن وجودها) من السلسلة الزمنية الخاصة بمبيعات أنابيب « .C.A.O » قبل محاولة الكشف عن المركبة الفصلية، وذلك باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى.

وكانت قيمة الإحصائية KW تساوي 20,5357 وهي أصغر من القيمة الجدولية كاي تربيع النظرية $\chi^2_{[0,01;11]}=24,725$ وهي واقعة في المجال الحرج لفرضية العدم H_0 التي تنص

[123] اختبار كريسكول هو اختبار ذو ذيل أيمن يستعمل خصيصا لكشف المركبة الفصلية

على عدم وجود المركبة الفصلية في السلسلة الزمنية، وبالتالي يجب عدم أخذها بعين الاعتبار في عملية النمذجة والتنبؤ.

1-2- دراسة استقرارية سلسلة مبيعات أنابيب « C.A.O. »:

بعد أن قمنا بتحليل لشكل ومركبات سلسلة البيانات الشهرية لمبيعات أنابيب « C.A.O. » الخاصة بمؤسسة ترانس كنال خلال الفترة (2003.01 – 2008.12) سنتطرق في هذه المرحلة من الدراسة إلى اختبار «Dikey-Fuller»[124] لدراسة استقرارية سلسلة المبيعات،[125] حيث نفترض وجود نموذج مختلط ARMA(p,q).

الجدول 1

نتائج اختبار « Dikey-Fuller » على سلسلة المبيعات

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.040873	0.5671
Test critical values:	1% level	-4.121303	
	5% level	-3.487845	
	10% level	-3.172314	

المصدر: نتائج مستخلصة من برنامج « SPSS »

حسب الجدول 1 نلاحظ أن إحصائية « ADF » التي تساوي قيمتها – 2,040873 أصغر بالقيمة المطلقة من الإحصائية النظرية الموجودة في جدول « Mackinnon » عند مستوى خطر 5 % مما يدل على عدم استقرارية النموذج ARMA(p,q). وهو ما يدعو إلى تطبيق عملية الفرق من الدرجة الأولى «d=1»، ثم عملية الفرق من الدرجة الثانية «d=2» دون أخذ تحويل لوغاريتمي لكميات المبيعات، حيث لاحظنا زوال حالة عدم الاستقرارية وهذا يدل على أن نموذج سلسلة المبيعات هو نموذج مختلط مركب من النوع ARIMA(p,2,q) .

1-3- تحديد نموذج ARIMA(p,2,q) لسلسلة مبيعات أنابيب « C.A.O. » وتقدير معالمه:

إنه ولتحديد قيمتي « p » و « q » بصفة متزامنة اتبعنا طريقة الركن، حيث وباستخدام برنامج SPSS تم تقدير قيم معاملات الارتباط الذاتي لسلسلة مبيعات أنابيب « C.A.O. » خلال الفترة (2003 – 2008) وذلك بعد تطبيق عملية الفرق من الدرجة الثانية.

---

[124] يعتبر اختبار «Dikey Fuller» من أنجع الاختبارات في دراسة الاستقرارية.

[125] S.LARDIC et V. MIGNON, **Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques Et Financières** (Paris : ECONOMICA, 2002), p. 12.

ومن خلال قيم معاملات الارتباط الذاتي المقدرة تم تشكيل جدول ذو مدخلين يتضمن قيم المحددات $\hat{\Delta}(i,j)$ وفي خطوة موالية قمنا بحساب النسب التي حمل نتائجها الجدول 2.

الجدول 2

$$\frac{\left|\hat{\tilde{\Delta}}(i,j)\right|}{\sqrt{\hat{V}\left[\hat{\tilde{\Delta}}(i,j)\right]}}$$ **جدول ذو مدخلين يتضمن قيم المحددات**

I \ J	0	1	2	3	4	5	6
0	5,89	**0,80**	1,07	0,96	0,57	0,16	0,17
1	2,98	0,75	0,21	0,03	0,02	0,01	0,00
2	**0,81**	0,06	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00
3	0,27	0,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
4	0,07	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
5	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
6	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الباحث

والملاحظ احتواء الجدول على ركنين شماليين غربيين تساوي قيمتيهما 0,80 و0,81 واللذان تقل قيمتيهما عن 1,96 عند مستوى معنوية 95 % وبالتالي فإن القيمتين $\tilde{\Delta}(0,1)$ و $\tilde{\Delta}(2,0)$ معدومتين،[126] ويدل ذلك على أن حركة كميات مبيعات أنابيب « C.A.O. » تعتمد على نموذج من نوع ARIMA(2,2,1)، مما يعني تأثر مبيعات أنابيب « C.A.O. » خلال الفترة الحالية بمبيعات الأشهر الثلاثة السابقة بالإضافة لمقدارين عشوائيين يتعلق الأول بالفترة الحالية ويتعلق الآخر بالفترة السابقة لها مباشرة.

وقد قدم النموذج سلسلة نظرية مقاربة جدا لسلسة المبيعات الفعلية، كما استطاع متابعة معظم الذبذبات الدقيقة في مبيعات المنتج إلا حالة واحدة لم يستطع متابعتها في الوصول لتلك القيمة المرتفعة بل اكتفى بسلوك الاتجاه ذاته. كما أن التطابق بين السلسلتين شابه بعض التأخر الطفيف نتيجة الفرق كما هو مبين في الشكل 2.

---

[126] G. CHRISTIAN et M. ALAIN, **Séries Temporelles et modèles Dynamiques** (Paris : ECONOMICA-2eme édition, 1995), p. 191.

الشكل 2

السلسلة الزمنية للمبيعات الفعلية والنظرية لأنابيب « C.A.O. » وحدي الثقة الأعلى والأدنى

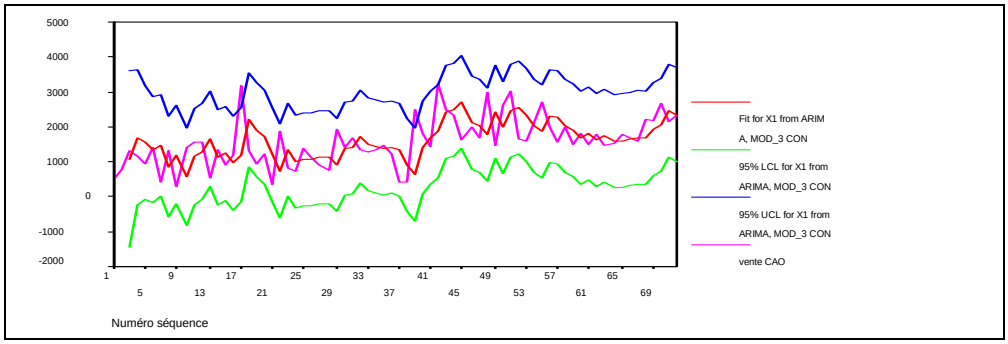

المصدر: من إعداد الباحث

1-4- تشخيص نموذج التنبؤ بمبيعات أنابيب « C.A.O. »:

بعد الانتهاء من مرحلتي تحديد وتقدير النموذج، نود التطرق إلى المرحلة الثالثة من عملية النمذجة، وهي اختبار قوة النموذج الإحصائية ثم التنبؤية في مرحلة لاحقة،[127] وهذه المرحلة تتطلب الخطوات التالية:

أ- **الخطوة الأولى**: باستخدام برنامج « SPSS » تم تقدير قيم الارتباط الذاتي للسلسة الأصلية مع تلك المتولدة عن النموذج ARIMA(2,2,1) المعتمد في وصف حركة مبيعات أنابيب « C.A.O. » الشهرية للمؤسسة خلال الفترة (2003.01 – 2008.12)، وبمقارنة دالتي الارتباط الذاتي للسلسلتين لاحظنا عدم وجود اختلاف جوهري بينهما، وهو دليل قاطع على نجاح عملية تحديد النموذج (أنظر الشكل 3).

[127] مولود حشمان، المرجع السابق، ص ص. 169 – 173.

الشكل 3

دالتي الارتباط الذاتي للسلسلتين الأصلية والمتولدة عن النموذج ARIMA(2,2,1)

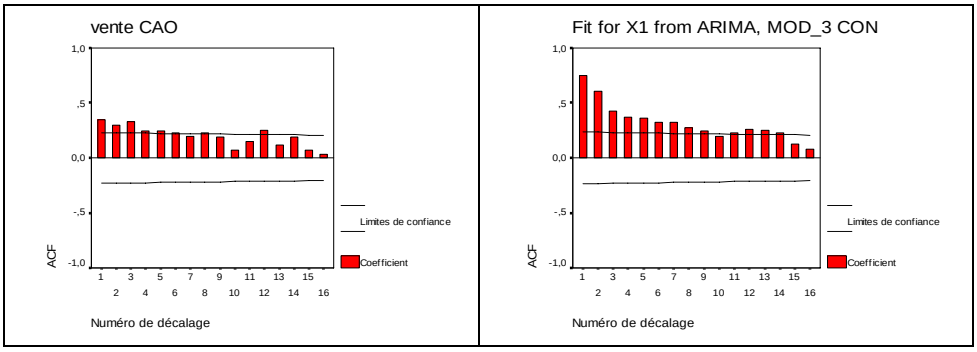

المصدر: نتائج مستخلصة من برنامج « SPSS »

ب- **الخطوة الثانية:** سننتقل في هذه المرحلة من التشخيص إلى دراسة وتحليل بواقي النموذج،[128] وهو ما يتطلب حساب ورسم دالة الارتباط الذاتي لهذه البواقي كما هو مبين في الشكل 4.

[128] S. LARDIC et V. MIGNON, op.cit., p. 57.

الشكل 4

دالتي الارتباط الذاتي للبواقي

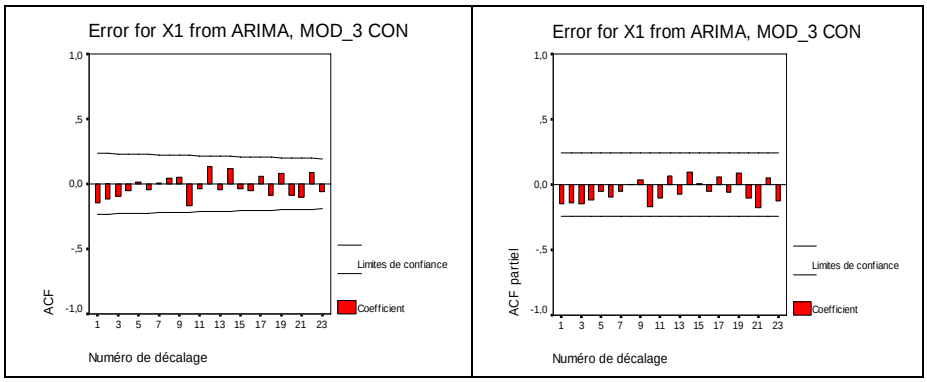

المصدر: نتائج مستخلصة من برنامج « SPSS »

والملاحظ أن معالم دالتي الارتباط الذاتي الكلية $\rho_h(\varepsilon)$ والجزئية $\Gamma_h(\varepsilon)$ لهذه البواقي تقع داخل مجال المعنوية المعبر عنه بيانيا بخطين متوازيين وهي بالتالي تأخذ المدلول بأنها معدومة عند مستوى خطر 5 %.

وقد بينت نتائج اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء النموذج المعتمد في وصف حركة الكميات الشهرية لمبيعات أنابيب « C.A.O. » بأنه وعلى العموم توجد قيما عالية لاحتمال قبول فرضية العدم لمقادير التباطؤ الزمني حيث تراوحت ما بين 0,6 و0,9 عدى القيم الأربعة الأولى. وهذا يعني أن سياق سلسلة الأخطاء الناتجة من النموذج المدروس هو سياق الضجة البيضاء وبالتالي يمكن اعتماد النموذج على أنه النموذج المولد لسلسلة المبيعات. أما ضُعف القيم الأربعة الأولى لمقادير التباطؤ الزمني والتي تراوحت ما بين 0,2 و0,5 فهو يدل على تواجد بنسبة ضعيفة عوامل أخرى لها تأثير غير مباشر على عملية بيع المنتج لم يتمكن النموذج المدروس من أخذها بالاعتبار.

ولتعزيز النتائج والملاحظات السابقة في معرفة ما إذا كانت ε_t ضجة بيضاء، سنستخدم أحد أحسن الاختبارات الإحصائية ألا وهو اختبار « لجانق- بوكس »، والذي وجدنا قيمة إحصائيته المعدلة تساوي 14,763 والتي كانت تقل عن قيمة كاي تربيع « χ^2 » النظرية عند مستوى خطر 5 % ودرجات حرية «df= 20»، وهذا ما يدعو إلى قبول فرضية العدم «H_0 » التي تنص على أن معالم دالة الارتباط الذاتي الكلية $\rho_h(\varepsilon)$ لهذه البواقي تأخذ المدلول بأنها معدومة عند مستوى خطر 5 % .

من استقراء هذا التحليل فإن النموذج المحصل عليه وفق منهجية بوكس جانكينز قد أظهر ملائمة جيدة من خلال جميع الاختبارات التي أجريت عليه وهذا ما يدعو إلى اعتماده في وصف حركة كميات مبيعات أنابيب « C.A.O. » على المدى المتوسط. إلا أن هذا لا يمنع من استخدام تقنية أحدث ألا وهي الشبكات العصبية لكونها تتلائم والنماذج الغير خطية، مما سيثري هذه الدراسة ويجعل المسيرين ومتخذي القرار داخل مؤسسة ترانس كنال–غرب على وجه الخصوص في موقع اختيار ومفاضلة بين نماذج ذات دقة عالية في التنبؤ، وينقشع بذلك الغموض عن النظرة المستقبلية لنشاط البيع بالمؤسسة.

2– تحديد نموذج التنبؤ لمبيعات أنابيب «C.A.O. » باستخدام نماذج الشبكات العصبية:

منذ العقد الأخير من القرن العشرين دخلت الشبكات العصبية علوم التسيير كأساليب كمية في التنبؤ إلى جانب الأساليب الإحصائية الكلاسيكية، ويمكن لهذه التقنية أن تصنف في مجال الذكاء الاصطناعي نظرا لسلوكها المرتبط جدا بتقنيات التدريب.[129]

والهدف من دراسة السلسلة الزمنية لمبيعات أنابيب « C.A.O. » والتنبؤ بآفاقها المستقبلية بواسطة نماذج الشبكات العصبية هو:

- عرض الطريقة التي من خلالها تقوم الشبكة العصبية بالتنبؤ بالسلاسل الزمنية؛
- اكتشاف العلاقة الموجودة بين قيمة السلسلة في فترة معينة لسلسلة المبيعات وقيمتها في فترة ماضية، حيث يمكن أن تكون هذه العلاقة غير خطية؛
- الحصول على الخطأ الأقل تكلفة في المتوسط.

وكخطوة أولى لتطبيق هذه النماذج على بيانات المبيعات، سنقوم بتقسيم السلسلة الزمنية إلى سلسلتين؛ السلسلة الأولى يتم من خلالها تقدير معالم النموذج والتي تسمى قاعدة الاختبار في الفترة (2003.01 – 2007.12)، أما السلسلة الثانية فهي وسيلة لتثبيت النتائج المحصل عليها نسبيا في الاختبار الأول خلال الفترة (2008.01 – 2008.12). ونضع السلسلة الزمنية ذات تأخر من الدرجة الأولى « Y_{t-1} » كسلسلة مفسرة.

---

[129] محمد علي الشقراوي، **الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية** (القاهرة: مطابع المكتب المصري الحديث، 1996)، ص ص. 261– 269.

2-1- تحديد خوارزمية الشبكة العصبية الخاصة بمبيعات المؤسسة:

أ- خلق شبكة عصبية تحكيمية:

بعد إدخال قاعدة الاختبار في البرنامج «Pythia» قمنا بتنظيم المعطيات، ثم خلق شبكة عصبية متعددة الطبقات في مرحلة موالية،[130] والتي يتم تحديد خوارزميتها من منطلق التبسيط لضمان استقرار أكبر للنموذج، حيث كانت تحوي ثلاث طبقات خفية تضم الأولى والثانية نيرونين اثنين أما الثالثة فتضم نيرونا واحدا كما هو الحال بالنسبة لطبقتي المدخل والناتج.

ب- تقدير معلمات النموذج :

قبل البدء في عملية تدريب الشبكة للحصول على نموذج كفؤ أكثر ملائمة للسلسة علينا ضبط معايير التدريب،[131] حيث ثبتنا مربعات الفروق إلى أقل من 0,30، أما تكرار خوارزمية إعادة الانتشار فحدد بألف مرة. وقد حصلنا على خوارزمية إعادة انتشار ذات أوزان مختلفة عن سابقتها، وهي كما وضحها الشكل 5.

الشكل 5

تمثيل بياني لخوارزمية إعادة انتشار بعد عملية التدريب

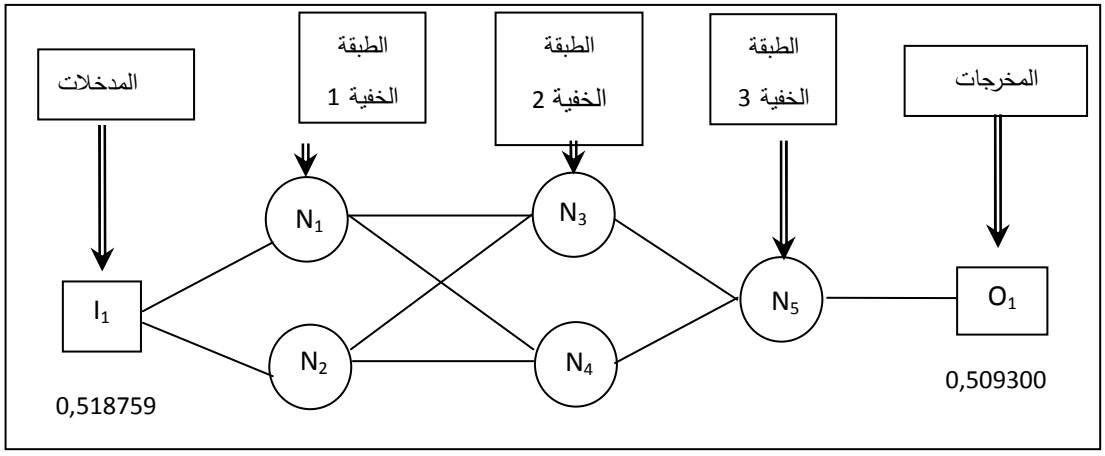

[130] J. HERTZ and A. KROGH and R. PALMER , **Introduction to the Theory of Neural Networks (**Addison- Wesley, 1991), Chapter 3

[131] G. DREYFUS, **Réseaux de neurones : méthodologie et applications (**Paris: Edition Eyrolles, 2002), Chapitre 2.

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia » بعد تنظيم البيانات باستخدام البرنامج الجزئي « Learn Selected Patterm »

ومتوسط مربعات فروقات الأخطاء « MSE » لهذه الخوارزمية يساوي 0,060057 (أنظر الجدول3). وقد تم الحصول على هذا المتوسط باستخدام دالة التحويل المعرفة وفق العلاقة التالية: $F(X)=\frac{1}{1+\exp[-4(X-0,5)]}$

الجدول 3

نتائج خوارزمية إعادة انتشار بعد عملية التدريب لقاعدة الاختبار

عدد الطبقات الخفية	عدد النيرونات	المدخلات (1)	الأوزان (2)	النشاط (3) =(1)*(2)	الناتج (4)	MSE
1	N1	0,518759	- 0,602656	- 0,312633	0,037308	0,060057
	N2	0,518759	0,264566	0,137246	0,189845	
2	N3	0,037308	0,813079	- 0,051286	0,099290	
		0,189845	- 0,429929			
	N4	0,037308	- 0,437104	0,178045	0,216222	
		0,189845	1,023744			
3	N5	0,099290	0,668918	0,509301	0,509300	
		0,216222	2,048282			

المصدر: نتائج مستخلصة من جداول النيرونات لخوارزمية إعادة الانتشار باستخدام البرنامج « Pythia »

جـ – البحث عن أحسن بنية بواسطة خوارزمية التكوين:

في هذه المرحلة من الدراسة قيمة متوسط مربعات فروقات الأخطاء تساوي 0,060057 وهي قيمة قابلة للنقصان لكوننا بصدد البحث على أحسن بنية للشبكة بواسطة خوارزمية التكوين. [132] وعليه سنقوم بضبط معلمات خوارزمية التكوين على النحو التالي:

[132] خوارزميات التكوين تعتبر من الوسائل الفعالة التي تسمح بإيجاد أحسن بنية في فترة زمنية وجيزة وبدقة متناهية.

- متوسط مربعات فروقات الأخطاء يجب أن يكون أقل من 0,30؛
- عدد النيرونات يجب أن يكون أقل أو يساوي 5؛
- حجم المجتمع: 50 شبكة عصبية في التكوين الواحد؛
- تكرار خوارزمية إعادة الانتشار حدد بألف (1000) مرة.

وطريقة عمل هذه الخوارزمية هي كالآتي:

- تبدأ خوارزمية التكوين بخلق جيل متكون من 50 شبكة عصبية؛
- كل شبكة تابعة لهذا الجيل تقوم بعملية التدريب لتحدد أحسن بنية؛
- نختار أحسن بنية والتي تعطي أدنى قيمة للفروق من البنيات الأربع المرشحة للاستخدام (أنظر الجدول 4) والتي كانت تساوي في دراستنا هذه 0,247321 ، وهي الشبكة رقم: 13 التي تحوي أربعة نيرونات وتأخذ الشكل (1,1,1,1,1) .

الجدول 4

نتائج عملية التدريب لتحديد البنية المثلى

الرقم	الخوارزمية	عدد النيرونات	MSE	Fitness
1	(1,2,2,1)	5	0,296635	100
13	(1,1,1,1,1)	4	0,247321	100
15	(1,1,1)	2	0,281207	100
25	(1,2,2,1)	5	0,297415	100

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia » بعد تنظيم البيانات باستخدام البرنامج الجزئي « Create or Optimize Net Using Evolutionary Optimization »

ومنه فخوارزمية الشبكة المتحصل عليها والمبينة في الشكل 6 تحوي نيرونا واحدا في طبقتي المدخل والناتج وفي جميع الطبقات الخفية الأربعة.

الشكل 6

تمثيل بياني لخوارزمية الشبكة المثلى

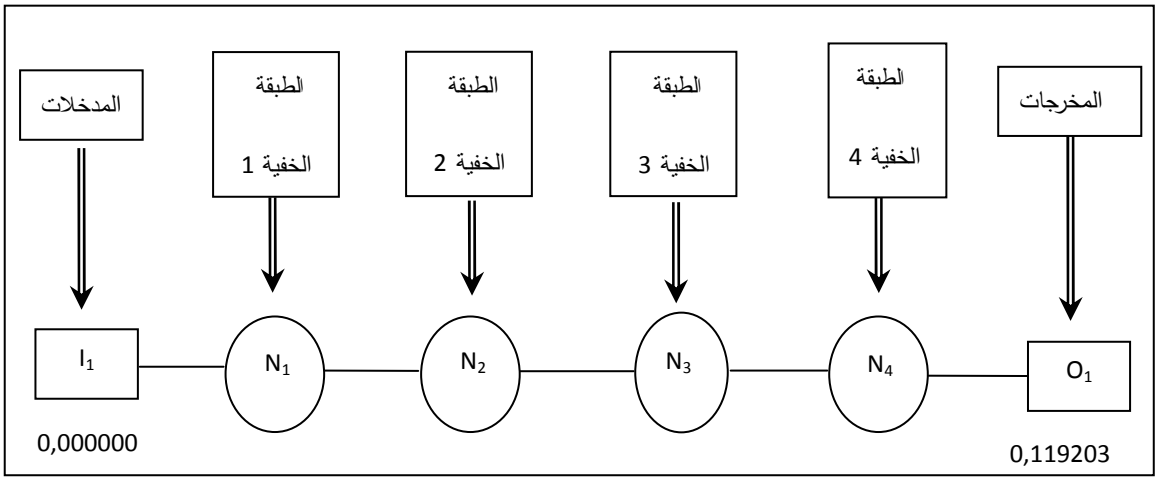

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

2-2- تقدير معلمات النموذج المحصل عليه من خوارزمية التكوين:

لتحديد النموذج (شعاع المعلمات) الذي يعطي أدنى قيمة لمتوسط فروقات الأخطاء « MSE » للبنية الجديدة للشبكة علينا ضبط معايير التدريب، حيث ثبتنا مربعات الفروق إلى أقل من 0,30 أما تكرار خوارزمية إعادة الانتشار فحدد بألف (1000) مرة. وقد حصلنا على خوارزمية إعادة انتشار ذات أوزان مختلفة عن سابقتها، وهي كما حملها الجدول 5.

الجدول 5

نتائج خوارزمية إعادة انتشار بعد عملية التدريب للشبكة المثلى

عدد الطبقات الخفية	عدد النيرونات	المدخلات (1)	الأوزان (2)	النشاط (1) ◦ (2)	الناتج (4)	MSE
1	N1	0,518759	1,065122	0,552541	0,552348	0,055920
2	N2	0,552348	3,013700	1,664612	0,990608	
3	N3	0,990608	0,823862	0,816124	0,779799	
4	N4	0,779799	0,654167	0,510119	0,510118	

المصدر: نتائج مستخلصة من جداول النيرونات الأربعة لخوارزمية إعادة الانتشار باستخدام البرنامج « Pythia »

2-3- تثبيت نموذج التنبؤ:

بعد أن تم تقدير معالم النموذج باستخدام الجزء الأول من السلسلة الزمنية للمبيعات، سنقوم في هذه المرحلة من الدراسة بتثبيت تلك النتائج المحصل عليها نسبيا في الاختبار الأول باستخدام الجزء الثاني من السلسلة والذي يمتد في الفترة (2008.01 – 2008.12). وهنا سنمتحن قدرة الشبكة في التعميم باستخدام نفس الخطوات السابقة. [133]

حيث تم في مرحلة أولى تنظيم المعطيات بعد إدخال قاعدة التثبيت في البرنامج «Pythia »، ثم تقدير معلمات النموذج الذي يعطي أدنى قيمة لمتوسط فروقات الأخطاء لبنية الشبكة المحصل عليها سابقا بواسطة قاعدة الاختبار. وحصلنا على خوارزمية إعادة انتشار ذات أوزان مختلفة عن سابقتها، وكانت دوال التحويل للنيرونات الأربع مبينة في الجدول 6.

الجدول 6

نتائج خوارزمية إعادة انتشار بعد عملية التدريب لقاعدة التثبيت

عدد الطبقات الخفية	عدد النيرونات	المدخلات (1)	الأوزان (2)	النشاط (1)* (2)	الناتج (4)	MSE
1	N1	0,717122	- 0,961312	- 0,689378	0,008514	0,064230
2	N2	0,008514	-2,951642	-0,025130	0,109046	
3	N3	0,109046	2,745932	0,299434	0,309541	
4	N4	0,309541	1,549049	0,479495	0,479506	

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

وإذا ما وضعنا مقارنة بسيطة بين قيمتي متوسط فروقات الأخطاء « MSE » عند تقديرنا لمعلمات النموذج الخاص ببنية الشبكة المحصل عليها بواسطة خوارزمية التكوين لقاعدتي الاختبار والتثبيت نلاحظ أنهما متقاربتين، وهو ما يعكس فعالية البنية في إعطاء قيم تنبؤية دقيقة حول سلسلة مبيعات المؤسسة.

---

[133] L. PERSONNAZ et I. RIVALS, **Réseaux de neurones formels pour la modélisation la commande et la classification** (Paris : CNR Edition, 2003), Chapitre 4

2-4- التنبؤ بمبيعات أنابيب « C.A.O. » باستخدام نموذج الشبكة العصبية:

في هذه المرحلة سيتم الاستخدام الفعلي لنموذج الشبكة العصبية المحصل عليه في التوقع بمبيعات المؤسسة وفق مدى تنبؤ يساوي الستة أشهر.[134]

وتحصلنا بذلك على الكميات المتوقع بيعها خلال السداسي الأول من سنة 2009 الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول 7

كمية مبيعات منتج CAO المتوقعة

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
كمية المبيعات المتوقعة مقاسة بـ« ML »	1789	1796	1788	1790	1796	1794

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

وقد دلت هذه النتائج التي بلغت مستويات أحسن مما كانت عليه في السداسي الأول من السنة السابقة على أن نشاط البيع سيعرف انتعاشا في المدى القصير.

[134] H. STOPPIGLIA, Méthodes statistiques de sélection de modèles neuronaux; applications financières et bancaires (Thèse de Doctorat de l'Univ. Pierre et Marie Curie, Paris :1997), p. 95.

3- دراسة مقارنة:

إذا ما وضعنا مقارنة بين نماذج العمليات العشوائية والشبكات العصبية نجد أن هذه الأخيرة تتأقلم بسهولة تامة مع تقنيات التنبؤ، حيث يتم ضبط نماذج التنبؤ بصفة ثابتة. كما أن هناك عدة أسباب تدعو الباحثين إلى الاهتمام بهذه التقنية عكس الحال بالنسبة لنماذج بوكس جانكينز وهي:

- بخلاف الأساليب الإحصائية، الشبكات العصبية لا تلزم أي فرضية على المتغيرات، وهي مكيفة لمعالجة المسائل المعقدة الغير نظامية؛
- ليس من الضروري معرفة التوزيع الاحتمالي للمتغيرات، عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لأغلبية نماذج التحليل الإحصائية المعلمية؛
- الشبكات العصبية مكيفة لمعالجة المسائل الغير خطية؛[135]
- المعطيات الغير متوفرة أو المشوشة لا تطرح أي مشكل بالنسبة للشبكات العصبية، لكون هذه الأخيرة تأخذها بعين الاعتبار وذلك بإضافة نيرون إضافي.
- الشبكات العصبية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الكيفية بواسطة النيرونات التي تتلقى مدخلات ثنائية (0،1).

الخاتمة:

إن دراستنا هذه قد تمكنت إلى حد بعيد من تبيان خطوات نمذجة التنبؤ باستخدام كل من العمليات العشوائية ونماذج الشبكات العصبية. وقد أعطت بنية الشبكة العصبية (1,1,1,1,1) سلسلة تنبؤية ذات دقة عالية مقارنة بنموذج «ARIMA(2,2,1) ، وعليه فهذا يدعو إلى اعتمادها في وصف حركة كميات مبيعات أنابيب «CAO» على المدى القصير بغية إعطاء صورة أوضح عن الآفاق المستقبلية لمبيعات المؤسسة، حتى يتسنى لمسيريها اتخاذ أحسن القرارات في ميدان المبيعات، الإنتاج، والتخزين، وكذا تحسين النتائج المرتقبة للقرارات المتخذة وتحسين مستوى الأداء في هذه المؤسسة.

المراجع:

1. الشقراوي، محمد علي. **الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية**. القاهرة: مطابع المكتب المصري الحديث، 1996.
2. أبو صالح، محمد صبحي ومحمد عوض، عدنان. **مقدمة في الإحصاء، مبادئ وتحليل باستخدام SPSS**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2004.

[135] P. PAQUET, **l'utilisation des réseaux de neurones artificiels en finance** (Paris : document de recherche, faculté de droit et Economie et de gestion, 1997), P.12.

3. حشمان، مولود. **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

4. عبد المجيد البلداوي، عبد الحميد. **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

5. ANSION, G. **Les méthodes de prévision en économie.** Paris: Ed. Armand Colin, 1990.
6. DREYFUS, G. **Réseaux de neurones : méthodologie et applications.** Paris: Edition Eyrolles, 2002.
7. GIARD, V. **Statistique Appliquée à la Gestion.** Paris: Ed. ECONOMICA-7éme Edition , 1995.
8. GOURIEROUX, C. et MONFORT A. **Séries Temporelles et modèles Dynamiques.** Paris : Ed. ECONOMICA-2éme édition, 1995
9. HERTZ, J. and KROGH, A. and Palmer, R. **Introduction to the Theory of Neural Networks.** USA: Addison-Wesley, 1991.
10. JOUDOUIN, J.F. **les Réseaux de neurones principes et définitions.** Edition Hermes, 1994.
11. LARDIC, S et MIGNON, V. **Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques Et Financières.** Paris: Ed. ECONOMICA, 2002.
12. PAQUET, P. **l'utilisation des réseaux de neurones artificiels en finance.** Paris : document de recherche, faculté de droit et Economie et de gestion, 1997.
13. PERSONNAZ, L et RIVALS, I. **Réseaux de neurones formels pour la modélisation la commande et la classification.** Paris : CNR Edition, 2003.
14. STOPPIGLIA, H. **Méthodes statistiques de sélection de modèles neuronaux ; applications financières et bancaires.** Thèse, Université de Paris,1997.

الملحق الأول

O_1	I_1
520	800
800	1329
1329	1172
1172	956
956	1411
1411	424
424	1313
1313	295
295	1392
1392	1551
1551	1551
1551	555
555	1330
1330	906
906	1197
1197	3172
3172	1314
1314	930
930	1223
1223	345
345	1886
1886	811
811	732
732	1371
1371	1137
1137	912
912	750
750	1934
1934	1394
1394	1691
1691	1348
1348	1290
1290	1350
1350	1467
1467	1212
1212	412
412	431
431	2490
2490	1809
1809	1447

O_1	I_1
0.076739	0.172237
0.172237	0.352660
0.352660	0.299113
0.299113	0.225443
0.225443	0.380628
0.380628	0.043997
0.043997	0.347203
0.347203	0.000000
0.000000	0.374147
0.374147	0.428377
0.428377	0.428377
0.428377	0.088677
0.088677	0.353001
0.353001	0.208390
0.208390	0.307640
0.307640	0.981241
0.981241	0.347544
0.347544	0.216576
0.216576	0.316508
0.316508	0.017053
0.017053	0.542633
0.542633	0.175989
0.175989	0.149045
0.149045	0.366985
0.366985	0.287176
0.287176	0.210437
0.210437	0.155184
0.155184	0.559004
0.559004	0.374829
0.374829	0.476126
0.476126	0.359141
0.359141	0.339359
0.339359	0.359823
0.359823	0.399727
0.399727	0.312756
0.312756	0.039905
0.039905	0.046385
0.046385	0.748636
0.748636	0.516371
0.516371	0.392906

1447	3227
3227	2494
2494	2347
2347	1637
1637	1982
1982	1680
1680	2987
2987	1467
1467	2613
2613	3003
3003	1642
1642	1584
1584	2111
2111	2704
2704	2011
2011	1550
1550	1992
1992	1509
1509	1816

قاعدة الاختبار قبل عملية التنظيم

0.392906	1.000000
1.000000	0.750000
0.750000	0.699864
0.699864	0.457708
0.457708	0.575375
0.575375	0.472374
0.472374	0.918145
0.918145	0.399727
0.399727	0.790587
0.790587	0.923602
0.923602	0.459413
0.459413	0.439632
0.439632	0.619372
0.619372	0.821623
0.821623	0.585266
0.585266	0.428035
0.428035	0.578786
0.578786	0.414052
0.414052	0.518759

قاعدة الاختبار بعد عملية التنظيم

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

الملحق الثاني

Neuron « N1_001 »		
I NPUT	WEIGHTS	
0,0000	- 0,343870	ACTIVITY
		0,000000
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,119203

Neuron « N1_002 »		
I NPUTS	WEIGHTS	
0,000000	- 0,447253	ACTIVITY
		0,000000
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,119203

Neuron « N2_003 »		
I NPUT	WEIGHTS	
0,0000	0,811968	ACTIVITY
0,0000	- 0,479494	0,000000
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,119203

Neuron « N2_004 »		
I NPUTS	WEIGHTS	
0,000000	- 0,715954	ACTIVITY
0,000000	0,499466	0,000000
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,119203

Neuron « N3_005 »		
I N	WEIGHTS	
0,0	- 0,467551	ACTIVITY
0,0	0,813185	0,000000
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,119203

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

الملحق الثالث

SQ DV	O_1(NET)
0.127895	1569
0.088958	1674
0.011336	1641
0.021103	1598
0.063104	1693
0.001010	1504
0.180893	1671
0.003414	1484
0.225824	1688
0.012850	1724
0.003496	1724
0.000075	1526
0.145842	1675
0.007764	1588
0.063764	1646
0.114503	2189
0.261996	1671
0.009050	1593
0.060608	1652
0.008410	1492
0.248282	1806
0.011574	1571
0.064604	1556
0.105354	1684
0.008044	1634
0.023817	1589
0.048765	1559
0.132752	1818
0.006996	1689
0.015373	1758
0.000018	1679
0.011768	1666
0.017609	1679
0.014669	1705
0.003875	1650
0.009803	1502
0.139047	1505
0.276504	1973
0.057568	1787
0.001367	1701
0.067295	2208

O_1	I_1
520	800
800	1329
1329	1172
1172	956
956	1411
1411	424
424	1313
1313	295
295	1392
1392	1551
1551	1551
1551	555
555	1330
1330	906
906	1197
1197	3172
3172	1314
1314	930
930	1223
1223	345
345	1886
1886	811
811	732
732	1371
1371	1137
1137	912
912	750
750	1934
1934	1394
1394	1691
1691	1348
1348	1290
1290	1350
1350	1467
1467	1212
1212	412
412	431
431	2490
2490	1809
1809	1447
1447	3227

0.182648	1974
0.036873	1931
0.042215	1745
0.004367	1831
0.006001	1755
0.023344	2128
0.191149	1705
0.034269	2010
0.026779	2133
0.183866	1746
0.000944	1732
0.009193	1865
0.000624	2038
0.087160	1838
0.009572	1724
0.009342	1833
0.008946	1715
0.009072	1788

3227	2494
2494	2347
2347	1637
1637	1982
1982	1680
1680	2987
2987	1467
1467	2613
2613	3003
3003	1642
1642	1584
1584	2111
2111	2704
2704	2011
2011	1550
1550	1992
1992	1509
1509	1816

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

الملحق الرابع

خاص بالشكل 5 صفحة: 10

والجدول 3 صفحة: 11

Neuron « N1_001 »		
I NPUTS	**WEIGH**	
0,518759	-	**ACTIVITY**
		- 0,312633
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,037308

Neuron « N1_002 »		
I NPUTS	**WEIGHTS**	
0,518759	0,264566	**ACTIVITY**
		0,137246
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,189845

Neuron « N2_003 »		
I NPUTS	**WEIGH**	
0,037308	0,8130	**ACTIVITY**
0,189845	-	- 0,051286
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,099290

Neuron « N2_004 »		
I NPUTS	**WEIGHTS**	
0,037308	- 0,437104	**ACTIVITY**
0,189845	1,023744	0,178045
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,216222

Neuron « N3_005 »		
I NPUTS	**WEIGHTS**	
0,099290	0,668918	**ACTIVITY**
0,216222	2,048282	0,509301
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,509300

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

الملحق الخامس

SQ DV	O_1(NET)
0.079192	1345
0.098241	1719
0.012006	1650
0.011990	1493
0.071951	1742
0.015938	1041
0.193434	1714
0.013030	978
0.242102	1738
0.016507	1769
0.005513	1769
0.020926	1127
0.157695	1719
0.001603	1447
0.066771	1664
0.042382	1801
0.247321	1714
0.002817	1470
0.064824	1677
0.005775	1000
0.243997	1793
0.032695	1356
0.025514	1279
0.116305	1732
0.007795	1630
0.011616	1453
0.017202	1297
0.126949	1795
0.004461	1738
0.017634	1783
0.000135	1725
0.014835	1705
0.022083	1726
0.019057	1755
0.004850	1671
0.003679	1034
0.046586	1045
0.218012	1800
0.056941	1790
0.000396	1751
0.014546	1801

O_1	I_1
520	800
800	1329
1329	1172
1172	956
956	1411
1411	424
424	1313
1313	295
295	1392
1392	1551
1551	1551
1551	555
555	1330
1330	906
906	1197
1197	3172
3172	1314
1314	930
930	1223
1223	345
345	1886
1886	811
811	732
732	1371
1371	1137
1137	912
912	750
750	1934
1934	1394
1394	1691
1691	1348
1348	1290
1290	1350
1350	1467
1467	1212
1212	412
412	431
431	2490
2490	1809
1809	1447
1447	3227

0.236872	1800
0.056100	1800
0.037567	1779
0.002933	1796
0.004630	1782
0.001690	1801
0.176630	1755
0.012917	1800
0.076782	1801
0.174220	1779
0.001996	1773
0.005318	1798
0.011226	1800
0.095833	1796
0.006837	1769
0.007039	1796
0.006136	1762
0.009229	1791

3227	2494
2494	2347
2347	1637
1637	1982
1982	1680
1680	2987
2987	1467
1467	2613
2613	3003
3003	1642
1642	1584
1584	2111
2111	2704
2704	2011
2011	1550
1550	1992
1992	1509
1509	1816

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

الملحق السادس

خاص بالجدول 5 صفحة: 13

Neuron « N1_001 »		
I NPUTS	WEIG	
0,518759	1,065	ACTIVITY
		0,552541
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,552348

Neuron « N2_002 »		
I NPUTS	WEIGHTS	
0,552348	3,013700	ACTIVITY
		1,664612
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,990608

Neuron « N3_003 »		
I NPUTS	WEIG	
0,990608	0,823	ACTIVITY
		0,816124
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,779799

Neuron « N4_004 »		
I NPUTS	WEIGHTS	
0,779799	0,654167	ACTIVITY
		0,510119
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,510118

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

الملحق السابع

O_1	I_1
1816	1515
1515	1779
1779	1479
1479	1539
1539	1778
1778	1700
1700	1582
1582	2200
2200	2182
2182	2688
2688	2160
2160	2346

O_1	I_1
0.278743	0.029777
0.029777	0.248139
0.248139	0.000000
0.000000	0.049628
0.049628	0.247312
0.247312	0.182796
0.182796	0.085194
0.085194	0.596361
0.596361	0.581472
0.581472	1.000000
1.000000	0.563275
0.563275	0.717122

قاعدة الاختبار بعد عملية التنظيم **قاعدة الاختبار قبل عملية التنظيم**

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

الملحق الثامن

خاص بالجدول 6 صفحة: 14

Neuron « N1_001 »		
I NPUTS	**WEIGHTS**	
0,717122	- 0,961312	**ACTIVITY**
		- 0,689378
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,008514

Neuron « N2_002 »		
I NPUTS	**WEIGHTS**	
0,008514	-2,951642	**ACTIVITY**
		-0,025130
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,109046

Neuron « N3_003 »		
I NPUTS	**WEIGHTS**	
0,109046	2,745932	**ACTIVITY**
		0,299434
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,309541

Neuron « N4_004 »		
I NPUTS	**WEIGHTS**	
0,309541	1,549049	**ACTIVITY**
		0,479495
		FUCTION
		FERMI
		OUTPUT
		0,479506

المصدر: نتائج مستخلصة من البرنامج « Pythia »

دور الضريبة البيئية في حماية البيئة والحد من التلوّث

أ.حروشي جلول

جامعة أدرار

الملخص:

يحاول هذا البحث معالجة موضوع من الموضوعات الهامة في اقتصاديات البيئة، ودوره الفعال في حماية البيئة و الحد من التلوث، وألا وهو الضرائب البيئية التي تعد إحدى أنجع الطرق في الحل و الحد من أثار التلوث الناجم عن النشاطات الصناعية الغير متوافقة مع النظم البيئية، كما توفر هذه الضرائب وعاءاً مالياً معتبراً لتمويل نشاطات الحكومة الداعمة للنظم البيئية، ومساعدة المؤسسات الصناعية على تبني الأساليب الصناعية المتوافقة مع البيئة.

Abstract:

This research attempts to address important issues in environmental economics, and its effective role in protecting the environment and reduce pollution . Environmental taxes is one of the most successful ways to combat the effects of pollution from industrial activities in line with other ecosystems.

They also provide massive tax funds to the activities of the government in support of environmental systems, and help enterprises to use industrial methods compatible with the environment.

مقدمة:

إذا كانت البيئة كل ما يحيط بالإنسان، تقدم له أسباب الحياة، فإن تلوثها هو أخطر ما يهدد هذه الحياة ويحول دون قدرة البيئة على استمرار العطاء والتجدد للوفاء بمطالب الإنسان.

مع نهاية القرن العشرين تزايد الإدراك والانتباه لمشكلات البيئة وتعددت الاهتمامات بالأساليب التي تحد من تدهورها.

وكما أن البيئة شاملة من حيث إنها تتضمن كل شيء على الأرض وباطنها وما يحيط بها فإنه لمعالجة المشاكل البيئية يجب الإطلاع والمعرفة بالعلوم المختلفة، بالإضافة إلى أن مشاكل البيئة يمكن تناولها في إطار محلي وقومي وعالمي.

بناء على ما سبق فإن الأهداف البيئية لا يمكن تحقيقها دون قيام الحكومات بإعداد السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وبالتعاون البيئي على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وأمام اتساع المجال للدراسات المتعلقة بالبيئة فقد كان التوجه في هذا البحث نحو أهم مشاكل البيئة وهو التلوث بالاستناد إلى الإطار الاقتصادي الذي تمارس من خلاله الحكومة سياساتها على اعتبار أنها السلطة المسؤولة عن إعداد هذه السياسات وتنفيذها.

بما أن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه ونتيجة لنمو وتنوع النشاط الإنساني والتقدم التكنولوجي المتنامي، فقد تعرضت البيئة بمختلف عناصرها للتدهور الشديد والمستمر، وإزاء ذلك أصبحت القضايا البيئية من القضايا المحورية والتحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والبشرية خلال هذا القرن.

وحيث إن قلة من الناس يرون أنه لا توجد أية علاقة بين النظام الضريبي وموضوع التلوث البيئي فقد أثرنا أن نشد الانتباه إلى هذا الجانب وانطلاقا من ذلك فقد اخترنا أن يركز موضوع بحثنا على الضريبة البيئية ودورها في حماية البيئة وكيف يمكن من أن تزيل أو تقلص من آثار التلوث وتكاليفه من خلال النقاط التالية:

أولا: ماهية البيئة والتلوث:

البيئة بمعناها اللغوي الواسع تعني الموضع الذي يرجع إليه الإنسان، فيتخذ فيه منزله وعيشه، ولعل ارتباط البيئة بمعنى المنزل أو الدار دلالته الواضحة، ولاشك أن مثل هذه الدلالة تعني في أحد جوانبها تعلق قلب المخلوق بالدار وسكنه إليها، ومن هذا المنطلق يتم التأكيد على وجوب أن تنال البيئة بمفهومها الشامل غاية الفرد واهتمامه تماماً كما ينال بيته ومنزله غايته وحرصه واهتمامه.

ولا يختلف المعنى اللغوي للبيئة عن المعنى الاصطلاحي لها إلا بالتفاصيل المتعلقة بمكونات البيئة وعناصرها ،وهنا لابد أن يشتمل بحثنا عن المفهوم اللغوي والاصطلاحي للكلمة ليستطيع القارئ الربط بين المفهومين في ذهنه.

1. تعريف البيئة:

إن هناك مجموعة من التصورات لمفهوم البيئة وكل تصور من هذه التصورات له علاقة بمفهوم البيئة، مع العلم أن الكثير من الباحثين يسلمون بأن مفهوم البيئة يساير تماماً ضرورة الإعتناء بالطبيعة، واستلزام إدراك الإنسان أن الطبيعة مجال واسع من مجالات حماية البيئة، وسنحاول أن نوضح هنا مختلف تعاريف البيئة.

التعريف اللغوي للبيئة:

إن كلمة بيئة مشتقة من الفعل الرباعي "بوأ" ومنها قول الله تعالى :" (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاء نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاء وَلاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)، فالبيئة هي المنزل أو الموضع الذي يحيط بالفرد أو المجتمع ، فيقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية.

2.1 التعريف الإصطلاحي للبيئة:

تعريف البيئة في الاصطلاح العلمي هي : ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان، ونبات ،والتي يتعايش معها الإنسان136، فالبيئة تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وأرض فهو يؤثر فيها ويتأثر بها.

ويعرف الباحث ريكاردوس الحبر مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة ، البيئة على أنها مجموعة العوامل الطبيعية التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة137.

ويمكن تعريف البيئة بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء، وفضاء وتربة وكائنات حية، ومنشات أقامها لإشباع حاجاته138.

3.1 التعريف حسب مؤتمر ستكولهولم:

البيئة هي كل ما تخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والذوق سواء هذا كان من صنع الطبيعة، أو من صنع الإنسان139.

4.1 التعريف حسب المشرع الجزائري:

نجد أن المشرع الجزائري لم يعرف لنا المقصود بالبيئة وحمايتها مباشرةً، وإنما أشار إليها ضمنياً وهذا ما تضمنته المادتين 08 و09 من القانون140.

2. تعريف التلوث:

يعرف التلوث بأنه عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية141،فالتلوث إذن هو كل ما يؤثر في جميع العناصر البيئية بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار وغيرها .

---

[136] خالد محمد القاسمي ووجيه جميل البعيني ، حماية البيئة الخليجية التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية المكتب الجامعي الحديث الأزاريطية, الإسكندرية, 1999م صـ11.

[137] مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الخامس2007/05 ص96.

[138] محمد السيد أرناؤوط, الإنسان وتلوث البيئة ،الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 1993 ,ص30.

[139] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى دار الإشعاع القانوني ، سنة2002 ص 17.

[140] المرسوم التنفيذي رقم 03/83 المؤرخ في 1983/02/05 والمتضمن قانون حماية البيئة الجزائري.

[141] مادة (لوث) لسان العرب ،ج12 ، دار إحياء التراث العربي،1999م صـ352.

والتلوث لغةً هو التلطيخ أو الخلط ويرتبط دوماً بوجود مواد أو طاقات ضارة في المحيط الذي نعيش فيه بنسب غير طبيعية وفي غير مكانها بما شانه الأضرار بالكائنات الحية أو بالإنسان قي مأمنه أو صحته أو راحته142.

والتلوث هو الطارئ غير المناسب الذي ادخل في التركيبة الطبيعية أي الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للمياه أو الأرض أو الهوى، فأدى إلى تغير أو فساد أو تدني في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية، وبالتالي يؤدي إلى مشاكل متعددة.

وبالتالي التلوث هو إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة143.

3. أنواع التلوث:

1.3 **النوع الأول:** هو الذي يطلق عليه اسم "التلوث عبر الحدود" .

2.3 النوع الثاني: من التلوث الذي يثير الاهتمام الدولي فهو الذي يضر بالمناطق المعروفة باسم "المال العام" وهي المناطق الواقعة فيما وراء حدود الولاية الإقليمية للدولة، والتي تعتبر ملكيتها شائعة بين كافة الدول، ومثال هذه المناطق أعالي البحار، والفضاء الخارجي ،والقطب الجنوبي للكرة الأرضية.

3.3. النوع الثالث: من التلوث الذي يلقي عناية واهتمام دوليين هو ما يطلق عليه التلوث الضار "بالتراث الثقافي والطبيعي العالمي".

4.3 النوع الرابع: هو عبارة عن تلوث محلي أو داخلي.

4.علاقة البيئة بالتلوث:

مما سبق يتضح أنه هناك علاقة وطيدة بين التلوث والبيئة، فإذا كانت البيئة هي مجموعة العوامل الطبيعية الحية والغير الحية وكل ما وضعه الإنسان من منشأة بمختلف أنواعها وأشكالها، فإن التلوث هو ذلك التغير الذي يؤثر في هذه العناصر المكونة للبيئة144.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي مايلي:

– الغازات والحمم التي تقذفها البراكين والأتربة التي تعبرها الرياح والعواصف الرملية.

---

[142] ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، نشأة المعارف الإسكندرية 2002ص 40.

[143] أحمد عبد الكريم سالمة، التلوث النفطي وحماية البيئة، دار المعارف 1981 الإسكندرية، ص 98.

[144] مجلة الباحث، مرجع سابق ص 96.

– كثرة الغازات والمياه القذرة والفضلات الخطيرة نتيجة السياسة التصنيعية المفرطة.
– تمركز معظم الصناعات على المدن مما نتج عنها كثرة الغازات مثل أكسيد الكبريت ، الغاز، الدخان....
– الاستعمال الغير منظم للمبيدات الكيمياوية.
– مياه الصرف الصحي للمدن غير المعالجة.
– الضباب الصناعي والضجيج الصناعي.
– زيادة الاستخدام المفرط في وسائل النقل المختلفة من سيارات وطائرات وقاطرات وبواخر....
– الإشعاعات والتجارب النووية.
– كثرة الحروب.
– الفضلات المنزلية الكثيرة.
وبالتالي فمختلف أنواع التلوث البيئي تتمثل في:145
التلوث البحري.
التلوث الحراري.
التلوث الإشعاعي.
تلوث الهواء.
التلوث البيولوجي.
التلوث الكيميائي.
النفايات.

ثانياً: ماهية الضريبة البيئية:

تمثل السياسة البيئية مجمل الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها، وذلك بهدف تجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن وترك مجال لحياة الأجيال القادمة.

وتستند هذه السياسة على مجموعة من الأسس والمبادئ نذكر منها:

مبدأ المتسبب – مبدأ العبء الجماعي – مبدأ الوقاية أو الحيطة – مبدأ التعاضد والتعاون146.

ولكي تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي لا بد من أن تستند إلى أدوات مساعدة لتطبيقها سواء كانت أدوات غير مالية (الأوامر والتعليمات البيئية – التشريعات....) أو

---

[145] مجلة الباحث، مرجع سابق ص 97.

[146] مجلة البيئة والتنمية – المجلد الثاني ، العدد 9، بيروت ، 1997 ، 40 .

أدوات تعتمد على الواردات والنفقات العامة وتشمل حماية البيئة بتمويل مباشر من الرسوم والاشتراكات والضرائب والتصاريح البيئية147.

على الرغم من تعدد المداخل العلمية المستخدمة في معالجة مشاكل التلوث البيئي ، إلا أن أكثر هذه المداخل شيوعا واستخداما هو مدخل السوق ، حيث تتبلور منهجيته في الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بصفة عامة وعلى الضريبة بصفة خاصة في إدخال الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية ضمن قوى الطلب والعرض المتعلقة بتلك الأنشطة.

ويعتبر الضريبة البيئية بما تتضمنه من أشكال مختلفة إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث في الدول النامية بصفة خاصة.

كما نعلم أن الاتحاد الأوروبي دافع خلال اجتماع كيتو على فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم و الضرائب من اجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري ,لكن المقترح التالي الأمريكي هو الذي تم قبوله في نهاية المطاف ,لكن رغم هذا سعت الدول الأوروبية من جعل الجباية ECOTAX أحسن وسيلة على المستوى الوطني و الدولي لحماية البيئة.

فتقريبا كل الدول الأوروبية المجتمعة في الاتحاد الأوروبي تتبنى هذا الطرح، وأيضا كثير من الدول العربية قامت بإصدار قانون جباية البيئة في وطنها مثل:الجزائر، تونس، المغرب، مصر، سوريا و الدول الخليجية.

وتعتبر الآن الجباية أهم أداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة، ففي هذا الإطار يمكن أن تبرم اتفاقية ثنائية بين الدول الأوروبية والعربية لحماية البيئة، خاصة البحر الأبيض المتوسط البحر المشترك و الذي يطل على البحر الأحمر العربي، وللوصول إلى هذا التعاون الجبائي البيئي لابد أن نوضح أهمية و أهداف فرض هذه الضريبة البيئية.

1. تعريف الضريبة البيئية:

تعد الأدوات الاقتصادية من انجح الوسائل الحالية لحماية البيئة و الأكفأ على الإطلاق، وذلك أن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب و الرسوم المفروضة من طرف الدول بفرض التعويض عن الضرر الذي يسبب فيه الملوث لغيره على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد على اختلافهم وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجز على عدم الدفع من طرف المكلف.

ولقد اتحدت معظم الحكومات و الدول في العالم إلى تبني سياسة فرض الضرائب والرسوم من اجل الحد من التلوث.

---

147 التصاريح البيئية: تصاريح قابلة للتداول ، تخول صاحبها الحق في ابتعاث كمية معينة من التلوث أو شراء حق استخدام أجزاء من البيئة كمستودع للمخلفات.

فالجباية البيئية هي إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة مؤخرا والتي تهدف إلى تصحيح نقائص عن طريقة و ضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث.

وتستعمل هذه الأموال في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة تسهر على حماية البيئة في الميدان و أيضا هي حافز لعدم التلويث مرة أخرى من طرف الملوث والسعي إلى البحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئية حتى تساهم في التقليل من نفقاته.

2. أهداف الضريبة البيئية:[148]

تتمثل أهداف الجباية البيئية في مايلي:

– المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.

– تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لرد المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.

– ضمان بيئة صحيحة الكل شخص في المجتمع والعالم وهذا مانصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات .

– غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.

– وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.

– الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلي الاتجاه نحو التقليل من التلوث.

– تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.

– إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.

– تحفز وتشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.

– الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً.

3. مزايا الضريبة البيئية:

إن السياسات التي تستخدم الرسوم و غيرها تحقق أهداف بيئية اقل تكلفة وفي هذا الصدد نشير إلى تجربة المكسيك في مدينة مكسيكو سيتي في فرض ضريبة على البنزين من شانها تشجيع السائقين على الحد من استخدام حتى النقطة التي يساوي فيها قيمة المنافع متساوية بالنسبة لكل سائق149 مع السياسات البيئية . المعتمدة على حوافز الرسوم و أيضا التجربة

---

[148] منشور وزاري مشترك رقم 01 بين وزارة المالية ووزارة البيئة وتهيئة الإقليم: موضوع: الرسوم البيئية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[149] محمد صالح الشيخ، مرجع سابق، ص 341.

الجزائرية لحماية البيئة من خلال الجباية الخضراء، تجربة سوريا وغيرها من الدول العربية و الأوروبية. فالسياسات البيئية المتمثلة في الضرائب و الرسوم تكون في مواجهة مشاكل البيئة ومرونة فعاليتها لدى المؤسسات الخاصة أو العامة وقد أثبتت التجارب لكل من الصين و بولونيا بشان فرض رسوم تلوث على المؤسسات المملوكة للأفراد كبيرة الحساسية لهذه السياسات عكس المؤسسات المملوكة للدولة150.

وبالتالي فالجباية البيئية تمكن من تحقيق إيراد لمواجهة التلوث أو الحد منه و أيضا التقليل من التكاليف المعتمد من طرف الدول للتقليل من ظاهرة التلوث.

4. أساس فرض الضريبة البيئية:

إن أدوات الإستدخال التي اقترحها آرثر بيقو يجري تطبيقها بموجب مبدأ الملوث القائم بالدفع فإنها تعاقب الممارسات أو استعمال ملك يتسبب في إلحاق الضرر بالجماعة، فتسعى على تصحيح آليات السوق التي لا تعكس مجموع النفقات الاجتماعية و بتعبير أخر تسمح بإستدخال المؤثرات الخارجية ويمكن للرسوم و الضرائب أن تتدخل في كل المراحل المختلفة لعملية إنتاج ملوث151 و يمكن أن نفرض الرسوم على :

-عمليات الإنبعاثات الملوثة: الهواء الماء الضجيج .....الخ

–حقوق الاستعمال التي تغطي نفقات الجمع و المعالجة.

–المنتجات الملوثة عند صناعتها واستهلاكها ثم إتلافها مثل الأسمدة المبيدات الحشرية، البطاريات، الطاقة....

– رخص الصيد البحري و الصيد وعلى حقوق الدخول إلى الحضائر الطبيعية والجباية على الزراعات القابلة لتعجيل الانجراف.....الخ152

فأساس فرض الضريبة هو المبدأ العالمي مبدأ "الملوث القائم بالدفع" وقد ظهر هذا المبدأ للأول سنة 1972 من طرف منظمة التعاون و التنمية (OCDE) و يقضي هذا المبدأ على أن " إن الملوث يجب إن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة ".

---

[150] عبد القادر مران، شرح تشريعات البيئة في مصر وفي الدول العربية محلياً ودولياً، دار الكتب والوثائق المصرية، مصر 1996 ص650–841.

[151] مجلة الباحث، مرجع سابق ص 100.

[152] أدوات سياسية دولية للبيئة www. Unesco.org/most/so-areb التحميل يوم 2006/06/24.

إن سعر الضريبة يتحدد عند النقطة التي يتعادل فيها كلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث بمعنى آخر فان الضريبة تساوي تكلفة تفادي الضرر أو تكلفة إزالة الضرر .

وقد اتجه الفقه الفرنسي إلى تحديد الطبيعة الحقيقية لمبدأ الملوث الدافع و ذلك من خلال الخصائص التي يتحدد بها مفهوم هذا المبدأ و أهمها:

اعتباره مبدأ اقتصادي لان ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة مالية لمكافحة التلوث و التقليل من آثاره وعليه فهذا المبدأ له وظيفة فعالة قد تنتهي إلى ظهور سوق التلويث مبدأ التعويض حيث يعتبرونه أحسن الحلول للتعويض المالي المتعلق بالأضرار البيئة دون أي مسؤولية أو نفقات مكافحة التلوث تنفقها الدولة في المشاريع المضادة للتلوث و يجد مجاله الخصب خصوصا في مكافحة التلوث و عليه يمكن إسناده إلى مبدأ المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار البيئية في شان تطبيق هذا المبدأ و يستندون في ذلك أيضا إلى أنه هناك ثمة علاقة بين الضرر والفعل المسبب للضرر ويكون التعويض على أساس الفرض وليس على أساس الخطأ.153

إذن فمبدأ الملوث الدافع أساسه الغنم بالعزم فالشخص يمارس نشاط ملوث يغتنم من نشاطه بالمقابل يسبب ضرر للغير أو للمحيط البيئي بكافة مجالاته وعليه ضمن مقتضيات العدالة أن يساهم في نفقات الوقاية من التلوث عن طريق الرسم الذي يدفعه.

قبلت الحكومات ومنظمات الإعانة إلى حد بعيد بهذا المبدأ غير أن طابعه العام لا يسمح دوما باختيار الإجراء المناسب و الأكثر مرد ودية، وبالتالي يصعب تحديد هوية الملوثين ومراقبتهم وهكذا فان تلويث المياه بالنيتراتات تتسبب فيه إلى حد بعيد الزراعة في منطقة معينة، إلا إن بعض المزارعين يتحملون مسؤولية اكبر في التلويث من مزارعين آخرين لهذا النوع من التلوث عوامل إضافية و يمكن للتلوث أن يظهر سنين بعد التسبب فيه و يبدو صعبا التعرف على مستوى التلوث الذي تتسبب فيه كل مستثمرة زراعية فيه ومن ناحية أخرى يطال التلوث منطقة عابرة للحدود فيجب إلزام البلدان المتسببة في التلوث بالدفع لحاملها على إتباع سلوك ايكولوجي جيد مثل الأمطار الحامضية حيث يطال تأثيرها التنوع البيولوجي وصحة الغابات ودرجة تحميض البحيرات إلى ما وراء الحدود البلد الملوث كذلك تنتشر الآثار السلبية عند تلويث الأنهار إلي البلد الواقع في أسفله عند إذا تأتي الحلول لهذه الوضعيات عن طريق التعاون بين البلد المتسبب في التلوث والبلد الضحية الذي يقبل بدفع جزء من نفقات إزالة آثار التلوث في هذه الحالة يتحول مبدأ الملوث مسؤول عن الدفع إلي مبدأ الضحية المجبرة على الدفع ويقترح ارتو بيجو نظرية

---

[153] مجلة الباحث مرجع سابق ص 101.

الإستدخال أي أن يصحح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج واستهلاك بعض المواد ومنها الموارد البيئية وذلك عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل الرسوم ,وتمثل هذه الرسوم كتعويضات يدفعها المسؤولون للنفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة والتي تحوى مواد مضرة للبيئة إذ تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة وتمكن النماذج الاقتصادية مثلا في تحديد المبلغ الأمثل للرسوم التي يدفعها كل شخص يلوث الجو ورغم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إلا أنها تتفق إلى حد كبير مع نظرية مبدأ الملوث القائم بالدفع .154

5. تطبيقات الضريبة البيئية:

في السنوات الماضية سعت عدة دول عربية لإنشاء جباية بيئية لكل دولة فهذه المجهودات الفردية منفردة من دولة إلى أخرى مثل:الجزائر، سوريا، العربية السعودية، الإمارات العربية.

سعت الجزائر منذ سنة 2000 إلى إيجاد إجراءات مالية لمحاربة التلوث والتقليل منه لذا أصدرت ما يسمى بقانون الجباية البيئية والذي تناول الأنشطة الملوثة التالية155:

[154] www. Unesco.org مرجع سابق.

[155] مجلة الباحث ص 36.

أ. **جباية تسيير الفضلات الحضرية الصلبة** : وتشمل ما يلي [156]:

جباية النفايات الحضارية منها رسم رفع النفايات المنزلية.

جباية تسيير النفايات الصناعية منها الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة، رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الخطيرة ، رسم على الأكياس البلاستكية المستوردة أو المصنوعة محليا.

جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الإستشفائية والعيادات الطبية منها رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية.

ب. **جباية تسيير التلوث الجوي ومنها:**

– جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات أو الناتجة عن الوقود مثل الرسم على الوقود.

– جباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة أصلا منها الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي .

ج. **جباية تسيير التلوث المائي:**

منها الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

وتم اقتراح تعديل قانون الجباية البيئية، وذلك نظرا للتطور السريع وكثرة الوسائل الحديثة الملوثة للبيئة يمكن تكييف قانون البيئة في الجزائر ليصبح على النحو التالي:

جباية تسيير النفايات:

جباية النفايات الحضرية المنزلية.

جباية تسيير النفايات الصناعية على الأنشطة الملوثة مثل البطاريات، العجلات والمواد الكيميائية.

جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الاستشفائية.

جباية تسيير المواد الكيميائية الزراعية.

جباية تسيير التلوث الجوي: ويشتمل ما يلي:

جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات.

جباية الوقود، الكربون، والصوديوم.

---

[156] قانون المالية لسنة 2003– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة مثل الغازات الكيميائية (غاز CFC) بما فيها البتروكيمياء والبترول.

جباية تسيير التلوث المائي: وتشمل ما يلي:

جباية الصرف الصحي..

جباية على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

جباية مرور البواخر والسفن في البحر المتوسط (المياه الإقليمية).

ثالثاً:التوصيات المقترحة:

في نهاية هذا البحث نقترح جملة من التوصيات التالية:

– الإهتمام بالوعي البيئي: ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا ،ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار، أهمها التلفاز وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال التقنية السلمية بيئيا ومزاياها .

– إعداد الفنيين الأكفاء:

يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد أقامتها، ومن أهم ضبط السلوك البشري في المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة.

– سن القوانين اللازمة:

يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها ،والقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من التلوث وتحول دون وقوعه، فموضوع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الآخرين من الاعتداء على البيئة خشية العقاب.

– منح الحوافز البيئية:

يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة لتحول إلى تقنيات البيئية النظيفة ،وتقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة عن طريق السماح بالمتاجرة في تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها.

– **ردع ملـوثي البيئـة:** إن خـوف الإنسـان مـن العقـاب كثيـراً مـا يدفعـه إلـى تقـويم سلوكه، لذلك ينبغي تنمية قدرات المؤسسات المسئولة عن الكشف عن المخالفات البيئية وعدم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة.

– التمسك بالابتكار من حيث الأنظمة والآليات. يجب تطبيق نظام حماية البيئة المتمثل في القيادة الحكومية ومراقبة وحدات حماية البيئة وتوزيع الأعمال والمسؤوليات بين الدوائر ذات العلاقة ومعالجة المؤسسات الإنتاجية واشتراك المجتمع ومراقبة الجماهير، والتمسك بمبدأ تحمل مسبب التلوث تكاليف معالجته، ورفع معايير دفع التكاليف لصرف المواد الملوثة بكمية كبيرة وتطبيق نظام تحصيل تكاليف معالجة الملوثة أولاً، ضماناً أن يجري بناء إنشاءات معالجة التلويث وعملها طبيعياً.

– حماية البيئة بالتقدم العلمي والتكنولوجي.

– رفع تعزيز قدرة الحكومات علة مختلف المستويات على حماية البيئة وتحقيق تنمية البيئة المستدامة.

الخاتمة:

لقد تصاعد حدة المشكلة البيئية في الآونة الأخيرة مما جعل قضية التلوث البيئي من القضايا المحورية، وأصبح التلوث خطرا متناميا يهدد حياة وممتلكات الجيل الحالي والقادم، وإن مواجهة هذا الخطر بكافة الوسائل والأساليب لا تحتاج إلى تباطؤ أو تأجيل. ومما لاشك فيه الآن أن النظام الضريبي الجديد يعد أحد هذه الوسائل والأساليب إن لم يكن أهمها.

إن الضريبية البيئية لا تؤدي إلى منع تلوث البيئة تماما وإنما تهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الأذى البيئي الذي يمكن قبوله في ضوء حساب النفقات – المنافع لسياسة حماية البيئة، وهو ما قد يبدو متناقضاً مع طموحات الباحثين في العلوم الطبيعية ومخيباً لآمال أنصار حماية البيئة.

إن فرض ضرائب التلوث الموحدة (بغض النظر عن أشكالها) بالرغم من أنها تشجع على الاتجاه بتخصيص الموارد بكفاءة سواء داخل الوحدات الإنتاجية أو على المستوى القومي ، إلا أن تطبيقها قد ينجم عنه أثر اختلالي في توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة. ولكن من المؤكد أن الآثار السلبية الناتجة عن هذا الأثر الإختلالي سوف يكون أقل بكثير من الآثار الإيجابية على الكفاءة المتوقعة من فرض ضرائب التلوث بالإضافة إلى الآثار الإيجابية المتعددة والمتنوعة على البيئة.

لقد أصبحت حماية البيئة من المشاريع التنموية الهامة والتي بدأت جميع الدول العناية بها، بعد أن تبين لها أن تلك الحماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان، وإنما للتنمية أيضاً، وكذلك من بين مظاهر الإهتمام ارتباط البيئة بمفهوم التنمية المستدامة والتي تدعو إلى نمط جديد في التنمية، يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة ويستحدث بدائل نظيفة لا تدمر البيئة.

الواقع الكمي والكيفي لعمل المرأة في الجزائر

د. عمـار مانع

المركز الجامعي برج بوعريريج (الجزائر)

ملخص:

من خلال هذا المقال حاولنا التقرب بشكل كمي وكيفي لواقع المرأة الجزائرية العاملة انطلاقا من قراءة تحليلية للمعطيات والإحصائيات حول تاريخ عمل المرأة قبل الاستقلال وبعده وربطه بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية مثل السن، المستوى التعليمي، الوسط السكني، مقر العمل، القطاع القانوني. وأخيرا تطرقنا إلى أهم قطاعات العمل و البطالة بين النساء في الجزائر.

Résumé:

Cet article propose de se rapprocher de la réalité quantitative et qualitative des femmes travailleuses en Algérie à travers une lecture analytique des données statistiques et sur l'histoire du travail féminin en Algérie, avant et après l'indépendance, ceci en corrélation avec des variables, sociales telles que ; l'age, le niveau de scolarité, milieu d'habitat, lieu de travail, secteur juridique.. puis nous avons traité des branches et secteurs d'activité des femmes en Algérie ainsi que du chômage parmi la population active féminine.

مقدمة

يُمثل عمل المرأة إحدى أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وهذا لكون نشاط المرأة الاقتصادي أحدث أوضاعا اجتماعية جديدة أثرت على دورها التقليدي سواء على مستوى الأسرة بشكل خاص أم على مستوى المجتمع بشكل عام.

وبالرغم من التطور البطيء الذي عرفه حجم اليد العاملة أثناء فترة الاستعمار والسنوات الأولى للاستقلال الوطني، إلا أنه عرف نقلة نوعية وكمية ملفتة في العقدين الأخيرين.

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل عميق على حياة الأسرة والأفراد؛ مثل ظاهرة الفقر الذي مس شرائح كبيرة من المجتمع، ظاهرة التمدرس الكثيف للفتيات، تأخر سن الزواج، انكماش الأسرة الممتدة التي ما فتئت توفر الرعاية والتضامن بين أفراد الأسرة..

كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى خروج المرأة الجزائرية للعمل سواء للمساهمة في ميزانية الأسرة أو نتيجة طبيعة بعد الانتهاء من تحضير شهادة جامعية.

في هذا المقال نحاول الوقوف على تطور حجم اليد العاملة النسوية وأهم القطاعات التي تستقطبها، وسيتم ذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

– ماهي مورفولوجية عمل المرأة في الجزائر قبل وبعد الاستقلال؟

– ماهي خصائص عمل المرأة في الجزائر بعد الاستقلال مقارنة باليد العاملة الذكورية؟

– كيف تطورت اليد العاملة النسوية في الجزائر المستقلة مقارنة بحجم اليد العاملة الذكورية؟

– ما هي أهم قطاعات عمل المرأة في الجزائر؟ و ماهو حجم البطالة بين النساء في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سيتم تسليط الضوء على الواقع الكمي والكيفي لعمل المرأة في الجزائر عبر قراءة سوسيوديمغرافية لنتائج التحقيق الذي أجرته الوكالة الوطنية حول نشاط المرأة سنة 2005 وبعض نتائج التحقيقات التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل والسكان حول مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد إلى قلة الإحصائيات، وتناقضها أحيانا، وعدم دقة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة الخاصة بعمل المرأة والتي تختلف من إحصائيات إلى أخرى.

إن حجم اليد العاملة النسوية في الجزائر يعد بمثابة المقياس الحقيقي للتعرف على المعوقات الموضوعية التي تقف في وجه تطور اليد العاملة النسوية، أي، هل يعود ضعف

نسبة العاملات إلى أسباب ثقافية اجتماعية أم يعود في الواقع إلى ضعف وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص اليد العاملة ذكورية كانت أم نسائية؟

1- تطور العمل النسوي في الجزائر قبل الاستقلال

إن أهم القطاعات التي شهدت استعمالا واسعا لليد العاملة النسوية في الجزائر ظهر عند الحرفيين التلمسانيين للسجاد، وذلك من خلال إنشاء مصنع لتحويل الصوف في سنة 1903 والذي شغّل أكثر من 100 عاملة كما شهد في السنوات العشرين إنشاء العديد من المشاغل للسجاد الشرقي واستخدم في ذلك الأطفال والنساء"[1]

انطلاقا من هذه الفترة التاريخية ظهرت البدايات الأولى في تشغيل النساء خاصة في القطاع الصناعي بالجزائر وهذا ما يسجله عبد اللطيف بن أشنهو بحيث يذكر أنه في سنة 1930 بلغ عدد النساء العاملات في القطاع الصناعي 25291 من بينهم 24557 في الصناعة النسيجية" [2] كما توزع النساء العاملات على مختلف القطاعات الصناعية سنة 1925 بحيث يظهر أن هناك نسبة عالية من النساء الجزائريات يعملن في صناعة السجاد مقارنة بالنساء الأوروبيات، وهي صناعة تشكل وحدة إنتاج ضمن النظام المشغلي (manufacture) بالمعنى الذي أعطاه ماركس للكلمة، أي تجمع منتجين يستخدمون وسائل عمل خاصة بهم ونموذجية للمهنة الحرفية أو العائلية، ويجري تناقل حسن استخدامها في المشغل أو العائلة. انظر جدول رقم (1)

1- Fatiha Hakiki -TALAHITE , *Travail domestique et salariat féminin* , Oran , 1983, p.200

2 - Abdelatif BENACHENHOU, *Formation du sous développement en Algérie*, ed .E.N.I.C. Alger, 1978. p. 222.

ويصف طريقة العمل التي كانت تتم بها صناعة السجاد حيث يقول " يجد مجموعة من النساء والآنسات الشابات من كل الأعمار أنفسهن في ورشة لأحد التجار ويجدن في الورشة الأدوات اللاتي كن يستخدمنها في منازلهن، و يقوم المعمرون باستغلال والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن الحرفية حيث يقمن بصناعة السجاد حسب التقنية نفسها ووفق تقسيم العمل نفسه، فيضمن التاجر قياسا إلى نظام الحرفة في المنزل، انتظام التسليم ومراقبة استخدام المادة الأولية وقوة العمل. وجوهر الأمر هو استيلاء رأس المال على سيرورة إنتاج سابقة للرأسمالية لكنها تنتج الآن لصالح السوق العالمية.

ويعلق على هذا الوضع بقوله :" إن هذه الصناعة المشغلية تستند إلى استغلال النساء والفتيات في سن منخفض. كما كتب س.لابوبه (S. LABOUBEE) عام 1917 متأسفا على ضعف انطلاقة هذا النوع من المؤسسات " إن اليد العاملة موجودة وهي ذات كفاءة طبيعية. فبإدخال المنهجية يمكن إنشاء ورشات كبيرة في المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران حيث اليد العاملة " المحلية " النسائية متوفرة [3]ويتم استغلالهن مقابل أجور زهيدة.

ففي القطاع الصناعي إذا يلاحظ بشكل واضح أن عدد النساء العاملات ارتفع بالموازاة مع زيادة المؤسسات التي تنشط في هذا المجال حيث سجل أكثر من 2243 مؤسسة تنشط بين صناعة النسيج والأقمشة والملابس وهي أكبر مستخدم لليد العاملة النسوية في تلك الحقبة.

3- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 ص 281-282-283.

جدول رقم 1 يبين النساء العاملات في الصناعات التحويلية بالجزائر عام 1930

الفروع		فرنسيين		جزائريين		أوروبيين		المجموع	
	المؤسسات	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
الصناعات الغذائية	1048	4146	1179	4120	387	1354	267	9960	1833
الصناعات الكيميائية	274	1820	1882	4037	235	663	1296	6519	3413
الكاواتشوك الورق،الكرتون	21	95	16	197	02	28	20	320	58
صناعة الكتب	128	1110	68	98	02	110	6	1318	76
صناعات النسيج	619	597	349	3557	24331	140	126	4294	25209
الأقمشة و الملابس	1624	738	5694	183	90	168	781	1089	6565
عمل القش والسلال	853	53	–	1217	21	34	2	1304	23
الجلود	850	1159	111	898	17	337	26	2485	154
صناعة المعادن	1	–	1	–	–	4	–	5	–
صناعة الأخشاب	1302	5537	336	4780	203	1703	84	1202	623
المعادن العادية	1031	6942	14	910	–	899	2	8751	16
المعادن المنتهية الصنع	359	413	21	115	–	18	–	576	21
حجارة الرص	199	345	–	342	–	240	–	827	–
الردم والبناء	696	2634	9	2831	–	500	–	6756	9
عمل الحجارة و الطين	165	948	89	2622	–	346	–	3916	89
المجمـــوع	19152	26557	10168	25900	25291	6685	2610	59811	38069

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 280

و يشير ج. بريل (J.BRIEL) إلى أن عدد السكان المشتغلين من النساء المسلمات سنة 1936 كان 43.000 ليصل سنة 1948 أي بعد أثنى عشرة سنة إلى 1.180.500 انظر جدول رقم (2) هذه الأعداد تضم بدون شك العاملات في قطاع الفلاحة الموسمية وتربية الدواجن.

جدول رقم 2 يبين التوزيع الكلي للسكان المشتغلين حسب الجنس 1936 – 1948

السكان المشتغلين حسب الجنس والجنسية	1936		1948	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
السكان المشتغلين				
– غير المسلمين	79.000	269.000	72.000	259.100
– المسلمين	43.000	1.389.000	1.108.000	2.048.000
	122.000	1.667.000	1.180.500	2.307.100
العلاقة بالنسبة المئوية للسكان الذين تتراوحأعمارهم بين 19 سنة و 69 سنة				
غير المسلمين	%24	%87	%21	%83
– المسلمين	–	%70	%53	%97
	–	%72	%48	%95

Source : J.BRIEL, « *La population en Algérie* » (52) in : F. HAKIKI–TALAHITE, ***Travail domestique et salariat féminin***, *Oran*, 1983, p.204.

وفي إحصائيات أجريت سنة 1936 حول اليد العاملة المسلمة الغير الزراعية بالجزائر مقارنة باليد العاملة الغير المسلمة، أكدت ظهور يد عاملة نسوية وصلت إلى 48000 عاملة في مختلف القطاعات في حين بلغ عدد العاملات الغير المسلمات 66.000 عاملة، كما أكدت الدراسة أيضا توزعهن على فروع عمل يدوية؛ 30000 عاملة و 15000 عاملة فقط متخصصة وثلاثة آلاف من الحرفيين.انظر جدول رقم (3)

جدول رقم 3 يبين توزع السكان العاملين الغير الزراعيين سنة 1948.(بالآلاف)

فروع العمل	نساء		رجال	
	مسلمات	غير مسلمات	مسلمين	غير مسلمين
متمرنين و عمال يدويين	30	14	149	21
عمال متخصصون	15	30	109	115
إطارات	–	10	10	36
حرفيين	3	10	82	38
أرباب عمل ،مباشر، مسيرين	–	2	2	14
المجموع	48	66	353	224

Source: F. HAKIKI–TALAHITE, ***Travail domestique et salariat féminin***, *Oran*, 1983, p.204.

لقد شهد هذا العدد تراجعا ملحوظا فيما بين الحربين العالميتين، ويسجل المؤرخ ش. ر. أجرون.

(Ch - R.AGERON) أنه في سنة 1931 أصبحت تلمسان التي تحتوي على 37 ورشة، تُشغل 1800 عاملة أهم مركزا للإنتاج ... وكانت 5000 عاملة على 1500 آلة إنتاج في حالة بطالة شبه دائمة." [1]

وتواصل انخفاض عدد العاملات في كل القطاعات وازدادت حدة هذا الانخفاض بعد اندلاع ثورة التحرير الجزائرية سنة 1954. كما سجل ب. بورديو (P. BOURDIEU) في نتائج التحقيق الذي أجراه في الجزائر الضعف الشديد في اليد العاملة النسوية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سجل نسبة بلغت 93,6% لا يشتغلن أما اللواتي صرحن بأنهن يشتغلن يوم التحقيق فإن نسبتهن لم تتجاوز 4,5 %. انظر جدول رقم(4)

[1] – CH-R. AGERON, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Tome 2, ed. P.U.F, 1979, p.505.

جدول رقم 4 يبين معدلات توزع العاملات المبحوثات حسب نوعية الشغل

مشتغلات يوم التحقيق	**5,2 % من بينهن 4,5 %يشتغلن يوم التحقيق و0,7 % اشتغلن شهر قبل التحقيق.**
غير مشتغلات	**0,4 % من بينهن 0,4 يبحثن عن عمل.**
لا يبحثن عن عمل	–
لا يشتغلن	**93,6 % من بينهن 10% مريضات**
نساء يبحثن عن العمل لأول مرة	**0,8 %**
المجموع	**100**

Source: P.BOURDIEU, *Travail et travailleurs en Algérie*, ed. Mouton, Paris, 1963, p.5

بينت هذه الدراسات و الإحصائيات أن اليد العاملة النسوية تأثرت في هذه الفترة مثلها مثل اليد العاملة عند الرجال بعدة عوامل أهمها:

ا– وجود يد عاملة ذكورية واسعة مما أدى بالرأسمالية الناشئة الاستغناء عن اليد العاملة النسوية على عكس ما حدث في أوروبا أثناء الثورة الصناعية وفترة الحروب حيث استدعت الحاجة إلى تجنيد المرأة والأطفال للعمل في المؤسسات الصناعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة البطالة كانت متفشية في ذلك الوقت بين صفوف السكان النشطين حيث بلغ " عدد السكان العاملين في فروع الصناعة من الجزائريين والمعمرين بما في ذلك الصناعات الاستخراجية و الصيد البحري 350000 عامل من مجموع السكان القادرين على العمل الذين يبلغ عددهم 3.500.000 شخص، أي ما نسبته 10% . ويلاحظ هنا تدني مستوى التشغيل في النشاطات الصناعية أو شبه الصناعية التي كانت بدورها محدودة جدا بالإضافة إلى ذلك فإن 60 % من هؤلاء العاملين ليست لهم أية مهارة أو اختصاص مهني وقد كانت أهم قطاعات التشغيل قطاع البناء والأشغال العامة " [1]

[1] – وزارة الإعلام والثقافة – ملف الوثائق– الاختيار الصناعي، د. س، ص7.

ب – انعدام الاستثمارات الفرنسية في الجزائر في هذه الفترة التاريخية في كل المجالات الاقتصادية الموجهة خاصة لاستقطاب اليد العاملة الجزائرية.

ج – تمركز اليد العاملة النسوية في مهن تتصل مباشرة بمهن كانت تمارسها في بيتها وهي حرفة النسيج التي كانت تعتبر من بين أهم النشاطات التي تقوم بها المرأة سواء لحاجة الأسرة أو لبيعها.

د – انحصار معظم الورشات في حيز جغرافي ضيق (تلمسان ، وهران) وعدم انتشارها في باقي جهات الوطن.

هـ – انخفاض عدد العاملات الجزائريات في باقي الصناعات مقارنة بعدد العاملات الأوروبيات وغيابها أحيانا في بعض المهن كما ظهر لنا بشكل واضح في الجدول رقم (1)

و – انحصار مشاركة المرأة الجزائرية في النشاط الزراعي باعتباره عمل يمارس في فضاء عائلي ولا يدخل في حسابات الباحثين والإحصائيين.

ز – ضعف المستوى التعليمي لدى المرأة الجزائرية في ذلك الوقت مثلها مثل الرجل، حيث كانت نسبة الأمية تصل إلى مستويات مرتفعة جدا.

غير أنه بعد استقلال الجزائر عرف نشاط المرأة اتجاهات جديدة فيما يتعلق بحجم وطبيعة اليد العاملة النسوية مقارنة باليد العاملة الذكور وذلك نظرا للتطورات التي حصلت في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

2– تطور اليد العاملة النسوية في الجزائر المستقلة مقارنة بحجم اليد العاملة الذكورية

عرفت اليد العاملة النسوية زيادات متفاوتة مقارنة باليد العاملة الذكورية، فبعد أن كانت لا تتجاوز 95.000 عاملة سنة 1966 وصلت بعد 10سنوات إلى 138.000 عاملة سنة 1977. و بعدها بعشر سنوات ارتفع عدد العاملات بثلاث مرات سنة 1987 حيث وصلت إلى 365.000، لينخفض سنة 1989 إلى 338.000 عاملة.

غير أنه عرف زيادة بنسبة 10% كل سنة بداية من سنة 1987 إلى سنة 1997. أما بالنسبة للذكور فإن معدل الزيادة بلغ 3.00 % كل سنة. لقد انتقل عدد العاملات في مدة أربعين سنة من 95.000 إلى 1.174.000 عاملة، وهو ما يمثل زيادة حوالي 30.000 عاملة سنويا لمدة أربعين سنة، ويمثل هذا العدد نسبة 14,6 % من العدد الإجمالي للعمال، في حين نجد هذه الزيادة عند الرجال بلغت أكثر من 200.000 عامل سنويا في الأربعين سنة الأخيرة. انظر الجدول رقم (5) و يفسر هذا التطور عبر مجموعة عوامل مختلفة أهمها:

- الحاجة الاقتصادية لخروجها للعمل نتيجة التدهور المتواصل لسوق العمل منذ 1986(انخفاض معتبر لوتيرة خلق مناصب شغل جديدة نتيجة انهيار أسعار المحروقات و ما تبعه من تدهور في الاستثمارات ابتداء من سنة 1986)
- ازداد الوضع تدهورا في سوق العمل نتيجة تطبيق برامج إعادة الهيكلة سنة 1994 في مجال تسريح العمال مما أدى إلى انتشار البطالة التي مست أكثر من 30 % من إجمالي السكان المشتغلين.
- الإصلاحات المالية (التخفيضات المتتالية للعملة الوطنية) من جهة وتحرير الأسعار من جهة أخرى ساهما بقوة في انخفاض القدرة الشرائية لدى العمال وهذا ما وسع من ظاهرة الفقر التي مست طبقة واسعة من السكان مما دفع النساء إلى الدخول لسوق العمل من أجل البحث عن دخل إضافي للأسرة.
- ظاهرة التمدرس الكثيف للإناث في الجزائر و الذي فاقت نسبة تمدرس الذكور خاصة في السنوات الأخيرة, وهو ما نتج عنه عدد كبير من الفتيات ذوات الشهادات الجامعية والتكوين اللازم الذي يسمح لهن بالعمل في مختلق القطاعات الاقتصادية و الخدماتية.
- تراجع سن الزواج الأول المقدر بأكثر من 30 سنة عند الإناث، وانخفاض معدلات الخصوبة المقدر ب 2,4 طفل للمرأة في حين كان أكثر من أربعة أطفال في بداية التسعينات.

جدول رقم 5 يبين تطور السكان الجزائريين العاملين حسب الجنس من سنة 1966 إلى سنة 2005

تطور اليد العاملة حسب الجنس من سنة 1966 إلى 2005		
السنة	إناث	ذكور
1966	95.000	1.625.000
1977	138.000	2.242.000
1987	365.000	3.773.000
1989	338.000	4.362.000
1992	492.000	4.246.000
1995	766.000	4.623.000
1997	889.000	4.819.000
2000	797.000	5.382.000
2001	883.000	5.345.000
2003	933.000	6.684.000
2004	1.359.000	7.798.000
2005	1.174.000	8.044.000

Source:

- CENEAP/ESCWA, *Femmes et hommes en Algérie* : ***Images statistiques.*** mars 2000.

ONS : estimation 2000 et 2001.

- ONS, Collections statistiques série S : ***statistique sociales enquête emploi auprès des ménages -2005-*** ALGER, Janvier, 2006, P. 27.

3- اليد العاملة النسوية في الجزائر وعلاقاتها ببعض المؤشرات الاجتماعية بعد الاستقلال

حاولنا انطلاقا من نتائج التحقيق الذي أجرته الوكالة الوطنية للإحصائيات (ons)حول عمل المرأة و نشرته سنة 2006 ونتائج دراسات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي(cnes) ومركز الدراسات الوطني للتنمية والسكان (ceneap)، الوقوف على أهم الاتجاهات الكمية والكيفية التي تميز عمل المرأة في الجزائر ومقارنتها باليد العاملة الذكورية من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي تسمح لنا بالوقوف على أهم التغيرات والاتجاهات الحاصلة في طبيعة وبنية عمل المرأة الجزائرية.

بالنسبة للعدد الإجمالي للقادرين على العمل بلغ 9.493.000 سنة 2006. وهو ما يمثل 41,0% ويتوزع هذا العدد على 8.070.000 من الذكور و1.423.000 من الإناث، و من خلال هذه الإحصائيات يظهر جليا مقارنة باليد العاملة الذكورية بشكل عام أن مشاركة المرأة في النشاط المهني يبقى ضعيفا والفروق في مجال العمل بين النساء والرجال يظهر بشكل أفضل من خلال نسبة اليد العاملة: فبالنسبة للرجال بلغت 69,2% في حين نجدها عند النساء لا تتجاوز 12,4%. انظر جدول رقم (6)

ويتوزع هذا العدد بشكل متفاوت بين الرجال و النساء فيما يتعلق بتوزع اليد العاملة على الوسط الحضري والريفي، فبالنسبة للذكور بلغ عدد العاملين في المناطق الحضرية 4.629.000 وهو ما يمثل نسبة 68,4% من مجموع اليد العاملة في حين بلغ عدد النساء العاملات في المناطق الحضرية 1.032.000 من مجموع اليد العاملة و يمثل نسبة 15,3%. أما العمال في المناطق الريفية فقد بلغ عددهم 3.441.000 أي ما يمثل نسبة 70,2% من اليد العاملة، في حين بلغ عدد العاملات في القطاع الريفي 390.000 أي نسبة 8,2%. وهذا ما يعطينا صورة واضحة عن كون عمل المرأة يبقى ظاهرة حضرية بشكل كبير، بينما نلاحظ أن اليد العاملة الذكورية تتوزع بشكل متوازن نسبيا على المناطق الريفية والحضرية على السواء.

جدول رقم 6 يبين توزع السكان القادرون على العمل ونسبتهم حسب الجنس والسكن وفق إحصائيات 2005 (بالآلاف)

الوسط	الحضري			الريفي			المجموع		
الجنس	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
السكان القادرين عن العمل	4.629	1.032	5.661	3441	390	3831	8070	1423	9493
نسبة العمل	68,4	15,3	41,9	70,2	8,2	39,7	69,2	12,4	41,0

Source:- ONS, Collections statistiques série S : ***statistique sociales enquête emploi auprès des ménages*** -2005- ALGER, Janvier, 2006, P. 11.

أ. اليد العاملة ومتغير السن

يتوزع سن النساء المشتغلات على مستوى فئة 25 و29 سنة، وهي على التوالي 22,3 % و 19,3% وابتداء من سن 30 سنة تبدأ النساء في الانسحاب و مغادرة الحياة المهنية ويبدأ مستوى النشاط في الانخفاض بنسب جاءت على التوالي: 18,8% و17,3% و10,6% و7,5%. بالمقابل نجد أن العمل عند الرجال يبلغ ذروته عند فئات السن 30– 34 بنسبة 92,1 % و نسبة 94,2 % عند فئة 35– 39 سنة و نسبة 95,0% عند فئة 40–44 سنة. انظر الجدول رقم (7)

تُظهر هذه الاتجاهات المسار المهني للمرأة الجزائرية العاملة الذي يتقاطع مع الدول الصناعية والتي تؤكد تَقَطّع المسار المهني للمرأة بفعل زواجها وتفرغها لوظيفة الأمومة، وهو ما اعتبر نقطة ضعف في حياتها المهنية خاصة في مجالي الترقية والأجور.

جدول رقم 7 يبين نسبة النشاط حسب السن والجنس

الجنس / السن	الذكور	الإناث	المجموع
20-24 سنة	71,1	11,7	41,9
25-29	87,3	22,3	56,0
30-34	92,1	19,3	56,2
35-39	94,2	18,8	55,0
40-44	95,0	17,3	55,3
45-49	94,1	13,3	53,4
50-54	83,0	10,6	48,1
55-59	67,7	7,5	39,0
60 سنة وأكثر	19,0	1,9	10,2
المجموع	69,2	12,4	41,0

Source : ONS, série, S, 2006, p.11.

أما فئات السن عند الالتحاق بأول مرة للعمل فإنه يمكن اعتبار أن السكان الذين يدخلون الحياة المهنية في الجزائر في غالبيتهم من الشباب؛ حوالي النصف 49,9 % من المشتغلين حاليا بدؤوا العمل قبل بلوغ سن العشرين و 84,5% قبل بلوغ سن الخمسة والعشرين.

في المناطق الريفية، يبدأ الشباب ممارسة عملا في سن مبكرة، على العكس من ذلك نجد في المناطق السكنية الحضرية نسبة 61,1% منهم بدؤوا العمل قبل بلوغ سن العشرين ونسبة 88,3% قبل بلوغ سن 25.

بالنسبة لفئات السن لدى النساء اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة بلغت أكبر نسبة 43,3% في فئة من 20 إلى 24 سنة. وما يلفت الانتباه هنا أن نسبة 86,90 % نجدها بين أقل من 15 سنة و29 سنة وهو ما يبين أن الفئة العاملة في الجزائر تعتبر فئة شابة قياسا بدول العالم التي ينتشر فيها عمل المرأة بشكل واسع. وقد بلغت نسبة الذكور 87,6% ممن لم تصل أعمارهم الثلاثين(اقل من 15 سنة وأقل من 30 سنة) من الذين مارسوا عملا لأول مرة. كما تبقى أكبر نسبة ممن بدؤوا العمل قبل سن 15 سنة في المناطق الريفية، حيث بلغت عند النساء العاملات 7,1% بينما ترتفع هذه النسبة عند الذكور إلى 18,6%. انظر جدول رقم (8)

جدول رقم 8 يوضح بنية المشتغلين حسب السن والجنس والوسط السكني

فئـــات الســـن عنـــد الالتحـاق بالعمـل لأول مرة	الحضري			الريفي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أقل من 15	6,9	2,9	6,2	18,6	7,1	17,4	11,8	4,1	10,6
15إلى 19 سنة	40,4	18,0	36,4	45,9	24,7	43,7	42,7	19,8	39,3
20 إلى 24 سنة	38,2	45,6	39,5	26,1	37,0	27,2	33,1	43,3	34,6
25 إلى 29 سنة	12,6	20,8	14,1	7,7	16,9	8,6	10,5	19,7	11,9
30 إلى 34 سنة	1,7	6,1	2,5	1,1	6,0	2,0	1,6	6,1	2,3
أكثر من 35 سنة	0,2	6,5	1,3	0,2	8,5	1,1	0,2	7,0	1,2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: ONS, série S 2006, p.14.

ب. الحالة المدنية للنساء العاملات

بالنسبة للحالة المدنية للنساء العاملات فقد جاءت النسب متقاربة بين النساء العازبات والمتزوجات في حين ظهرت فروق كبيرة بالنسبة للعاملات المطلقات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (9)

تبقى النساء المطلقات والمنفصلات في سن العمل يُعتبرن نسبيا أكثرهن مُمارسة لنشاط مهني، حيث نجد أن الثلث منهن يمارسن مهنة، وهو ما يعبر عن الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه هذه الفئة عند انفصالها عن الزوج أو وفاته.

كما تبين هذه الإحصائيات أن عمل المرأة يبقى مرتبطا "بمشروع الزواج" كما عبر عنه عادل فوزي[1]

حيث نجد نسبة العاملات تنخفض بشكل سريع عند فئات السن المقبلة على الزواج، لأن المرأة العاملة في هذه المرحلة نجدها تنسحب من سوق العمل إما بالزواج أو بمجيء الأبناء. وهذا ما يعبر عن طبيعة العمل النسوي في الجزائر الذي ما زال يحمل الطابع الظرفي العرضي الثانوي.

---

[1]- voir F. ADEL, *Femmes et mariage*, in *Actes de l'atelier*, *femmes et développemen*t, Alger, 18-21 octobre 1994, CRASC, Oran, 1995, pp.69-69.

بينما نلاحظ أن فئة المتزوجات من بين أضعف نسب النساء اللواتي يزاولن عملا مأجورا، وهذا في الحقيقة يعبر عن عدم تقدمها لسوق العمل بعد الزواج أو خروجها منه بعد مجيء الأولاد، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على استيعاب اليد العاملة المتوفرة رجالا ونساءا. أما نسبة العازبات (10,9%) فهي كذلك متقاربة مع نسبة المتزوجات (9,1 %).

جدول رقم 9 يبين نسبة النساء العاملات حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	النسبة
متزوجة	9,1
عازبة	10,9
مطلقة/منفصلة	32,7
أرملة	6,9
المجموع	10,2

9 Source : ONS, série S 2006, p.1

ج. اليد العاملة حسب الوسط السكني

أما بنية المشتغلين في الجزائر حسب الوسط السكني فإن الوضع لم يتغير منذ الاستقلال وكل التحقيقات والدراسات تؤكد أن نسبة التحضر في تصاعد مستمر بل ارتفعت بشكل محسوس في العقدين الأخيرين والجدول رقم (10) يبين هذه الظاهرة بشكل واضح.

وصل عدد العاملين في سبتمبر 2005: 8.044.000 أغلبهم من الذكور (85,4 %) في حين بلغ عدد النساء العاملات 1.174.000، يمثلون نسبة 14,6% من مجموع اليد العاملة. وتتواجد أكثرها في بالمناطق الحضرية حيث وصلت نسبتهن في المناطق الحضرية 17,7% من مجموع المشتغلين في المناطق الحضرية ونسبة 9,9 % من مجموع المشتغلين في المناطق الريفية.

تبقى المرأة العاملة الجزائرية تتمركز في المناطق الحضرية، وهذا بسبب توفر مناصب عمل وحاجة العائلة لدخلها، إضافة إلى دخولها بقوة في بعض القطاعات التي تنتشر بشكل واسع في المدن كالإدارة، التربية، الصحة، على عكس المناطق الريفية. كما يمثل كذلك

ارتفاع مستواها التعليمي في الحضر مقارنة بالمرأة الريفية عاملا مهما في دخولها سوق العمل.

جدول رقم 10 يبين بنية العاملين حسب الجنس والوسط السكني

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
مكان الإقامة	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الحضري	3.972.000	82,3	854.000	17,7	4.826.000	100
الريفي	2.898.000	90,1	320.000	9,9	3.218.000	100
المجموع	6.870.000	85,4	1.174.000	14,6	8.044.000	100

Source : ONS, série S 2006, p.13

د . المستوى الدراسي للعاملات

إن المستوى الدراسي لمجموع السكان المشتغلين ضعيف إجمالا. فبالنسبة للمستوى الكلي للمشتغلين نجد نسبة 12,5 % بدون مستوى تعليمي، وأكثر من الثلث (36,7 %) لا يتعدى مستواهم الابتدائي وأكثر من الثلثين (67,7 %) لم يصل مستواهم التعليم الثانوي. أما المشتغلين الذين لديهم مستوى عال لا يمثلون سوى نسبة 10,7 % من مجموع المشتغلين. انظر جدول رقم (11).

غير أنه بالنسبة للنساء المشتغلات يعتبر مستواهن أعلى نسبيا من الرجال: أكثر بقليل من الربع (25,7 %) من النساء المشتغلات لديهن مستوى تعليمي عال؛ في حين أن الرجال المشتغلين الذين لديهم مستوى تعليمي عال لا يمثلون سوى نسبة8,1 % من مجموع الرجال العاملين. أما النساء المشتغلات اللواتي لديهن مستوى الثانوي والعالي يمثلن 55,3 % من مجموع النساء المشتغلات، بينما الرجال من نفس المستوى لا يمثلون سوى 28,3 % من مجموع الرجال المشتغلين. وقد يعود ذلك لكون المرأة لا تتاح لها فرصة العمل إلا عندما تمتلك مستوى تعليمي مرتفع نوعا ما.

فيما يتعلق بعلاقة المستوى التعليمي للمرأة بالوسط السكني فإننا نجد أكبر نسبة من الذين ليس لهن تأهيل في المناطق الريفية 24,8 % في حين وصلت عند الذكور 18,3%. وهذا مؤشرا قد يعطينا فكرة عن المهن التي تمارسها المرأة في المناطق الريفية التي قد لا تحتاج إلى تأهيل.

أما المناطق الحضرية فقد وصلت نسبة المشتغلات اللواتي لهن مستوى الثانوي والعالي 61,4 %، في حين لم تتجاوز نسبتهم عند الذكور 34,6 % .

يعتبر المستوى التعليمي مؤشر مهم في التغيرات الاجتماعية التي سوف تعيشها المرأة داخل الأسرة والمجتمع خاصة إذا ما بقيت وتيرة التعليم لدى الفتيات وعلى مستوى كل الأطوار على وضعها الحالي، لأن المستوى التعليمي للفتيات بدأ يفوق الفتيان حتى على مستوى التعليم العالي وهو ما ينبئ بتغيرات مهمة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم 11 يبين بنية العاملين حسب المستوى التعليمي والجنس والوسط السكني

الوسط	حضري			ريفي			المجموع		
المستوى التعليمي	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
بدون تأهيل	7,8	10,3	8,2	18,3	24,8	19,0	12,2	14,3	12,5
ابتدائي/يقرأ ويكتب	23,7	9,9	21,3	29,9	16,6	28,5	26,3	11,8	24,2
متوسط	33,9	18,3	31,1	32,1	19,6	30,9	33,1	18,7	31,0
ثانوي	23,4	32,0	24,9	15,8	23,0	16,5	20,2	29,6	21,6
عالي	11,2	29,4	14,4	3,9	15,9	5,1	8,1	25,7	10,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S, 2006, p.16

هـ . مؤسسات العمل

إن غالبية المشتغلين (55,8 %) يمارسون نشاطاتهم في مؤسسات أو محلات؛ حسب المناطق السكنية وطبيعة المهن الممارسة فإن نسبة المشتغلين في المؤسسات والمحلات يتمركزون أكثر في المناطق الحضرية (66,4%) عنها في المناطق الريفية (39,9 %).

المستثمرات الفلاحية تضم نسبة 16,6 % من مجموع المشتغلين منهم حوالي ثلاثة أرباع(73,6 %) يسكنون المناطق السكنية الريفية.انظر جدول رقم (11).

بالنسبة للنساء العاملات فإن الإحصائيات تبين أن عملهن في الوسط الحضري ينحصر معظمه في المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة (75,9%) أما الباقي فنجد مقر عملهن ينحصر في المنزل (20,8 %) وهي الظاهرة التي يمكن أن تلعب دورا مهما في إعادة النظر في صيغة عمل المرأة الحالي، وهذا بالرغم من أن هذا النوع من العمل لا يمكن أن يتطور في ظل تدهور النسيج الصناعي والصناعات الحرفية التي يمكن لها أن تستقطب اليد العاملة دون أن تضطر المرأة لمغادرة فضائها الأسري. ونسجل هنا غيابها الكلي من الاستثمارات الفلاحية والأشغال العمومية.

أما في المناطق الريفية فنسجل كذلك أكبر نسبة من العاملات في المؤسسات أو المحلات (46,6 %) والنسبة الثانية نجدها في ممارسة العمل في المنزل (34,0 %) كما سجلت نسبة معتبرة بلغت 17,5 % يعملن في المستثمرات الفلاحية، وهي المهنة التي لم تتقطع عن ممارستها المرأة الريفية في المجتمع الجزائري عبر التاريخ لكونها تنحصر في الفضاء العائلي وحاجة العائلة لليد العاملة من الجنسين.

جدول رقم 12 يبين بنية السكان المشتغلين حسب مقر العمل والوسط السكني والجنس

الوسط	حضري			ريفي			المجموع		
مقر العمل	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مؤسسة أو محل	64,4	75,9	66,4	39,2	46,6	39,9	53,7	67,9	55,8
متنقل/الرصف/في الأسواق	8,2	0,6	6,9	4,4	0,3	4,0	6,6	0,5	5,7
مستثمرة فلاحيه	8,2	1,6	7,1	30,9	17,5	29,6	17,8	6,0	16,1
عمل بالمنزل	0,3	20,8	3,9	0,2	34,0	3,6	0,3	24,4	3,8
أشغال عمومية	11,8	0,1	9,8	19,5	0,4	17,6	15,1	0,2	12,9
أخرى	7,0	0,9	6,0	5,8	1,1	5,4	6,5	1,0	5,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.14

و . القطاع القانوني لليد العاملة في الجزائر:

يمثل الأجراء الدائمون الجزء الأكبر من المشتغلين في الجزائر (38,2 %) مقارنة بالوضعيات في المهنة، حيث يفقن ب10 نقاط الموظفين والمستقلين(27,1%) والأجراء الغير الدائمون والمتدربون (27,4 %)

ويمكن ملاحظة كذلك أن أكثر من نصف النساء العاملات يعملن أجيرات دائمات (51,1 %) وأكثر من الربع 26,7 % من المستخدمات المستقلات، أما الأجيرات الغير الدائمات فهن لا يمثلن سوى 14,9 % من النساء المشتغلات. انظر جدول رقم (12)

بالنسبة للرجال الوضعية تختلف؛ الأجراء الدائمون يمثلون نسبة 36,0 % من مجموع الرجال المشتغلون، الأجراء غير الدائمون يمثلون نسبة 29,5 % والمستخدمون والمستقلون بنسبة 27,2 %.

كما يتمركز غالبية الأجراء الدائمين في القطاع العام (88,5%) من المشتغلين في حين بلغت نسبتهم في القطاع الخاص8,9% لكلا الجنسين أما المستقلين والمستخدمين فقد وصلت النسبة إلى 43,0 % و الأجراء الغير الدائمين والموسمين 36,7 % يمثلن أغلبية المشتغلين في القطاع الخاص.

تبين هذه النسب:

- غالبية العاملات يتمركزن في القطاع العام.
- ضعف القطاع الخاص وهشاشة مناصب العمل وعدم استقرارها.
- توجه المرأة العاملة نحو الأعمال الحرة بشكل ملحوظ.

جدول قم 13: بنية المشتغلين حسب القطاع القانوني والوضعية المهنية والجنس

الوضعية في المهنة	عمومي			خاص			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
المستخدمين/ المستقلين	–	–	–	41,1	59,0	43,0	27,2	26,7	27,1
أجير دائم	89,9	83,4	88,5	8,6	12,0	8,9	36,0	51,1	38,2
أجير موسمي/متدرب	10,1	16,6	11,5	39,4	12,8	36,7	29,5	14,9	27,4
معاون عائلي	–		–	9‘10	16,2	11,5	7,2	7,3	7,2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.16

ز. طرق الحصول على منصب العمل

من خلال قراءة المعطيات يظهر لنا أن الإجراءات المتبعة التي سمحت للعامل الحصول على منصب عمل لا تستجيب لقواعد عالم الشغل مهيكل بشكل مقبول، حيث مساهمة الوكالات الوطنية للشغل لا تتعدى 3,5% من بين المشتغلين. في حين نجد أن المشتغلين استعملوا علاقات شخصية للحصول على عمل 34,3% أو العمل لحسابه الخاص 27,1 % أما الباقي فقد تحصلوا على منصب العمل بطرق أخرى مثل التقرب مباشرة من المؤسسات وغيرها وهذا ما يبينه جدول رقم (14)

بالنسبة للمرأة العاملة يمثل حصولها على منصب عمل عن طريق العلاقات الخاصة والعائلية نسبة مهمة بلغت 25,3 %. تُعبر هذه الظاهرة بشكل ملفت عن غياب القنوات المحترفة والمهيكلة للتوسط بين العاملة ورب العمل، بحيث تصبح المعارف الوسيلة الرئيسية للحصول على عمل، وهذا ما يجعل الحصول على منصب عمل من بين أكبر التحديات التي تواجه العامل في الجزائر. ففي أحيان كثيرة و في غياب المعلومات وعدم معرفة مصادرها قد تكون مؤسسات عديدة في حاجة ماسة للعمال لكن في غياب هذه القنوات تبقى الوسائل الشخصية والعائلية هي التي تسيطر على توزيع اليد العاملة، وهذا في الحقيقة ما يتناقض مع التسيير الحديث والفعال للاقتصاد.

والجديد في هذه المعطيات أن المرأة بدأت تشق طريقها في تكوين مؤسسات خاصة والعمل لحسابها (26,1 %) وهي نسبة تكاد تساوي نسبة الذكور (27,3%) الذين يعملون لحسابهم. وقد تعتبر هذه الظاهرة في رأينا من بين الحلول الممكنة التي تساعد المرأة خاصة في المناطق الحضرية من:

- العمل في وسط عائلي وبمساعدة أفراد العائلة (الزوج، الأخ، الأب)
- العمل في مهن تتطلب مستوى عال من التعليم (الطب، الصيدلة، المحاماة) وهو ما يساعدها على اكتساب مركز اجتماعي و تغير في وضعها الاقتصادي مما قد يمكنها من مواجهة الحياة العائلية والمهنية.
- موقف المجتمع الإيجابي من المرأة التي تمارس عملا لحسابها وفي محيط اجتماعي محترم.

جدول رقم 14 يبين بنية المشتغلين حسب طريقة الحصول على منصب عمل والجنس والوسط السكاني

طريقة الحصول على عمل	حضري			ريفي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل	2,4	7,0	3,2	3,3	10,1	4,0	2,8	7,8	3,5
علاقة شخصية أو عائلية	32,8	24,0	31,2	40,1	28,9	9,0	35,9	25,3	34,3
عن طريق الإعلان	9,2	11,0	9,5	5,3	3,9	5,2	7,6	9,0	7,8
العمل لحسابه الخاص	27,0	22,7	26,2	27,8	35,1	28,5	27,3	26,1	27,1
أخرى	28,6	35,3	29,8	23,5	22,0	23,3	26,5	31,7	27,3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S, 2006, p.14

ويمارس إجمالا أكثرية المشتغلين (55,8 %) نشاطاتهم في مؤسسات أو محلات. حسب المناطق السكنية وطبيعة المهن الممارسة، فنسبة المشتغلين في المؤسسات والمحلات أكثر أهمية في المناطق الحضرية (66,4%) منها في المناطق الريفية (39,9 %).المستثمرات الفلاحية تضم نسبة 16,6 % من مجموع المشتغلين منهم حوالي ثلاثة أرباع(73,6%) يسكنون المناطق السكنية الريفية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (15)

كما تبين من خلال هذا الجدول أن نسبة 67,90% من النساء يزاولن نشاطهن في مؤسسات أو محلات،و هنا نسجل النسبة الكبيرة من النساء اللواتي يعملن في المنزل. أكثر من خُمس العاملات في المناطق الحضرية (20,80%) وأكثر من الثلث في المناطق السكنية الريفية (34,00%) يمارسن عملا مأجورا في منازلهن، وهي ظاهرة تعبر عن خصائص عمل المرأة في المجتمع الجزائري الذي يفضل بقاء المرأة في المنزل وإن مارست عملا في المنزل فإنه لا يعترض على ذلك و يمارسن أعمال مثل الخياطة وبعض الصناعات التقليدية والفلاحة داخل الفضاء العائلي. وهي في الواقع مهن تكون مُتَقطعة وتتوقف عنها المرأة متى اضطرتها الظروف إلى ذلك كحالات مثل الأمومة بالنسبة للمتزوجات أو الزواج بالنسبة للعازبات، أو اعتراض أفراد العائلة على مواصلة العمل.

كما يلاحظ غياب المرأة عن العمل في الورشات0,10% في القطاع الحضري و نسبة 0,40% في القطاع الريفي.

إن توزع مقر عمل المرأة لا يتعدى إحصائيا نوعين من المقرات:

- النوع الأول ويتمثل في المؤسسات سواء كانت صناعية، زراعية، إدارية أو مؤسسات خاصة، حيث بلغت النسبة 67,90%
- النوع الثاني ويتمثل في ممارسة المرأة مهنة في المنزل بنسبة 24,40 %

أما فيما يتعلق بالمقرات الأخرى مثل العمل المتنقل، العمل على الرصيف، المستثمرات الزراعية، والعمل في الورشات فتكاد تكون المرأة غائبة عنها تماما 7,70%

جدول رقم 15 يبين السكان المشتغلين حسب مقر العمل والوسط السكني والجنس

مقر العمل	حضري			ريفي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجمـو ع	ذكور	إناث	المجمـو ع	ذكور	إناث	المجموع
مؤسسة أو محل	64,4	75,9	66,4	39,2	46,6	39,9	53,7	67,9	55,8
متنقل/الرصيف/في الأسواق	8,2	0,6	6,9	4,4	0,3	4,0	6,6	0,5	5,7
مستثمرة فلاحيه	8,2	1,6	7,1	30,9	17,5	29,6	17,8	6,0	16,1
عمل بالمنزل	0,3	20,8	3,9	0,2	34,0	3,6	0,3	24,4	3,8
العمل في ورشة	11,8	0,1	9,8	19,5	0,4	17,6	15,1	0,2	12,9
أخرى	7,0	0,9	6,0	5,8	1,1	5,4	6,5	1,0	5,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.14

4- قطاعات عمل المرأة في الجزائر [1]

تبقى الإدارة أكبر القطاعات التي تستقطب اليد العاملة النسوية، تليها الصناعة وأقلها الخدمات، قطاعات النشاط الأخرى كالتجارة، والبناء والأشغال العمومية والزراعة لا تشغل كثيرا من النساء وهذا حتى سنة 1996. وتحليل بنية العمل عند النساء من سنة 1977 إلى سنة 2003 يظهر لنا اتجاهات التطور التالية:

أ. قطاع الإدارة

امتص قطاع الإدارة في الجزائر حوالي 54% من النساء العاملات سنة 1977، وأكثر من 70% سنة 1989 بينما أصبحت لا تمثل سنة 2002 أكثر من 43% إلى 48,4 % ، هذه المعدلات تعني أن القطاعات الأخرى لم تَعد مُغلقة بالنسبة للمرأة. كما يمكن استنتاج كذلك ضعف التشغيل في قطاع الوظيف العمومي في السنوات الأخيرة و ارتفاع إجمال عدد العاملات في الإدارة ب 17 % منذ 1995 أي ما يمثل زيادة بمعدل سنوي بلغ 2,3.

[1] – هذه المعطيات والإحصائيات مستخرجة من تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004.

ويدقق تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (C.N.E.S) في هذه الإحصائيات ففي سنة 2002 وصل العدد الإجمالي للموظفين (ذكور وإناث) إلى 1.505.845 موظف، بارتفاع بلغت نسبته 14,99 % مقارنة بسنة 1995 أي 26.400 في السنة، وهو ما يمثل 4,9 موظف بالنسبة لمائة ساكن و يتوزع هؤلاء الموظفون على النحو التالي:

- موظفين دائمين:1.279.138 (85%)
- أعوان متعاقدين 130.612(8,6%)
- أعوان مؤقتين 96.097 (6,4)

ويَعتبر المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي أن قطاع الإدارة هو أكبر مشغل للنساء العاملات حيث انتقل عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي من 343.031 موظفة سنة 1995 إلى 402.515 موظفة سنة 2002، أي عرف زيادة ب 17,34 % وتمثل 26,7 % من العدد الإجمالي للموظفين.

وتتوزع حسب القطاع كالآتي:

قطاع التربية الوطنية تحتل الصدارة ب 192.866 أي 47,9% متبوع ب قطاع الصحة ب 75.894 تمثل 18,9%. وهكذا نجد أن 80% من العاملات يتمركزن في هذين القطاعين بمعدلات بلغت 38,9% من الموظفات في التربية الوطنية، و 41,3 %من الموظفات في قطاع الصحة. ويعلق المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي على تمركزهن في هذين القطاعين باعتبارهما يمنحان المرأة العاملة المتزوجة الأم فرصة التوفيق والتوازن بين الوقت المخصص للالتزامات المهنية والالتزامات العائلية. أنظر جدول رقم (16)

أما الباقي فيتوزعون على الإدارة المحلية: 44.462 والتعليم العالي: 21.115 والتكوين المهني: 9.177 قطاعات إدارية مختلفة:58.961.

أما حسب الوضع القانوني فيتوزعن كالآتي:

موظفات دائمات: 368.978 (91,7%)

عون متعاقد: 2.603 (0,64%)

عون مؤقت : 30,963 (7,6%)

جدول رقم 16: تطور بنية النساء العاملات حسب قطاع النشاط من 1977– 2003

قطاع النشاط	1977	1982	1983	1984	1987	1989	1996	2003
زراعة	5,6	3,4	4,8	2,3	2,7	3,5	1,8	11
صناعة	17,4	14,3	15,0	13,3	12,4	11,5	7,4	24,2
بناء وأشغال عمومية	2,1	1,5	2,3	3,5	3,4	3,0	1,9	1
تجارة	3,3	2,5	3,8	5,3	3,4	2,8	4,6	2,9
خدمات ونقل	13,4	12,1	10,4	11,4	7,9	*2,4	**23	12,5
إدارة	53,8	64,4	63,7	64,2	64,3	70,6	61,3	48,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

Sources :

ONS/ Données statistiques n° 23(1992) n°254(1996) et EAC, 3ème trimestre 2003

(*)- N.C Les services. (**) - N.C Les transports.

ب. قطاع الصناعة

كانت حتى سنة 1989 ثاني قطاع مُشغل للنساء؛ ونظرا للمشكلات التقنية والهيكلية التي واجهها قطاع الصناعة في الجزائر خاصة القطاع الخاص، أصبح أقل توظيفا للنساء. فحجم اليد العاملة النسوية انخفض بشدة وأصبح لا يمثل سوى 7,4% في 1996 أي حوالي نصف المشتغلين في السنوات الماضية. ثم تغير هذا الاتجاه بشكل ملفت حيث ارتفع عدد النساء العاملات بهذا القطاع ب 3,3 مرات ليصل إلى 24,2%.

إن الزيادة المهمة المسجلة في قطاع الصناعة يمكن تفسيرها من خلال مناصب الشغل التي وفرها القطاع الخاص سواء بشكل رسمي أو غير رسمي" (وحدات التركيب الالكترونية، الإلكترومنزلية، الصناعات الغذائية)

ج- قطاع الزراعة

بعد أن سجلت أضعف معدلاتها منذ سنة 1984 إلى غاية 1996 أصبحت الزراعة سنة 2003 تحتل المكانة الثالثة بنسبة 11,30%، وفي التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2006 ظهر أن هذا التوجه يزداد قوة وهذا ما يبينه جدول رقم (17) حيث ظهر جليا أن قطاع الصناعة مازال يرتفع بشكل منتظم في حين انخفضت نسبة العاملات في قطاع الزراعة؛ فبالنسبة للقطاع الزراعي انخفض بحوالي النصف (6,7%) أما القطاع الصناعي فقد ارتفع لتصل نسبته إلى27,9% أما قطاع التجارة والخدمات فقد بلغت نسبته 64,5 % ليبقى أكبر مشغل للمرأة، ويضم الإدارة والتعليم والصحة والأعمال الحرة.

جدول رقم 17 يبين تطور بنية النساء العاملات حسب قطاع النشاط 2006

قطاع النشاط	حضر	ريف	المجموع
الزراعة	%2,3	%18,4	%6,7
الصناعة	%24,8	%36,3	%27,9
التجارة والخدمات	%71,9	%44,6	%64,5
المجموع	%100	%100	%100

Source : ONS, Collections statistiques n°126, 2006, p .20

5- البطالة بين النساء في الجزائر

بلـغ عـدد البطـالين حسـب مفهـوم المكتـب الـدولي للعمـل[*] سـنة 2005 حـوالي 1.448.000 أغلـبهم مـن الرجـال. النسـاء لا يمـثلن سـوى 17,20 % مـن مجمـوع البطـالين وتقطن نسبة 57,70 % من البطالين في المناطق الحضرية، و42,30% في المناطق الريفية. بلغت نسبة البطالة 15,30 % منها 14,30 % في الوسط السكني الحضري و16,00% في المناطق الريفية. انظر جدول رقم (18)

---

[*] – يحدد المكتب الدولي للعمل مفهوم البطالة كما يلي: يشمل مفهوم "بطال" الأشخاص الذين هم في سن محدد و وكانوا في فترة مرجعية:

أ– "بدون عمل" الذين ليس لهم عمل مأجور أو عمل غير مأجور.

ب– " قادر على العمل" عمل مأجور أو غير مأجور في الفترة المرجعية.

ج– "يبحث عن عمل" بمعنى أنه اتخذ كل الإجراءات المحددة أثناء فترة قريبة للبحث عن عمل مأجور أو غير مأجور ويمكن أن تشتمل هذه الإجراءات على : التسجيل في مكاتب التوظيف العامة والخاصة، الترشح لدى المستخدمين، البحث في أماكن العمل، في المزارع وعلى أبواب المصانع وفي الأسواق وأماكن أخرى يحصل فيها العمال عادة على عمل..الخ.

جدول رقم 18 يبين تطور عدد وبنية البطالة في الجزائر في سنوات 2003-2004-2005

حسب الجنس والوسط الحضري

		ذكور		إناث		المجموع	
		ك	ن%	ك	ن%	ك	ن%
2003	حضري	966.000	24,1	227.000	23,1	1.223.000	23,9
	ريفي	764.000	22,6	91.000	33,9	855.000	23,4
	المجموع	1.760.000	23,4	318.000	25,4	2.078.000	23,7
2004	حضري	791.000	18,0	204.000	17,8	994.000	17,9
	ريفي	580.000	17,3	97.000	18,9	677.000	17,2
	المجموع	1.370.000	17,5	301.000	18,1	1.672.000	17,7
2005	حضري	656.000	14,2	179.000	17,3	835.000	14,8
	ريفي	543.000	15,8	71.000	18,1	613.000	16,0
	المجموع	1.199.000	14,9	250.000	17,5	1.448.000	15,3

28 Source : ONS, série S 2006, p.

تمس ظاهرة البطالة فئات السن بين 16 إلى 29 سنة فبالنسبة للذكور وصلت النسبة إلى 26,5% وعند الإناث وصلت النسبة إلى 32,2%

في حين نجد هذه النسبة تنخفض بشكل معتبر فيما يتعلق بفئة السن التي تتراوح بين 30 إلى 39 سنة 10,3% بالنسبة للذكور و10,5% بالنسبة للإناث. أما أصغر نسبة فنجدها عند فئة 40إلى 50 سنة فقد بلغت على التوالي 3,9% عند الذكور و2,1 %عند الإناث.

تمس ظاهرة البطالة وخاصة الشباب من الجنسين وهي في رأينا مرشحة للارتفاع خاصة فيما تعلق بالنساء لأنه وبالنظر لدخول الفتيات بكثافة في التعليم والذي أصبح يفوق عدد الذكور، وحصولهن على شهادات تجعلهن بدون شك يبحثن عن مناصب عمل قد لا تتمكن على الأرجح عدد المناصب المعروضة على تلبيتها.

جدول رقم 19يوضح نسبة البطالين بين الذين يتراوح سنهم بين 16 و59 سنة

فئات السن	ذكور	إناث	المجموع
16 إلى 29	%26,5	%32,2	%27,4
30إلى 39	%10,3	%10,5	%10,3
40إلى 59	%3,9	%2,1	%3,7
المجموع	%14,9	%17,5	%15,3

Source : ONS, série S 2006, p.21

يعتبر العزاب الفئة الأكثر تعرضا للبطالة من الجنسين، وهو الوضع الذي يمس شريحة كبيرة من الشباب الجزائري ويعبر عن عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص اليد العاملة المعروضة، هذا الوضع يؤثر بشكل سلبي على اندماج هذه الشريحة في الحياة المهنية والاجتماعية مما يعرضها لمشكلات مثل الانحراف، تأخر سن الزواج عند النساء والرجال (ظاهرة العنوسة) نتيجة غياب الوسائل الضرورية (الدخل، السكن) لمباشرة حياة زوجية.

جدول رقم 20: نسبة البطالة عند النساء والوضع العائلي

الوضع العائلي	نسبة البطالة
متزوجات	%4,1
عازبات	%29,0
مطلقات/منفصلات	%8,5
أرامل	%2,5
المجموع	%17,5

Source : ONS, série S 2006, p.21

إن فئة العازبات هي الفئة الأكثر تعرضا لمشكلة البطالة حيث بلغت نسبتهن 29,0 % في حين نجد نسبة المتزوجات اللواتي يصرحن بأنهن يبحثن عن عمل لا تتعدى نسبتهن 4,1%.

أما ظاهرة البطالة وعلاقتها بالمستوى التعليمي فيظهر من خلال الجدول رقم (21) أن معدل البطالة يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي، وهو مظهر غريب في سوق العمل الجزائرية، فبقدر ما يكون المستوى التكوين والتعليم مرتفع كلما انخفضت حظوظ المترشح الحصول على منصب عمل. فمن بين عدد البطالين الإجمالي بلغت نسبة الذين لا يملكون أي مستوى تعليمي 3,2% في حين وصلت نسبة الذين يملكون تكوينا عاليا من بين البطالين إلى16,9% أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للنساء العاملات فيزداد الوضع غرابة حيث أن من بين النساء اللواتي يعانين من البطالة بلغت نسبة الذين لهم مستوى تعليمي عالي 24,0% في حين نجده عند الرجال ينخفض إلى 12,5% أما المستوى الثانوي عند النساء فقد بلغت نسبتهن 20,5% في حين نجدها عند الرجال 16,16%.

جدول رقم 21 يبين نسبة البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	المجموع
بدون مستوى	3,4	1,9	3,2
ابتدائي/يقرأ ويكتب	11,8	5,5	11,4
متوسط	20,0	19,5	20,0
ثانوي	16,6	20,5	17,4
عال	12,5	24,0	16,9
المجموع	14,9	17,5	15,3

Source : ONS, série S, 2006, p.22

وهناك فئة من البطالين سبق لهم وأن مارسوا عملا ومن المهم أن نتعرف على أسباب انقطاعهم عن العمل ففي الجدول رقم (22) نلاحظ هشاشة المناصب التي تقترحها المؤسسات وهي ظاهرة تعيشها المرأة بشكل واضح.

فالسببين الرئيسيين للتوقف عن العمل للبطالين الذين مارسوا عملا من قَبل هما:

نهاية العمل بالورشة 22,1% أو نهاية العقد 20,8% وهذا بالنسبة لمجموع البطالين الذين مارسوا عملا من قبل و صرحوا بأنهم توقفوا عن العمل عند نهاية العمل بالورشة أو نهاية العقد أما المسرحون لا يمثلون سوى 10% الخروج بإرادة أو عن طريق الاستقالة 15,9%.

بالنسبة للنساء فإن السبب الرئيسي لانقطاعهن عن العمل جاء نتيجة انتهاء العقد بنسبة 61,3 % وهي الوضعية التي تعاني منها المرأة نظرا لكون هذه العقود التي تُعرف "بعقود ما قبل التشغيل" تنتهي في الحقيقة إلى تسريح العاملة بعد مدة زمنية معينة بالإضافة إلى كون العمل في هذه المناصب لا تستفيد منه العاملة من أجرا قانوني بل تتلقى منحة متواضعة.

إن ظاهرة بطالة النساء تتجه نحو الارتفاع قي الجزائر، وهو مؤشر سوسيولوجي مهم لأنه يعبر بشكل واضح عن تقدم المرأة لسوق العمل كإجراء طبيعي تقوم به مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة والحصول على مؤهلات تسمح لها باقتحام سوق العمل، وتسجيل طلبها لدى مكاتب اليد العاملة وهو اجراء من شأنه كذلك أن يتيح للمرأة الحصول على منصب عمل، ويسمح لنا كذلك؛ التعرف بشكل دقيق على حجم البطالة لدى النساء.نظرا لكون النساء الماكثات في البيت واللواتي يمتلكن مؤهلات وتكوين يسمح لهن الحصول على منصب عمل، غير أنهن لا يتقدمن لوكالات التشغيل لتسجيل طلبهن، وبالتالي فإنهن لا يدرجن ضمن الإحصائيات الخاصة بالبطالة وهذا ما يقلل نوعا ما من مصداقية المعطيات المتعلقة بالبطالة.

كما بينت هذه المعطيات التطور الحاصل لدى ذهنية الآباء والمجتمع اللذان أصبحا لا يعارضان عمل خروج المرأة للعمل، وقد ينظران إليه كحتمية فرضتها عدم قدرتهم الاستجابة لوحدهم لمتطلبات الحياة المادية.

كما يعبر حجم البطالة المرتفع لدى النساء في الجزائر وضعف حجم العمالة لدى النساء مقارنة بالرجال لا يعود بالضرورة إلى عوائق ثقافية واجتماعية بقدر ما يعود إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص اليد العاملة إناثا وذكورا.

جدول رقم 22 يبين بنية العاطلين عن العمل وسبق وأن اشتغلوا حسب أسباب التوقف وحسب الجنس

أسباب التوقف عن العمل	ذكور	إناث	المجموع
نهاية العمل بالورشة	25,0	2,3	22,1
نهاية العقد	14,8	61,3	20,8
تسريح	11,7	3,8	10,6
الخروج بإرادة/استقالة	16,4	12,6	15,9
غلق المؤسسة	11,9	10,3	11,7
أخرى	20,3	9,6	18,9
المجموع	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.22

خاتمة

أظهرت هذه المعطيات الإحصائية ما يلي:

- أن عمل المرأة يبقى ضعيفا إحصائيا مقارنة باليد العاملة عند الرجال.
- يبقى نشاط المرأة الجزائرية يتمركز في المناطق الحضرية وهذا لكون هذه المناطق توفر فرصا أكبر للنساء للولوج في سوق العمل، وكذلك كون المرأة في المناطق الحضرية ذات مستوى تعليمي وتكويني يؤهلها الحصول على منصب عمل. كما أن مؤشر التحضر يدل على التغيير الحاصل في موقف الرجل من خروج المرأة للعمل والذي أصبح ينظر إليه كضرورة لمضاعفة دخل الأسرة.
- بينت كذلك هذه المعطيات ارتفاع المستوى التعليمي عند النساء العاملات مقارنة بالمستوى التعليمي عند الرجال لأن مناصب العمل التي تتحصل عليها المرأة تتطلب مستوى تعليمي يساوي أو يفوق المستوى التعليمي للرجل.
- أظهرت هذه البيانات ارتفاع بشكل ملحوظ لعمل المرأة بين المطلقات والعازبات بنسبة كبيرة، و يعود ذلك إلى غياب المعيل عند المطلقات والأرامل واضطرارهن للبحث عن مورد اقتصادي لإعالة أبنائهن.
- تعمل المرأة في مؤسسات عمومية بنسبة مرتفعة، وتتمركز غالبيتهن في قطاعات التربية والتعليم، الصحة، الإدارة والخدمات، بينما نجدها بنسبة ضعيفة في قطاعي الزراعة

والصناعة. وتسعى النساء للعمل في قطاعات حكومية لأنها توفر العديد من المزايا الاجتماعية وخاصة منها ضمان منصب عمل دائم وأجرة مساوية للرجل وظروف عمل مقبولة. وعلى العكس فإنهن لا يتحصلن على هذه المزايا في القطاع الخاص كما أن القطاعات العمومية خاصة التعليم والتربية فإنهما المهنتان المفضلتان بالنسبة للمرأة وأسرتها وذلك لاعتبارات ثقافية.

فيما يتعلق ببطالة النساء يمكن أن نستنتج من خلال نتائج التحقيقات والتقارير ما يلي:

- أصبحت ظاهرة البطالة لا تمس فقط الرجال بل أصبحت ظاهرة تمس كذلك النساء وبشكل متزايد.
- تمس البطالة فئة النساء اللواتي تملكن مستوى تعليمي يفوق الرجال.
- ظاهرة ارتفاع مستوى التعليمي للبطالين يطرح مسألة طبيعة التكوين الذي يتلقاه العاملين ومتطلبات الاقتصاد الوطني.
- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص اليد العاملة المتوفرة.

المراجع

1- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979.

[2] – وزارة الإعلام والثقافة – ملف الوثائق– الاختيار الصناعي، د.س، ص7.

3– Abdelatif BENACHENHOU, *Formation du sous développement en Algérie*, ed .E.N.I.C. Alger, 1978.

4– CH-R. AGERON, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Tome 2, ed. P.U.F, 1979.

5–Fatiha Hakiki -TALAHITE , *Travail domestique et salariat féminin* ,édition maison Oran , 1983.

6 - F. ADEL, *Femmes et mariage*, in *Actes de l'atelier : femmes et développemen*t, Alger, 18-21 octobre 1994, CRASC, Oran, 1995.

7 - Kouider BOUTALEB, Aicha BOUALALI, *l'activité féminine en Algérie* : réalités et perspectives, in ; colloques international sur : « Marché du travail et Genre dans les pays du Maghreb : spécificités, Points communs et synergies avec l'Europe » Rabat, Avril 2003.

8 −P.BOURDIEU, *Travail et travailleurs en Algérie*, ed. Mouton, Paris,1963.
9-ONS, Collections statistiques série S; statistique sociales «*enquête emploi auprès des ménage*», 2005, Alger, janvier 2006
10-Rapport du conseil national économique et social 2004
11- Revue du CENEAP, analyse et prospective, *Mutation des structures familiales*, n° 27 Mitidja impression, Alger 2003.

العلاقة بين الجامعة والمجتمع

د.جمال حلاوة

جامعة فلسطين

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء وتصورات أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس وما مستوى هذه العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحيط بها، بالإضافة إلى كشف نقاط القوة والضعف في هذه العلاقة.

تكّون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية والبالغ عددهم 400 عضو، حيث استخدم الباحث الاستبانة بعد تحكيمها والتأكد من صدقها وثباتها، وقد اشتملت الاستبانة على (41) فقرة تم توزيعها على ثلاثة مجالات: وهي تنمية المجتمع وتنمية الموظفين، وتنمية الطلبة، وتنوعت الأسئلة من حيث التطوير والمتابعة والخدمات المقدمة من قبل الجامعة للمجتمع، وكان أعلى متوسط حسابي قدره 4.28، لبند (تسعى الجامعة لتأسيس برامج مميزة غير موجودة في الجامعات المحلية)، في حين بند (ترغب كعضو هيئة تدريسية في العمل الإداري بهدف التنمية) فقد حصل على أقل متوسط وقدره 1.84.

كما توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس تعزى لمتغير الجنس والخبرة. ولا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى وظيفة عضو هيئة التدريس لنفس المستوى.

وبناءً على النتائج تم تقديم التوصيات منها وضع معايير ومقاييس معينة من شأنها توطيد العلاقة بين المجتمع والجامعة بشكل أفضل، وتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية لدعم وفكرة تنمية المجتمع والطلبة الخريجين.

Abstract:

The purpose of this study was to investigate the views and perceptions of members of the faculty at A-lquds University and the level of the relationship between the university and surrounding community, as well as to detect the strengths and weaknesses in this relationship.

The Society of this study includes 400 teachers from the academic staff. The researcher has used a questionnaire after is being judged and made certain of its validity and credibility, the

questionnaire consists of 41 items distributed on three fields, that is the development of society employees and students. The questions were various in regard of development follow up and services offered from the University to the society. The high mean was 4.28 in favors of (The University seeks to establish distinguish programs which not available at other local Universities item), on the other item which is (As a member of academic staff to do administrative work in order to develop the outcome was less mean 1.84). The study came to conclusion there are statistically significant at (a = 0.05) between the responsive of academic staff at the University that are attributed to gender and experience . But there are no statistically differences that are attributed to the position of the academic staff for the same level.

In the light finding the researcher has recommended to introduce new category and standards in order to establish relationship between the Society and university in the best was possible better condition encourages the academic staff to support the idea of development of society and graduated student.

المقدمة:

مجتمع الغد إما أن تصنعه التربية والتعليم أو لا يكون، وتغيير الإنسان يسبق في ذلك تغيير المجتمع، والعملية التنموية لا يمكن أن تتم إلا من خلال إقامة علاقة وشكل جديد من التربية والتعليم داخل المجتمع، والاهتمام بالتعليم نوعاً وكماً، وليس أمامنا خيار آخر، إما أن نقبل به، وإما أن نعيش على الهامش، وهذه هي مسئولية المؤسسات التعليمية بالدرجة الأولى ومسئولية المجتمع كله أيضاً ولا نستطيع أن ننكر بأن المجتمع والجامعة قناتان تصبان في التنمية، وأن كل منهما نتاج بعضهما البعض(الحّر، 2003).

وكثيراً ما يروّج بين الاقتصاديين والسياسيين أن المشكلة الرئيسية في المجال التربوي والتعليمي مستخدمين سلاحاً وحجة واهية وهي أن أعداد العاطلين عن العمل تزداد نظراً للأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات سنوياً وربطوا بين سوق العمل والتعليم، وقد غفلوا حقيقة واقعية أن التعليم حق من حقوق الإنسان، حتى ولو لم يكن من أجل العمل، فإنه ضرورة لا غنى عنها لحياة أي مواطن مهما كانت أوضاعه (بدران، 2002). وأن إنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية فجوهر التقدم في المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل وتكيف الإنسان مع بيئته وظروفه، ولذلك فإن النوعية التعليمية للمورد البشري تعتبر

ضرورية لبناء وتنمية أي مجتمع، لأن التعليم يؤدي إلى غرس القيم والاتجاهات داخل المتعلمين كما أنه يزيد من فرص المشاركة في التنمية والاستثمار وزيادة الإنتاج (محمد، 2005).

بالإضافة إلى حاجتنا لمهارات أساسية للتفكير والتعاون والتفاعل البناء بين المجتمع والجامعة، بشرط وجود قيادة ملتزمة من الطرفين بالمبادئ والأسس الخاصة فيما يتعلق بينهما مثل:التربية والتعليم، الانتماء، التنمية، والتكنولوجيا والثقافة، والتدريب والاحتياجات الحالية والمستقبلية، التخطيط، التنظيم، تحديد الأولويات والقدرة على مواجهة المشاكل، العرض والطلب، الابتكار والقدرة على التحليل، الرؤيا المشتركة استخدام لغة الحوار، اتخاذ القرارات، نظم التفكير، بناء القدرات، منهجية وأساليب حل المشاكل التمويل، المنافسة، الاجتماعات، المؤتمرات، الندوات، والتنسيق (توفيق، 2005). والتأكيد على أن العلاقة بين المجتمع والجامعة تبادلية لا اعتمادية حيث أن كل منهما يحتاج إلى الآخر ولا يمكن لأي طرف أن يعيش بمفرده منعزلاً عن العالم، أو لديه الإمكانيات لأن يعتمد على نفسه، ورسالة الجامعة إلى المجتمع هي العلم بمعناه وجوهره الشامل من بحث وتطوير وخدمات، ورسالة المجتمع هي دعم العلم لما له من أهمية والمواطن والانتماء بالإضافة إلى التفاعل والإيمان بالجامعة ورسالتها ودورها الحيوي في تحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (محمد مصطفى، 2000).

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في:

1. تحديد مستوى العلاقة والتعاون بين جامعة القدس والمجتمع.
2. التعرف على مواطن القوة والضعف في علاقة جامعة القدس بالمجتمع المحيط بها وموظفيها، وطلبتها أيضاً كجزء من المجتمع.

تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مستوى العلاقة بين جامعة القدس والمجتمع.
2. هل هنالك فرق بين إجابات المبحوثين تعزى لمتغير (الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي، مكان السكن).

3. ما هي نقاط القوة من أجل تعزيزها، وما هي نقاط الضعف في هذه العلاقة من أجل تجنبها.

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى a= 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين الجامعة والمجتمع تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى a= 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين الجامعة والمجتمع تعزى لمتغير الخبرة.
3. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند المستوى a= 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين الجامعة والمجتمع تعزى لمتغير وظيفة عضو هيئة التدريس.

أهداف الدراسة:

1. معرفة إذا ما كانت العلاقة والتعاون بين جامعة القدس والمجتمع المحيط بها بالمستوى المطلوب أم لا.
2. الكشف عن مواطن القوة في هذه العلاقة للعمل على تنميتها والحفاظ عليها وعلى نقاط الضعف من اجل علاجها.
3. من الممكن الاستفادة للأبحاث المستقبلية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة للتأكيد على دور الجامعات والمجتمع في بناء الوطن، وأن العلم هو الشريان الرئيس والقناة الوحيدة للتنمية والتطوير في جميع القطاعات.

محددات الدراسة:

اقتصار الدراسة على موظفو جامعة القدس من أعضاء الهيئة التدريسية فقط، نظراً لضيق الوقت.

دراسات سابقة:

1. دراسة للهيئة اللبنانية للعلوم التربوية حول (التعليم العالي وسوق العمل في لبنان، 2003) المنسقة سوزان عبد الرضا أبو رجيلي وآخرون، دراسة تتبعية للخريجين أعتبر 60% من الطلاب وخصوصاً في ميادين العلوم الصحية والطبية والتربية، أن الفرق بين الاختصاص ومهنة المستقبل تام أو غالب وحوالي 25% من الطلاب أنه جزئي، و13% في ميادين علم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ والفلسفة والفيزياء والإدارة الدولية والإليكترونك أنه ضعيف. كما افترض 45% من الطلاب أنهم سيجدون عملاً فور تخرجهم، 24% بعد أقل من سنة، والباقي أجاب بعد سنتين أو أكثر ولا أعلم. وبالنسبة لموضوع الكفاءة هي الأكثر شيوعاً 70% وللواسطة 52%.

2. أظهرت دراسة (الخولي، وآخرون، 1985). حول تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، صادرة عن **(مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان)** بأن العلم بمثابة المحرك الرئيس الذي لا بد منه لعملية التنمية والنمو الاقتصادي في كل بلد، كما ضربت بعض الأمثلة والصور عن آفاق النشاط العلمي المعاصر منها:

- يدعم المجتمع المتقدم الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير الوطنية ليس على أنها واجهة براقة لا بد منها، بل لأنها تمثل بالنسبة له أوج عملية التعلم بمعناه الشامل والمستمر، والتي لا تكون مؤسسات التعليم الرسمي إلا بدايته ويعود ذلك أيضاً لإدراك غالبية المجتمع بما فيها الطبقات العاملة والحرفية بالدور المركزي المباشر وغير المباشر لهذه المؤسسات في تطوير وسائل الإنتاج والخدمات ورفع مستوى المعيشة والدخل القومي.
- إن فعالية أساليب ومنهجية البحث العلمي دفعتنا إلى استعمالها في مجالات أخرى كالعلوم الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة لذلك فقد أصبح لإنشاء قواعد المعلومات وبنوك الإحصاءات ولاستخدام النظريات الرياضية والإحصائية والحاسوب دور بارز في جميع المجالات الزراعية والتجارية والصناعية.
- إن إيصال التكنولوجيا الحديثة من الجامعات ومراكز البحوث والتطوير إلى القطاع الخاص من مصانع ومزارع ومراكز صحية وخدماتية وتجارية ونقل ومواصلات وغيرها، لا يكفيه نجاح الأبحاث التجريبية أو دراسات الجدوى الاقتصادية أو توفير المهندسين الاكفياء، إذ لا بد من توفر الأيدي العاملة المدربة على مستوى المهارة والتدريب المطلوب. وهذا مثال على مستوى التحديات التي يواجهها نظام التعليم العام بمعناه الشامل والمستمر فمن جهة

توفر الجامعات الأعداد الكافية من المهرة والمدربين من أصحاب الاختصاصات المطلوبة عن طريق التعاون بين مختلف مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة ومن خلال أشكال متنوعة من البرامج كالدورات التدريبية المختلفة المسائي منها والصباحي ولجميع مجالات الحياة.

3. دراسة أخرى حول دروس مستفادة من اليابان للشرق الأوسط سعى من خلالها (الثاقب، 1993) لاستخلاص ما يمكن أن يستفيد منه الشرق الأوسط من التجربة اليابانية في سعيها الحثيث نحو التقدم العلمي وبناء الأمة، ووصل إلى نتيجة أن الكونفوشوسية كان لها الأثر الكبير في التعليم الذي أصبح موضع فخار وغدا شرطاً لتولي المناصب وللمنزلة الاجتماعية وتقدم المجتمع وازدهاره. كما استفادت اليابان من الداخل والخارج، وجمعت بين القديم والحديث من أساليب التعليم. بالإضافة إلى أنها تعتبر أن التعليم هو عملية جماعية تعاونية بين الآباء والمدرسين والأبناء باعتبارهم مثلثاً حيوياً وله نزعة جماعية لدى الشعب الياباني وله ميزانية عالية تميزه عن بقية القطاعات، كما ذكر أن ترتيب الجامعات في تسلسل هرمي في اليابان له تأثير الحافز القوي بصورة غير مألوفة على الشباب، وتوصل إلى أن التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في أوّج عظمته حيث الاجتماعات والمؤتمرات والتنسيق المطلق باستمرار بينهما لتحديد احتياجات كل قطاع من الآخر، وأن التنمية لا تتم إلا عن طريق التعاون والتدريب وورش العمل والمنافسة والحوافز وأن الإنتاجية في المدى الطويل هي وحدها التي تحدد مستوى معيشة السكان.

4. دراسة سعيد حارب، 2001 حول (مستقبل التعليم وتعليم المستقبل) بيّنت أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ما زالت تواجه تحديات كثيرة لعل أبرزها تلبية احتياجات المجتمع من برامج التنمية المختلفة، رغم وجود عدد كبير من الجامعات، وبعض التقدم والاستفادة البسيطة من مخرجات التعليم، وحاجتها من الكفاءات البشرية القادرة على الإسهام في المجتمع، وأن دور المؤسسات التعليمية العليا هو إيجاد التوازن بين التخصصات وأن هذه المؤسسات هي وعاء يتم فيه إعداد ما تحتاجه المجتمعات، مما يتطلب رؤية واضحة لهذه الحاجة، فما زالت مجتمعاتنا تفتقر إلى خطط طويلة المدى. فمثلاً عدد الباحثين في العلوم الطبية في العالم العربي عام 1996 بلغ (21100) باحث لم يتفرغ منهم للبحث العلمي سوى 7% فقط، وفي علوم التقانة (60300) شخص لم يتفرغ منهم سوى 7.2% للبحث، وفي العلوم الهندسية (14200) لم يتفرغ منهم سوى 6.6% للبحث العلمي، ولم تتقدم النسب المذكورة في المجالات العلمية الأخرى عن هذا المستوى.

5. دراسة Gupta & Others, 1997 بعنوان: التغيرات في أداء المؤسسة كنتيجة لأثر أبعاد التكنولوجيا والبيئة المتعاملة مع المؤسسة حيث هدفت إلى الكشف عن هذه المتغيرات، وأن التكنولوجيا لها الأثر الأكبر في تحسين الأداء، مما يساعد المؤسسة في التعامل مع المتغيرات البيئية الداخلة والخارجية، وكيف تكون هنالك علاقات تعاون بين المؤسسة والبيئة الخارجية بالإضافة إلى أن هذه المتغيرات تؤثر على التنمية وتزيد من التبادل التجاري من خلال التكنولوجيا، والسرعة في العمل، واستغلال الوقت. كما أوصت الدراسة بدعم هذه الطريقة في استخدام وتدعيم التكنولوجيا، حيث تؤدي في النهاية إلى تقوية وتنشيط المؤسسة داخلياً وخارجياً.

6. دراسة Poole, Richard بعنوان: العلاقة بين سلوك المنظمات مع البيئة الخارجية والداخلية وكيفية تأثيرها على إنتاج المؤسسة، حيث هدفت هذه الدراسة عن نوع العلاقة وارتباطها بالإنتاج من حيث الحجم والنوع، ودلت النتائج على أن إنتاج المؤسسة (أي مؤسسة) تتعامل مع العالم الخارجي بمصداقية أكثر من تعاملها مع العالم الداخلي، وذلك لكي ترفع من سمعتها ومكانتها في المجتمع، كما أوصت الدراسة بأن تحاول المؤسسة دائماً إقامة علاقات توازن مع البيئة الداخلية والخارجية لكي تحافظ على بقائها وديمومتها.

7. دراسة Knippenberg بعنوان: Motivation & Performance Social Identity Perspective.

هدفت هذه الدراسة إلى تشجيع وتحفيز العلاقة بين العمل والأداء من منظور مجتمعي والهوية الاجتماعية، وما هي أساس العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، وخرجت بنتائج أن هذه العلاقة تبادلية واعتمادية، حيث ترتكز على التطابق في المصالح، وأنه لا يمكن أن يستغني طرف عن الآخر، حيث تربطهم الأعمال والخبرات، وتنشيط الاقتصاد، وأن الهوية الاجتماعية بارزة و ملحوظة، وهنالك فاعلية قوية جداً بين المؤسسة والمجتمع من حيث الأداء والتحفيز، وخدمة المجتمع.

إيجاز ما جاء في الدراسات السابقة:

1. أن العلم حق من حقوق الإنسان، وأنه السبيل الوحيد للتنمية.
2. التنسيق الكامل هو الهدف المطلوب، والانتماء الديني والوطني والأخلاقي هو أساس التعاون والتنمية.
3. أن الجامعات والمجتمع قناتان تصبان في التنمية وبناء الوطن.
4. تشجيع البحث العلمي لأنه السبيل الوحيد للتنمية.

5. التوجه نحو التعليم المهني وتطوير أساليب التعليم .

6. التغيير النوعي في التعليم، والتخصص حسب احتياجات السوق منهجية يجب أن تتبع لحل كثير من المشاكل المتعلقة في البطالة.

7. التأكيد على أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع تبادلية لا اعتمادية.

الإطار النظري:

العلاقة: مفهوم اجتماعي يدل على عملية التفاعل والتأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات، وتنتج عن سعي البشر وراء إشباع حاجاتهم المادية والفكرية والروحية (نعمة وآخرون، 1986). وتزداد العلاقة وعملية الاتصال بين الجامعة والمجتمع لأنهما مكملان لبعضهما البعض، والسؤال هنا ما هو المزج المناسب بينهم؟ وهل سمعة الجامعة من سمعة المجتمع، أم سمعة المجتمع من سمعة الجامعة؟ وهل أسلوب التعاون والاتصال بينهما وأنواع الآليات والتدابير المرغوبة تعمل على تنمية الطرفين (تقرير صادر عن البنك الدولي، 2002) وتتجلى الجامعات الفعّالة الناجحة بقدر جيد من الاستقلالية لتقديم العطاءين الحضاري والتنموي على حد سواء. وهذا النوع من الجامعات يمكن تسميته (الجامعة التنموية) التي تقودها عقيدة الابتكار لمنفعة الإنسان، ودراسة البيئة المحيطة في المؤسسات تعتبر من أولويات الإدارة وخاصة الإدارة التي تتبع الإستراتيجية كمنهجية حيث أن دراسة البيئة أو المجتمع وعملية فهم هذا المجتمع وماذا تستفيد منه المؤسسة و و بماذا تفيده هي، مما يقدم للإدارة بعداً أساسياً تتعلم فيه كيف تتعامل مع المجتمع على أساس علمي ومدروس، كما تستطيع أن تسيطر على مشاكلها قدر المستطاع، وتفهم كيفية التعامل مع المتغيرات من خلال التخطيط والرقابة .(Digman, 1995)

عرّف (Sergiovanni, 1996) المجتمعات بأنها أماكن يرتبط فيها الناس من خلال مجموعة من القيم التي يلتزمون بها، مثلما يلتزمون تجاه بعضهم بعضا، ويناضلون معاً من أجل تحقيق هذه القيم.

كما عرّف (أحمد وآخرون، 2003) الاتصال بأنه العملية التي يقوم فيها الفرد بإرسال إشارة إلى فرد آخر بهدف التأثير في معتقداته أو سلوكه.

وزّكز (القريوتي، 2009) على أهمية وفعالية وكفاءة الاتصال، بالإضافة إلى أدواته سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مرئية مسموعة، وشفوية أو غيرها، وأنواع الاتصال مثل الاتصال النازل أو الصاعد أو الشبكي وغيره مما يجعل عملية الاتصال فعالة وتسير في الطريق

الصحيح وهل تصل الفكرة من الاتصال بالوقت والسرعة المناسبة، وقال أن عملية الاتصال أساس العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات وخاصة في الوقت الحاضر الذي نعيشه مع عصر التكنولوجيا.

جامعة القدس الأهداف والتطورات:

تقع مدينة القدس في بقعة جبلية هي جزء من سلسلة جبال القدس وترتفع 750 متر عن سطح البحر الأبيض المتوسط، ونحو 1150 متر عن سطح البحر الميت (وزارة السياحة والآثار، 2001)، ويبلغ عدد سكانها 420409 نسمة (مصطفى إياد وآخرون، 2006). وتقع جامعة القدس في بلدة أبو ديس على بعد 4 كيلو متر جنوب شرقي القدس (أبو حمود، 1984). ويبلغ عدد سكان أبوديس 12290 نسمة وأقرب البلدات لها هي بلدة السواحرة الشرقية ويبلغ عدد سكانها 5287 نسمة وبلدة العيزرية ويبلغ عدد سكانها 17656 نسمة (مرجع سابق، 2006) وجاءت فكرة إنشاء الجامعة للمحافظة على هوية القدس كرمز وعنوان بالإضافة إلى أن موقع جامعة القدس يربط شمال الضفة بجنوبها، مما يفسح المجال أمام مواطني مناطق الوسط من متابعة تعليمهم بسبب الحصار المستمر للشعب الفلسطيني، والنهوض اقتصادياً واجتماعيا لهذه المنطقة وإيجاد فرص عمل (الكرمي، 1997). وجامعة القدس مؤسسة أكاديمية، وجدت لتكون منبر علم، ومنبع ثقافة، وامتداد حضارة فحملت في رسالتها البعد الإنساني لتبث كيانها الوجداني، والروحي في القدس الشريف، وتحمل أمانة الفكر العربي والإسلامي، وتحافظ على عراقته وأصالته.

انضمت جامعة القدس إلى عضوية اتحاد الجامعات العربية عام 1984، وبعد توحيد الكليات الجامعية: الدعوة وأصول الدين (تأسست عام 1978)، العربية للمهن الطبية(تأسست عام 1979)، العلوم والتكنولوجيا (تأسست عام 1979) هند الحسيني للبنات (الآداب سابقاً) (تأسست عام 1982). توالت الجهود تباعا لضم وإنشاء كليات، ومراكز جديدة، وفريدة من نوعها في فلسطين، فتأسست كلية الحقوق عام 1992، وكلية الآداب المختلطة عام 1996 وكلية الطب البشري عام 1994والقرآن والدراسات الإسلامية عام 1996. ومن ثم كليات: الصحة العامة الهندسة، وطب الأسنان، والصيدلة، والعلوم الاقتصادية والإدارية. وعلى صعيد الدراسات العليا، أنشأت الجامعة برامج واسعة وشاملة تزيد اليوم عن 60 برنامجاً في كافة تخصصات العلم والمعرفة، وذلك من خلال الدوائر الأكاديمية، ومراكز ومعاهد أكاديمية بحثية: مثل مركز الأبحاث الإسلامية، والمعهد العالي للآثار ومركز الدراسات الإقليمية والدراسات الأمريكية، ومعهد الإدارة والاقتصاد إضافة إلى برامج في التكنولوجيا التطبيقية والصناعية، وبرامج في الصحة والبيئة وتخصصات العلوم الأخرى لتكون جامعة القدس أهم وأكبر المؤسسات الفلسطينية من حيث: موقعها، تميز أدائها، وندرة تخصصاتها وتنوعها

ضمن أربعة عشرة كلية، وتسعة وعشرون معهدا ومركزاً و12000 طالب (تقرير جامعة القدس، دائرة القبول والتسجيل، 2010). كما تمنح درجات علمية في البكالوريوس، والدبلوم العالي، والماجستير. وتتبع نظام الساعات المعتمدة في الدراسة، وتقدم الجامعة خدمات مختلفة للمجتمع الفلسطيني وذلك عن طريق المراكز والمعاهد التابعة لها وهي: معهد العلوم اللغوية والصوتية، معهد الإعلام العصري، مركز الأبحاث الإسلامية، مركز عصام السرطاوي لدراسات السلام والديمقراطية، مركز مصادر اللغات الأجنبية، مركز التحاليل الكيميائية والحيوية، معهد الطب ألعدلي مركز البحوث الصحية، مركز العلوم والتكنولوجيا، المركز الفلسطيني للصدمات النفسية، مركز إنسان لدراسات الجندر، مركز دراسات القدس، مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، ومركز تكنولوجيا المعلومات . وكبقية الجامعات لها نظام داخلي خاص بالهيكل التنظيمي الخاص بالجامعة ومجلس الأمناء وهيئة المجالس ومجلس الجامعة، والمجلس الأكاديمي ومجلس الدراسات العليا، ومجلس الكلية مجلس الدائرة أو البرنامج، ورئيس مجلس الأمناء، ورئيس الجامعة، نائب الرئيس، أمين عام هيئة المجالس، العميد، ومدير المكتبة، ورئيس الدائرة، منسق البرنامج، عضو هيئة تدريسية، والموظف كما أن هنالك أنظمة تتعلق بالموظفين فيما يخص نظام الرواتب، والحقوق والواجبات والمكافآت، والعقوبات، والنقل والأجازات وأنواعها، والمنح والبعثات والتعيينات وبالنسبة للطلبة فيما يخص عدد ساعات الدراسة في برامج البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والانتظام، والفصل، والعقوبات، والمنح والبعثات، والإرشاد الأكاديمي والإعفاءات، وغيرها من احتياجات الطلبة والموظفين (أنظمة وتعليمات الجامعة 2004).

بعض الأنشطة التي قامت بها جامعة القدس من أجل التعاون مع المجتمع:

1. تأسيس تلفزيون القدس التربوي، وهو تلفزيون محلي تابع لجامعة القدس يعنى بتثقيف المجتمع من خلال برامج مجتمعية هادفة ومتابعة الاتصال مع المجتمع بشكل مستمر، ومتابعة العلوم والتطورات الميدانية من خلال الدراسات البحثية، والمقابلات مع أهل الرأي والعلم.
2. بتاريخ 2007/1/10 تم عمل معرض للكتاب في جامعة القدس، عرضت فيه آلاف الكتب العلمية، والأدبية والقصص والمراجع، الهدف منه تنمية العلاقة بين المجتمع والجامعة.
3. تقرير (إنجاز، 2006) جامعة القدس حول يوم العمل ألتوظيفي الثاني دعت فيه دائرة العوم التنموية ممثلة برئيسها وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية والطلبة الشركات الخاصة في

الضفة الغربية بتاريخ 2006/12/5، من أجل تفّعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع، واستيعاب خريجو الدائرة من أجل العمل لدى الشركات المستضافة، وحضر ممثلين عن 6 شركات بالإضافة إلى الطلبة الخريجين، وكانت الفكرة نواة لأسلوب تطوير العلاقة بين الجامعة واحتياجات المجتمع من الخريجين، حيث أخذت طابع الاحتفال مع إبراز أهم أنشطة الدائرة التنموية، وفي نهاية الاحتفال تقدم الطلبة الخريجين بطلبات عمل لدى الشركات المذكورة.

4. بتاريخ 25–2006/11/26 عقد مؤتمر للاجئين الفلسطينيين في حرم جامعة القدس، بحضور العديد من أبناء الوطن وشخصيات رفيعة المستوى من مختلف دول العالم.

5. الفترة ما بين 18–20/ 9/ 2004، تم عقد مؤتمر الطفل الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال العسكري وسياسة التمييز، برعاية جامعة القدس بالتعاون مع مؤسسة برامج الطفولة والعمل الجماهيري في محافظة رام الله.

6. بتاريخ 20/ 2/ 2007 قّدمت برنامج ندوة بعنوان (**تهويد القدس إلى أين؟)** تحّدث فيه مجموعة من الباحثين والعلماء عن المسجد الأقصى ومحاولات التلاعب بمصيره. وما هو مصير مدينة القدس ومحاولات تهويدها.

7. إقامة علاقات توأمة بين جامعة القدس وجامعات محلية وعربية وعالمية، وورش عمل ودورات وأنشطة رياضية.

التحليل الإحصائي والمنهجية:

اعتمدت الدراسة على تبويب البيانات وتطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

1. استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الوصفي: مثل النسب المئوية التي تم الحصول عليها من مفردات العينة.

2. الأسلوب الإحصائي الاستدلالي: حيث تم إجراء المقارنات لعينة البحث وخرج الباحث بوجود اختلافات وتجانس في بعض مفردات العينة مثل الجنس والخبرة والوظيفة.

3. تم استخدام أسلوب العينة الحصصية (Quota) وذلك بتوزيع قوائم الاستبيان بشكل يتلاءم مع حجم مجتمع الدراسة (حسنين، 1995)، حسب عدد أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس والبالغ عددهم 400 عضو موزعين على أربعة عشرة كلية. وذلك من خلال توزيع 50 استبانة، تم استرجاع 46 منها وبذلك تكون نسبة الاستجابة 92%، فيما تم استبعاد 4 استبيانات لعدم استجابة المستقصى منهم.

كما قام الباحث بالمعالجة الإحصائية من خلال تفريغ المعلومات باستخدام الحاسوب مستعيناً ببرنامج الرزم الإحصائية spss. لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ونتائج اختبارات ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ونتائج اختبار شيفيه ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا.

الثبات:

تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة الثبات حسب كرونباخ ألفا 0.93، وهو معامل ثبات عالي مما يشير إلى دقة أداة القياس.

رقم (1)

جدول يبين خصائص العينة الديموغرافية

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	15	32.6
	أنثى	31	67.4
سنوات الخبرة	1–10	18	39.1
	11–20	16	34.8
	21 سنة فما فوق	12	26.1
الوظيفة	رئيس دائرة فما فوق	9	19.6
	عضو هيئة تدريس	37	80.4

يتضح لنا من الجدول رقم (1) أن 32.6% من أفراد العينة هم من الذكور في حين شكلت الإناث ما نسبته 67.4% من إجمالي العينة، أما فيما يختص بسنوات خبرتهم فقد أكد 39.1% من أعضاء هيئة التدريس أن خبرتهم تتراوح من 1–10 سنوات 34.8% سنوات خبرتهم تتراوح من 11–20 سنة،6.1% سنوات خبرتهم فوق 21 سنة، أخيرا فيما يتعلق بوظيفة أعضاء هيئة التدريس فقد كان أغلبيتهم وبنسبة 80.4% أعضاء هيئة تدريس مقابل 19.6% يحملون مسمى وظيفيا رئيس دائرة فما فوق.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تساؤلات الدراسة:

ما استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع و الجامعة، وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك كما هو واضح من الجدولين رقم (2، 3)

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة كما توضحها مجالات الدراسة:

الرقم	استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع الجامعة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
1	تنمية الجامعة للمجتمع المحيط بها	3.65	.67
2	تنمية الطلبة	3.55	.60
3	تنمية الموظفين	3.34	.54
4	الدرجة الكلية	3.54	.56

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2) أن استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة كانت متوسطة حيث بلغت هذه الاستجابات على الدرجة الكلية 3.54، ولقد كانت ابرز هذه الاستجابات تنمية الجامعة للمجتمع المحيط بها بمتوسط حسابي 3.65، تلاها في المقام الثاني تنمية الطلبة بمتوسط حسابي 3.55، وأخيرا تنمية الموظفين بمتوسط حسابي 3.34.

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة كما توضحها فقرات الدراسة

الرقم	العبارة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
Q10	تسعى لتأسيس برامج مميزة غير موجودة في الجامعات المحلية الأخرى	4.28	.91
Q8	تدعم المؤتمرات والندوات	4.17	.82
Q22	تشجع البحث العلمي	4.04	.82
Q9	الدراسات العليا طورت العلاقة مع المجتمع بشكل واضح	3.98	1.04
Q15	تعمل على تقوية العلاقة مع البلديات	3.98	1.11
Q7	تعمل على تشجيع المعارض بمختلف أنواعها	3.96	.87
Q1	تهتم الجامعة بتحقيق أهدافها	3.96	.92
Q6	تركز على تحسين صورتها في المجتمع	3.91	.76
Q18	تهتم بالمنح والبعثات	3.91	.97
Q14	تقدم خدمات اجتماعية للمجتمع	3.89	1.16
Q13	تعمل على تقوية الروابط المجتمعية من أندية وجمعيات	3.89	1.16
Q5	إعداد الخريجين لمواجهة المجتمع	3.87	.99
Q12	عملت على تطوير المجتمع المحيط بها	3.83	1.22
Q19	إقامة علاقات توأمة مع الجامعات	3.82	1.01
Q16	تعمل برامج ثقافية وترفيهية لتوثيق العلاقة مع المجتمع	3.80	1.22
Q25	تهتم بتدريب الطلاب ميدانياً	3.80	.95
Q30	يتم قبول الطلاب حسب معدلاتهم بغض	3.76	.91

	النظر عن حاجة السوق		
Q24	تهتم بالدورات التدريبية للموظفين	3.75	.94
Q20	تتابع التنمية بمختلف مجالاتها	3.74	1.24
Q4	تهتم بالإستراتيجية التعليمية أولاً	3.72	.98
Q21	تهتم بحل المشاكل المتعلقة بالمجتمع	3.64	1.17
Q23	إقامة علاقات مع مؤسسات اقتصادية لتشغيل الخريجين	3.64	1.30
Q17	تعمل على تحقيق التوازن بين الكليات العلمية والنظرية بالنسبة لاحتياجاتهم	3.61	1.22
Q27	تهتم بالتقارير السنوية للموظفين	3.59	1.04
Q28	تهتم بورش العمل للموظفين	3.49	1.08
Q26	تركز على تطبيق معايير الأداء الوظيفي	3.48	1.11
Q32	تعمل على استقطاب الطلبة المتفوقين	3.41	1.17
Q37	تقوم بعمل لجان لحل المشاكل	3.39	1.08
Q34	تهتم بحل مشاكل الطلبة	3.37	1.14
Q36	تشجع الاتصال بين الموظفين لرفع الجامعة	3.28	1.05
Q2	إجراء مسح لمعرفة احتياجات المجتمع	3.28	1.24
Q33	تتابع الطلبة الخريجين	3.24	1.18
Q3	تركز على التغذية العكسية للمجتمع	3.18	1.13
Q29	يتم قبول الطلاب على التخصصات حسب احتياجات السوق	3.11	1.18
Q31	تشجيع الطلاب على التعليم المهني	3.07	1.16
Q40	تهتم بحقوق العاملين	3.07	1.18
Q11	تهتم بالتعليم المستمر	3.04	1.30
Q35	تعتمد مبدأ تكافؤ الفرص بين الموظفين	3.02	1.14
Q39	تهتم بالأمن الوظيفي للموظفين	2.98	1.22

Q38	تعمل على توزيع منشورات وتقارير لزيادة الوعي بين المواطنين	2.17	1.08
Q41	كعضو هيئة تدريسية ترغب في العمل الإداري في الجامعة بهدف التنمية	1.84	1.22

يتضح لنا من الجدول رقم (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى وظيفة عضو هيئة التدريس مع ملاحظة استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة كما توضحها فقرات الدراسة فقد كانت هذه الاستجابات عالية في الفقرة رقم 10 والتي تنص على أن الجامعة تسعى لتأسيس برامج مميزة غير موجودة في الجامعات المحلية الأخرى بمتوسط حسابي 4.28 ، تلاها في المقام الثاني دعم الجامعة للمؤتمرات العلمية بمتوسط حسابي 4.17، وأخيرا تشجيع الجامعة للبحث العلمي بمتوسط حسابي 4.04، في حين كانت أقل هذه الاستجابات الفقرة رقم (41) والتي تنص كعضو هيئة تدريسية ترغب في العمل الإداري في الجامعة بهدف التنمية بمتوسط حسابي 1.84، تلاها في المقام الثاني عمل الجامعة على توزيع منشورات وتقارير لزيادة الوعي بين المواطنين بمتوسط حسابي 2.17 تلاها في المقام الثالث تهتم الجامعة بالأمن الوظيفي للموظفين بمتوسط حسابي 2.98.

ثانيا: فرضيات الدراسة:

الفرضية رقم (1)

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى الجنس وللإجابة على هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارا ت وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارا ت للفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع و الجامعة تعزى إلى الجنس

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
تنمية الجامعة للمجتمع المحيط بها	ذكر	15	3.25	.72	14	-2.989	.005
	أنثى	31	3.84	.57	30		
تنمية الموظفين	ذكر	15	3.10	.54	14	2.187	.034
	أنثى	31	3.45	.51	30		
تنمية الطلبة	ذكر	15	3.25	.67	14	-2.466	.018
	أنثى	31	3.69	.52	30		
الدرجة الكلية	ذكر	15	3.21	.62	14	-3.010	.004
	أنثى	31	3.69	.45	30		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع الجامعة تعزى إلى الجنس في مجالات الدراسة الثلاثة وعلى الدرجة الكلية، حيث كانت الدلالة الإحصائية <0.05 وهي دالة إحصائيا ،ولقد كانت هذه لصالح عضوات هيئة التدريس (الإناث) حيث بلغت متوسط استجاباتهن نحو ذلك 3.69 مقابل 3.21 لأعضاء هيئة التدريس الذكور.

الفرضية رقم (2):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى سنوات الخبرة، وللإجابة على هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ونتائج اختبار شيفيه وذلك كما هو واضح من الجداول رقم (5، 6، 7).

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس

المجالات	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية
تنمية الجامعة للمجتمع المحيط بها	1–10 سنوات	18	3.44	.74
	11–20 سنة	16	3.83	.58
	21 سنة فأكثر	12	3.71	.66
	المجموع	46	3.65	.67
تنمية الموظفين	1–10 سنوات	18	3.10	.52
	11–20 سنة	16	3.62	.53
	21 سنة فأكثر	12	3.32	.45
	المجموع	46	3.34	.54
تنمية الطلبة	1–10 سنوات	18	3.36	.67
	11–20 سنة	16	3.83	.53
	21 سنة فأكثر	12	3.45	.49
	المجموع	46	3.55	.60

الدرجة الكلية	1–10 سنوات	18	3.33	.60
	11–20 سنة	16	3.77	.47
	21 سنة فأكثر	12	3.53	.50
	المجموع	46	3.54	.56

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5) أن بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس كانت الأعلى لدى أعضاء هيئة التدريس الذين سنوات خبرتهم من 11–20 سنة بمتوسط حسابي 3.77، تلاها في المقام الثاني أعضاء هيئة التدريس الذين سنوات خبرتهم فوق 21 سنة بمتوسط حسابي 3.53، وأخيرا أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 1–10 سنوات بمتوسط حسابي 3.33 ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك فروقا نحو ذلك تعزى إلى سنوات الخبرة تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
تنمية المجتمع المحيط	بين المجموعات	1.367	2	.684	1.537	.227
	داخل المجموعات	19.121	43	.445		
	المجموع	20.489	45			
تنمية الموظفين	بين المجموعات	2.278	2	1.139	4.469	.017

	داخل المجموعات	10.956	43	.255		
	المجموع	13.234	45			
تنمية الطلبة	بين المجموعات	2.015	2	1.007	3.008	.060
	داخل المجموعات	14.401	43	.335		
	المجموع	16.416	45			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.711	2	.855	3.017	.059
	داخل المجموعات	12.192	43	.284		
	المجموع	13.903	45			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس في مجال الدراسة المتعلق بتنمية الموظفين، حيث كانت الدلالة الإحصائية <0.05 وهي دالة إحصائيا، ولمعرفة مصدر الفروق تم استخراج نتائج اختبار شيفيه وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7) من جهة أخرى أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس في مجالي الدراسة المتعلقين بتنمية المجتمع المحيط بها وتنمية الطلبة، حيث كانت الدلالة الإحصائية > 0.05 وهي غير دالة إحصائيا.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول دور الجامعة في تنمية الموظفين تعزى إلى سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس

المجالات	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	1–10 سنوات	11–20 سنة	21 سنة فأكثر
تنمية الموظفين	1–10 سنوات	3.10		*-0.5181	
	11–20 سنة	3.62	*0.5181		
	21 سنة فأكثر	3.32			

يتضح لنا من نتائج اختبار شيفيه للفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول دور الجامعة في تنمية الموظفين تعزى إلى سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس أن الفروق كانت ما بين أعضاء هيئة التدريس الذين سنوات خبرتهم من 1–10 سنوات و 11–20 سنة ولصالح الفئة الثانية الذين كانت استجاباتهم نحو تنمية الموظفين– أعلى– أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة من (1–10) سنوات وبفارق 0.5181 درجة.

الفرضية رقم (3)

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى وظيفة عضو هيئة التدريس، وللإجابة على هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارا ت الفرضية وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار ت للفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى وظيفة عضو هيئة التدريس

المجالات	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
تنمية الجامعة للمجتمع المحيط بها	مدير دائرة فما فوق	9	3.58	.60	8	-.324	.748
	عضو هيئة تدريس	37	3.66	.70	36		
تنمية الموظفين	مدير دائرة فما فوق	9	3.27	.55	8	-.399	.692
	عضو هيئة تدريس	37	3.35	.55	36		
تنمية الطلبة	مدير دائرة فما فوق	9	3.54	.48	8	-.047	.962
	عضو هيئة تدريس	37	3.55	.64	36		
الدرجة الكلية	مدير دائرة فما فوق	9	3.49	.49	8	-.301	.765
	عضو هيئة تدريس	37	3.55	.58	36		

يتضح لنا من الجدول رقم (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى وظيفة عضو هيئة التدريس في مجالات الدراسة الثلاثة وعلى الدرجة الكلية، حيث كانت الدلالة الإحصائية > 0.05 وهي غير دالة إحصائيا حيث بلغت متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس الذين وظيفتهم مدير دائرة أكاديمية فما فوق 3.49 مقابل 3.55 لدى أعضاء هيئة التدريس.

ملخص النتائج:

1. بيّنت لنا نتائج الدراسة ومن خلال التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى الجنس والخبرة.

2. بيّنت لنا نتائج الدراسة ومن خلال التحليل الإحصائي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين المجتمع والجامعة تعزى إلى وظيفة أعضاء هيئة التدريس.

3. أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس حول العلاقة ما بين الجامعة والمجتمع تعزى إلى سنوات الخبرة لأعضاء الهيئة التدريسية في مجالي الدراسة المتعلقة بتنمية المجتمع المحيط بها والطلبة.

4. دلّت الدراسة على أن أعضاء الهيئة التدريسية لا يرغبون في العمل الإداري وقد حصلت على أدنى متوسط حسابي بمقدار 1.84، وانحراف معياري 1.22 كما هو موضح في الجدول رقم (3).

5. دلّت الدراسة على أن تنمية الجامعة للمجتمع المحيط بها معقولة، ولكن ليس بالمستوى المطلوب، فقد حصلت على أعلى متوسط حسابي من حيث الخبرة بمقدار 3.65 وانحراف معياري بمقدار 0.67 ، أما مجال تنمية الموظفين فقد حصل على متوسط حسابي 3.34 ، وانحراف معياري قدره 0.54، وتنمية الطلبة فقد حصل على متوسط حسابي قدره 3.55، وانحراف معياري قدره 0.60، كما هو موضح في الجدول رقم (5).

6. يوجد تفاعل بين المجتمع المحلي على مستويات الندوات وورش العمل والتعاون وحل المشاكل ومنح الطلبة، والمجتمع الخارجي مع جامعة القدس على مستوى أبحاث وتوأمة بين الجامعات ومساعدات ومنح، وتبادل ثقافي وعلمي.

التوصيات:

1. دعم وتطوير التعليم المستمر، والعمل على مبدأ تكافؤ الفرص، ومتابعة الطلبة الخريجين، واحترام حقوق العاملين والمحافظة على الأمن الوظيفي وزيادة ونشر الوعي بين المواطنين.ووضع معايير ومقاييس معينة لتوطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع، تؤكد على أن العلاقة بينهما تبادلية.

2. تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية لرفع مستوى الطلبة وتنمية المجتمع، وذلك من خلال رفع مستواهم الاجتماعي والمادي.

3. دعم فكرة يوم العمل ألتوظيفي، وإقامة المعارض والمؤتمرات والاحتفالات باستمرار، حيث أثبتت نجاعتها كأسلوب ناجح في توطيد هذه العلاقة.

4. تفعّيل ودعم فكرة تكوين اللجان والتنسيق بين الجامعة والمجتمع من حيث التخصصات المطلوبة، العرض والطلب، وذلك بتحديد احتياجات كل منهما للآخر.

5. توجيه وتطوير برامج التدريب وورش العمل بما يتناسب مع متطلبات العصر، وزيادة مهارات الشباب.

6. جمع المعلومات والبيانات عن السوق باستمرار، ودعم فكرة الإنسان هو المورد الحقيقي للمجتمع، ومتابعة التغذية العكسية.

7. تعزيز الانتماء الوطني لدى الطرفين لبناء جسور المحبة والتعاون، من خلال تشغيل الأيدي العاملة، والنهوض بالبلد.

8. العمل على استمرار التميز في البرامج الجديدة بما يتناسب مع احتياجات المجتمع، وتدعيم وتشجيع البحث العلمي والتطوير من خلال الحوافز والمكافآت، خاصة فيما يتعلق بالجامعة وعلاقتها بالمجتمع، والعمل على تطوير هذه العلاقة باستمرار.

9. حصر أعداد الخريجين سنوياً، ومحاولة حل مشاكلهم من خلال تأسيس مشاريع ومدن جديدة لخلق فرص عمل.

10. التركيز على نوعية الخريجين وليس عددهم، من خلال وضع معايير ومقاييس معينة (الجودة) يحدد فيها نوع المهارة المطلوب، وذلك بتحديد الوقت اللازم للتنفيذ، والتكاليف، والدقة وغيرها.

11. المتابعة المستمرة لكل البرامج واحتياجاتها المستجدة حسب الاحتياجات ومواكبة التطورات العلمية.

المراجع:

1. أبو حمود، قسطندي نقولا، **معجم المواقع الجغرافية في فلسطين**، جمعية الدراسات العربية، مطبعة أوفست حسن أبو دلو، بيت صفافا، القدس، 1984.

2. أبو رجيلي، سوزان عبد الرضا (منسقة) وآخرون: **التعليم العالي وسوق العمل في لبنان**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، دراسة تتبعية للخريجين 2003.

3. أحمد، فرج حافظ، وآخرون، **إدارة المؤسسات التربوية**، عالم الكتب، القاهرة، 2003.

4. الأسعد، محمد مصطفى، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

5. الحّر، عبد العزيز محمد، **التربية والتنمية والنهضة**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2003.

6. الخولي، أسامة وآخرون، **تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، 1985.

7. الكرمي، زهير، **حوار مفتوح مع السيد نصف اليوسف النصف عضو مجلس أمناء جامعة القدس الكويتي**، عمان، 1997.

8. القريوتي، محمد قاسم، **السلوك التنظيمي، دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

9. **إنجاز، تقرير، جامعة القدس، كلية الآداب، دائرة العلوم التنموية. 2006.**

10. أنظمة وتعليمات الجامعة، جامعة القدس، الطبعة الثانية، 2004.

11. بدران، شبل، **التعليم والبطالة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

12. تقرير صادر عن البنك الدولي، **بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي**، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك) 2002.

13. تقرير صادر عن دائرة القبول والتسجيل، جامعة القدس، 2010.

14. توفيق، عبد الرحمن، **التفكير والعمل معاً المهارات والقدرات**، إعداد إصدارات بمك، القاهرة، 2005.

15. حارب، سعيد عبد الله، **مستقبل التعليم وتعليم المستقبل**، المجمع الثقافي ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

16. حسنين، سمير محمد، **دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام** الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1995.

17. خان، نجم الثاقب، **دروس من اليابان للشرق الأوسط**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

18. محمد، محمد عبد الفتاح، **الأسس النظرية للتنمية الإجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

19. مصطفى، إياد وآخرون، **كتاب القدس الإحصائي السنوي**، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، رقم8، حزيران 2006.

20. مؤسسة برامج الطفولة والعمل الجماهيري بالتعاون مع جامعة القدس **مؤتمر الطفل الفلسطيني الواقع تحت الإحتلال العسكري وسياسة التمييز** رام الله، فلسطين، 2004.

21. نعمة، ماجد وآخرون، **موسوعة السياسة**، دار الهدى للنشر والتوزيع 1986.

22. وزارة السياحة والآثار، **دليل سياحي للمدارس في ربوع فلسطين**، السلطة الوطنية الفلسطينية، بيت لحم، 2001.

23. Digman, Lester A. Strategic Management: Concepts, Decisions, Cases, Richard D, Irwin.INC, 1995.

24. Poole, Richard, (1989), The relationship between the behavior of organizations with external and internal environment and how they impact on the production of the Foundation.

25. Gupta, Chen, & Chiang, (1997), Determining Organizational Structure Choice In Advance Manufacturing Technology Management, The International Journal Of Management Science, 506-523.

26. Knippengberg , D, (2000), Work Motivation & Performance: A social Identity Perspective. International Association for applied Psychology, Published by Blackwell Publisher, Oxford.

27. Sergiovanni, T, (1996), Leadership for the school house, San Francisco, Jossey-Bass.

La modernisation des systèmes de paiements garante du succès partiel de la réforme bancaire

Mr ABDELALI Ali

ملخص:

إن تـأخرات التسـديد التـي عرفتهـا الشـيكات والإجراءات والوسـائل الأخـرى للتبـادل والمسماة: مقصـية نقديـة، تحصـيل وتسـليع الشـيكات بـين البنـوك أصـبحت مقلقـة للغايـة. فلقد فتحت البـاب أمـام نـوع من العمـلاء استغلوا هذه الرزنامـة وعملوا علـى تمديدها للاستفادة من أشكال من القروض مثل الخصم بمقابل وضع شيك للتحصيل.

إن السلطات البنكيـة قد استفادت من قروض البنك العالمي لغرض تحديث هذا النظام (أنظمة التسديد الجديدة)، والحقيقة أن الشيكات المنقلة التي كانت تستغرق على الأقل 21 يوماً إلى 6 أشهر من الآجال تقلصت لتصبح 72 ساعة على الأكثر.

إن مشروع التحديث يرتكز على نظامين يستخدمان التكنولوجيات الحديثة للتحويل، فالأول هو نظام التسديد الآني للمبالغ الكبيرة والمبالغ المستعجلة المسماة **ARTS** للقيم المالية التـي تتجـاوز مليـون دينـار جزائـري للـدفع الغيـر قابـل للمراجعـة وبشـكل **SWIFT** . والثـاني يتعلق بالمبالغ الصغيرة والشيكات المنقلة عن طريق المقصية النقدية بفضل استعمال أرضيات العملاء المدخلين في البنوك (المتدخلين) والبنك المركزي. فالشيكات التي قيمتها تساوي أو أكثر من 50000 دج يتم بعث صور شيكاتها رقمياً إلى أرضية المتعامل (بنك آمرة) مستقبلة الشيك، بالمقابل فالمبالغ التي لا تتجاوز هذا الحد تكتفي بمعلومات الساحب والمعلومات الضرورية للشيك.

Résumé :

Les retards de paiements que connaissaient les chèques et les autres instruments dans les procédures d'échange communément appelée compensation, recouvreur, ou remises interbancaires ont affiché des seuils devenus inquiétants, ouvrant la voie à toute une catégorie d'opérateurs qui profitent de ces délais et cherchant à les allonger pour bénéficier d'une forme de crédit tel que l'escompte en contrepartie du dépôt de chèque à l'encaissement. Les autorités bancaires ont bénéficié de crédits de la Banque mondiale pour moderniser ce dit système, en effet les chèques déplacés qui mettaient au minimum 21 jours de délais jusqu'à six mois se sont vu réduire cette durée à 72 heures maximum.

Le projet de modernisation repose sur deux systèmes usant de technologies nouvelles de télétransmission. Le premier étant le règlement en temps réel des gros montants ou des montants urgents nommé ARTS pour les sommes dépassant le 1 million de DA de paiement irrévocable sous forme de Swift, le second concerne les petits montants et chèques transmis par télé compensation grâce à l'usage de plateformes d'opérateurs installées dans les banques 'intervenants' et la banque centrale, les chèques de montants supérieur ou égal à 50 000 DA sont dématérialisé et transmis en image scannée numérisée à la plateforme de l'intervenant (Banque du donneur d'ordre) domiciliataire du chèque. Tandis que les montants inférieurs ne se contentent que des coordonnées du tireur et des mentions obligatoires du chèque. La période de télé compensation se constitue par un mouvement 'Aller' qui démarre de 9heures à 11heures du matin, le mouvement 'Retour' s'exécute l'après midi, pour se clôturer à 15h30, la séance consiste à répondre et transmettre le sort des chèques reçus lors du mouvement 'Aller' de la veille, tout comme l'ancien système de compensation la banque du donneur d'ordre dispose de 24 heures pour répondre à un chèque présenté, s'il n'est pas rejeté le lendemain, elle sera dans l'obligation de le payer.. Les deux systèmes de règlements ont été lancés en 2006 et depuis l'intégration des banques continuent à améliorer les systèmes pour tenter de supprimer les chambres de compensation régionales traditionnelles en mars 2009.

Introduction :

Le tendon d'Achille des Banques est bel et bien son système de paiement des chèques qu'elles ont mis en circulation et qui, en quelque sorte remplacent la monnaie fiduciaire, opération que les analystes qualifient de création monétaire, une telle monnaie renforce le pouvoir de l'argent tel que spécifié par Simonnot Philippe[1] : ' Le pouvoir monétaire des banques est pour le grand public, un phénomène mystérieux qui est ressenti intuitivement … les sommes qui constituent ces dépôts bancaires peuvent encore circuler grâce aux chèques[2] ; elles elles peuvent donc servir de monnaie…'

En effet parmi les carences des banques il leur a toujours été reproché les lenteurs des systèmes de paiement des chèques, obligeant le bénéficiaire à patienter, la plus part du temps quand le chèque est tiré

[1] Simonnot Philippe : « Le pouvoir monétaire » Edition Segers Paris 1973 PP 18 et 19 19

[2] Par de simples jeux d'écriture, que l'on appelle monnaie scripturale.

dans une circonscription éloignée, durant un délai de règlement de 21 jours au minimum allant jusqu'à plusieurs mois compte tenu des problèmes de courrier.

Les contestations ont foisonnées au point où à travers les institutions nationales tel : la Chambre de commerce, les symposiums, séminaires, journées d'études, et les tribunes de tous rassemblements ont focalisés vers la dénonciation du parcourt du chèque comme moyen de paiement, et tout le temps qu'il prend pour être honoré en accusant le système bancaire d'être archaïque, en dépit de l'existence des moyens modernes d'interconnexion et de télé communications nécessaires à la mondialisation.

Cette médiatisation a aboutit à une prise de conscience des autorités monétaires pour inscrire dans l'axe des priorités la nécessité de réduire les délais de paiement des chèques échangés entre les banques, et appuyée par les recommandations de la Banque mondiale et du F.M.I qui ont laissé le financement du programme d'amélioration du système de paiement à la Banque Mondiale1, par contre cette amélioration reste dans le cœur même des réformes du système bancaire algérien. Le traitement de la question de modernisation des systèmes de paiement nous conduit à poser la problématique suivante :

' La modernisation du système de paiement contribue-t-elle au succès partiel des réformes du système bancaire? '

Pour répondre à cette question prépondérante, il est impératif d'édifier les deux hypothèses contradictoires H0 et H1 que nous définirons comme :

H0 = ' La modernisation du système de paiement ne contribue aucunement.

au succès des réformes du système bancaire. '

1 = '' La modernisation du système de paiement contribue au succès.

partiel des réformes du système bancaire. '

On pose que l'hypothèse H0 est vraie, ce qui signifie que le succès des réformes est indépendant de toute amélioration du système de paiement et que ce dernier n'a aucune incidence sur le bon déroulement du système bancaire ou sur les problèmes qu'il génère dans son fonctionnement, or la banque est appréciée de l'extérieur par son système de paiement et le recouvrement des instruments de

[1] Banque Mondiale :'Activité de la Banque Mondiale en Algérie' édition Bureau de la B.M à Alger Avril 2005

paiement qu'elle a mis en place. Nous savons que l'intégration du chèque dans la circulation monétaire est de l'apanage des banques, et on qualifie une économie qui réserve une large utilisation des chèques d'économie 'bancarisée', moderne, mais dès apparition de lenteurs dans le traitement de ce moyen de paiement, l'importance des chèques et moyens de paiement scripturaux disparait en faveur de la monnaie fiduciaire, comme on a l'habitude de la qualifier de 'sonnante et trébuchante', les utilisateurs perdent confiance en ce genre de monnaie.

Nous entamerons notre analyse par la présentation du système de paiement qui existait avant l'introduction de l'automatisation des échanges de moyens de paiements, dont la critique nous servira à faire assoir les perfections technologiques du traitement à distance des instruments de paiement, enfin, nous évoquerons les efforts consentis dans l'amélioration de l'échange de moyens de paiements au niveau des banques primaires et la dualité des systèmes d'interconnexion.

I) Présentation du système de payements avant sa modernisation:

Le système d'exploitation tel que cité en introduction a bien voulu être totalement intégré mais demeure tourné vers la spécification du système de comptabilisation des opérations, même les travaux de secrétariat échappent à cette intégration ainsi que toute autre option automatique qui doit apparaitre par exemple une fois le compte passe débiteur.

Le développement de la micro-informatique et internet avec leurs multiples applications dans divers domaines n'est pas parvenu à impulsé jusqu'à l'utilisation intégrée d'une activité aussi conservatrice que la «Banque». Cette dernière est restée réservée malgré que le système d'exploitation tout entier soit intégralement informatisé depuis les années 80, même les relations Agences/ Succursales et Direction générale subissent des tentatives d'interconnexion en temps réel, ce qui a couté de gros investissements à ces institutions par l'achat de logiciel et des tentatives d'installation et de suivi. Les bases de données crées au niveau agence n'utilisent que des réseaux locaux constitués d'un poste maître et de plusieurs postes pupitres dépendant du cerveau central où les principales opérations ne s'exécutent qu'avec une série de codes autorisés par le Chef d'agence à des seuils de responsabilité divers.

L'environnement extérieur a montré qu'en dépit des progrès importants de l'informatique et l'internet, nos institutions sont restées en marge par crainte de perdre le contrôle des opérations et des soldes

induits, tel les débits et crédits des comptes ainsi que l'intrusion illicite pour consultation des soldes.

La circulation de chèques reste soumise à ces retards provoqués et manipulés par les opérateurs (clients et banquiers) qui tirent un maximum de profits de cette carence que l'on peut imputer au système de liaisons interbancaire, courrier et régime postal.

De ce fait, beaucoup de banquiers ont utilisé ce retard pour protéger leurs clients (signataires des chèques) en retardant la transmission des chèques à honorer, faisant ainsi bénéficier leurs clients de délais supplémentaires dans lesquels ils disposent des montants des chèques qu'ils ont tiré et qui ne sont pas encore parvenu aux guichets de la banque tirée.

Un tel retard représente un crédit à court terme, irrégulier en ce sens qu'il n'émane pas d'un dépôt de dossier de crédit, d'une étude au niveau agence puis succursale assorti d'une prise de garantie inscrite et publiée préalablement au déblocage des fonds. De tels engagements mouvementent par moment des sommes faramineuses et ne sont orchestrées que par de simples agents de banques qui opèrent au niveau du service portefeuille au sein d'une agence.

Les conditions de l'exécution de ce type d'opérations ne sortent pas de l'ordinaire, car à la limite, un simple agent du service où atterrissent les chèques dans une agence peut assurer à une clientèle choisie sa disponibilité à leur dissimuler leurs chèques émis dès leur arrivée en attendant qu'ils préparent les sommes nécessaires à leur couvertures, et ce moyennant honoraires. De telles manœuvres favorisent les tireurs de chèques (i.e. : ceux qui les établissent) qui choisissent ce mode de règlement au détriment des bénéficiaires de ce mode de paiement des marchandises (ou des services) qu'ils ont déjà libéré au profit du tireur, malgré que les banques sont tenues de déboucler les écritures entre sièges (EES) dans les 48 heures qui suivent.

Les bénéficiaires se trouvant lésés par les lenteurs des procédures de recouvrement des chèques, réagissent par le refus de ce mode de règlement, en exigeant soit le chèque certifié (Chèque de banque) ou conditionnent la libération de marchandises par l'alimentation du compte après dépôt du chèque dans la banque du bénéficiaire. Préalablement aux réformes du système bancaire, le système de traitement des instruments de paiement demeure constitué des rencontres entre leurs représentants à la chambre de compensation située dans une salle de la banque d'Algérie sous la présidence d'un

représentant de cette dernière, des portefeuilles de chèques et de virements tirés sur les confrères, de la préparation de la compensation sur bordereaux dont chacun ne renferme que les chèques tirés sur une seule banque, d'un délai de courrier entre les mains des institutions opératrices, et de l'échange de chèques entre les agences de la même circonscription.

En dehors de la compensation, les agences bancaires échangent leurs chèques par le biais d'un compte 'Recouvreur' ouvert au niveau de la direction de trésorerie (Direction Générale), vers lequel toutes les agences d'une même banque transmettent les chèques non payable sur la place en débitant ce compte 'recouvreur' par le crédit d'un compte d'attente, un avis de sort est transmis agrafé à chaque chèque, qui à son retour informe sur le sort réservé au chèque s'il est payé, l'agence débitera la compte d'attente et créditera le client du montant du chèque diminué des frais, en cas de rejet, le compte recouvreur sera débité en contrepartie d'un compte de rejets chèque qui lors de son exécution éditera automatiquement une déclaration à la centrale des risques sise à la Banque d'Algérie.

Un troisième niveau d'échange des chèques se fait au compte R.I.B c'est le compte de relations interbancaire constitué par l'ouverture d'un compte de la banque confrère pour les banques situées sur la place, les chèques peuvent débiter le tireur en contre partie de l'échange de valeur avec la banque présentatrice où est domicilié le bénéficiaire, l' échange étant si prompte que le résultat apparaitra le lendemain dans le second échange. En cas de rejet, le chèque rejeté figurera dans le paquet présenté le lendemain avec la mention: 'rejeté' avec spécification du motif, dans la second cas, le débit du compte du tireur se fera en contrepartie du crédit de l'agence qui a présenté le chèque, ou du moins le compte R.I.B de l'agence confrère est passible de débit des valeurs de l'ensemble des rejets. La tenue en valeur des échanges donne la possibilité à toute agence créditrice de transformer ces valeurs en virements interbancaires alimentant la trésorerie de l'agence.

L'intégration des opérations bancaires est différemment perçue au niveau Agence qu'à celui succursale.

L'intégration du réseau local au niveau agence:

Le réseau local intègre l'ensemble des informations produites et constituées au niveau agence et précieusement conservée dans le poste maître qui entretient la base de données. Cette base de données est constituée d'un fichier 'Client', d'un autre 'Comptes' de fichiers

‘Opérations’ et celui de la ‘Nomenclature des comptes comptables’ et des fichiers ‘Mouvements’. Les états font la synthèse de tous les fichiers éditions produits après traitement des opérations et donnent des aperçus réels de la situation de l’agence.

Dès l’ouverture du compte un certain nombre d’informations sont collectés par l’agent chargé de la clientèle sur des supports manuels à instruire par le client et une fiche de ‘Spécimen de signature’ classé auprès du guichetier qui en principe à chaque réception du chèque une vérification de la signature se fait régulièrement, ce n’est que récemment que certaines agence ‘privées’ ou les CCP ont amélioré leur système d’information en introduisant dans le réseau la signature scannée du client à chaque utilisation de son compte dans les opérations de retraits ou du portefeuille (règlement de chèques). Le reste des informations demeure sur des supports hors base de données, donc non disponibles sur le système d’exploitation. Les correspondances et décisions avec leurs références même si elles affectent la gestion du compte du Client se trouvent dans des supports autonomes matérialisés (feuilles, imprimés et supports canevas, etc.) et classés dans des dossiers hors système d’exploitation, c'est-à-dire que la base de données ne contient point ce type d’informations, d’où le cadre chargé du contrôle des débits doit s’informer au niveau agence pour confirmer l’existence ou non de décision ‘Autorisation de crédit’ qui est la seule pièce maîtresse à légaliser un passage au débit d’un compte de client commerçant.

Les autres informations importantes tel le chiffre d’affaire d’une société cliente ou ses résultats est une information importante et nécessaire à la prise de décision d’octroi de crédit, mais ne figure point dans le système d’exploitation contenu dans la base de donnée de l’agence, soit le cadre traitant la demande de crédit doit puiser ces informations en extra système soit dans les bilans présentés par le client, leur conservation reste aussi hors système, classée dans le dossier de crédit du client. Il en est de même pour la situation fiscale ou parafiscale, ainsi que le contrat de location du siège et les titres de propriété de la relation.

L’intégration du réseau national(Succursale/D.G):

Le réseau national est essentiellement constitué de l’ensemble des agences bancaires reliées à leur direction de succursale d’une manière hiérarchique administrative et technique. L’interconnexion entre succursales agences n’existe que par la liaison téléphonique et physique, soit toutes les opérations effectuées au niveau agence sont

sauvegardées sur bande magnétique et disquettes et transmises mensuellement au niveau succursale avec les états mensuels de situation des comptes débiteurs et créditeurs, les chiffriers, et les journaux des opérations, ces données sont recompilées au niveaux des postes autonomes spécialisés de la succursale qui centralise les données de l'exploitation mensuelle pour constituer des agrégats régionaux qu'elle transmet à la direction générale.

A ce niveau aussi existe l'absence de connexion des données agence de celles de la succursale, en effet nous avons vu que les données étaient transportées par disquettes ou bande magnétique en dépit de l'existence de technologies de l'information très évoluées. Les mêmes supports véhiculent les données à la direction générale qui est une structure à un niveau hiérarchique supérieur et qui en plus dispose de la direction centrale de l'informatique, c'est à dire que contrairement à la succursale la direction générale dispose d'une base de données plus étoffée du fait qu'elle conserve l'ensemble des données détaillées nécessaires à la confection des bilans de l'institution. En d'autres termes on peut retirer de la direction de l'informatique l'intégralité des mouvements du compte d'un client quelque soit l'agence où il est domicilié. Malgré cela un certain nombre d'informations nécessaire à la prise de décision ne figurent pas dans la base de données le cadre chargé du dossier se trouve dans l'obligation de recontacter l'agence ou le client pour re-collecter les données complémentaires lui permettant de préciser son étude. Cette absence d'intégration entre les structures da l'institution alimente une faiblesse du réseau bancaire et ouvre la voie aux manipulations frauduleuses de l'apanage d'un certain nombre d'escrocs avec la plus part du temps une complicité étonnante d'agents malveillants, ce qui explique de nos jours la multiplication de scandales qui font la une des journaux.

Les effets de l'absence d'interconnexion entre agences laisse place à l'ancien système de paiement chèque à distance qui exige à ce que le titulaire du compte soit éloigné de son agence domiciliataire, et présente un chèque en son nom avec sa propre signature et une pièce d'identité, le tout sera faxé à l'agence domiciliataire qui vérifie l'authenticité de la signature, le solde du compte, et l'absence d'opposition pour ensuite calculer le repère grâce à l'utilisation d'une clé télégraphique qui combine trois facteurs chiffrés: la date (jour, mois, année), le montant, et l'indicatif de l'agence. Ce repère sera vérifié par la seconde agence (où le client s'est présenté) qui utilise la même clé télégraphique, en cas de conformité le client sera payé et une

écriture entre sièges va transférer le débit avec le chèque authentique à l'agence domiciliataire qui clôturera l'opération de règlement du chèque par le débit du compte d'attente et le crédit de l'écriture entre siège (agence où s'est présenté le client).

Une telle procédure est d'un côté sécurisée mais présente une lourdeur sans précédent amplifié par l'absence d'agent entrainé au calcul du repère, un quelconque dérangement de la ligne téléphonique, une défaillance du fax, etc.

La nécessité de moderniser ce système a pointé à l'horizon et il est devenu impératif d'utiliser les outils modernes de communication et de sécurité des systèmes au service de l'agence et de l'institution.

A) Les efforts de modernisation de l'interconnexion bancaire:

La volonté de modernisation de l'interconnexion du système bancaire a émergé suites aux différentes critiques dont il a fait objet en se trouvant accusé d'être léthargique, arriéré et conservateur face à la dynamique de développement de l'économie qui a besoin d'institutions modernes et efficaces. Des groupes de travaux ont été mis places pour l'étude de conditions nécessaires à améliorer le système de paiement, mettre en place la monétique, et doter les agences de distributeurs automatiques de billets (DAB). Certaines banques ont même créé dans leur organisation des structures de monétique tel le CPA (Crédit Populaire d'Algérie) d'autres se sont contenté de cellules ou départements de réflexion sur ce sujet. Seule la Badr (Banque de l'Agriculture et du Développement Rural) a pris une avance en informatisant sont interconnexion entre ses structures surtout pour la réception des retraites de l'étranger, Le CPA a fait une tentative d'élaboration d'un système d'interconnexion entre les agences appelé : Delta1 qui est assez onéreux mais qui n'a pas donné l'effet escompté : fréquence des blocages et des indisponibilités dans les périodes d'intense activité.

Au fur et à mesure le système a été abandonné au profit d'une volonté politique de réformer et moderniser le secteur bancaire.

B) Modernisation contenue dans les réformes:

Une fois la réforme du système bancaire, a été hissée au niveau politique pour devenir un programme du gouvernement avec la convergence de toutes les recommandations de la banque mondiale, du

[1] CPA : Bulletin d'information sur la monétique' Juillet 2001

MEDA (Méditerranéen Economic Développement Agency) et autres consultants de renommée internationale, l'Algérie a bénéficié d'un crédit1 de 16,5 millions de dollars US pour moderniser l'infrastructure du système financier qui consiste à mettre en place une infrastructure plus efficace pour les services financiers de base en :

a) modernisant les systèmes de paiements interbancaires pour les transactions de grande valeur.

b) établissant des normes et standards pour les systèmes futurs de paiements de faible valeur, y compris une chambre de compensation électronique.

Pour améliorer l'infrastructure, le projet modernisera également les systèmes d'information de la banque d'Algérie (B.A), et appuiera l'infrastructure des télécommunications pour servir les systèmes de paiements et les réseaux interbancaires.

Le dit crédit2 est attribué par la banque mondiale sous l'indicatif de la banque d'Algérie approuvé le 26/07/2001, et entre en vigueur le 03/09/2002, la clôture de l'opération le 30/06/2005.

Ceci explique pourquoi les banques primaires se sont mobilisées pour moderniser leurs infrastructures de paiements, le programme de distinction entre les paiements de gros montants et les paiements de masse se calquent aux propositions de l'institution internationale (B.M) promotrice du projet et de son financement.

La modernisation de l'infrastructure bancaire3 (système de paiement) nécessite :

La mise en place d'une infrastructure permettant une plus grande efficacité de traitement des opérations interbancaires et du marché financier et principalement développer le système de paiements de gros montants.

Le développement des normes standards du système de compensation des transactions de petits montants, préalables indispensables à leur développement ;

La modernisation du système d'information de la B.A en tant que complément nécessaire et appui aux systèmes de paiements et au traitement des opérations de politique monétaire, couverture de change, etc..

---

[1] Banque mondiale :' Activité de la Banque mondiale en Algérie' Avril 2005 Op cité
[2] Banque Mondiale :' Algérie, stratégie de coopération 2003-2006' Juin 2003
[3] Banque d'Algérie :'Rapport 2003 sur la situation monétaire de l'Algérie' Juin 2004

Le renforcement de l'infrastructure de télécommunication entre la B.A et le siège social des banques, des établissements financiers, des C.C.P (Comptes Courants Postaux) , du Trésor Public et du dépositaire central.

La modernisation1 de l'infrastructure du système bancaire repose sur le système algérien de règlements bruts en temps réel de gros montants dénommé: Algéria Real Time Settlement dit: ARTS généralement appelé RTGS (Réseau de Traitement des Grosses Sommes) et sur un système de télé compensation des instruments de paiements de masse géré par le Centre Interbancaire de Pré compensation, dénommé: Algérie Télé Compensation Interbancaire (dit: ATCI). Ces deux systèmes nécessitent aussi une mise à niveau du système d'information des banques qui se poursuit d'une manière graduelle ainsi que d'un cadre juridique spécifique et actualisé qui ont été mis en place durant l'année 2005.

C) Système de paiements de gros montants en temps réel (RTGS)

Le système algérien de règlements bruts en temps réel de gros montants ARTS est un système automatisé des paiements interbancaires par ordres de virement pour les gros montants ou les paiements urgents, ces ordres de virements sont effectués dans le système un par un et en temps réel. Les paiements ne sont donc pas compensés. Les paiements effectués dans le système sont 'irrévocables' de façon à assurer la libre utilisation des fonds reçus par un participant pour l'exécution de ses propres opérations.

En cas de paiement par erreur, le participant concerné doit demander au participant qui a réceptionné le virement de le lui renvoyer pour corriger l'erreur. Ainsi, la responsabilité incombe aux participants au système qui doivent veiller à la bonne fin des opérations de paiement qu'ils initient.

Le système met en liste d'attente, les ordres de virements d'un participant lorsqu'il n'y a pas de provisions suffisantes sur son compte de règlement ouvert dans le système.

Pour les ordres de virement, les participants utilisent le format de message Swift. De plus, pour assurer la fiabilité et la sécurité des

[1] Banque d'Algérie : ' Rapport sur la situation monétaire de l'Algérie' Op. Cité

paiements, le système de transmission et la norme des messages Swift1 sont généralement utilisés par les Banques Centrales.

Le système RTGS est un système endogène des Banques Centrales qui le gèrent et l'administrent pour leur compte et dans le cadre de leur mission de banque des banques, c'est –à-dire que les opérations avec la Banque Centrale ainsi que les opérations interbancaires sont traitées exclusivement et de manière automatique dans le RTGS. Le diagramme ci-dessous tiré du fascicule BADR reste éloquent sur l'interconnexion bancaire

La Banque des Règlements Internationaux, pour la bonne gestion des risques, a mis en place des normes de bonne conduite (réglementation claire, information des participants sur les risques, mise en place des systèmes de secours, crédits intra journalier, sécurité des systèmes,…) pour les systèmes RTGS.

[1] Swift : Société Worldwide Interbank Financial Télécommunication, Transferts internationaux rapides

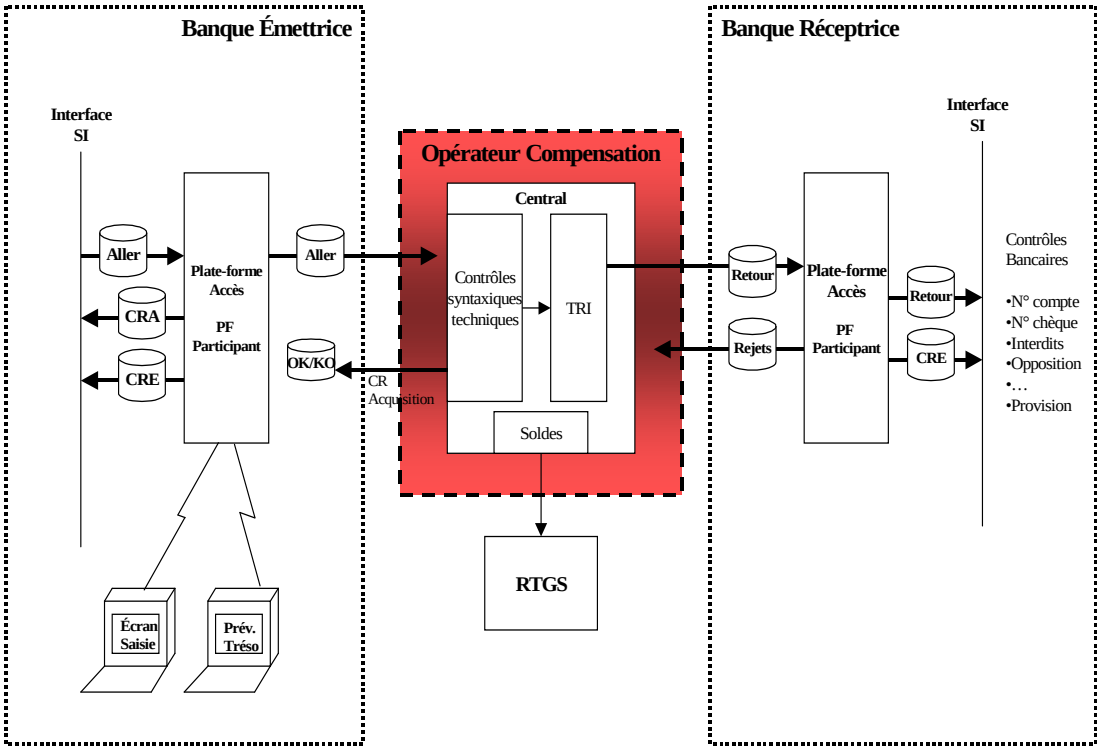

Source : fascicule BADR sur la télé compensation

1) Composition du système ARTS :

Le système RTGS se compose d'une plate-forme de production (équipements informatiques et logiciels de paiement) reliée à des plates-formes dites "participant" installées au niveau des banques.

En outre, le système RTGS dispose d'une plate- forme de secours à chaud qui réplique les paiements et, en cas de problèmes rencontrés sur la plate-forme de production, prend en charge automatiquement la suite des opérations (en cluster).

Il est généralement recommandé que le RTGS soit doté d'un système de secours à distance (plate-forme de secours à froid) qui assure l'archivage de l'ensemble des données historiques portant sur les paiements et prend en charge les paiements en cas de grave difficultés rencontrées (sinistre, séisme, inondation, black out électrique,…) dans

la région où sont installées la plateforme de production et la plate-forme de secours à chaud.

Les participants :

Les principaux participants sont :

la Banque d'Algérie, les Banques primaires,
le Trésor public, Algérie-Poste (PTT),
Algérie Clearing pour les paiements en Bourse,
et le CPI (Centre de pré compensation interbancaire) pour les paiements de masse.

Le mode de participation pour les banques et autres institutions est direct ou indirect. Les participants directs possèdent leur propre plate-forme pour accéder au système. Les participants indirects sont les participants qui accèdent au système en utilisant le service technique (plate-forme participant) d'un participant direct.

Responsabilité et échanges:

Les paiements effectués dans le système ARTS sont de la responsabilité des participants, chacun d'eux gère son compte de règlement ouvert dans le système. A la fin de la journée d'échange, toutes les opérations de paiement sont transmises par le biais d'une interface de lecture dans le système comptable de la Banque Centrale.

Au cours de la journée d'échange, les soldes compensés des autres systèmes de paiement (ex : paiements de masse et paiements dans le marché financier) sont déversés dans le système ARTS. Pour assurer la fluidité des échanges et éviter le blocage du système ARTS, la B.A accorde aux participants des avances intra-journalières qu'ils doivent rembourser avant la clôture de la journée d'échange. Le système ARTS transmet aux participants tout au long de la journée d'échange des informations portant, sur le fonctionnement du système, les périodes d'échange, l'optimisation des échanges.

A la fin de la journée d'échanges, le système transmet aux participants les relevés d'échange de la journée et procède à l'enregistrement des pensions «over night» en cas de non remboursement des avances intra journalières. Le système ARTS mis en place par la B.A et dont elle assure la gestion et l'administration, pour le compte de la communauté bancaire, a été réalisé selon les standards internationaux, notamment en matière de fiabilité et de sécurité des échanges. En plus de l'ensemble des caractéristiques propres à tout système de paiement de gros montants, le système ARTS

est doté d'un système de secours à chaud installé à Alger et d'un secours à froid installé dans le Sud du pays1.

Le système ARTS, régit par un règlement édicté par le Conseil de la Monnaie et du Crédit, accepte les paiements par virements d'un montant égal ou supérieur à 'Un Million de D.A' et les montants inférieur à ce seuil mais dont la clientèle des participants estime qu'ils sont urgents et qu'ils doivent être effectués dans le système ARTS. L'entrée en fonctionnement de ce système est prévue, après les tests opérés durant le dernier trimestre 2005, pour le mois de février 2006.

La Banque d'Algérie: l'opérateur

La B.A, opérateur du système ARTS, assure la gestion, la surveillance et le contrôle de ce système qui permet une traçabilité de toute l'opération de paiement.

Pour la phase de lancement du système ARTS, la B.A, a requis des premiers responsables des B.A, Poste leur mobilisation personnelle pour superviser leur opérations de paiement afin d'éviter tout risque opérationnel tant pour leur institution que pour le système bancaire.

Il est utile de noter que le système ARTS est le premier système de paiements de gros montants opérationnel en Afrique du Nord.

Ainsi, l'Algérie à l'instar des pays membres du Conseil de Coopération du Golfe et de la Jordanie, s'est dotée d'un système moderne des paiements de gros montants en temps réel.

Il est important de souligner que l'entrée en fonctionnement du système ARTS, constitue le socle de la réforme des systèmes de paiement en monnaie nationale et sera suivie du système de télé compensation.

Amélioration de la qualité de service :

Les améliorations de la qualité des services bancaires attendues de la mise en place du système ARTS sont :

.l'amélioration considérable des délais de recouvrement des créances des entreprise qui optent pour les paiements urgents. Ce qui améliore de facto la gestion de la trésorerie de ces entreprises ;

.l'optimisation de la gestion de trésorerie de chaque banque participante ;

---

[1] Implanté dans la succursale de la Banque d'Algérie d'Adrar

.une meilleure efficacité dans la conduite de la politique monétaire par la B.A, conduisant à une utilisation efficiente des ressources dans l'économie.

La mise en place d'un système moderne de paiements de gros montants et paiements urgents (ARTS) permet une intégration en temps réel du marché monétaire et du marché de change, dans le respect de la réglementation des changes et du contrôle des mouvements des capitaux avec le reste du monde.

B) LA TELECOMPENSATION: (ATCI)

"Algérie Télé Compensation Interbancaire "

Dans le cadre de la modernisation des paiements de petits montants ou de détail, la B.A, a créé en août 2004 une filiale avec les banques, le Centre de pré compensation Interbancaire (CPI). La banque d'Algérie est l'actionnaire majoritaire dans cette filiale qui a pour mission d'assures la réalisation du système de télé-compensation1, et puis, une fois le système en place, d'assurer son fonctionnement en tant qu'opérateur du système.

Un système de compensation rapide de chèques et autres instruments de paiement, constitue une réponse à un besoin évident dans le processus de modernisation du système de paiements en Algérie et une complémentarité indispensable au système de règlement brut en temps réel de gros montants ou des paiements urgents.

En effet, la modernisation du système de paiements de masse représente en Algérie un volet important de la réforme des systèmes de paiements dans leur ensemble. Il s'agit de la mise en place d'un système de télé-compensation des paiements par chèques, effets, virements, prélèvements, retraits et paiements par carte bancaire.

La réalisation du système de paiements de masse ATCI a été poursuivie tout au long de l'année 2005. Sa mise en fonctionnement a été attendue pour le premier semestre 2006 et ce n'est que le 15 mai que le système a démarré pour être généralisé le 31 Aout de la même année.

Caractéristiques du système :

C'est un système informatique installé dans les locaux de la Banque d'Algérie. Il est composé d'un site nominal, d'un site de back

[1] BADR : ' Revue BADR- Info n° 42'

up à chaud et d'un site de back up à froid distant. Cette architecture est adoptée pour assures une haute disponibilité du système.

Les banques, le Trésor et Algérie-poste adhérent au système en tant que participants directs ou indirects. Le participant direct est raccordé au système via une plate forme dite "plate forme participant" alors que le participant indirect utilise celle d'un participant direct.

Par ailleurs, ce système revêt les caractéristiques suivantes :

il calcule à la fin de chaque journée de compensation, les soldes multilatéraux nets des participants et les déverse au système de règlement brut en temps réel et paiements urgents (ARTS) géré par la B.A ;

il est auto protégé à travers la détermination de limites maximales autorisées de soldes multilatéraux débiteurs qu'il contrôle en permanence, et envoie des messages d'alerte à l'administrateur du système et aux participants concernés au cas où le solde débiteur d'une banque approcherait la limite autorisée ;

il est sécurisé contre les risques de fraude du fait que les échanges se font par le transfert de fichiers scellés, cryptés et signés suivant un protocole sécurisé piloté par un moniteur intégré au système central et aux plates formes de raccordement ;

il est également sécurisé contre le risque opérationnel à travers la mise en place des sites de secours à chaud et à froid ou distant ;

il s'agit d'un système complètement automatisé et dématérialisé reposant sur l'échange de transactions électroniques dématérialisées (chèques et effets).

Fonctionnalités :

Le système A.T.C.I sera un support pour tout type d'instructions de paiement de masse dématérialisées. A cet effet, il aura pour fonctions d'assurer :

la gestion des Remises Aller transmises par les participants (contrôles d'accès, validation des remises aller, gestion des erreurs). Pour chaque Remise Aller présentée par un participant, un fichier Compte Rendu d'Acquisition est généré par le système A.T.C.I.et renvoyé au participant en lui indiquant le résultat du traitement de la Remise Aller ;

la gestion des rejets associés à chaque opération de paiement ;

la gestion des Remises Retour : à la fin de chaque séance de compensation, A.T.C.I.génère et diffuse des Remises Retour par participant destinataire ;

la gestion des demandes d'annulations d'opération de paiement ou ensemble d'opérations (sous-remises, remises) :les demandes d'annulation ne sont autorisées que pour des opérations ou ensemble d'opérations présentées durant la même séance ;

la fourniture de la position courante sur demande d'un participant ;

la mise en œuvre d'un service de messagerie interbancaire sécurisée permettant :

le routage des images de chèques et effets ainsi que les messages d'information (entre participants),

la distribution de messages d'information vers l'ensemble des participants,

l'échange de messages entre un participant et A.T.C.I. et vice versa.

gestion du risque financier : pour toutes les opérations de paiement dont la date de règlement interbancaire est égale à la date de compensation, A.T.C.I. vérifie que le montant de l'opération n'est pas supérieur à une valeur limite fixée par l'Administrateur du Système

prévention du risque de défaillance d'un participant : par la définition de limite financière débitrice par participant et alerte du participant (dans le compte rendu d'acquisition) et de l'administrateur d'A.T.C.I, dans le cas où sa position courante approcherait ou atteindrait sa limite débitrice.

calcul des soldes de règlement :

Suivant un mode multilatéral en prenant en compte toutes les opérations de paiement dont la date de règlement est égale au jour de compensation ;

Envoi à chaque fin de journée de compensation du solde net à régler à chacun des participants et de la remise de règlement au Système A.R.T.S.de la Banque d'Algérie.

fourniture d'informations techniques et financières aux participants, à savoir :

un échéancier de règlement (à la fin de la journée de compensation) qui comprend les soldes à régler le jour même et les soldes provisoires des jours suivants,

une synthèse des flux aller (à la fin de chaque séance et récapitulatif en fin flux retour (à la fin de chaque séance et récapitulatif en fin de journée de compensation),

une synthèse de règlement (à chaque fin de journée de compensation suite au règlement dans le système A.R.T.S.),

les statistiques de fonctionnement (de manière périodique fixée par l'Administrateur du Système A.T.C.I).

Organisation de la journée de compensation:

A l'intérieur de chaque séance, ATCI n'accepte que les demandes d'annulation de remises aller concernant les remises aller de la séance en cours, et diffuse à la fin de chaque séance de compensation à l'ensemble des participants les remises retour (contenant les opérations présentées par les participants et validées par le système.) et les synthèses aller et retour concernant cette séance.

A l'issue:

De la période d'échanges, ATCI diffuse à l'ensemble des participants l'échéancier de règlement et les synthèses Aller et Retour relatives à la journée de compensation (incluant toutes les séances).

Du règlement dans ARTS, des soldes de compensation, le système ATCI diffuse à chacun des participants sa Synthèse de Règlement.

La plate forme de raccordement:

La plate forme de raccordement, est le point d'accès unique au système ATCI, elle est installée et exploitée par un participant direct qui peut abriter des participants indirects. Elle permet une automatisation totale et sécurisée du raccordement des banques au système ATCI. Elle rend le système d'information des banques indépendant du protocole et règles d'échange avec ATCI, elle garantit, même en cas d'arrêt de la machine, un redémarrage automatique sans perte ni doublon d'opérations.

Le Centre de Pré compensation Interbancaire (ATCI) : l'opérateur

Le rôle du Centre de Pré compensation Interbancaire, en tant qu'opérateur du système, consiste en:

L'ouverture du système.

La supervision du système central et des plateformes « Participants ».

La publication régulière des tableaux de bord.

L'exécution des divers tests pour l'introduction de nouvelles banques.

L'archivage des données.

La supervision des actions de maintenance préventive et curative.

Les améliorations de la qualité de service:

Avec la réalisation du système de télé compensation, une amélioration nette de la qualité des services bancaires est attendue en matière de paiements de masse :

La réduction des délais de recouvrement interbancaire.

La réhabilitation des moyens de paiement scripturaux classiques (chèques, effets, virements).

Le développement des moyens de paiements modernes (prélèvements, opération par carte).

La réduction des coûts des échanges interbancaires.

L'amélioration de la qualité et de la fiabilité des informations restituées.

Les échanges interbancaires et leurs traitements seront largement sécurisés. Synoptique du système de traitement

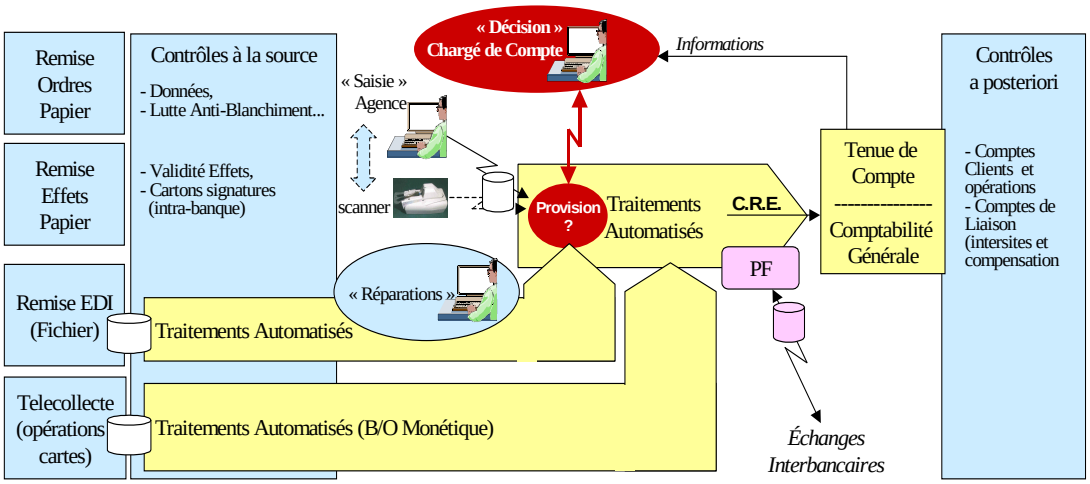

Les efforts autonomes des banques primaires à développer leurs instruments de paiements:

Sur ce plan nous relatons les efforts continus déployés par les institutions bancaires pour mettre en place certains instruments de paiements bien connus sous le nom de (DAB) Distributeur Automatique de Billets, les règlements par carte bancaire auprès des commerçants : terminaux de paiements électroniques (TPE), des cellules de travail ont été constituées pour donner naissance en fin de parcours à des créations de structures des départements pour certaines banques ou des directions centrales pour d'autres. Toutes les années 2005 et 2006 ont été réservées aux essais sur clientèle et personnel des banques.

L'axe des distributeurs de billets (DAB):

L'expérience de mise en place des distributeurs automatiques de billets est la plus ancienne dont l'initialisation remonte aux années 2000/2001. L'opération consistait à installer des appareils au niveau de quelques agences principales «pilotes» soigneusement placé sur la

façade de ces agences en toute sécurité et connecté au réseau d'exploitation de la dite agence.

L'appareil est chargé régulièrement de billets de banque, et reste connectée d'une façon permanente au réseau local à travers le poste maître de l'agence; l'opérateur client dispose d'une carte à puce contenant les informations sur le nom et prénom, le numéro de compte et le code d'accès,

Les distributeurs ont été programmés pour accepter un débit du compte du client à 5 000 DA générateur d'intérêts suivant le taux en vigueur, cette expérience a été tentée sur le personnel de l'institution qui n'a point été chaud pour ce type d'expérience.

Car ils préfèrent des avances à la caisse en contre partie du dépôt d'un chèque que de payer des agios pour le même type d'opération.

Une fois introduite dans le distributeur, l'opérateur introduit son numéro et son code, le montant, et confirme, la connexion de l'appareil à la base de données exécute le débit du compte du client et édite une écriture entre-siège entre l'agence domiciliataire du client et celle ou est installé le distributeur.

Pour ne citer à titre d'exemple que la BDL dont le parc1 était de 15 DAB opérationnels en 2005 et 15 autres en cours d'installation, l'institution s'était fixé l'objectif de 140 DAB à installer en 2008. L'engouement à l'usage de ces distributeurs apparait quand il y a de longues files d'attente pour le règlement des salaires des sociétés, depuis les dissolutions des EPE et les importantes compressions de personnels, nos opérateurs ont rompus avec ces vieilles traditions, actuellement les DAB sont quasiment inadaptés aux besoins de la clientèle.

Axe des terminaux de paiements électroniques:

Les paiements électroniques ont retenu l'attention des institutions qui ont mobilisé leurs cellules de réflexion à analyser les conditions de la mise en place de ce système avec à la clé une interconnexion entre les trois acteurs principaux : Le Client, la Banque, et le Commerçant, ces trois opérateurs sont reliés par des contrats spécifiques gérant leurs comportements vis-à-vis des opérations à effectuer.

---

[1] BDL :' Revue trimestrielle El Tanmiya n°5' éditée par BDL en Septembre 2005 pp 17 à 19

En effet la Banque choisit parmi ses clients commerçants ceux qui disposent d'une importante surface financière, d'un sérieux notable et enfin d'une volonté d'expérimenter le dispositif une fois retenu, la banque l'équipe d'un terminal, connecté au poste maître de l'agence, qu'il installe au niveau de la caisse de sa superette, une fois le client réalise ses achats il présente sa carte magnétique (gold ou sylvestre) pour le paiement, Le montant introduit par le caissier, sera transmis par réseau, puis vérifié, si le solde est supérieur au montant introduit, le compte du client sera débité par le crédit du compte du commerçant, dans le cas contraire un message «d'insuffisance de provision» sera signalé et le règlement rejeté.

Si le client et le commerçant sont domiciliés dans des agences différentes, le crédit du compte du commerçant se fera par une écriture entre siège débitant le compte du client. Tandis que pour le reste chaque carte de payement est dotée d'un crédit de consommation pour une durée ne dépassant pas le mois à titre d'exemple la BDL avait initié l'opération par l'installation de 300 terminaux1 de paiements électroniques durant la période pilote qui a débuté en 2005, elle se fixe actuellement l'objectif d'élever ce nombre à 2000 à l'horizon 2008.

L'introduction des Centres de pré-compensation (Centre de Pré compensation Interbancaire) CPI en relation directe avec les plateformes participantes installées dans chaque banque et à Algérie Poste afin de développer l'interbancarité monétique.

Dans ce cadre, la communauté bancaire, par le biais de la SATIM envisage à lancer la carte interbancaire de paiement/retrait sur les places pilotes (Alger, Blida, Boumerdes) durant le 1er semestre 2005 et généralisée actuellement à l'ensemble du territoire national. Ce développement du système de paiement procurera aux banques : plus de sécurité, bancarisation, réduction des coûts de traitement des opérations, d'amélioration de la qualité de services, de la fluidité de la circulation des moyens de paiements, normalisation, traçabilité.

Le développement et la modernisation des systèmes de paiements pris en charge par l'Etat avec un partenariat avec des institutions financières internationales (B.M, SFI) aboutissent à assurer un matelas de supports nécessaires au développement du commerce sur le WEB (e-commerce). Actuellement, l'état expérimental des opérations, continue à subir des améliorations, à travers les effets

[1] BDL : ' Revue el tanmiya n°5' Op cité pp 17

apparents le système semble être au point et l'interbancarité des cartes et la télé compensation sont déjà opérationnels.

Les effets pratiques de l'automatisation des paiements sur le terrain :

Nous avons collecté les résultats de la mise en œuvre des deux systèmes de paiements ARTS et ATCI des sources d'informations officielles émanant de la Banque d'Algérie et d'une menue enquête auprès des banquiers chargés de la télé compensation qui exécutent quotidiennement les opérations d'échanges de chèques, virements, prélèvements et monétique. Les premières informations présentent les statistiques d'exécution des opérations de paiements dans le cadres de la mise en place du nouveau système sans pour autant laisser apparaitre les difficulté techniques du lancement de ces deux systèmes, ni les manques de performances marquées par l'adoption et la vulgarisation des nouvelles techniques issues de ce télé traitement.

Les sources officielles de la Banque d'Algérie :

L'actualité économique ne laisse pas apparaitre des incidents graves liés à l'instauration de ce système comme le fût la série de scandales financiers de la période antérieure. En effet ce n'est qu'en date du 15 Mai 2006, que le système de règlements bruts en temps réel (ARTS) et celui de la télé-compensation (ATCI) ont été lancés pour l'échange de chèques, les virements ont du attendre le mois de juillet 2006 pour se voir généralisés aux virements, tandis que la monétique (cartes magnétiques, prélèvements automatiques, etc) n'a pu s'intégrer au système qu'en octobre 2006.

Seule la Banque d'Algérie est en mesure d'apprécier les résultats dans son rapport1 sur la situation économique et monétaire de l'Algérie, où elle publie le nombre d'opérations chiffré et des montants échangés : Depuis la mise en place du système à fin décembre 2006 soit 226 jours d'exploitation, où il a enregistré en moyenne 630 opérations/jour représentant un montant quotidien moyen de 750,6 milliards de dinars, soit au cours de l'année 2006 le nombre d'opérations enregistrées au titre de la même année s'élève à 142 373 messages financiers, ce qui donne un volume moyen mensuel de

12 943 transactions. En d'autre terme le système ARTS a réglé un ensemble de transactions d'une valeur de 169 635 milliards de

[1] Banque d'Algérie : 'Rapport 2006 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie' Juin 2007 pp 119-121

dinars, ce qui donne une valeur mensuelle moyenne de 15 421,4 milliards de dinars. De son côté le système ACTI a enregistré 477 588 opérations de règlement par télé-compensation à fin décembre 2006 soit en 159 jours d'activité constitué de : 2 112 441 opérations de compensation de chèques, 202 861 opérations de compensation de virements, 13 628 opération compensation de cartes bancaires et de CCP ; tandis que nous présumons que le reste représente les opérations de compensation liées aux prélèvements automatique. D'un autre côté, les rejets ont avoisiné les 74 891 opérations pour les chèques et 21 opérations pour les rejets de monétique, une part importante de ces rejets s'est manifestée en période de démarrage essentiellement liés aux technicités de dématérialisation (scanning) des chèques, mais depuis ces difficultés ont été résorbées en élevant la moyenne quotidienne des échanges à 145 119 opérations en 2006. Le détail des opérations de chèques compensées situe un nombre de 928 457 pour les de montants libellé inférieur à 50 000 DA soit ne nécessitant pas de scannage,

595 909 de chèques de montants situés entre 50 000 DA et 200 000 DA et

588 075 chèques de montants supérieur à 200 000 DA. Les chèques non soumis au scannage ont représenté 43,95% des échanges. Le nombre de fichier image traité s'élève à 207 409 concernant la compensation de chèques dont le montant est supérieur ou égal à 50 000 DA.

Pour ce qui concerne les virements qui n'ont été intégrés au système ATCI qu'en fin aout 2006, nous pouvons typifier les virements en :

Virements standards clientèle, Virements de banque à banque, et Virements de régularisation. En 2006 le nombre global de virements compensés était de 202 861 opérations principalement constituées de virements standards clientèle.

Tandis que pour ce qui concerne la monétique qui ne s'est intégrée au système qu'à fin octobre 2006 pour douze banques et CCP interconnectées au réseau monétique, depuis cette date le nombre total d'opérations a atteint les 13 628 opérations donnant une moyenne de 324 opérations par jour.

Un second rapport1 de cette même institution officielle faisant office d'autorité monétaire nous présente les statistiques des opérations

[1] Banque d'Algérie : ' Rapport 2007 évolution économique et monétaire en Algérie' juillet 2008 pp 124-126

d'échange des moyens de paiement durant l'année 2007. En effet à travers le système ARTS (Algérian Real Time Settlements) 176 900 opérations de règlement ont été comptabilisées sur les livres de la Banque d'Algérie pour un montant total de 313 373 milliards de Dinars et une durée de fonctionnement de 251 jours soit 705 opérations de règlement par jour pour un montant quotidien moyen de 1 248,5 milliards de Dinars.

L'impact de ce système ARTS sur la question de trésorerie est d'une importance vitale du fait que tout les paiements interbancaires par virements de montants supérieurs ou égaux à 'un million de DA' transitant par ce système, il en est de même du déversement des soldes des chambres de compensation et ceux envoyés dans le système par les dépositaires centraux (Algérie Clearing) opérés sur les marchés boursiers.

D'un autre côté le système de télé compensation ATCI (Algérie Télé Compensation Interbancaire) a exécuté durant l'année 2007 6,926 millions d'opérations de paiement pour un montant global de 5 452,188 milliards de dinars, affichant une moyenne mensuelle de 0,577 millions d'opérations pour un montant moyen de 454,349 milliards de dinars.

Le chèque maintient toujours une place prépondérante dans les échanges en entretenant sa domination avec 5,6 millions de chèques compensés, lui attribuant 80,7% du total des opérations compensés, tandis que les virements échangés atteignent 1,011 millions d'opérations représentant 14,6% du volume total des opérations traitées.

Pour ce qui est des rejets, le système a traité 0,112 million d'opérations de rejets représentant un taux de rejet de 1,62% des opérations, alors qu'en 2006 ce taux atteignait 3,12%, ceci s'explique par la nouveauté du système ATCI et de l'adaptation des opérateurs intervenants. Ces rejets concernent essentiellement les chèques. En 2007 le système ATCI a compensé 87% des paiements de détail tandis que les chambres de compensation régionales ont réalisé 13% des opérations de compensation hors système, ces chambres régionales de compensation tendent à s'intégrer dans le système ATCI national.

Les sources opérateurs intervenants (Banquiers) :

Une enquête a été menée auprès de certaines banques publiques qui nous ont renseignées sur l'intégration de leurs agences dans ces deux nouveaux systèmes de paiement par télé compensation, il en ressort les remarques suivantes :

Les moyens de paiements de la Banque CNMA ne sont guère admissibles aux systèmes ARTS et ACTI, ce qui fait que leurs opérations d'échanges se font manuellement ou par remise inter bancaires (RIB). Ils doivent par contre être transmis à une agence proche d'un siège local de la Banque d'Algérie pour une éventuelle compensation manuelle.

Il est à noter que par moments les virements et chèques scannés ne reçoivent pas de confirmation, ce qui entrave la clôture définitive de l'opération.

Les chèques normalisés disposent en plus du numéro d'identification bancaire, d'une bande blanche sur laquelle il est interdit d'écrire, en cas d'existence de tout débordement de signature, et une fois scanné ; il y a obligation à la Banque domiciliatrice du donneur d'ordre d'honorer le règlement

En plus de cela, l'ensemble des instruments de paiements non conformes sont soumis à des séances de compensation manuelle.

Assez souvent les opérations de télé compensation 'Aller' n'arrivent pas à voir le jour pour absence de réseau, donc automatiquement les opérations 'Retour' ne s'exécutent pas, même si le réseau arrive après l'heure de fermeture des opérations 'Aller' (11h).

Si un chèque d'un montant supérieur ou égal à 50 000 DA est scanné une fois, puis deux, il se trouvera automatiquement rejeté après par le système qui n'accepte pas plus de deux présentations d'un même chèque scanné, il y a donc lieu de le changer.

De même si le caché rond se trouvant à l'endos du chèque est trop humide, le chèque sera rejeté.

En cas d'absence de date, le chèque sera comptabilisé à la date de réception.

L'agence devient tributaire du système et attend à ce que ce dernier lui donne la main, chaque séance sera comptabilisée le lendemain.

Les chèques strictement supérieurs à 50 000 DA seront scannés et leur image numérisée et transmise via système, tandis que les chèques d'un montant inférieur, l'opérateur ne transmettra que les coordonnées du client et les caractéristiques du chèque soit ses mentions obligatoires et facultatives.

A la réception de cet instrument il est logé dans un compte d'attente pour être soit payé ou rejeté, les cas de rejet déclenchent automatiquement des déclarations à la centrale des risques et l'établissement de protêt.

Le système ne s'est pas encore élargit au paiement chèque et aux dispositifs des mises à dispositions et des règlements à distance pour les petites sommes. De telles perspectives restent soumises aux responsables du système qui comptent opérer à des améliorations ultérieures absorbant les défaillances que nous avons souligné et répondant aux attentes de l'opérateur et de sa clientèle.

De retour à notre problématique initiale, nous avons montré que la modernisation du système de paiement a provoqué la réduction des délais de recouvrement des instruments de payement qui étaient étalés de 21 jours à 3 mois et parfois plus pour atteindre le seuil maximal de 72 heures, cette réduction des délais de recouvrement représente un avantage important à l'économie. De même que le système prend la 'main' dès sa mise en marche, en ne laissant aucunement la place au banquier opérateur à agir en complicité avec un quelconque client pour retarder tout règlement effectif de chèques. Les résultats ont marqué une nette amélioration du succès des réformes bancaires, ce qui a été sanctionné par une série de félicitations édités dans les rapports de conjoncture du FMI et de la Banque Mondiale. Il devient alors impératif de déduire que l'hypothèse H0 est donc en réalité fausse, du fait que l'effet de la modernisation du système de paiement a provoqué une contribution au succès des réformes du système bancaire. Ce succès est dit partiel du fait que la réforme a aussi décroché d'autres succès contenus dans la mise en place de la commission bancaire et la définition de ses attributions, celui de la séparation du pouvoir de l'autorité monétaire de celui du conseil d'administration de la Banque d'Algérie, celui du rôle accru des interventions de la B.A dans les marchés monétaires, celui des prises de pensions, etc.

Conclusion :

Les efforts de perfectionnement des systèmes de payement ont été considérables, laissant les honneurs au chef de file qu'est la Banque d'Algérie qui n'a agit que sur recommandation des institutions internationales (FMI, Banque Mondiale) comme réponse à leur participation au financement de l'opération de modernisation du système de paiement sous l'indicatif de la Banque d'Algérie ci haut cité. L'instauration du système a bel et bien fait éclipser l'intervention du banquier comme capital humain doté d'une qualification et d'appréciation de marché, avec saisi ou rejet d'opportunités, le système ne lui donne en aucun cas la main et le laisse comme exécutant de l'alimentation du système en informations de soldes actuels du client,

est-il ou non provisionné au moment de la présentation des chèques ou ordres de virements. Car en cas de rejet de chèque l'avis de non paiement et la déclaration à la centrale des risques se fait automatiquement même si le banquier se préserve d'altérer la relation avec son client en cherchant à éviter la déclaration à la Banque Centrale, il reste impuissant devant l'automatisation du système. Pour certains analystes cet état de fait est positif du fait qu'on écarte les ententes entre clients à problèmes et les managers banquiers offreurs de complicité, tandis que pour les autres (analystes) la manager banquier doit user de tous les moyens pour préserver la confiance de son client quitte à le préserver des déclarations précipitées en cas d'incidents exceptionnels et bénins. En dépit de la réduction important des délais de règlement des chèques déplacés (72 heures au lieu de 21 jours ouvrables), les banquiers cherchent à ce que le système doit servir le manager en lui donnant plus de main que de le dominer en le soumettant au service du système. Notons que des améliorations à venir sont en cours d'étude et que le système améliorera encore plus sa perfection et se soumettra aux décisions des managers banquiers et des besoins de la clientèle.

Bibliographie :

Simonnot Philippe : « Le pouvoir monétaire » Edition Segers Paris 1973 PP 18 et 19

Banque Mondiale :'Activité de la Banque Mondiale en Algérie' édition Bureau de la B.M à Alger Avril 2005

CPA : Bulletin d'information sur la monétique' Juillet 2001

Banque Mondiale :' Algérie, stratégie de coopération 2003-2006' Juin 2003

Banque d'Algérie :'Rapport 2003 sur la situation monétaire de l'Algérie' Juin 2004

BADR : ' Revue BADR- Info n° 42'

BDL :' Revue trimestrielle El Tanmiya n°5' éditée par BDL en Septembre 2005

Banque d'Algérie : 'Rapport 2006 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie' Juin 2007

Banque d'Algérie : ' Rapport 2007 évolution économique et monétaire en Algérie' juillet 2008

Fondements théoriques et méthodes de la privatisation des entreprises.

MR. Godih Djamel Torqui
Université A. Ibn. Badis. Mostaganem.

Résumé:

Après une étatisation de l'économie dans de nombreux Pays, un certain consensus semble être acquis actuellement dans le monde sur la nécessaire redéfinition de la place et du rôle de l'Etat dans l'économie.

Les motivations théoriques de la privatisation sont généralement liées au niveau de développement. En effet, elle peut procéder d'un besoin stratégique de consolidation d'une économie de marché ou d'un désir d'amélioration de ses positions concurrentielles. La privatisation peut également procéder d'un besoin de réorientation stratégique de la politique de développement d'un Pays. De ce fait, elle est considérée comme une nouvelle opportunité de développement dans certains Pays. Cette mutation universelle dans la conception du rôle économique de l'Etat a conduit à réduire en conséquence considérablement le rôle et le poids du secteur public dans la majorité des Pays du monde entier.

Toutefois, la privatisation est loin d'être un mouvement homogène, car elle subit les effets de la diversité de situations dans lesquelles elle intervient. Elle se distingue dans la pratique d'un Pays à un autre, voire d'une région à une autre, par son ampleur, par la nature et l'état des entreprises concernées et par le niveau de développement et des spécificités du contexte dans lequel elle se déroule.

La privatisation de certaines entreprises publiques en Algérie a constitué une étape importante dans le cadre des réformes économiques dans notre Pays. En effet, l'inefficacité décevante d'un important secteur public qui a coûté des milliards de dollars, et sur lequel toute la stratégie économique et social a été bâtie, le choc pétrolier de 1986 qui a annihilé la principale source de financement extérieur, la conditionnalité du programme d'ajustement structurel(PAS) et les nouvelles croyances véhiculées par le courant libéral sur le renouveau de la conception du rôle économique des pouvoirs publics sont en effet autant de facteurs explicatifs de l'adoption du principe du désengagement de l'Etat Algérien de la sphère économique au moyen de la privatisation.

Cependant, la privatisation a-t-elle vraiment atteint les objectifs que ses partisans lui ont attribués ?

الخلاصة:

بعد تعميم الاقتصاد في عدة دول حصل شبه اتفاق في العالم حول ضرورة إعادة التعريف بموقع و دور الدولة في الشأن الاقتصادي .

فالنظريات الحماسية بشأن الخوصصة هي على العموم مرتبطة دوما بمستوى التطور و تنبثق أيضا من الحاجة الإستراتيجية لتثمين الاقتصاد أو الرغبة في اكتساح ميدان المنافسة .

الخوصصة يمكنها بالموازاة أن تصدر من الحاجة في إعادة التوجيه الاستراتيجي لسياسة التطور في أي بلد. و من هذا المنطلق فيمكن اعتبارها فرصة جديدة لكسب التطور في بعض الدول . و هذا التحول العالمي بشأن تصور الدور الاقتصادي للدولة قاد إلى تقليص دور و ثقل القطاع العمومي في معظم بلدان العالم. فالخوصصة هي أبعد أن تكون حركة متجانسة لأنها معرضة لعوامل الاختلاف في الميادين التي تقتحمها.

وهو ما نلاحظه من خلال الممارسة التي تختلف من بلد لأخر و حتى من منطقة لأخرى وهذا نظرا أيضا لضخامتها و لطبيعة حالة المؤسسات المعنية و مع مراعاة مستوى التطور وأيضا لحساسية النصوص التي تستمد منها توجهاتها.

فخوصصة بعض المؤسسات العمومية في الجزائر شكل مرحلة هامة في إطار الإصلاحات الاقتصادية في بلادنا . و في الواقع عدم الفعالية المؤسفة للقطاع العمومي الهام الذي كلف خزينة الدولة ملايير الدولارات و الذي بنيت على أساسه الإستراتيجية الاقتصادية و الاجتماعية و أيضا الصدمة البترولية لسنة 1986 التي قضت على منابع التمويل الخارجي . والبرنامج التدقيقي المؤقت للهيئات و الاعتقادات الجديدة التي تسير في نفس تيار تجديد تصور الدور الاقتصادي للسلطات العمومية كلها عوامل توضح بأننا في حاجة ملحّة لاحتضان مبدأ عدم تجنيد الدولة الجزائرية في حقل الاقتصاد فيما يخص مجال الخوصصة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل وصلت الخوصصة إلى أهدافها المرجوة التي أرادها لها الداعون إليها.

Introduction :

De nombreuses voies défendent aujourd'hui des thèses qui recommandent, notamment au regard des conséquences désastreuses aux plans économique, social et politique que peut causer une privatisation rapide et intégrale. Elle réclame une démarche graduelle et beaucoup de réalisme dans la délimitation du champ des privatisables, dans leur ordonnancement et dans le choix des modalités et techniques de privatisation.

Le plus important c'est la consolidation, la stabilité et la durabilité, et non pas l'établissement de nouveaux records de vitesse [(1)].

La difficulté d'utilisation des différents modèles en matière de privatisation des entreprises publiques dans les pays en développement tient au fait que ces modèles réclament pour leur bonne applicabilité et leur réussite des conditions qui sont celles qui caractérisent les pays développés à économie de marché.

Or, ces conditions existent-elles dans les pays en développement ?

Les privatisations requièrent une économie stabilisée, une capacité d'épargne importante, des repreneurs nationaux ayant une capacité réelle de réinvestissement et de management, un système bancaire performant, un marché boursier organisé, des entreprises éligibles à la privatisation, rentables et une culture nationale favorable au développement de l'appropriation privée [(2)].

Comme tous les pays en développement à ex-orientation socialiste, l'Algérie a engagé un ensemble de réformes structurelles destinées à la construction d'une économie régie par les mécanismes de marché.

Ainsi, parmi ces réformes, celles concernant la privatisation des entreprises publiques parait incontournable.

Le choix des entreprises éligibles à la privatisation était souvent opaque et entaché de beaucoup d'empirisme et ne s'inscrivait pas dans la logique des analyses théoriques connues à ce jour, notamment celles développées :- [(1)]

---

(1) J. Kornai : Le passage à la propriété privée ; Revue Française de gestion, septembre 2000, p 12.

(2) N.E Sadi : La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux ; OPU ; Alger 2005, pp 287- 370.

(1) Les auteurs sont cités par N E SADI, opcit

▪ Par D. Bos (1986-1987) et, qui consiste à construire la sélection des entreprises à privatiser sur des stratégies de recherche, d'une part d'une meilleure allocation productive et un partage entre public et privé qui élimine les inefficiences et d'autre part, la recherche dans le choix des modalités de transfert, d'une meilleure répartition du capital (public, privé et salariés) qui produit un impact sur l'efficience économique et bien-être collectif ;

▪ Ou par J.J. Rosa (1988) qui soutient que l'Etat arrête son programme de privatisation en fonction de ses conditions de financement avec comme règle de base que les entreprises possédant un pouvoir de marché (monopole) seront les premières à privatiser au sens où elles sont attractives pour l'investisseur privé (forte opportunité) ;

▪ Ou par L. Jones, P. Tandon et I. Vogelsang (1988) qui défendent la théorie selon laquelle la privatisation d'une entreprise publique intervient lorsque la variation du bien-être collectif résultant du transfert est positive. La décision de privatiser est dans cette théorie motivée par deux paramètres : le bénéfice net pour la collectivité, exprimé par la différence entre les valeurs sociales d'une entreprise transférée ou son contrôle public et la valeur pour le gouvernement des revenus de cession ;

▪ Ou encore par L. Jones (1990) qui en se basant sur l'analyse libérale soutiennent que la décision de privatiser une entreprise est motivée par la recherche du bien-être collectif (valeur sociale).

L'entreprise dans le cadre de sa privatisation devra être cédée à l'investisseur dont l'offre permet de maximiser le bien-être collectif .[(1)]

L'approche retenue était tellement standard et coupée de la réalité du terrain, qu'elle a complètement omis les spécificités du contexte et celles des entreprises à privatiser et les facteurs de blocages du processus [(2)].

[(1)] O. Bouin et CA. Michalet : Le rééquilibrage entre secteurs public et privé : l'expérience des Pays en développement ; OCDE, 1991, p 277.

[(2)] N. E. Sadi : La privatisation des entreprises publiques en Algérie, opcit, pp 287-370.

Voir également dans ce cadre :-

-R. Hamiani : Nous avons raté notre développement industriel. Interview accordée au quotidien national d'information El Watan du lundi 21 avril 2008, p 8 ;

- A. Benachenhou : La croissance Algérienne doit se faire avec les Asiatiques. Quotidien national d'information El Watan du 30 avril 2008, p 11 ;

- R. M. Bacher : Président de l'organisme OVERSAS (Private investment corporation) : L'Algérie doit aller plus loin dans son processus de privatisation. Quotidien national d'information El Watan- Economie du 27/2/2008, p 9.

Si la nécessité de substituer l'entreprise privée à l'entreprise publique par la privatisation de cette dernière, le quoi, le comment et le quand des privatisations restent cependant problématiques et suscitent jusqu'à présent dans beaucoup de pays moult interrogations et des débuts intenses entre les différents acteurs sociaux politiques et économiques impliqués directement ou indirectement dans le processus.

Les études menées à ce jour sur la supériorité de l'entreprises privée sur l'entreprise publique n'ont pas abouti à des résultats irréfutables et elles semblent traduire de ce fait, l'absence de supériorité, intrinsèque quelconque des entreprises privées en matières de performances économiques [(3)].

Il y a des entreprises publiques efficientes et non efficientes, tout comme il y a des entreprises privées performantes et non performantes.

Quelles sont les modalités et techniques de transferts retenues en matière de privatisation en Algérie ?

Quelles sont d'une manière globale les théories ayant trait à la privatisation des entreprises ?

Afin de répondre à cette problématique, nous avons structuré notre article en trois paragraphes intitulés respectivement :-

- Modalités et techniques de transferts retenues en matière de privatisation en Algérie ;
- Quelques théories sur la privatisation des entreprises ;
- Les méthodes de privatisation : un rapide aperçu.

PARAGRAPHE I : Modalités et techniques de transferts retenues en matière de privatisation en Algérie

L'économie nationale se caractérise par de nombreux facteurs structurels défavorables au bon déroulement du processus et particulièrement à l'utilisation de modèles de démarches, de modalités et de techniques de privatisation dans les pays en développement.

Parmi tous les facteurs structurels défavorables relevés **l'essentiel concerne les aspects suivants :-**

- Faiblesse du marché boursier ;
- Le système bancaire national constitue une autre entrave à l'utilisation des modalités et techniques de privatisation. Les banques publiques actuelles sont dans l'incapacité financière, technique et

---

[(3)] N E SADI : opcit, pp 287- 370.

humaine d'accompagner et d'appuyer le processus de privatisation par le financement des acquisitions et de jouer un rôle dynamisant dans la mise en place d'un véritable marché boursier ;

- Le manque d'une épargne nationale suffisante comparativement à la masse des actifs à privatiser et prête à s'investir dans l'acquisition d'actions des entreprises publiques ;
- L'absence d'un secteur privé national et d'investisseurs disposant de capacités managériales et financières suffisantes et de volonté réelle de s'impliquer dans le processus de privatisation par l'acquisition d'entreprises publiques ;
- L'état des entreprises publiques constitue également un autre facteur qui rend difficile une application systématique des modèles de privatisation standards et ce, eu égard :-

- Aux entreprises très diversifiées et en sureffectif,
- Au lourd endettement de ces entreprises.

En l'absence d'un environnement propice, particulièrement l'existence de structures juridiques et d'institutions de régulation de marché adéquates, cette modalité pourrait contribuer, comme dans le cas de la Russie, à inciter les nouveaux propriétaires à piller les actifs au lieu d'en faire la base d'une expansion industrielle et à miner la confiance dans les institutions démocratiques et dans le marché [(1)].

Les spécificités dans lequel se déroule la privatisation algérienne introduisent en effet la nécessité pour l'Etat de faire preuve de beaucoup de réalisme et de précision dans la définition du rythme à donner au processus et dans le choix des modalités et des techniques de privatisation à utiliser et incitent à privilégier une approche au cas par cas.

L'expérience des PVD semble démontrer que dans les étapes des réformes ; la privatisation doit venir après la création de toutes les bases de l'économie de marché.

En effet, l'absence des bases de l'économie de marché est à la fois un frein à la privatisation, et même si privatisation il y a, à l'efficacité et à la performance des entreprises privatisées.

[(1)] J. E. Stiglitz : La grande désillusion ; Editions Fayard ; Paris, 2002, p 279.

Lire également dans ce cadre :

Dr B. kauers (Experte et ancien membre de l'office allemand de la privatisation) : Nous avons signé 42000 contrats de privatisation de 1990à 1994. Quotidien national d'information El Watan- Economie du 25 au 31septembre 2006, p 3.

La mise en place des mécanismes et des institutions du marché reste, en effet, déterminante par le fait :-

- Qu'ils favorisent en amont les transferts selon les démarches des modalités et des techniques qui ont fait le succès des privatisations à l'ouest ;
- Qu'ils affectent en aval le comportement des entreprises privatisées en les incitant à rechercher l'efficience dans leur fonctionnement.

Ainsi, la question cruciale relative à la stratégie de privatisation des entreprises publiques en Algérie est la suivante à notre sens : avant de lancer un vaste programme de privatisation, ne fallait-il pas progresser dans la mise en place des mécanismes de marché ?

En effet, l'option par l'Algérie pour une privatisation tous azimuts et rapide, selon des modalités et techniques standards dans un contexte caractérisé par de nombreux facteurs négatifs est une stratégie très difficile et risquée à la fois.

PARAGRAPHE II : Quelques théories sur la privatisation des entreprises

A) Les théories traditionnelles de la privatisation

Le débat sur l'écart de performances (entreprise publique et entreprise privée) est nourri par des théories dont notamment : la théorie des droits de propriété, la théorie de l'agence et la théorie de l'efficience [(1)].

Les critiques formulées à l'encontre du secteur public en général reposent en effet sur deux points fondamentaux : le manque de performance de l'entreprise publique mesuré par l'accumulation de déficits d'exploitation et par la mauvaise allocation et utilisation des ressources mises à leur disposition par l'Etat.

[(1)] Voir en ce sens :- G. Koenig : De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIe siècle ; Economica ; Paris, 1999, pp 140- 170.

-H.Gabrié et J.L.Jacquier : La théorie moderne de l'entreprise. L'approche institutionnelle ; Economica ; Paris, 1994, pp 61- 88 et pp127- 215.

-P. Y. Gomez : Le gouvernement d'entreprise. Inter- Editions ; Paris, 1996, pp 63-100.

- M.Gervais : Stratégie d'entreprise ; Economica ; Paris, 2001, pp 200-205.

Ces critiques, donc, soutiennent par conséquent la supériorité de l'entreprise privée sur le plan de la performance. Les tenants de la théorie des droits de propriété avancent comme argument pour étayer leur thèse l'existence d'un lien de causalité entre la nature de la propriété et les performances économiques de l'entreprise.

L'argumentation principale est fondée de ce fait, sur des mécanismes d'incitation qu'utilisent les actionnaires de l'entreprise privée pour conduire les gestionnaires à utiliser efficacement les ressources mis à leur disposition et à créer de la valeur.

Les tenants de la propriété privée soutiennent en conséquence que l'entreprise privée, par le fait qu'elle soit régie dans son fonctionnement par ces mécanismes, recèle une capacité intrinsèque à se montrer plus entreprenante et plus efficiente que l'entreprise publique. Dès lors qu'il existe une distinction entre la propriété et la gestion d'une entreprise, une relation d'agence, s'instaure entre le propriétaire et le gestionnaire. Cette relation donc est définie par la théorie de l'agence.

Quant à la théorie de l'efficience, elle soutient que la multiplicité des objectifs de nature souvent contradictoire est génératrice de facteurs d'inefficience dans l'entreprise publique. Brièvement, ces facteurs sont:-

- Une couverture permanente des déficits d'exploitation ;
- Une position de monopole qui la soustrait à la discipline du marché et aux sanctions qui en découlent ;
- Un dédouanement des dirigeants et l'arbitrage des ministères de tutelle dans la désignation comme dans le remplacement de ces dirigeants.

B) Les autres théories

D'autres théories, qui découlent de la théorie des choix publics, celle de la latitude managériale et celle de l'enracinement [(1)] donnent également un bon éclairage avec de nouveaux arguments sur les causes

---

[(1)] Voir à ce sujet : -

- G. Charreaux : Le gouvernement des entreprises ; Economica ; Paris, 1997, opcit ;
- G. Charreaux : Structure de propriété, relation d'agence et performance financière ; Revue économique ; France, 1991.

G. Charreaux : L'entreprise publique est- elle nécessairement moins efficace ? Revue Française de gestion, 1997, pp 38- 56.

qui expliquent l'écart en terme de performance entre l'entreprise publique et l'entreprise privée.

En effet, et selon ces théories, dans un système de confusion du propriétaire (absence de droits explicites), les dirigeants de l'entreprise publique, agissant en détenteurs du pouvoir inhérent à la propriété ont tendance à maximiser leur utilité personnelle et à gérer leur statut en usant de stratégies d'enracinement et d'ancrage administratif pour neutraliser les mécanismes disciplinaires et pour bloquer toute tentative de leur révocation.

En Algérie, ces stratégies expliquent dans bien des cas, le maintien d'entreprises publiques inefficaces et les blocages rencontrés par le processus de privatisation.

L'argument construit sur la nature de la propriété n'est pas suffisant pour expliquer la différence dans le domaine de la performance entre entreprise publique et entreprise privée.

Le fait que l'entreprise publique soit la propriété de l'Etat ne la conduit pas nécessairement à être inefficiente et non rentable financièrement. D'autre part, le fait d'appartenir au secteur privé ne garantit pas systématiquement une bonne performance, le nombre important d'entreprises du secteur privé qui tombent en faillite à travers le monde le justifie amplement.

Le principe de transfert des droits de propriété détenus par l'Etat sur l'entreprise publique à des acteurs privés plus entreprenants et plus efficients dans l'allocation des ressources est amplement acquis dans pratiquement tous les pays en développement ou en transition de l'Est.

Les tenants de la privatisation utilisent donc, et plus particulièrement la nature de la propriété, qui affecte l'efficience de l'entreprise publique, comme arguments pour soutenir la thèse selon laquelle l'efficacité économique ne peut être obtenue que par l'abandon par l'Etat de sa fonction de producteur, donc de ses droits de propriété sur l'entreprise publique au profit d'acteurs privés (10).

Toutefois, en Algérie, malgré la prolifération des thèses démontrant l'inefficacité de l'entreprise publique, la privatisation n'a jamais été une priorité malgré par ailleurs la crise de l'endettement du début des années 80, et malgré l'apparition de dysfonctionnement dans le secteur public dès les années 70 (déjà à cette époque là, les déficits

des entreprises publiques commençaient à peser lourdement sur le budget de l'Etat et sur l'endettement extérieur.)

La cause déterminante qui a conduit de nombreux Etats à adopter le principe des entreprises publiques dans de nombreux pays en développement dont l'Algérie réside plus dans l'aggravation de la crise de l'endettement et plus particulièrement

---

(1) Voir les ouvrages de :-

- A. Lamiri : Gérer l'entreprise Algérienne en économie de marché, opcit ;
- A. Lamiri : La crise de l'économie Algérienne : Causes, mécanismes et perspéctives de redressement, opcit ;
- A. Mebtoul : L'Algérie face aux défis de la mondialisation Tome I : Mondialisation et nouvelle culture économique ; OPU ; Alger ,2002 ;
- A. Mebtoul : L'Algérie face aux défis de la mondialisation, Tome II : Réformes économiques et privatisation, OPU ; Alger, 2002 ;

dans les conditionnalités (pressions) du FMI et de la Banque

Mondiale, que dans les lourdes pertes structurelles et dans l'inefficience allocative et productive du secteur public. Le secteur public, bien qu'il n'ait pas atteint, de par son inefficacité les objectifs de développement économique et social qui lui étaient assignés en Algérie a joué cependant, un rôle déterminant dans la stabilisation sociale et politique du pays :-

- Politique du plein emploi ;
- Redistribution (instrument de politique sociale) ;
- Partage de la rente et d'influence politique.

Cette dimension instrumentale rend difficile l'acceptation par les régimes politiques des pays en développement de se délester d'un secteur public duquel ils tirent leur légitimité et par rapport auquel les peuples de ces pays identifient leur indépendance et leur souveraineté nationale. Cette difficulté réside également dans la désarticulation, souvent profonde, de l'économie de ces Pays, dans le contexte social lourdement affecté par le programme d'ajustement structurel initié par le FMI et dans l'absence d'acteurs privés crédibles et disposant d'un potentiel financier et managérial à même de leur permettre de se substituer à l'entreprise publique, qui rend ainsi périlleuse et problématique la privatisation particulièrement des grandes entreprises qui véhiculent notamment des images ancrées dans la mémoire collective du peuple.

PARAGRAPHEIII: Les méthodes de privatisation : un rapide aperçu

On distingue généralement trois grandes méthodes de privatisation, chacune pouvant mobiliser plusieurs techniques particulières :-

- Les techniques de privatisation rapide par vente des actifs des entreprises publiques ;
- Les techniques "marchandes" de privatisation lente et/ou partielle ;
- Les techniques de privatisation non marchandes, sans vente d'actifs.

A) Les techniques de privatisation rapide par vente des actifs des entreprises publiques

Les entreprises admises à la privatisation seront transformées en sociétés par actions préalablement. Concernant les différentes techniques, il s'agit de :-

- Les techniques de privatisation rapide par vente des actifs des entreprises publiques ;
- Les techniques "marchandes" de privatisation lente et/ou partielle ;
- Les techniques de privatisation non marchandes, sans vente d'actifs.

Toutes les techniques de privatisation par vente ont vocation à transférer l'intégralité des droits de propriété de l'Etat (ou de ses agents) à des titulaires privés, clairement identifiables, qui obtiennent ainsi à la fois le droit d'usage des actifs (usus), le droit au revenu des actifs (usus fructus) et le droit d'aliéner et de transformer les actifs (abusus) [(1)].
Nous commenterons les techniques de privatisation ci-après.

[(1)] Concernant la mise en œuvre de la privatisation des entreprises publiques, on peut consulter les ouvrages et revues de :-

- W. Andreff : Une approche comparative des privatisations. L'exemple Français est- il transposable ? Reflets et perspectives de la vie économique N° 3et 4, Paris, 1993.

-W. Andreff : Le modèle Français de privatisations et ses enseignements pour l'Europe Centrale et Orientale ; CFCE ; Paris, 1992.

-W. Andreff : Les privatisations à l'ouest, un modèle exportable ? Editions l'Harmattan ; Paris, 1995.

-L. Abdeladim : Les privatisations d'entreprises publiques dans les Pays du Maghreb. Les Editions internationales ; France, 1997.

-P. Plane : Les fondements théoriques des politiques de privatisation dans les PED ; Documentation Française « Problèmes économiques » N° 2411 ; Paris, 1995.

M. Rainelli : Les stratégies des entreprises face à la mondialisation ; Editions Management ; Paris, 1999.

-J. K.Mavougnou : Privatisations, management et financements internationaux des firmes en Afrique ; Editions l'Harmattan ; Paris, 1998.

A) Les techniques de privatisation rapide par vente des actifs des entreprises publiques

Les entreprises admises à la privatisation seront transformées en sociétés par actions préalablement. Concernant les différentes techniques, il s'agit de :-

1.- La vente aux enchères : la vente peut elle-même être organisée selon diverses procédures pratiques ;

2.- La vente par appartement : il s'agit ici de vendre, les actifs physiques de l'entreprise publique, préalablement démembrée ou liquidée, un par un, ou par sous-ensembles significatifs (atelier de montage, laboratoire de recherche, service de réparation…..)

3.- L'introduction en bourse : l'entreprise publique sera transformée en société par actions. C'est alors le marché des titres qui évaluera la valeur des actifs de l'entreprise privatisée, le problème demeure, cependant de déterminer le prix d'introduction du titre en bourse ;

4.- L'offre publique de vente (OPV) :c'est une technique d'introduction en bourse du titre de la société à privatiser qui consiste à en fixer le prix minimum, et donc à ne pas s'en remettre au marché des titres. Ce prix minimum doit être déterminé par expertise ;

5.- La vente de gré à gré par l'Etat : il s'agit de la vente d'une entreprise publique à un repreneur privé national ou étranger. Ici, plus qu'ailleurs, la transparence de la vente et l'indépendance du comité de privatisation doivent être totale, et la vente réalisée avec le maximum de publicité ;

6.- Le rachat de l'entreprise publique par son personnel : cette technique a pour objet le rachat de l'entreprise par les cadres et le personnel de l'entreprise en question.

B) Les techniques de privatisation par vente lente ou partielle

Il s'agit en l'occurrence de :-

1.- L'ouverture au capital privé du capital de l'entreprise publique: préalablement transformée en société par actions, et ceci en particulier à l'occasion des augmentations de capital de l'entreprise. Ainsi, à chaque augmentation du capital social, le pourcentage de celui-ci détenu par des actionnaires privés augmente également ;

2.- L'émission de titres participatifs ou de certificat d'investissement par l'entreprise publique : Cette technique a été utilisée lors des premières privatisations partielles par le gouvernement socialiste en France, dès 1983. Il s'agit de titres (momentanément) non cessibles. Ceci permet à l'Etat de ne pas engager de nouvelles dotations dans le capital de l'entreprise publique tout en conservant la propriété et le contrôle de l'essentiel du capital total.

Toutefois, il suffit d'autoriser, après un délai, la cession de ces titres pour réaliser une privatisation partielle de l'entreprise ;

3.- La technique de la golden share ou l'action spéciale (ou privilégiée) de l'Etat dans le capital de l'entreprise : Cette technique permet à l'Etat de vendre la totalité ou la quasi-totalité des actions de l'entreprise publique, tout en conservant un droit de véto dans l'assemblée générale des actionnaires et au conseil d'administration en ce qui concerne les décisions financières stratégiques (recomposition du capital, structure de l'actionnariat, fusion, prise de participation, …) ;

4.- Le contrat bail de location (leasing) des actifs publics (avec peut être option d'achat à terme) : elle permet à l'Etat de transférer le droit d'usage et le droit au revenu des actifs à des acteurs privés, en contrepartie du versement d'un loyer, et éventuellement d'une somme fixe au départ, mais conserve "l'abusus" du moins jusqu'au moment où l'option d'achat, si elle est prévue, peut être réalisée par l'acquéreur.

C. La privatisation de la gestion de l'entreprise publique [(1)]

Cette technique assigne à l'entreprise les mêmes critères de gestion commerciale

qu'une entreprise privée, assortis des mêmes sanctions en cas de performances insuffisantes : destitution du directeur, faillite, liquidation, …..

Concernant la société mixte en Algérie par exemple, l'économie mixte est encore la solution choisie par les pouvoirs publics en 1992 pour conduire leur éventuelle privatisation. Ce n'est qu'en octobre 1993 que toute la législation sur les sociétés mixtes est expressément abrogée par le nouveau code des investissements.

---

(1) Pour une vue d'ensemble afférente à la stratégie de privatisation dans certains Pays, voir :-
- D. Guerraoui et X. Trichet : Stratégies de privatisation, comparaison Maghreb- Europe ; Editions Toubkal(Maroc) et L'Harmattan (France), 1995, notamment les articles suivants :-
- Fondements et logiques des modèles de privatisation : par D. Guerraoui et X. Richet, pp 7-15 ;
- La privatisation au Maroc : par A. Bouachik, pp 113- 135 ;
- La réforme du secteur public au Maroc : par D. Benali, pp 179- 197
- La privatisation des entreprises publiques en Algérie : par M. Benosmane, pp 231- 240 ;

Concernant la création de fonds d'investissement ou de fonds de privatisation : c'est une procédure lourde et lente, et dont l'efficacité a déjà été partiellement mise en doute avec les fonds nationaux d'investissement polonais, les fonds d'investissements de privatisation tchèques, ou l'expérience des fonds de participation en Algérie.

Pour ce qui est de la distribution gratuite d'actions ou de coupons convertibles en actions soit à toute la population, soit au seul personnel de l'entreprise publique, visant à promouvoir un actionnariat populaire. Cette technique ne répond pas clairement à l'objectif d'amélioration de l'efficacité économique. En Europe de l'Est, cette technique a le plus souvent été mise au service d'un objectif "populiste" de privatisation pour la privatisation ou même privatisation pour gagner les élections.

Les privatisations peuvent être décidées également soit :-

- A l'initiative des entreprises publiques ;
- A l'initiative du gouvernement (ou d'institutions spécialisées sous son contrôle) ;
- A l'initiative des firmes étrangères.

Dans ce cadre il existe :- [(1)].

1) La reprivatisation : rétrocession de la propriété à leurs anciens propriétaires, soit directement (rétrocession du bien), soit par le biais de la compensation financière (bons) ;

2) Petites privatisations : privatisations par le biais d'enchères de petites unités de production, surtout dans le domaine des services, à l'initiative des municipalités généralement propriétaires de ces actifs ;

3) Grandes privatisations : elles concernent les grandes entreprises publiques. Les agences ou institutions spécialisées choisissent un paquet d'entreprises qu'elles mettent sur le marché ;

4) Privatisations internes : ce sont des privatisations opérées par le transfert de la propriété aux salariés des entreprises concernées, soit par la vente de parts à des prix préférentiels, soit par la distribution des parts ;

[(1)] W. Andreff : Le contrôle des entreprises privatisées dans les économies en transition ; Revue d'économie financière internationale, France, 1995, pp 26- 30.

Lire également l'entretien de M. Mekidéche (économiste Algérien) sur la stratégie industrielle en Algérie. Quotidien national d'information El Watan- Economie du 9 au 15/7/2007, p 6

5) Privatisations externes : privatisations des entreprises par offre publique de vente, ou par procédure de gré à gré ;

6) Privatisations spontanées : initialement privatisations réalisées à l'initiative des dirigeants des entreprises publiques pour leur compte ou pour celui des personnes ou d'institutions avec lesquelles elles ont négocié à des conditions avantageuses le transfert des actifs. Par extension, privatisations réalisées à l'initiative des dirigeants des entreprises publiques (transformées en sociétés de capitaux) où les risques de délit d'initié sont élevés.

CONCLUSION

Après l'avènement du programme d'ajustement structurel, l'économie algérienne se devait d'engager de profondes réformes de structure et de créer les conditions nécessaires à une croissance durable.

Le désengagement de l'Etat de la sphère économique au moyen de la privatisation d'un secteur public pour lequel l'Algérie a consenti d'énormes sacrifices et l'adoption du principe même de "moins d'Etat" dans la gestion économique du pays ne s'est pas, en effet, opérée facilement sur le plan politique et social et ce, bien que les défaillances et l'inefficacité de l'appareil de production soient devenues apparentes et lourdes pour les finances publiques à partir de la fin des années 70.

Ainsi, de nombreuses réformes tant organisationnelles que financières ont été mises en œuvre, elles étaient destinées à réhabiliter et à assainir l'entreprise publique sans cependant remettre en cause son rôle instrumental dans la stratégie de développement national.

Cependant, toutes ces réformes, qu'on peut assimiler à des actes de résistance au changement, n'ont pas abouti aux résultats attendus, sur le plan de l'efficacité allocative et celui de l'efficacité productive. L'état des entreprises publiques n'a pas cessé, en effet, de se dégrader avec une forte aggravation des déficits et de leur dépendance du budget de l'Etat.

Ainsi, c'est la chute des revenus pétroliers (le choc pétrolier) de 1986 et la crise de l'endettement qui ont fortement limité, voire annihilé la capacité de financement de l'Etat, et plus encore la conditionnalité du FMI, résultant des accords d'ajustement structurel, qui ont conduit l'Algérie à opter pour l'économie de marché comme une nouvelle opportunité de développement et à engager des réformes structurelles.

Toutefois, il est à constater que les difficultés rencontrées dans la mise en œuvre du programme de privatisation des entreprises

publiques ont eu pour effet de différer dans le temps la réalisation de ce programme.

La question qui se pose et qui semble à nos yeux importante est la suivante : faut-il opter pour un traitement de choc ou pour le gradualisme ?

L'expérience du gradualisme à notre avis, dans certains pays de l'Europe de l'Est n'a pas donné les résultats escomptés. Même la thérapie de choc plus tard, dans ces mêmes pays, n'a pas connu un franc succès.

En définitive, nous pensons que les résultats des réformes économiques dépendent des structures de l'économie, de l'état de développement des institutions politiques et économiques et de l'environnement international.

Ainsi, toute politique de privatisation a besoin d'un management efficace reposant sur des objectifs clairs et non contradictoires et sur une stratégie tenant compte des réalités et des besoins de l'économie nationale et des contraintes de l'environnement politique, social et culturel, afin de mettre en œuvre des modalités et des techniques permettant d'atteindre les objectifs visés.

Le management des entreprises algériennes va devenir plus difficile et plus complexe. La réflexion stratégique est à intégrer rapidement pour que l'entreprise algérienne puisse survivre, s'adapter aux changements, à l'environnement et à la compétitivité.

BIBLIOGRAPHIE

LES OUVRAGES.

A. Lamiri : Gérer l'entreprise algérienne en économie de marché. Editions communication ; Alger, 1993.

A. Lamiri : La crise de l'économie algérienne : causes, mécanismes et perspectives de redressement. Editions les presses d'Alger ; Alger, 1999.

A. Mebtoul : L'Algérie face aux défis de la mondialisation. Tome I ; OPU ; Alger, 2002.

A. Mebtoul : L'Algérie face aux défis de la mondialisation. Tome II, OPU, Alger, 2002.

D. Plihon : Tyrannie de la globalisation contre la dictature des marchés ; Syllepse VO Editions ; Paris, 1999.

D. Plihon : Mondialisation au-delà des mythes. Casbah Editions ; Alger, 1997.

D. Guerraoui et X. Trichet : Stratégies de privatisation, comparaison : Maghreb Europe. Edition Toubkal (Maroc) et l'harmattan (France) ; 1995.
G. Koenig : Management stratégique, paradoxe, interactions et apprentissages. Nathan Edition ; Paris, 1996.
G. Koenig : De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIe Siècle. Economica ; Paris, 1999.
G. Charreaux : Le gouvernement de l'entreprise. Economica ; Paris, 1997.
H. Gabrié et J.L. Jacquier : La théorie moderne de l'entreprise. L'approche institutionnelle. Economica ; Paris, 1994.
J. E. Stiglitz : Principes d'économie moderne. Traduction de la 2 édition américaine par F. Mayer. De Boeck Université ; Paris, 2000.
J. E. Stiglitz : Quand le capitalisme perd la tête. Fayard Edition ; Paris, 2003.
J. E. Stiglitz : La grande désillusion. Edition Fayard ; Paris, 2002.
J. Fontanel : Géoéconomie de la globalisation ; OPU ; Alger, 2005.
J. E. Stiglitz : Un autre monde contre le fanatisme du marché, traduit de l'anglais par Paul Chemila. Editions Fayard ; Paris, 2006.
J. K. Mavougnou : Privatisations, management et financements internationaux des firmes en Afrique. Editions l'Harmattan ; Paris, 1998.
L. Abdeladim : Les privatisations d'entreprises publiques dans les Pays du Maghreb. Les éditions internationales ; Paris, 1997.
M. Gervais : Stratégie d'entreprise. Economica ; Paris, 2001.
M. Rainelli : Les stratégies des entreprises face à la mondialisation. Editions Management ; Paris, 1999.
M. Aglietta et A. Rébérioux : Dérive du capitalisme financier. Editions Albin Michel Economie ; Paris, 2004.
N. E. Sadi : La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux ; OPU ; Alger, 2005.
P. Y. Gomez : Le gouvernement de l'entreprise. Inter Editions ; Paris, 1996.
P. Y. Gomez : Qualité et théorie des conventions. Economica, 1994.
R. Durand : Guide du management Stratégique. Editions Dunod ; Paris, 2001.
W. Andreff : Les privatisations à l'Ouest, un modèle exportable ? Editions l'Harmattan ; Paris, 1995.

LES REVUES.

G. Charreaux : L'entreprise publique est-elle nécessairement moins efficace ? Revue Française de Gestion ; Septembre- Octobre ; Paris, 2000.

G. Charreaux : Structure de propriété, relation d'agence et performance financière. Revue économique ; Paris, 1991.

P. Plane : Les fondements théoriques des politiques de privatisation dans les PED.

Documentation Françaises « Problèmes économiques » N° 2411 ; Paris, 1995.

W. Andreff : Le contrôle des entreprises privatisées dans les économies en transition. Revue d'économie internationale ; France, 1995.

W. Andreff : Privatisation et gouvernement d'entreprise dans les économies en transition. Revue d'économie internationale ; France, 1999.

W. Andreff : Une approche comparative des privatisations. L'exemple Français est-il transférable ? Revue Reflets et perspectives de la vie économique N°3et 4 ; Paris, 1993.

LES QUOTIDIENS D'INFORMATION (QNI).

El-Watan du 21 avril 2008.

El- Watan du 30 avril 2008.

El- Watan- Economie du 25au 31 septembre 2006.

El- Watan- Economie du 9 au 15 juillet 2007.

Education and Illiteracy of the Touat Speech Community

Dr. Bouhania Bachir,
University of Adrar

Abstract:

The present article sheds light on a social phenomenon whereby the Touat speech community sends its children to Koranic schools well before they attend formal institutional ones. The aim out of this societal behaviour is to keep Arabic a living language within the community. However, according to the statistics, the number of male and female pupils, in both kinds of institution, is not balanced: boys are more numerous than girls. The same trend is found in illiteracy eradication schools; men are also more numerous than women. Yet; during the last years, the number of illiterate women attending illiteracy eradication schools has increased considerably compared to that of the men. This fact can be sociolinguistically accounted for as the women try to have a certain educational level to overcome social difficulties and to try to climb up the social ladder.

Résumé

Cet article met en exergue un phénomène social qui consiste en l'envoi des jeunes Touatis aux écoles coraniques à un âge très avancé, bien avant qu'ils soient inscrits à l'école publique. Le but derrière cette attitude sociétale réfléchit la volonté de garder la langue arabe vivante parmi les membres de la communauté. Cependant, et d'après les statistiques, le nombre d'élèves males et femelles, dans les deux institutions, n'est pas équilibré : les garçons sont plus nombreux que les filles.

La même tendance se retrouve parmi les inscrits aux écoles pour l'éradication de l'analphabétisme : les hommes sont plus nombreux que les femmes. Toute fois, durant les dernières années, le nombre de femmes illettrées inscrites dans ces écoles a augmenté considérablement en comparaison avec celui des hommes. Ceci peut-être expliqué socio-linguistiquement par le fait que les femmes veulent avoir un certain niveau d'éducation pour pouvoir faire aux difficultés sociales et pour essayer de gravir les échelons de l'hiérarchie sociale

Introduction:

Adrar speech community encourages the learning of 'Arabic' at an early age. To accomplish this aim, the children re sent to Koranic schools so as to be proficient in this language well before they attend formal school. The next lines try to shed light on the impact of the Touat society and the Holy shrines (the Zawayas) on the learning of both 'Arabic' as well as on the foreign languages taught in public schools. The graphs and analyses do also

show that there is a disparity between boys and girls, as well as between men and women concerning the number of attendances of both school systems.

1. The Zawayas and Informal Education:

The teachers of the Zawayas are 'religious professionals' who teach 'Arabic' through the Koran, the Prophet's sayings [Hadith] and life [siira]. They form an important part of the social hierarchy, as they "monopolized the existing social function of the Arabic-Islamic societies" (Maamouri 1999:21)

Nowadays, as will be shown in the next graphs, Adrar Arabic young speakers still attend Koranic school well before formal education. They learn the Koran and 'Arabic' grammar starting from the age of five (05) years. When they reach formal-school level, i.e.: six (06) years-old, they attend Koranic schools twice a day during the holidays. Although young girls can attend Koranic schools, their number is not as important as that of boys.

A comparison between the total of young and old people, both male and female, who attend Koranic school shows that there is a gap. Old people had no choice but attend the Zawayas, since during the French colonisation of Algeria and its military settlements in the south there were few civilian schools. The local inhabitants could not afford going to formal school and were not encouraged to do so by the religious scholars. As such, most of them attended the Zawayas.

The other important discrepancy concerns the disproportion that exists between males and females. Women do not attend Koranic school as easily and as freely as men. Though they learn to read, write and speak 'Arabic, their number is not equal to that of the males. As an instance, the following graph shows that young rural girls (10 out of 42, i.e.: 23.08%) who go to Koranic school before formal education are less numerous than the boys (26 out of 54, i.e.:48.14%). The sample (n=96) is taken from a secondary school situated in Fenoughil, which is a rural area situated at thirty (30) kilometres from Adrar-city.

To cross-check the results obtained with the secondary school pupils, another sample was tested. This time, all the participants (n=157, 73 females and 84 males) live in Adrar-city; that is, they are urban dwellers.

Graph n°1:Young males and females' attendance of Koranic School, Fenoughil district

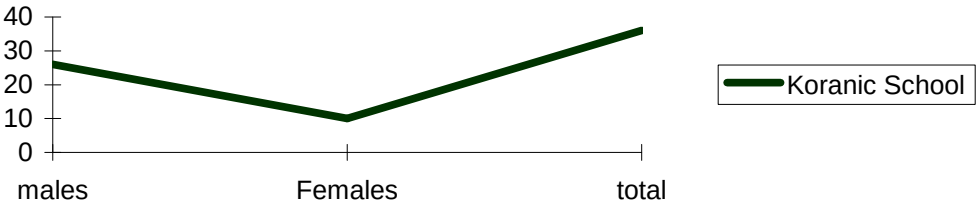

Graph n°2 :Males' attendance of Koranic School, Adrar-city

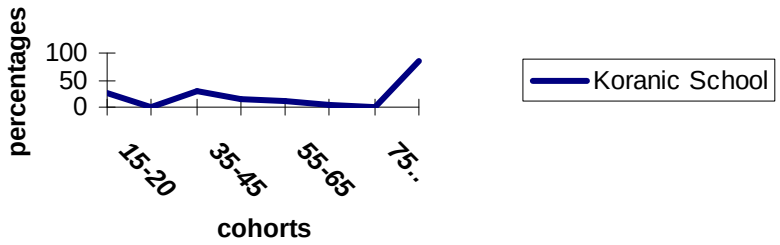

Graph n°3:Females' attendance of Koranic School, Adrar city

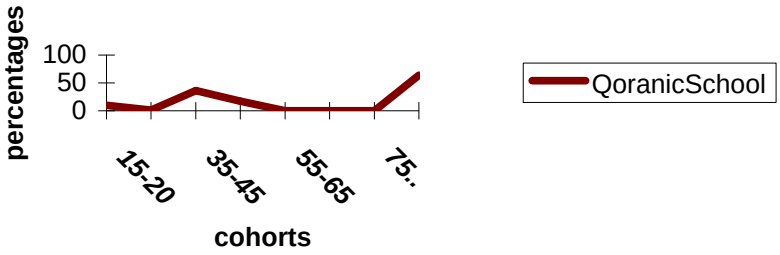

In the graphs, we notice that most young/old males and females attend Koranic school. Yet, their numbers are not equal. Very few males aged 65 years-old and more could attend these informal schools because, during the French colonisation, they were not granted the right to go to school. On the other hand, both graphs show that the highest number of the people who attended Koranic schools is that of the cohort aged between 35 and 45 years. These were born just before or just after independence. The males aged between 15 and 35 could go to the Koranic schools as well as to the formal educational classes. However, the number of young pupils is slightly higher than that of the eldest.

As to the female cohort, Chart3 shows that young women have more opportunity than old women to attend Koranic schools. All the women aged 50 and more have never attended these informal schools. This fact may be historically and socially accounted for; during the French colonisation, the women confronted many problems, among which fetching for food, clothing and shelter for their children. At that time, their priority was not education but survival. Socially, the women were responsible of the home and the education of children. Their homely concerns obliged them to care about their households rather than about their personal improvement.

After the independence of Algeria, some of the southerners who neither attended formal schools nor Zawayas had the chance to sit for non-formal adult education courses known as Illiteracy-Eradication Programme schools. Nowadays, the number of people who register in these programmes is important. The total sum of females, on another hand, is higher than that of the males, as women aspire for better conditions of life and for a higher social status. To achieve these goals in conformity with local criteria and standards, women need to master both reading and writing 'Arabic'. These numbers and graphs (i.e.: graph1, 2, and 3) show that the males have more opportunity than the women to attend both formal and informal schools in the Touat.

2. Literacy of the Touat Speech Community:

The 1998 national census showed that Adrar, i.e. the Touat, scored a high percentage of male and female illiterates (38.79%). In 2001, the overall number of illiterate people decreased (n=35.75%). As the next graph instances, the number of women who never attended school is higher than that of the men; their number is twice important.

Graph n°4: Comparison of Percentages of Illiteracy in Adrar.
(Source ONS,1998 & 2001)

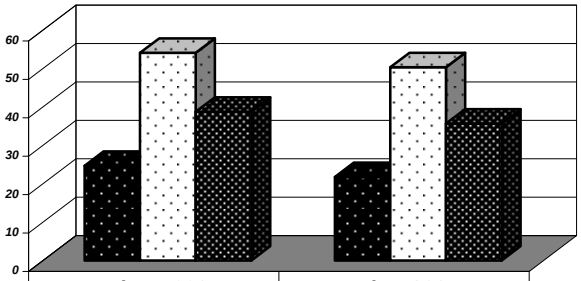

	Adrar 1998	Adrar 2001
Men	24.7	21.82
Women	54.15	50.42
Total %	38.79	35.75

Graph n°5: Percentages of Illiterate People in the Wilaya of Adrar-year 2001. (source: ONS-Adrar)

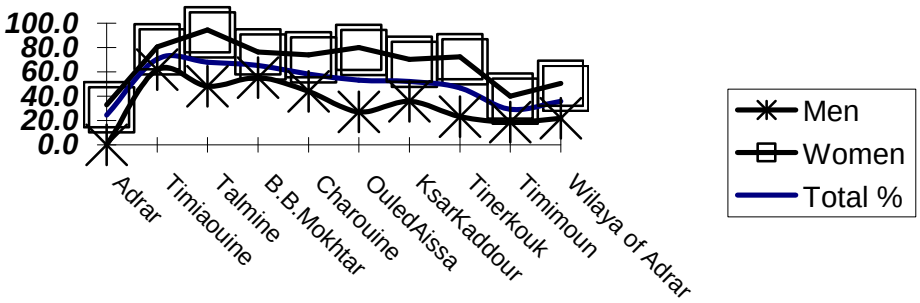

Individual learners are aware that, in the local society's values and norms, mastery and command of 'Arabic' is a sine qua non condition for a better social retribution. Their strategy is to develop knowledge of CA (Classical Arabic) or MSA (Modern Standard Arabic) through reading, speaking and writing 'Arabic'. This linguistic instrument enables them to advance in their future careers and gain acceptance of the local society. (Ager 2001:146)

In the next graphs, we note that the number of male illiterate people is less important in Adrar, the capital-city, and Timimoun the second most important urban centre of the Touat. On the opposite side, in the Ksours (Talmine, Charouine and Ksar Kaddour, for instance) the number of illiterate people grows notably. This may be due to the fact that urban dwellers are more motivated than the rural dwellers to learn 'Arabic', which will permit them to have access to work and to better economic and social opportunities. It may also be the case that rural individuals do not have the same reasons as those of urban folks, and that their work on the fields does not allow them much time to study and go to formal school.

The graph shows that both rural and urban Adrar Arabic speakers do the effort of learning the language at a relatively older age. This means that there is a real motivation. The stimulus may be social as well as individual. (Ammon 2002:315) The other noticeable point is that the women are more numerous than the men in matter of illiteracy and that their number is higher in rural areas than it is in the urban districts.

From another angle, we note that in cities like Adrar and Timimoun the women are more illiterate than men. This confirms previous idea; that is, the males are sent to both Koranic schools and formal educational classes more than it is the case for the females. The local society, which is conservative, sees that a man should learn 'Arabic' to be a full fledged member of society.

With the advent of independence and modern times, the local society and speech community's traditional beliefs and customs have partly changed. Nowadays, the women are more numerous than the men in attending Illiteracy-eradication programmes. The female learners' aims and motives are more social than individual, for the women would like to read, speak and write 'Arabic' to participate to the local development and improve their personal standards.

Graph 6 shows that the number of female learners attending illiteracy-eradication programmes is in constant increase, from 2198 in 1999 to 7832 in 2004. In 2006, the women's attendance reached the number of 5031. The males' figures, which increased from143 in 1999 to 445 in 2004, sensibly decreased in 2006 (n=07). These statistics do also inform us about the disparity that exists between male and female attendance of illiteracy-eradication programmes, and that there is a sociolinguistic change in progress. Societal attitudes towards literacy and competence in 'Arabic' will be affected, and future prospects will be available for the women.

Graph n°6: Overall numbers of men and women attending Illiteracy-Eradication Programmes in Adrar

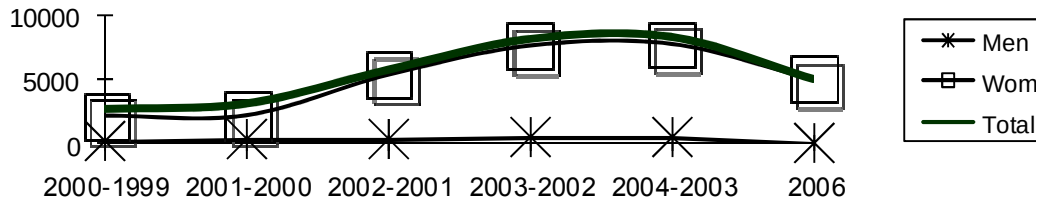

The Koranic schools are among the many factors that facilitated 'Arabisation' in the Touat. The nationalist enthusiasm that characterised Algeria after independence was a significant cause for the young people to learn their ancestral language variety, i.e.: 'Arabic'. This fact is detailed in the next section.

3. Arabisation:

Nowadays, two political decisions, namely Arabisation and the making of Tamazight an official language have changed the sociolinguistic situation of Algeria. Societal attitudes towards both 'Arabic' and Tamazight have also changed.

Arabisation, as a language planning (LP), aimed at the reattribution of its status to 'Arabic'; it sought to elevate this language variety to the level of a national standard language used all throughout Algeria. It was meant to promote it at all levels of education, from primary school to university, as well as at the community level starting from the government and its various services, ministries, and so on. (Sirles 1999:123)

In fact, Arabisation was a political decision out of which the government wanted to reassess 'Arabic' as both the national and official language of the country. Throughout that LP, the central political administration aimed at getting rid of the French language, which at the time of the application of Arabisation, was spoken by half of the Algerian population. (Gallagher 1964:134, cited in Sirles 1999:118)

That language policy was not welcomed by all the Algerian society. It faced many obstacles in northern Algeria, particularly from the educated elite whose members were formed in French schools. It was also not accepted by most inhabitants of the coastal line, who were French rather than Arabic speakers and whose exposure to the language has historically been high.

In southern Algeria, the informal-school system of the Zawayas had an impact on local speakers, and encouraged the implementation of Arabisation. Their support of 'Arabic' as the language of the Koran, of classical poetry, as well as that of the literary heritage enabled them to teach it and preserve it during the colonial era.

In the Touat, the impact of the Zawayas can still be felt, nowadays. The ability of the southerners to use French was insignificant if compared to their mastery of 'Arabic', for the latter was seen not only as a means of expression, but also as a means of expressing nationalistic feelings and the retention of one's own identity. Arabisation, then, was quite symbolic to the southerners, who saw in it an 'idealistic' opportunity directly related to the appropriation of 'Arabic' as the language of the whole society and as the medium of all functions, purposes and roles.

3.1 Arabisation of the Touat Speech Community:

The Arabisation process tries to spread 'Arabic' to all the spheres of society. It aims at imposing this language variety not only to all formal situations, but also as a means of communication in such domains as the home and the street.

Although Arabisation confronted some obstacles in the north, in southern Algeria it did not face any troubles, since 'Arabic' was already taught in the religious shrines (the Zawayas). The ruling spheres, i.e. the Chorfas (the Nobles) and the Mrabtines (the Marabouts descendants of the Almoravids), had also a part in the implementation of 'Arabic' in the Touat. The language was not only an instrument, but also a means of imposing their rule over the minority. Those two high social classes benefited from 'Arabisation' which gave them more power as a ruling group of the local society. For them, 'Arabisation' was not a language planning, only; it was rather a language policy which sought to re-establish the power of a group through language attitudes and behaviours.

Post-independence Adrar Arabic young speakers did not have problems to attend formal education in 'Arabic', as they were acquainted with that language since an early age. However, and it is worth mentioning, there was, and still is, a social tradition which fosters disparity between male and female education in Touat.

Since school is compulsory in Algeria, at the level of formal education, the girls can attend official instruction and their number is in constant increase. The same process is witnessed in Touat where the number of female pupils is significant and varies from a year to another.

4. Education of the Touat Speech Community:

At the level of school infrastructures, the government and local academy have built a certain number of primary, intermediate, and secondary schools throughout the whole Wilaya (department or province). As is shown in the next table, school infrastructures increased significantly.

In the 1960's in the Touat, there were neither intermediate nor secondary schools, but primary schools only (n=24). Ten years later, the number of primary schools augmented (n=127) and two (02) intermediate schools were built. The first two secondary schools appeared in 1980; their number is constantly rising following the evolution of the demography of the Wilaya. By 2004, Adrar had more than 363 educational institutions to provide compulsory education to young people. Actually, the total number of schools is 391.

Table n° 1: Number of Schools for the three educational levels, throughout five decades

Number of schools/ Years	Primary schools	Intermediate schools	Secondary schools
1960	***24***	***0***	***0***
1970	***127***	***2***	***0***
1980	***181***	***10***	***2***
1990	***243***	***19***	***8***
2000-2001	***284***	***30***	***12***
2001-2002	***286***	***47***	***13***
2002-2003	***289***	***51***	***14***
2003-2004	***294***	***54***	***15***
2004-2005	***304***	***58***	***17***
2005-2006	***304***	***58***	***19***
2006-2007	***306***	***64***	***21***

Graph 7: Total Number of Schools in Adrar

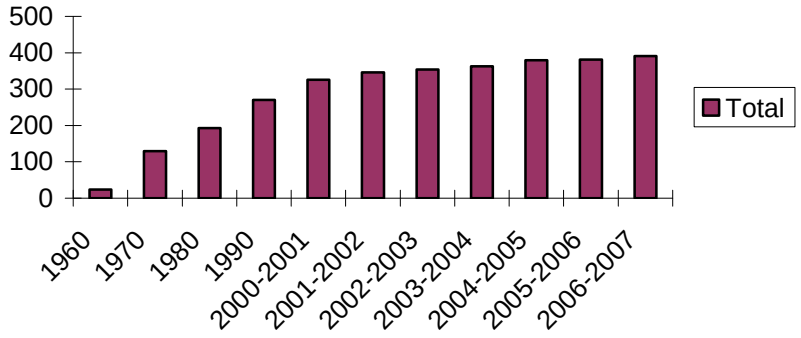

The statistics about the number of pupils attending primary, intermediate and secondary schools in the Wilaya of Adrar show that there is a substantial growth. As an example, in 1980-1981 the number of pupils registered in the three levels of education was 24045. Ten years later, the number was twice as important (n= 44702). By the beginning of the 21st century, the total number of registered pupils in the three levels of education was 90466, i.e. 79% of increase compared to the 1980's. In 2006-2007, their number reached 102377, that is 80, 98 % of augment.

Table n° 2: Number of pupils in the three levels of education, throughout three decades

Years	Primary	Intermediate	Secondary	Total
1980-1981	***18579***	***4375***	***1091***	***24045***
1989-1990	***33460***	***7129***	***4113***	***44702***
2000-2001	***59428***	***22374***	***8664***	***90466***
2001-2002	***59614***	***24891***	***9703***	***94028***
2002-2003	***59510***	***26121***	***10881***	***96512***
2003-2004	***59626***	***26929***	***12118***	***98673***
2004-2005	***58223***	***28015***	***13093***	***99331***
2005-2006	***58049***	***26674***	***15168***	***99891***
2006-2007	***55122***	***32341***	***14914***	***102377***

As mentioned in the previous section, the number of Adrar Arabic female pupils is in constant increase in the Touat. The next graph gives a clear idea about the progression of the figures:

Graph n°8: Total Percentages of Female Pupils in Adrar

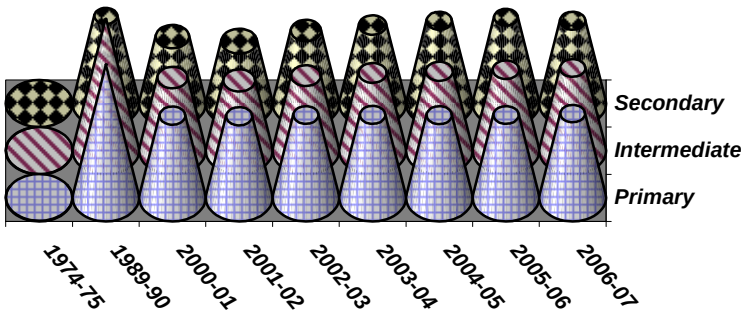

We notice that the number of females attending primary, intermediate and secondary schools has increased considerably between 1974 and 2006. Their total number reached a top during the school-year 1989-1990; there were more girls than boys at school. It, then, decreased and followed a constant level during the first six years of present century.

The government has also encouraged the recruitment of school teachers for the three levels. Their number has also become greater than it was; it gradually passed from 1097 in 1980-1981 to 4162 in 2006-2007, i.e. 79.14 % of increase compared to the 1980's. The next table and graph illustrate the figures:

Table n°3: Number of School Teachers in the Wilaya of Adrar during three decades

Teachers/Institutions	Total
1980-1981	***1097***
1989-1990	***2145***
2000-2001	***3427***
2001-2002	***3499***
2002-2003	***3499***
2003-2004	***3691***
2004-2005	***3737***
2005-2006	***4001***
2006-2007	***4162***

Graph n°9:Number of Teachers throughout Three decade

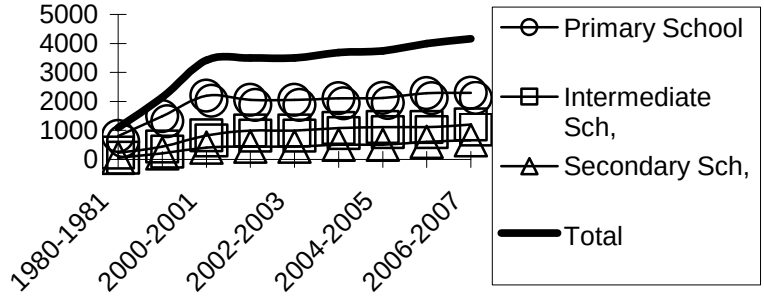

Conclusion:

The Algerian compulsory school system accelerated the education of young Adrar Arabic speakers of both sexes. It has also facilitated the regional academic institutions to implement the infrastructures which would permit people to attend school all throughout the area.

This educational system has also enabled the natives to send their children to school for free, so that, nowadays, one can say that illiteracy in the Touat has significantly receded. Young Adrar Arabic speakers of both sexes attend school, and can climb the social ladder.

The implementation of the Algerian language policy, i.e. 'Arabisation' could easily take place in the Touat region, since the people were already acquainted with 'Arabic' through the teaching of the latter language variety at the level of the religious shrines, the Zawayas. The role of the shrines was linguistic and societal, for the Zawayas worked hard to promote and keep up the Algerian Arabo-Muslim identity. After the independence of the country, the 'Arabisation' process was welcomed by the Zawayas, as it reflected their ideologies and principles.

References:

-Ager, D. 2001. Motivation in Language Planning and Language Policy. *Multilingual Matters* 119, Clevedon.

-Ammon, U.2002. [Review of R.B.Kaplan and R.B.Baldauf. 1997. Language Planning from Practice to Theory. *Multilingual Matters* 108, Clevedon] *Language Problems and Language Planning* 263:315-339, John Benjamins Publishing Company.

-Gallagher, C.F. 1964. North African Problems and Prospects: Language and Identity. In J.A.Fishman, C.A.Ferguson, and J. Das Gupta (eds.) *Language Problems of Developing Nations*, New-York: Wiley & Sons, Inc. pp: 129-150.

-Maamouri, M.1999. Language Education and Human Development: Arabic Diglossia and its impact on the quality of education in the Arab region. Discussion paper prepared for the World Bank, *The Mediterranean Development Forum*. Marrakech, 3-6 September 1998.

-Sirles, C. 1999. Politics and Arabisation: the evolution of post-independence North Africa. *International Journal of the Sociology of Language* 137:115-129.

REVUE EL-HAKIKA

UNIVERSITE D'ADRAR

Revue Académique Editée par l'Université d'ADRAR

Numéro: 17

Janvier 2011

Dépôt légal: 363 / 2003
ISSN 1112 - 4210